













الاحكام السلطانية  
والولايات الدينية  
جمع بين المسائل الشرعية والسياسية

تأليف - أفضى القضاة أبى الحسن على بن محمد  
ابن حبيب البصرى البغدادى الماوردى  
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ رحمه الله آمين



## بيان ما وقع في هذا الكتاب

من الخطأ والصواب : بعد الطبع فيحسن تصحيحه قبل إقرائه

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٤	التدبير	التدبير
٢	٦	ولما كانت الأحكام	وبعد فلما كانت الأحكام
		السلطانية الخ	السلطانية بولاية الأمور أحق
٢	٩	ويحرى	وتحرى
٢	١٦	أحكام السلطانية	الأحكام السلطانية
٣	١٠	ولو الولاية	ولولا الولاية
٣	١٤	محوزا	محوزا
٣	١٨	طباعة	طاعة
٥	١٣	الموس	الناس
٥	١٨	استهما	استهما
٥	٢٠	أرعى	أدعى
٦	١	تكافى	تكافؤ
١٣	٥	فانحتم	فانحسم
١٣	٢٠	عهد النوازل	عند النوازل
١٤	٤	فعضكم	بعضكم
١٤	٢٠	في وقت	في وقته
١٤	٢٢	بالا كفاءة	بالا كفاء
١٥	١١	تضيقة	تضيغه



صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٠	١	الغابي	الجابي
٢١	١	وبديته	بديته
٢١	٢	أحزم	وأحزم
٢١	٥	وإن خلت	وإن اختلفت
٢٧	٧	ويعز	ويعزل
٢٩	١٢	استمار	استمار
٢٩	١٤	استمار	استمار
٣١	٩	المعثرة	المعتبرة
٣٤	٦	قوله تعالى	قوله تعالى
٣٤	١٥	وينقل	وينقب
٣٤	٢١	عروة بين	عروة بن
٣٥	٨	أبو عيد	أبو عبيد
٣٥	١٢	يأثم	يأثم
٣٥	١٥	ويانا	ويانا
٣٦	٤	عبد بن الله عون	عبد الله بن عون
٣٦	١٦	عداة القتال	غداة القتال
٣٩	٥	والأدير	والأديرة
٣٩	٧	أساروا	أشاروا
٣٩	٨	رسول الله	ورسول الله
٤١	١٩	جسيه	جيشه
٤٣	١٠	العد	العدو
٤٤	١١	يا الله النبي	يا أيها النبي



صواب	خطأ	سطر	صفحة
حائزاً	جائزاً	٥	٤٣
بعد	بعد	٨	٤٣
الله أعلم بإسلامك	أعلم بإسلامك	١	٤٤
يا أيها النبي	يا الله النبي	٣	٤٤
تريدون	نريدون	٧	٤٤
يريد	يربد	٧	٤٤
ويخونوه	ويجونه	٢١	٤٤
غنائمهم	غنائمهم	٢٢	٤٤
لبنى عبد المطلب	لبنى عبد المطلب	٣	٤٥
وأما ما يلزمهم	وما ما يلزمهم	٧	٤٥
وأولى الأمر	والى الأمر	٩	٤٥
اتبعوا	اتنعوا	٢٥	٤٥
الجاؤه	الجاه	١	٤٦
ورابطوا	واربطوا	١٣	٤٦
العرادات	العزادات	٧	٤٩
ولا تحسبن	ولا تحسبن	١٦	٥٠
فى سبيل الله أمواتا	فى سبيل أمواتا	١٦	٥٠
ومن كان من المرتدين	ون كان المرتدين	١	٥٢
ينحازوا	يتجاوزا	٢٠	٥٢
بين المسلمين	بين المسمين	٢٠	٥٢
أبو بكر	أبو بدر	١٠	٥٣
كعبدة الأوثان	كعبدة الأمان	٣	٥٤



صفحة	سطر	خطاً	صواب
٥٤	٥	إباحة مائهم	إباحة دمائهم
٥٤	٢١	ألا فاصبحينا	ألا فاصبحينا
٥٤	٢١	لعل منايا	لعل منايا
٥٤	٢٥	من المسمين	من المسلمين
٥٥	١١	كفر بعد إيمانه	كفر بعد إيمان
٥٨	١٦	ان ينفعهم من الأرض	ان ينفعهم من الأرض
٥٩	٥	أنه الحس	أنه الحبس
٦٢	١٧	في الامانة	في الامامة
٦٤	١	فلا تقضى	فلا تقض
٦٧	١٤	شروط المصى	شروط الموصى
٦٨	١	الاسلامه	الاسلام
٦٨	٦	يا دود	يادادود
٧٦	١٩	لمعوق له	لمعرق له
٧٧	٢٥	في قرض العطاء	في فرض العطاء
٧٧	٢٥	ويظر فيما	وينظر فيما
٧٨	٢	شعبوا	شغبوا
٨١	٣	واحضر الخصم	واحضري الخصم
٨٩	١٦	إن لها حق	إن لها عليك حق
٩٣	١١	حتى لا ينطلق بدمهم	حتى لا ينطق بدمهم
٩٧	١٦	أولى بالامة	أولى بالامامة
١١٠	٢٢	وأقل منفعة	تخذف
١١١	٣	أبو حنيفة	أبو حنيفة



صفحة	سطر	خطاً	صواب
١١١	٤	إحدى رواياته	إحدى رواياته
١١٢	٢٠	وإن لم أهله	وإن لم يكن من أهله
١١٢	٢٤	يقول من شاء	يقول من شاء
١١٦	١٨	طهرهم	تطهرهم
١١٧	٨	جائزاً	جائراً
١٢١	١٠	ببلغ	ببلغ
١٢٢	٢	ما ستوضح	ما سنوضح
١٢٤	١٦	وموقف ممسول	وموقف ممسول
١٢٧	١٩	بالمسلمين خلة	وبالمسلمين خلة
١٢٧	٢٢	تضاعف الى الغنائم	تضاف الى الغنائم
١٢٨	٤	عبد الله بن خلط	عبد الله بن خطل
١٢٨	١٧	ابو بررة	ابو برزة
١٢٨	٢٠	ابن خلط	ابن خطل
١٢٩	٣	ام حليم	ام حكيم
١٣٠	١٧	وإذا تربتك	وإذا يربك
١٣٣	٢٢	قاربهم	رقابهم
١٣٣	٢٣	دراهم بالصلح	دارهم بالصلح
١٣٤	١	دراهم مسلم	دارهم مسلم
١٣٤	٩	والرسول	والرسول
١٣٥	٦	فان الله خمسة	فان لله خمسة
١٣٥	٧	وقال عباس	وقال ابن عباس
١٣٥	١٩	ورده له	ورده له



صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٣٥	٢٠	تكسير السواد	تسكير السواد
١٣٦	١	لفضل غنائه	لفضل غنائه
١٣٧	٢	حق يا رسول الله	وحقك يا رسول الله.
١٣٧	٣	بسم وود آيت	
١٣٧	١٠	واما الاجوه	واما الوجوه
١٤٢	٨	حتى خصات	حتى خلصت
١٤٢	٢٣	أن لا يقسقط	أن لا يسقط
١٤٢	١٣	فتعال لكم	فتغل لكم
١٤٦	٢٤	فان أنهم	فان اتهم
١٥٥	١٤	ذليرير	الزيرير
١٥٥	١٥	خراع	ذراع
١٥٥	١٦	علزاة	خراة
١٥٥	١٦	رأس ابراد	أس ابراهيم
١٥٧	٢١	ولا رفلت فير	ولا رتلت فيها
١٥٧	٢٢	تحيلتها	تخيلتها
١٥٨	١٨	بعد السلام	بعد الاسلام
١٥٩	٧	هذا بلدا آمنا	هذا البلد آمنا
١٦٠	١٩	مضاعة فيه	مضاعة فيه
١٦٠	٢٠	تقاوم فيه	تقام فيه
١٧١	٢	من احياء موانا	من احياء موانا
١٧١	٤	ارضا موتا	ارضا موانا
١٨١	١	واوتحلوا عنه	وارتحلوا عنه



صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٨٦	١٢	تلك لزارعيه	ملك لزارعيه
١٨٩	٣	بقصه	بقبضه
١٩٠	٥	من صدقة	مني صدقة
١٩٠	٢١	جليها	جلبها
١٩٣	١٠	خمسة لاف	خمسة آلاف
١٩٦	١١	من المعمورين	من المقمورين
٢٠١	٣	في دار السلام	في دار الاسلام
٢٠٧	٢٢	فأما الال منها	فأما الاول منها
٢١٣	٢٤	من عام نها	من علم أنها
٢١٧	٦	ثم ان ربك الذين	ثم إن ربك للذين
		عملوا السوء بجهالة	عملوا السوء بجهالة
٢١٩	١٤	يمين أمير المؤمنين	يمين أمير المؤمنين
٢٤٠	٢١	باليأديب	بالتأديب
٢٤١	٥	من فاطر الاجاظ	من فاطر الالاحاظ
٢٤٣	٣	فاليستر	فليستر

(تم بعون الله وحسن توفيقه)

### تنبیه

عرض علينا هذا الكتاب لمشتراه فاشترينا منه عددا فما كان من صاحب المطبعة التي طبعته إلا أن وضع اسمنا عليه ولما تصحفناه ووجدنا فيه هذه الأخطاء طبعنا لها ذلك التصحيح



الأحكام السلطانية  
والولايات الدينية  
جميع بين المسائل الشرعية والسياسية

تأليف

أقضي القضاء أي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري  
البغدادى الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ رحمه الله آمين

---

تطلب من

محمود علي صبيح

صاحب ومدير المكتبة المحمودية التجارية

الكائن مركزها العمومي بميدان الجامع الازهر الشريف بمصر

---

\* المطبعة المحمودية التجارية بمصر \*



# بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . قال الشيخ الامام أبو الحسن الماوردي  
الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالسكتاب المبين وشرع لنا من  
الاحكام وفصل لنا من الحلال والحرام ما جعله على الدنيا حكما تقررت به مصالح الخلق  
وثبتت به قواعد الحق ووكّل الى ولاية الامور ما أحسن فيه التقدير وأحكم به التدبير فله  
الحمد على ما قدرود بر ووصلواته على رسوله الذي صدع بأمره وقام بحقه محمد النبي وعلي آله  
وصحباته وسلامه . ولما كانت الاحكام السلطانية بولاية الامور أحق وكان امتزاجها  
بجميع الاحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير أفردت له كتابا  
امتثلت فيه أمر من لزمت طائفة ليعلم مذاهب الفقهاء فيما لها فيها فيستوفيه وما عليه منها  
فيوفيه توخيا لا مدخل في تنفيذه وقضائه وتحريرا للنصفة من أخذ وعطائه وأنا أسأل الله  
تعالى حسن معونته وأرغب اليه في توفيقه وهدايته وهو حسبي وكفي

(أما بعد) فان الله جعل قدرته ندب للامة زعيما خلف به النبوة وحاط به الملة وفوض  
اليه السياسة لينصدر التدبير عن دين مشروع وتجتمع الكلمة على رأي متبوع فكانت  
الامامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة وأنتظمت به مصالح الامة حتى استثبتت بها الامور  
العامة وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم تقديم حكمها على كل حكم سلطاني ووجب  
ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر ديني لترتيب احكام الولايات على نسق متناسب  
الاقسام متشا كل الاحكام والذي تضمنه هذا الكتاب من احكام السلطانية والولايات  
الدينية عشرون بابا فالباب الاول في عقد الامامة . والباب الثاني في تقليد الوزارة . والباب  
الثالث في تقليد الامارة على البلاد والباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد والباب  
الخامس في الولاية على حروب المصالح والباب السادس في ولاية القضاء والباب السابع  
في ولاية المظالم والباب الثامن في ولاية النقابة على ذوي الانساب والباب التاسع في الولاية  
على امامة الصلوات والباب العاشر في الولاية على الحج والباب الحادي عشر في ولاية



الصدقات . والباب الثاني عشر في قسم الفيء والغنيمة . والباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج . والباب الرابع عشر فيما يختلف أحكامه من البلاد . والباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه . والباب السادس عشر في الحمى والارفاق . والباب السابع عشر في أحكام الافطاع . والباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه . والباب التاسع عشر في أحكام الجرائم . والباب العاشر في أحكام الحسبة ( الباب الاول في عقد الامامة )

الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها لمن يقوم بها في الامة واجب بالاجماع وان شذ عنهم الاصم واختلف في وجوبها هل وجب بالعقل أو بالشرع فقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طباع العقلاء من التسليم بزعمهم من النظام ويفصل بينهم في التنازع والنخاصم ولو الولاة لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين وقد قال الافوه الاودي وهو شاعر جاهلي (البسيط)

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم \* ولا سراة اذا جهلهم سادوا  
وقالت طائفة أخرى بل وجبت بالشرع دون العقل لان الامام يقوم بأمر شرعية قد كان محوزا في العقل أن لا يرد التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها وانما أوجب العقل أن يمنع كل واحد منهم من العقلاء من النظام والتقاطع ويأخذ بمقتضى العدل في التناصف والتواصل فيتدبر بعقله لا بعقل غيره. ولكن جاء الشرع بتفويض الأمور الى وليه في الدين قال الله عز وجل «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» ففرض علينا طاعة أولى الأمر فينا وهم الائمة المتأمرين علينا وروى هشام بن عروة عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال سيديكم بعدي ولاة فيليكم البر بربه ويليكم الفاجر بفجوره فاسمعوا لهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق فان أحسنوا فلكم ولهم وان أساءوا فلكم وعليهم

(فصل) فإذا ثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها عن الكفاية وان لم يقم بها أحد خرج من الناس فريقان أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا اماما للامة والثاني أهل الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة وليس على من عدا هذين الفريقين من الامة في تأخير



الامامة حرج ولا مأثم واذا تميز هذان الفريقان من الامة في فرض الامامة وجب أن يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتبرة فيه. فأما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة لشروطها والثاني العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على الشروط المعتبرة فيها. والثالث الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو للامامة أصح ويتدير المصالح أقوم وأعرف وليس لمن كان في بلد الامام على غيره من أهل البلاد فضل زية تقدم بها عليه وإنما صار من يحضر ببلد الامام متوالياً لمقدار الامامة عرفاً لا شرعاً لسبق علمهم بموته ولأن من يصلح للخلافة في الاغاب موجودون في بلده

(فصل) وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة . أحدها العدالة على شروطها الجامعة . والثاني العلم المؤدي الى الاجتهاد في النوازل والاحكام والثالث سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها . والرابع سلامة الاعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض . والخامس الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدير المصالح . والسادس الشجاعة والنجدة المؤدية الى حماية البيضة وجهاد العدو . والسابع النسب وهو أن يكون من قریش لورود النص فيه وانعقاد الاجماع عليه ولا اعتبار بضرار حين شذف فجوزها في جميع الناس لان أبا بكر الصديق رضي الله عنه احتج يوم السقيفة على الانصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عبادة عليها بقول النبي ﷺ الائمة من قریش فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا منا أمير ومنكم أمير تسلموا لروايته وتصديقه لخبره ورضوا بقوله نحن الامراء وأتم الوزراء وقال النبي ﷺ قدموا قریشاً ولا تقدموها وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه ولا قول لخلاف له

(فصل) والامامة تنعقد من وجهين . أحدهما باختيار أهل العقد والحل . والثاني بعهد الامام من قبل فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الامامة منهم علي مذهب شتي فقات طائفة لا تنعقد الا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد ليكرن الرضاء به عاماً والتسليم لامامته اجماعاً وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله عنه الى الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر بيعته



تقدم غائب عنها وقالت طائفة أخرى أقل من تتعقده منهم الامامة خمسة مجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضى الاربعة استدلالا بامرین أحدهما ان بيعة أبي بكر رضي الله عنه انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها وهم عمر بن الخطاب وأبو عبيدة ابن الجراح وأسيد بن حضير وبشر بن سعد وسالم مولي أبي حذيفة رضي الله عنهم والثاني ان عمر رضي الله عنه جعل الشورى في ستة ليعقد لا أحدهم برضى الخمسة وهذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة وقال آخرون من علماء الكوفة تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الاثنين ليسكونوا كما وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين . وقالت طائفة أخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لعلي رضوان الله عليهما أمدد يدك بأبيك فيقول الناس عم رسول الله ﷺ وأبيع ابن عمي فلا يختلف عليك أثنان ولانه حكم وحكم واحد نافذ

( فصل ) فذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل الامامة الموجودة فيهم شروطها فقد والبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم شروطا ومن يسرع للموس الى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فاذا تعين لهم من بين الجماعة من اداهم الاجتهاد الى اختياره عرضوها عليه فان أجاب اليها بايعوه عليها وانعقدت بيعتهم له له الامامة فلزم كافة الامة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته وان امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم يجبر عليها لانها عقد مرضاة واختيار لا يدخلها كراه ولا اجبار وعدل عنه الى من سواه من مستحقيها . فلو تكافأ في شروط الامامة اثنان قدم لهم الاختيار استهيا وان لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطا فان بويع أصغرهما سنا جاز ولو كان أحدهما أعلم والآخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت فان كانت الحاجة الى فضل الشجاعة ارجى لا تبشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق وان كانت الحاجة الى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق فان وقف الاختيار على واحد من اثنين فتنازعاها فقد قال بعض الفقهاء يكون قد حاللتهما منها ويعدل الي غيرها والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء ان التنازع فيها لا يكو قد جأ مانعا وليس طلب الامامة مكروها فقد تنازع فيها أهل الشورى فما رد عنها طالب ولا منع منها راغب واختلف الفقهاء فيما يقطع به تنازعها مع



تكافى أحوالها فقالت طائفة يقرع بينهما ويقدم من قرع منهما وقال آخرون بل يكون أهل الاختيار بالخيار فيبيعة أيهما شاؤا من غير قرعة فلو تعين لأهل الاختيار واحد هو أفضل الجماعة فبايعوه على الامامة وحدث بعده من هو أفضل منه انعقدت بيعتهم امامة الاول ولم يحز العدول عنه الى من هو أفضل منه ولو ابتدؤا بيععة المفضل مع وجود الأفضل نظر فان كان ذلك لمذر دعا اليه كون الأفضل غائبا او مريضا او كون المفضل اطوع في الناس واقرب في القلوب انعقدت بيععة المفضل وصحت امامته وان بويع غير عذر فقد اختلف في انعقاد بيعته وصحة امامته فذهب طائفة منهم الجاحظ الى ان بيعته لا تنعقد لان الاختيار اذا دعا الى اولى الامر لم يحز العدول عنه الى غيره مما ليس بأولي كالاكتفاء في الاحكام الشرعية وقال الاكثر من الفقهاء والمتكلمين تجوز امامته وصحت بيعته ولا يكون وجود الأفضل مانعا من امامة المفضل اذا لم يكن مقصرا عن شروط الامامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الأفضل لان زيادة الفصل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق فلو تفرد في الوقت بشروط الامامة واحد لم يشرك فيها غيره تعينت فيه الامامة ولم يحز أن يعدل بها عنه الى غيره . واختلف أهل العلم في ثبوت امامته وانعقاد ولايته بغير عقد ولا اختيار فذهب بعض فقهاء العراق الى ثبوت ولايته وانعقاد امامته وحمل الامة على طاعته وان لم يقمدها أهل الاختيار لان مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تميز هذا بصفته وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين الى ان امامته لا تنعقد الا بالرضي والاختيار لكن يلزم أهل الاختيار عقد الامامة له فان اتفقوا أتموا لان الامامة عقد لا يتم الا بعقد وكالتضاء اذا لم يكن من يصاح له الا واحد لم يصير قاضيا حتى يولاه فركب بعض من قال بذلك المذهب هذا الباب وقال يصير قاضيا اذا تفرد بصفته كما يصير المنفرد بصفته اماما وقال بعضهم لا يصير المنفرد قاضيا وان صار المنفرد اماما وفرق بينهما بان القضاء نية خاصة يجوز صرفه عنه مع بقائه على صفته فلم تنعقد ولايته الا بتقليد مستتيب له والامامة من الحقوق العامة المشتركة بين حق الله تعالى وحقوق الادميين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان على صفته فلم يفتقر تقليد مستحقها مع تميزه الى عقد مستتب له



(فصل) واذا عقدت الامامة لامان في بلدان لم تتعقد امامتهما لانه لا يجوز أن يكون للامة امامان في وقت واحد وان شذ قوم فجوزوه واختلف الفقهاء في الامام منهما فقالت طائفة هو الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه لانهم بعقدها أخص وبالقيام بها أحق وتلي كافة الامة في الامصار كلها أن يقوضوا عقدها اليهم ويسلموها لمن بأيوه لئلا ينتشر الامر باختلاف الاراء وتباين الاهواء وقال آخرون بل على كل واحد منهما أن يدفع الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طلبا لسلامة وحسباً للفتنة ليختار اهل العقد احدهما او غيرها وقال آخرون يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا للتخاصم قائمهما قرع كان بالامامة احق والمصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء المحققون ان الامامة لاسبقهما بيعة وعقدا كلوا بين في النكاح المرأة اذا زوجها باثنين كان النكاح لاسبقهما عقدا فاذا تبين السابق منهما استقرت له الامامة ودلى المسبوق تسليم الامر اليه والدخول في بيعته وان عقدت الامة لهما في الحال واحد ام يسبقها احدهما فسد العقدان واستؤف العقد لاحدهما ولا غيرها وان تقدمت بيعة احدهما واشكل المتقدم منهما ونفأدرها على الكشف فان تنازعاها وداعى كل واحد منهما أنه الاسبق ام تسمع دعواه وام يخاف عليها لانه لا يختص بالحق فيها وانما هو حق المسلمين جميعا فلا حكم لبيئته فيه ولا لتكوله عنه وهكذا لو قطع التنازع فيها وسلمها

أحدهما الى الآخر لم تستقر امامته الا ببينة تشهد بتقدمه ولو أقر له بالتقدم خرج منها المقر ولم يستقر الآخر لانه مقر في حق المسلمين فان شهد له المقر بتقدمه فيها مع شاهد آخر سمعت شهادته ان ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم يسمع منه ان لم ذكر الاشتباه لما في القولين من التكاذب

(فصل) واذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف ولم تقم بيعة لاحدهما بالتقدم لم يقرع بينهما لامرئ احدهما ان الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها في العقود والثاني ان الامامة لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها فيها لا يصح الاشتراك فيه كالمناكح وتدخل فيها بصح فيه الاشتراك كالاموال ويكون دوام هذا الاشتباه مبطلا لمقدي لامة فيهما ويستأنف أهل الاختيار عقدها لاحدهما فلو أرادوا



العدول بها عنهما الى غيرهما فقد قيل بجوازه لخروجهما عنها وقيل لا يجوز لان البيعة لهذا قد صرفت الامامة عن عداهما ولان الاشتباه لا يمنع ثبوتها في احدهما (فصل) وأما انعقاد الامامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع على جوازه ووقع الاتفاق على تحته لامرئ عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما. أحدهما أن أبا بكر رضي الله عنه عهد بها الى عمر رضي الله عنه فاثبت المسلمون امامته بعهد والثاني ان عمر رضي الله عنه عهد بها الى اهل الشوري فقبلت الجماعة دخولهم فيها وهم أعيان العصر اعتقادا لصحة العهد بها وخرج باقي الصحابة منها وقال علي للعباس رضوان الله عليهما حين طابه علي الدخول في الشوري كان أمرا عظيما من أمور الاسلام لم ار لنفسى الخروج منه فصار العهد بها اجماعا في انعقاد الامامة فاذا أراد الامام ان يعهد بها فعليه ان يجهد رأيه في الاحق بها والا قوم بشروطها فاذا تعين له الاجتهاد في واحد نظر فيه فان لم يكن ولدا ولا والدا جاز ان ينفرد بعقد البيعة له وبفويض العهد اليه وان لم يستشر فيه احدا من اهل الاختيار لكن اختلفوا هل يكون ظهور الرضي منهم شرطا في انعقاد بيعته اولا فذهب بعض علماء اهل البصرة الى ان رضي اهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها الامة لانها حق يتعلق بهم فلم تلزمهم الا برضا اهل الاختيار منهم والصحيح أن بيعته منعقدة وان الرضا بها غير معتبر لان بيعته عمر رضي الله عنه لم تتوقف على رضا الصحابة ولان الامام احق بها فكان اختياره فيها امضى وقوله فيها انفذوا ان كان ولي العهد ولدا او والدا فقد اختلف في جواز انفراده بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب اجدها لا يجوز ان ينفرد بعقد البيعة لولد ولا لوالد حتى يشاور فيه اهل الاختيار فيرونه اهلا لها فيصح منه حينئذ عقد البيعة له لان ذلك منه تركية له تجري مجرى الشهادة وتقليده على الامة يجري مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد لوالد ولا لولد ولا يحكم لواحد منهما للتممة العائدة اليه بما جبل من الميل اليه. والمذهب الثاني يجوز ان ينفرد بعقد لولد ووالد لانه أمير الامة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للتممة طريقا على أماته ولا سبيلا الى معارضته وصار فيها كهده بها الى غير ولده ووالده وهل يكون رضاه اهل الاختيار بصحة العهد معتبرا



في لزومه الامامة أو على ما قدمناه من الوجهين، والمذهب الثالث انه يجوز أن يفرد بعقد البيعة لو الده ولا يجوز أن يفرد بها لولده لان الطبع يبعث على مائلة الولد أكثر مما يبعث على مائلة الوالد ولذلك كان كل ما يقتضيه في الاغلب مذخورا لولده دون والده فأما عقدها لآخيه ومن قارب به من عصبته ومناسبة فكذلك عقدها للبعداء الاجانب في جواز تفرد بها (فصل) واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد اليه على الشروط المعتبرة فيه كان العهد موقوفاً على قبول المولي واختلف في زمان قبوله فقبل بعده موت المولي في الوقت الذي يصح فيه نظر المولي وقيل وهو الاصح انه ما بين عهد المولي وموته لثقل عنه الامامة الى المولي مستقرة بالقبول المتقدم وليس للامام المولى عزل من عهد اليه ما لم يتغير حاله وان جاز له عزل من استنابه من سائر خلفائه لانه مستخلف لهم في حق نفسه فجاز له عزلهم ومستخلف لولي عهده في حق المسلمين فلم يكن له عزل له كما لم يكن لاهل الاختيار عزل من بايعوه اذ لم يتغير حاله فلو عهد الامام بعد عزل الاول الى ثان كان عهد الثاني باطلاً والاول على بيعته فان خلع الاول نفسه لم يصح بيعه الثاني حتى يتدي، واذا استعفى ولي العهد لم يبطل عهده بالاستعفاء حتى يعفى للزومه من جهة المولي ثم نظر فان وجد غيره جاز استعفاؤه وخرج من العهد باجماعهم اعلى الاستعفاء والاعفاء وان لم يوجد غيره لم يحز استعفاؤه ولا اعفاؤه وكان العهد على لزومه من جهة المولى والمولى ويعتبر شروط الامامة في المولى من وقت العهد اليه وان كان صغيراً أو فاسقاً وقت العهد وبانفا عدلاً عند موت المولى لم تصبح خلافته حتى يستأنف أهل الاختيار بيعته واذا عهد الامام الى غائب هو مجهول الحياة لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفاً على قدومه فان مات المستخلف وولي العهد على غيبته استقدمه أهل الاختيار فان بعد غيبته واستضر المسلمون بتأخير النظر في أمورهم استناب أهل الاختيار قائماً عنه يبايعونه بالنياحة دين الخلافة فاذا قدم الخليفة الغائب انزل المستخلف النائب وكان نظره قبل قدوم الخليفة ماضياً وبعد قدومه مردوداً ولو أراد ولي العهد قبل موت الخليفة أن يرد ما اليه من ولاية العهد الى غيره لم يحز لان الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المستخلف وهكذا لو قال جعلته ولي عهدي اذا أفضت الخلافة الي لم يحز لانه بقي الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة، واذا خلع الخليفة نفسه انتقلت الى ولي



عنده وقام خلفه مقام موته ولو عهد الخليفة الى اثنين لم يقدم أحدهما الى الآخر جاز واختار أهل الاختيار أحدهما بعد موته كأهل الشورى فان عمر رضى الله عنه جعلها في ستة . حكى ابن اسحاق عن الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمر ذات يوم مكروبا فقال ما أدري ما أصنع في هذا الامر أقوم فيه وأقعد فقاتل لك في علي فقال انه لها لاهل ولا كنه رجل فيه دعاية وانى لاراه لو تولى أمركم لملككم على طريقة من الحق تعرفونها قال قلت فأين أنت عن عثمان فقال لو فعات لجل ابن أبي ميط على رقاب الناس ثم لم تلتفت اليه العرب حتى تضرب عنقه والله لو فعات لفعل ولو فعل افعلوا قال فقلت فطالحة قال انه لزهوما كان الله ليوليه أمر أمة محمد ﷺ مع ما يعلم من زهوه قال قلت فالزير قال انه لبطل ولا كنه يسأل عن الصاع واند بالبيع بالسوق أفذاك على أمور المسلمين قال فقلت سعد بن أبي وقاص قال ليس هناك انه لصاحب مقبب يقاتل عليه فلما ولي أمر فلاقا فقات فبعد الرحمن بن عوف قال نعم الرجل ذكرت لكنه ضيف انه والله لا يصلح لهذا الامر يا ابن عباس الا القوي في غير عنف اللين من غير ضعف والممسك من غير بخل والجواد في غير اسراف قال ابن عباس فله جرحه أبو اؤاة وآيس الطيب من نفسه وقلوا له اعهد جماعها شورى في سنة وقال هذا الامر الى علي وبازائه الزير والى عثمان وبازائه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة وبازائه سعد بن أبي وقاص فلما جاز الشورى بعد موت عمر رضى الله عنه قال عبد الرحمن اجملوا أمركم الى ثلاثة منكم فقال الزير جعلت أمري الى علي وقال طلحة جعلت أمري الى عثمان وقال سعد جعلت أمري الى عبد الرحمن فصارت الشورى بعد السنة في هؤلاء الثلاثة وخرج منها أولئك الثلاثة فقال عبد الرحمن أيكم يبرأ من هذا الامر ونجعله اليه والله عليه شهيد ليحرص على صلاح الامة فلم يجبه أحد فقال عبد الرحمن اتجهلونه الي وأخرج نفسي منه والله علي شهيد علي أنى لا آلوكم رجعا فقال نعم فقال قد فعات فصارت الشورى بعد السنة في ثلاثة ثم بعد اثلاثة في اثنين علي وعثمان ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم فلما اجنهم الليل استدعى المسور بن مخرمة وأشركه معه ثم حضر فأخذ علي كل واحد منهما اليهودي بايع ليمن بكتاب الله وسنة نبيه واثن بايع غيره ليسمعن وليطيعن ثم بايع عثمان بن عفان فكانت



الشورى التي دخل أهل الامامة فيها وانعقد الاجماع عليها أصلاً في انعقاد الامامة بالعهد وفي انعقاد البيعة بعد ديتعين فيه الامامة لاحدهم باختيار أهل الحل والعقد فلا فرق بين أن تجعل شورى في اثنين أو أكثر اذا كانوا عدداً محصوراً ويستفاد منها أن لا تجعل الامامة بعده في غيرهم فاذا تعينت بالاختيار في أحدهم جاز لمن أفضت اليه الامامة أن يعهد بها الى غيرهم وليس لأهل الاختيار اذا جمعها الامام شورى في عدد أن يختاروا أحدهم في حياة المستخلف المعاهد الا أن يأذن لهم في تقديم الاختيار في حياته لانه بالامامة أحق فلم يحز أن يشارك فيها فان خافوا انتشان الامر بعد موته استأذنوه واختاروا ان أذن لهم فان صار الى حال اياس نظر فان زال عنه أمره وغرب عنه رأيه فهي كحالة بعد الموت في جواز الاختيار وان كان علي تمييزه وصحة رأيه لم يكن لهم الاختيار الا عن اذنه. حكى ابن اسحق أن عمر رضي الله عنه لما دخل منزله بجروحه أسمع هدة فقال ما شأن الناس قلوا يريدون الدخول عليك فأذن لهم فقالوا اعهد يا أمير المؤمنين استخلف علينا عثمان فقال كيف يحب المال والجنه فخرجوا من عنده ثم سمع لهم هدة فقال ما شأن الناس قلوا يريدون الدخول عليك فأذن لهم فقالوا استخلف علينا علي بن أبي طالب قال اذا يحملكم على طريقة هي الحق قال عبد الله بن عمر فأتكأت عليه عند ذلك وقالت يا أمير المؤمنين وما بمنعك منه فقال يا بني أحمها حياً وميتاً ويجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار كما يجوز له أن ينص على أهل العهد فلا يصح الا اختيار من نص عليه كما لا يصح الا تقليد من عهد اليه لانهما من حقوق خلافته

(فصل) ولو عهد الخليفة الى اثنين أو أكثر ورتب الخلافة فيهم فقال الخليفة بعدي فلان فان مات فالخليفة بعد موته فلان فان مات فالخليفة بعده فلان جاز وكانت الخلافة منتقلة الى الثلاثة على مراتبها فقد استخاف رسول الله ﷺ على جيش مؤتة زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر بن أبي طالب فان أصيب فعبد الله بن رواحة فان أصيب فليترض المسلمون رجلاً فتقدم زيد فقتل فاخذ الراية جعفر وتقدم فقتل فاخذ الراية عبد الله بن رواحة فتقدم فقتل فاختر المسلمون بعده خالد بن الوليد واذا فعل النبي ﷺ ذلك في الامارة جاز مثله في الخلافة فان قيل هي عقد ولا ينفذ



علي صفة وشرط والولايات لا يقف عقدها على الشرط والصفات. قيل هذا من  
المصالح العامة التي يتسع حكمها على أحكام العقود الخاصة فقد عمل بذلك في الدولتين من  
لم ينكر عليه أحد من علماء العصر هذا سليمان بن عبد الملك عهد الي عمر بن عبد  
المزني ثم بعده الي يزيد بن عبد الملك ولئن لم يكن سليمان حجة فانار من عاصره  
من علماء التابعين ومن لا يخافون في الحق لومة لائم هو الحجة وقد رتبها الرشيد رضي  
الله عنه في ثلاثة من بنييه في الامين ثم المؤمن ثم المؤمن عن مشورة من عاصره من  
فضلاء العلماء فاذا عهد الخليفة الى ثلاثة رتب الخلافة فيهم ومات الثلاثة أحياء  
كانت الخلافة بعد موته الاول ولومات الاول في حيات الخليفة كانت الخلافة للثاني  
ولو مات الثلاثة بالعهد اليه حكم الخلافة بعده ولو مات الخليفة والثلاثة من أولياء  
عهده أحياء وأفضت الخلافة الي الاول منهم فأراد أن يعهد بها الي غير الاثنين ممن  
يختاره لها فمن الفقهاء من منعه من ذلك حملا على مقتضى الترتيب الا أن يستنزل  
عنها مستحقها طوعا فقد عهد السفاح الي المنصور رضي الله عنهما وعهد العهد بعده  
لعيسى ابن موسى فأراد المنصور تقديم المهدي على عيسى فاستنزله عن العهد عفو الحق  
فيه وفقهاء الوقت على توافر وتكاثر لم يروا له نسجة في صرفه عن ولاية العهد قسراً  
حتى استنزل واستطيب والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عليه جمهور الفقهاء  
أنه يجوز لمن أفضت اليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد بها الي ما شاء ويصرفها  
عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوداً على من يستحق الخلافة منهم بعد  
موت المستخلف فاذا أفضت الخلافة منهم الي أحدهم على مقتضى الترتيب صار أولئك  
بها بعده في العهد بها الي من شاء الي من شاء لانه قد صار بافضاء الخلافة اليه عام  
الولاية نافذ الامر فكان حقه فيها أقوى وعهده بها أمضي وخالف هذا ما فعله رسول  
الله ﷺ من ترتيب أمراءه على جيش مؤتة لانه كان رسول الله ﷺ في الحياة  
حتى لا تنتقل أمورهم الي غيره وهذا يكون بعد انتقال الامر بموت، الي غيره فافترق  
حكم العهدين وأما استطابة المنصور نفس عيسى بن موسى فاعاد أراد به تأليب أهله  
لانه كان في صدر الدولة والعهد قريب والتكاثف بينهم منتشر وفي أحشائهم نفور موهن  
ففعله سياسة وان كان في الحكم سائغاً فعلى هذا لومات الاول من أولياء العهد

الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه ولم يعهد الي غيرهما كان الثاني هو الخليفة بعده بالعهد الاول وقدم على الثالث اعتبارا بحكم الترتيب فيه ولومات هذا الثاني قبل عهده صار الثالث هو الخليفة بعده لان صحة عهد العاهد تقضى ثبوت حكمه في الثلاثة ما لم يجدد بعده عهدا يخالفه فيصير العهد في الاول من الثلاثة حتميا في الثاني والثالث ووقولا لانه لا يجوز أن يعدل من الاول فانحتم ويجوز أن يعدل على هذا المذهب عن الثاني والثالث فوقف ولومات الاول من الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه من غير أن يعهد الي أحد فأراد أهل الاختيار أن يختاروا للخلافة غير الثاني لم يحز وكذلك لومات الثاني بعد افضاء الخلافة اليه لم يحز أن يختاروا لها غير الثالث وان جاز أن يعهد بها الثاني الي غير الثالث لان العهد نص لا يستعمل الاختيار الامع عدمه ولكن لو قال الخليفة العاهد قد عهدت الي فلان فان مات بعد افضاء الخلافة اليه فالخليفة بعده فلان لم تصح خلافة الثاني ولم ينعقد عهده بها لانه لم يعهد اليه في الحال وانما عمله ولي عهده بعد افضاء الخلافة الي الاول وقد يجوز أن يموت قبل انضائها اليه فلا يكون عهد الثاني بها منبر ما فذلك بطل وجاز الاول بعد افضاء الخلافة اليه أن يعهد بها الي غيره وان مات من غير عهد جاز لأهل الاختيار اختيار غيره

(فصل) فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها اما بعهد أو اختيار لزوم كافة الامة ان يعرفوا افضاء الخلافة الي مستحقها بصفاته ولا يلزم أن يعرفوه بعينه واسمه الا أهل الاختيار الذين تقوم بهم الحجة ويعتد بهم تنعقد الخلافة وقال سليمان ابن جرير واجب على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليهم معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه جمهور الناس أن معرفة الامام تلزم الكافة على الجملة دون التفصيل وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه الا عند النوازل التي تحوج اليه كما أن معرفة القضاة الذين تنعقد بهم الاحكام والفقهاء الذين يفتون في الحلال والحرام تلزم الامة على الجملة دون التفصيل الا عند النوازل المحوجة اليهم ولو لزم كل واحد من الامة أن يعرف الامام بعينه واسمه للزمت الهجرة اليه ولما جاز تخلف الابعاد ولافضى ذلك الى الى خلو الاوطان ولصار من العرف خارجا وبالفساد عائدا واذا لزم معرفة معرفة على التفصيل الذي ذكرناه فعلى كافة الامة تفويض الامور العامة اليه من غير اقيات.



عليه ولا معارضة ليقوم بما وكل اليه من وجوه المصالح وتدبير الاعمال ويسمي  
 خليفة لانه خلف رسول الله ﷺ في أمته فيجوز أن يقال يا خليفة الله فجوز  
 بعضهم اقيامه بحقوقه في خلقه وافوله تعالى (وهو الذي جعلكم خلائف الارض  
 ورفع بعضهم فوق بعض درجات) وامتنع جمهور العلماء من جواز ذلك ونسبوا  
 قائله الى الفجور وقالوا يستخلف من يغيب أو يموت والله لا يغيب ولا يموت وقد  
 قيل لابي بكر الصديق رضي الله عنه قال يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله والكني  
 بخليفة رسول الله ﷺ . والذي يلزمه من الامور العامة عشرة أشياء . أحدها  
 حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الامة فان نجم مبتدع  
 أو زاغ ذر شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذ بما يلزمه من الحقوق  
 والحدود ليكون الدين محروسا من خلال والامة بمنوعة من زلل الثاني تنفيذ الاحكام  
 بين المنشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تتم الصفة فلا يتعدى ظالم ولا  
 يضعف مظلوم . الثالث حماية البيضة والذب عن الحرم ليتصرف الناس في المايش  
 وينتشروا في الاسفار آمنين عن تخريب بنفس أو مال . والرابع اقامة الحدود  
 لتحصان محارم الله تعالى عن الانهالك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك  
 والخامسة تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدفاعة حتى لا تظهر الاعداء بغرة  
 ينتهكون فيها محرما أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما . والسادس جهاد من عاند  
 الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى في اظهاره  
 على الدين كله . والسابع جباية الفىء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا  
 من غير خوف ولا عسف . والثامن تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من  
 غير سرف ولا تقدير ودنه في وقت ولا تقديم فيه ولا تأخير . التاسع استكفاء  
 الامناء وتقليد النصحاء فيما يفوض اليهم من الاعمال ويكله اليهم من الاموال لتكون  
 الاعمال بالا كفاءة مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة . العاشر أن يباشر بنفسه  
 بمشارفة الامور وتصفيح الاحوال لينهض بسياسة الامة وحراسة الملة ولا يعول على  
 التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة فقد يخون الامين ويغش الناصح وقد قال الله تعالى  
 (ياد اود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوي فيضلك

عن سبيل الله) فلم يقصر سبحانه على التفويض دون المباشرة ولا عذره في اتباع  
حق وصفه بالضلال وهذا وان كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو  
من حقوق السياسة لكل مسترع قال النبي عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم  
مسؤول عن رعيته وانفذ أصاب الشاعر فيما وصف به الزعيم المدبر حيث يقول (البسيط)

وقلدو أمركم لله دركم	رحب الذراع بأمر الحرب مضطلعا
لامترقا أن رخاء العيش ساعده	ولا اذا عتي مكروع به خشعا
ما زال يحلب در الدهر أشطره	يكون متبعا يوما ومتبعا
حتى استمر شزر مبرته	مستحكم الرأي لافخما ولا ضرما

وقال محمد بن يزداد للمامون وكان وزيره (البسيط)

من كان حارس دنيا انه قمن	أن لا ينام وكل الناس نوام
وكيف ترقد عينا من تضيقه	هان من أمره حل وإبرام

(فصل) واذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة فقد أدى حق الله تعالى  
فيما لهم وعليهم ووجب له عليهم حقان الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله والذي يتغير  
به حاله فيخرج به عن الامامة شيان أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص بدنه  
فما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين أحدهما تابع فيه الشهوة والثاني  
ما تعلق فيه بشبهة فاما الاول منها فمعلق بافعال الجوارح وهو ارتكابه للمحظورات  
واقدامه على المنكرات تحكما للشهوة وانقيادا للهوى فهذا فسق يمنع من انعقاد  
الامامة ومن استدامتها فاذا طرأ على من انعقدت امامته خرج منها فلو عاد الى  
العدالة لم يعد الى الامامة الا بعدد جديد وقال بعض المنكلمين يعود الى الامامة بعوده  
الى العدالة من غير أن يسأنف له عقد ولا بيعه لعموم ولايته ولحقوق المشقة في  
استئناف بيعته وأما الثاني منها فمعلق بالاعتقاد المتأول بشبهة تعترض فيتأول لها  
خلاف الحق فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم الى أنها تمنع من انعقاد  
الامامة ومن استدامتها ويخرج بحدوثه منها لانه لما استوى حكم الكفر بتأويل  
وغير تأويل وجب أن يستوى حال الفسق بتأويل وغير تأويل وقال كثير من  
علماء البصرة انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها كالا يمنع من ولاية



القضاء وجواز الشهادة . وأما ما طرأ على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة أقسام أحدها نقص الحواس والثاني نقص الاعضاء والثالث نقص التصرف فاما نقص الحواس فينقسم ثلاثة أقسام قسم يمنع من الامامة وقسم لا يمنع منها وقسم يختلف فيه : فاما القسم المانع منها فشيئان أحدهما زوال العقل والثاني ذهاب البصر فاما زوال العقل فضرر بان أحدهما كان عارضا مرجو الزوال كالانغماء فهذا لا يمنع من انعقاد الامامة ولا تخرج منها لانه مرض قليل اللبس سريع الزوال وقد أغشى على رسول الله ﷺ في مرضه والضرب الثاني ما كان لازما لا يرجي زواله كالجنون والخبيل فهو على ضربين أحدهما أن يكون مطبقا دائما لا يتخلله افاقة فهذا يمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ هذا بطلت به الامامة بعد تحققه والقطع به والضرب الثاني أن يتخلله افاقة يعود بها الى حال السلامة فينظر فيه فان كان زمان الخيل أكثر من زمان الافاقة فهو كالمستديم يمنع من عقد الامامة واستدامتها ويخرج يحدوته منها وان كان زمان الافاقة أكثر من زمان الخيل منع من عقد الامامة واختلف في منعه واستدامتها فقليل يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها فاذا طرأ بطلت به الامامة لان في استدامتها اخلا لا بالنظر المستحق فيه وقيل لا يمنع من استدامة الامامة وان منع من عقدها في الابتداء لانه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كماله وفي الخروج منها نقص كامل . وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ بطلت به الامامة لانه لما أ بطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى ان يمنع الامامة . وأما غشاء العين وهو أن لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع من الامامة في عقد ولا استدامة لانه مرض في زمان الدعة يرجي زواله واما ضعف البصر فان كان يعرف به الاشخاص اذا رآهم لم يمنع من الامامة وان كان يدرك الاشخاص ولا يعرفها منع من الامامة عقداً واستدامة . واما القسم الثاني من الحواس التي لا يؤثر فقدها في الامامة فشيءان أحدهما الحشم في الانف الذي لا يدرك به شم الروائح والثاني فقد الذوق الذي يفرق به بين الطعوم فلا يؤثر هذا في عقد الامامة لانها يؤثران في اللذة ولا يؤثران في الرأي والعمل . واما القسم الثالث من الحواس المختلف فيها فشيءان الصمم والخرس فيمنعان من ابتداء عقد الامامة لان كمال الارصاف

بوجودها مفقود واختلاف في الخروج بهما من الإمامة ففالت طائفة يخرج بهما منها كما يخرج بذهاب البصر لتأثيرهما في التدبير والعمل وقال آخرون لا يخرج بهما من الإمامة لقيام الإشارة مقامهما فلم يخرج منها إلا بتخص كامل وقال آخرون إن كان يحسن الكتابة لم يخرج بهما من الإمامة وإن كان لا يحسنها خرج من الإمامة بهما لأن الكتابة مفهومة والإشارة موهوبة والأول من المذاهب أصح وأما تسمية اللسان وثقل السمع مع ادراك الصوت إذا كان عالياً فلا يخرج بهما من الإمامة إذا حدثا واختلف في ابتداء عقدها معهما فقل يمنع ذلك من ابتداء عقدها لأنهما نقص يخرج بهما عن حال الكمال وقيل لا يمنع لأن نبي الله موسى عليه السلام لم تمنعه عقدة لسانه عن النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة

(فصل) وأما فقد الانضاء فينقسم إلى أربعة أقسام . أحدها ما لا يمنع من صحة الإمامة في عقد ولا استدامة وهو ما لا يؤثر فقدم في رأي ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في المنظر وذلك مثل قطع الذكروا لاثنين فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدامةها بعد العقد لأن فقد هذين المضمومين يؤثر في التنازل دون الرأي والحكمة فيجري مجرى العنة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا بذلك وإثني عليه فقال « وسيداً وحسوراً نبيّاً من الصالحين » وفي الحضور قولان أحدهما أنه العين الذي لا يقدر على اتیان النساء قاله ابن مسعود وابن عباس وإثاني أنه لم يكن له ذكر يغشي به النساء أو كان كالنواة قاله سعيد بن المسيب إنما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى أن لا يمنع من الإمامة وكذلك قطع الأذنين لأنهما لا يؤثران في رأي ولا عمل ولها شين خفي يمكن أن يستتر فلا يظهر . والقسم الثاني ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدامةها وهو ما يمنع من العمل كذهاب اليدين أو من النهوض كذهاب الرجلين فلا يصح معه الإمامة في عقد ولا استدامة لعجزه عما يلزمه من حقوق الأمة في عمل أو نهضة . والقسم الثالث ما يمنع من عقد الإمامة واختلف في منعه من استدامةها وهو ما ذهب به بعض العمل أو فقد به بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الإمامة لعجزه عن كمال التصرف فإن طرأ بعد عقد الإمامة نفي خروجه عنها مذهباً للفقهاء أحدهما يخرج به من الإمامة لأنه يجوز يمنع من ابتدائها فمنع من



استدامتها والمذهب الثاني انه لا يخرج به من الامامة وان منع من عقدها لان  
المعتبر في عقدها كان السلامة وفي الخروج منها كمال النقص . . . والقسم الرابع مالا  
يمنع من استدامة الامامة واختلاف في منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وقبح  
ولم يؤثر في عمله ولا في نهضة كجدع الالف وسمل احدى العينين فلا يخرج به من  
الامامة بعد عقدها لعدم تأثيره في شيء من حقوقها وفي منعه من ابتداء عقدها  
مذهبان للفقهاء أحدهما أنه لا يمنع من عقدها وليس ذلك من الشروط المعتبرة فيها لعدم  
تأثيره في حقوقها . والمذهب الثاني أنه يمنع من عقد الامامة وتكون السلامة منه  
شرطا معتبرا في عقدها ليسم ولاية الملة من شين يعاب ونقص يزدرى فتقل به الهيبة  
وفي قلتها نفور عن الطاعة وما أدري الى هذا فهو نقص في حقوق الامامة

(فصل) وأما نقص التصرف فضربان حجب وقهر . فأما الحجب فهو أن يستولي  
عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الامور من غير تظاهر بمصيبة ولا بجاهرة بمشاقة  
فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدح في صحته ولا يته والكن ينظر في أفعال من استولى  
على أموره فان كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره عليها تنفيذا  
لها وامضاء لاحكامها لا يوقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامامة . وان  
كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يحجز اقراره عليها ولزمه أن  
ينتصر من يقبض يده ويزيل تغلبه . وأما القهر فهو أن يصير مأسورا في يد عدو  
قاهر لا يقدر على الخلاص منه فيمنع ذلك عن عقد الامامة له لعجزه عن النظر في  
أمور المسلمين وسواء كان العدو مشركا أو مسلما باغيا والامامة في اختيار من عدم  
من ذوي القدرة وان أسر بعد ان عقدت له الامامة فعلي كافة الامامة استنقاذه لما  
أوجبه الامامة من نصرته وهو على امامته ما كان مرجو الخلاص مأمول الفكك اما  
بقتال أو فداء فان وقع الاياس منه لم يخل حال من أسره من أن يكونوا مشركين  
أو بغاة المسلمين فان كان في أسر المشركين خرج من الامامة لليأس من خلاصه  
واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الامامة فان عهد بالامامة في حال أسره  
نظر في عهده فان كان بعد الاياس من خلاصه كان عهده باطلا لانه عهد بعد  
خروجه من الامامة فلم يصح منه عهد وان عهد قبل الاياس من خلاصه

وقت هو فيه مرجو الخلاص صح عهده لبقاء إمامته واستقرت امامة ولي عهده بالاياس من خلاصه لزوال إمامته فلو خلاص من أسره بعد عهده نظر في خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الى امامته لخروجه منها بالاياس واستقرت في ولي عهده وان خلاص قبل الاياس فهو على امامته ويكون العهد في ولي العهد ثابتا وان لم يصر اماما . وان كان مأسورا مع بغاة المسلمين فان كان مرجو الخلاص فهو على امامته وان لم يرج خلاصه لم يخل حال البغاة من أحد أمرين اما ان يكونوا نصبوا لانفسهم اماما أو لم ينصبوا فان كانوا فوضى لا امام لهم فالامام المأسور في أيديهم على امامته لان بيعته لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كمصيره مع أهل العدل اذا صار تحت الحجر وعلى أهل الاختيار أن يستنبيوا عنه ناظرا يخافه ان لم يقدر على الاستنابة فان قدر عليها كان أحق باختيار من يستنبيه منهم فان خلع المأسور نفسه أو مات لم يصر المستناب اماما لانها نيابة عن موجود فزالت بفقده وان كان أهل البغي قد نصبوا لانفسهم اماما دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته فالامام المأسور في أيديهم خارج من الامامة بالاياس من خلاصه لانهم قد انحازوا بدار تفرد حكماء عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة ولا للمأسور معهم قدرة وعلى أهل الاختيار في دار العدل ان يعقدوا الامامة لمن ارتضوا لها فان خلاص المأسور لم يعد الى الامامة لخروجه منها

(فصل) واذا تمهد ما وصفناه من أحكام الامامة وعموم نظرها في مصالح الملة وتدير الامة فاذا استقر عقدها للامام انقسم ما صدر عنه من ولايات خلفائه أربعة أقسام . فالقسم الاول من تكون ولايته عامة في الاعمال العامة وهم الوزراء لانهم يستنابون في جميع الامور من غير تخصيص والقسم الثاني من تكون ولايته عامة في اعمال خاصة وهم امراء الاقاليم والبلدان لان النظر فيها خصوا به من الاعمال العامة في جميع الامور . والقسم الثالث من تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة وهم كفاضي القضاة ونقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج وجابي الصدقات لان كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الاعمال . والقسم الرابع من تكون ولايته خاصة في الاعمال الخاصة وهم كفاضي بلد أو اقليم أو مستوفى خراج أو



**المأني** صدقاته أو حاميه تاراه أو نقيب جنده لان كل واحد منهم خاص النظر مخصوص العمل وانكل واحد من هؤلاء الولاة شروط تنعقد بها ولايته ويصح معها نظره ونحن نذكرها في أبوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه

### باب الثاني في تقليد الوزارة

والوزارة على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ . فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برأيه وامضاءها على اجتهاده وليس يتمتع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى جكاية عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام « واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخى أشدد به أزري وأشركه في أمري » فإذا جاز ذلك في النبوة كان في الامامة أجوز ولان ما وكل الي الامام من تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الامور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه بما يكون أبعاد من الزال وأمنع من الخلل . ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الامامة الا النسب وحده لانه ممضي الآراء ومنفذ الاجتهاد فاقضى أن يكون على صفات المجتهدين ويحتاج فيها الي شرط زائد على شروط الامامة وهو أن يكون من اهل الكفاية فيما وكل اليه من أمرى الحرب والخراج خبرة بها ومعرفة بتفصيلها فانه مباشر لها تارة ومستنيب فيها أخرى فلا يهل الى استنابة الكفاءة الا أن يكون منهم كما لا يقدر على المباشرة اذا قصر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم السياسة حكى ان المأمون رضى الله عنه كتب في اختيار وزير أني لست لاموري رجلاً جامعاً اخصال الخير ذا عفة في خلائقه واستقامة في طرائقه قدهذبة الآداب وأحكامه التجارب ان أوتمن على الاسرار قام بها وان قلد مهمات الامور نهض فيها يسكته الحلم وينطقه العلم وتكفيه اللحظة وتغنيه اللعجة له صولة الامراء وأناة الحكماء وتواضع العلماء وفهم الفقهاء ان أحسن اليه شكر وان ابتلى بالساءة صبر لا يبيع نصيب يومه بجرمان غده يسترق قلوب الرجال بخلاصة لسانه وحسن بيانه وقد جمع بعض الشعراء هذه الاوصاف فأوجزها ووصف بعض وزراء الدولة العباسية بها فقال (الوافر)

سوء بدبته وفكرته سواء إذا شتهت على الناس الأمور  
 وأحزم ما يكون الدهر يوماً إذا أعيى المشاور والمشير  
 وصدر فيه لهم اتساع إذا ضاقت من ألهم الصدور

فهذه الأوصاف إذا كملت في الزعيم المدبر وقل ما تكمل فالصلاح بنظره عام  
 وما يناط برأيه وتدبيره تام وإن اختلفت فالصلاح بحسبها يختل والتدبير على قدرها يعتل  
 وإن لم يكن هذا من الشروط الدينية المحضة فهو من شروط السياسة الممازجة لشروط  
 الدين لما يتعلقها من مصالح الأمة واستقامة الملة. فإذا كملت شروط هذه الوزارة فيمن  
 هو أهل لها فصحة التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستورز لأنها ولاية تفتقر إلى عقد  
 والعقود لا تصح إلا بالقول الصريح فإن وقع له بالنظر أو إذن له لم يتم التقليد حكماً  
 وإن أمضاء الولاية عرفاً حتى يعقد له الوزارة بلفظ يشمل على شرطين أحدهما  
 عموم النظر والثاني النيابة فإن اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية  
 العهد أخص فلم تنعقد به الوزارة فإن اقتصر به على النيابة فقد أبهم ما استثناه فيه  
 من عموم وخصوص أو تنفيذ وتفويض فلم تنعقد به الوزارة وإذا جمع بينهما  
 انعقدت وتمت والجمع بينهما يكون من وجهين . أحدهما وهو بأحكام العقود أخص  
 أن يقول قد قلتك <sup>إما إلى</sup> نيابة عنى فتنعقد به الوزارة لأنه قد جمع له بين عموم  
 النظر والاستنابة في النظر فإن قال له نب عنى فيما إلى احتمال أن تنعقد به الوزارة  
 لأنه قد جمع له في هذا اللفظ بين الوجهين عموم النظر والاستنابة واحتمل أن  
 لا تنعقد به الوزارة لأنه إذن يحتاج إلى أن يتقدمه عقد والإذن في أحكام العقود  
 لا تصح به العقود ولكن لو قال قد استنبتت فيما إلى انعقدت به الوزارة لأنه  
 عدل عن مجرد الإذن إلى الفاظ العقود ولو قال انظر فيما إلى لم تنعقد به الوزارة  
 لاحتماله أن ينظر في تصفحه أو في تنفيذه أو في القيام به والعقد لا ينبزم بلفظ  
 محتمل حتى يصلح بما ينفي عنه الاحتمال وليس يراعى فيما يباشره الخلفاء وملوك الأمم  
 من العقود العامة ما يراعى في الخاصة من الشروط المؤكدة لأمرين أحدهما أن من  
 عادتهم الاكتفاء بيسير القول عن كثيره فصارت ذلك فيهم عرفاً مخصوصاً وربما استعملوا  
 الكلام فاقصروا على الإشارة غير أنه ليس يتعلق بها في الشرع حكم لباطل سليم



فكذلك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني أنهم لقلة ما يباشرونه من العقود يجعل شواهد الحال في تأهيبهم لها موجباً لحمل لفظهم الجمل على الغرض المقصود دون الاحتمال المجرد فهذا وجه . والوجه الثاني وهو برف المنصب أشبه ان يقول قد استوزرتك تويلا على نيابتك فتعقد به هذه الوزارة لانه قد جمع بين عموم النظر فيما اليه بقوله استوزرتك لان نظر الوزارة عام وبين النيابة بقوله تويلا على نيابتك فخرجت عن وزارة التنفيذ الي وزارة التفويض ولو قال قد فوضت اليك وزارتي احتمل أن تعقد به هذه الوزارة لان ذكر التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ الي وزارة التفويض ويحتمل أن لا تعقد لان التفويض من أحكام هذه الوزارة فافتقر الي عقد يتقدمه والاول من الاحتمالين أشبه بالصواب فعلى هذا لو قال قد فوضنا اليك الوزارة صح لان ولاية الامور يكون عن أنفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن اضافة الشيء اليهم فيرسلونه فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت اليك وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا أفخم قول شققت به وزارة التفويض واوجزه ولو كني غير الملوك عن أنفسهم بالجمع وترك الاضافة لما تعاق به حكم التفرد والاضافة خروجه عن المعروف المعمود فأما اذا قال قد قلتك وزارتي أو قد قلتناك الوزارة لم يصح بهذا القول من وزراء التفويض حتي يبينه بما يستحق به التفويض لان الله تعالى يقول حكاية عن نبيه موسى هلاوات الله عليه « واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي أشد به ازري وأشركه في امري » فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتي قرنها بشدأزرد واشراكه في أمره لان اسم الوزارة مختلف في اشتقاقه على ثلاثة أوجه . أحدها أنه مأخوذ من الوزر وهو الثقل لانه يحمل عن الملك أثقاله . الثاني أنه مأخوذ من الوزر وهو الملقب ومنه قوله تعالى « كلا لاوزر » أي لا ما جأ فسمى بذلك لان الملك ياجأ الي رأيه وموئته . والثالث أنه مأخوذ من الازر وهو الظهر لان الملك يقوي بوزيره كقوة البدن بالظهر ولاي هذه المعاني كان مشتقاً فليس في واحد منها ما يوجب الاستبداد بالامور

(فصل) واذا تقرر ما تعقد به وزارة التفويض فالنظر فيها وان كان على العموم معتبر بشرطين يقع الفرق بهما بين الامامة والوزارة أحدهما يختص بالوزير وهو

مطالعة الامام لما أمضاه من تدبير وأنقذه من ولاية وتقليد لئلا يصير بالاستبداد كالامام  
والثاني مختص بالامام وهو أن يتصفح أفعال الوزير وتديره الامور ليقر منها ما وافق  
الصواب ويستدرك ما خالفه لان تدبير الامة اليه موكول وعلى اجتهاده محمول ويجوز  
لهذا الوزير أن يحكم بنفسه وأن يقلد الحكم كما يجوز ذلك للامام لان شروط الحكم  
فيه معتبرة ويجوز ان ينظر في المظالم ويستنيب فيها لان شروط المظالم فيه معتبرة ويجوز  
أن يتولى الجهاد بنفسه وان يقلد من يتولاه لان شروط الحرب فيه معتبرة ويجوز  
أن يباشر تنفيذ الامور التي دبرها وأن يستنيب في تنفيذها لان شروط الرأي والتدبير  
فيه معتبرة . وكل ما صرح من الامام صرح من الوزير الا ثلاثة أشياء . أحدها ولاية  
العهد فان للامام أن يعهد الى من يري وليس ذلك للوزير . الثاني أن للامام أن يستعفي  
الامة من الامامة وليس ذلك للوزير . والثالث أن للامام أن يعزل من قلده الوزير  
وليس للوزير ان يعزل من قلده الامام وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض اليه  
يقتضي جواز فعله وصحة نفوذه منه فان عارضه الامام في رد ما أمضاه فان كان في  
حكم تفذ على وجهه أو في مال وضع في حقه لم يحز نقض ما نفذ باجتهاده من حكم ولا  
استرجاع ما فرق برأيه من مال فان كان في تقليد وال أو تجهيز جيش وتدبير  
حرب جاز للامام معارضته بعزل المولى والعدول بالجيش الى حيث يرى وتدبير  
الحرب بما هو أولى لان للامام أن يستدرك ذلك من أفعال نفسه فكان أولى أن  
يستدركه من أفعال وزيره . فلو قلد الامام والياً

على عمل وقلد الوزير غيره على ذاك العمل نظر في اسبقتهما بالتقليد فان كان الامام  
أسبق تقليداً فتقليده أثبت ولا ولاية لمن قلده الوزير وان كان تقليد الوزير أسبق  
فان علم الامام بما تقدم من تقليد الوزير كان في تقليده الامام لغيره عزل الاول  
واستئناف تقليد الثاني فصح الثاني دون الاول وان لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد  
الوزير فتقليد الوزير أثبت وتصح ولاية الاول دون الثاني لان تقليد الثاني مع  
الجهل بتقليد الاول لا يكون عزلاً له ويكون عزلاً لو علم بتقليده وقال بعض أصحاب  
الشافعي رضي الله عنه لا ينزل الاول مع علم الامام بحاله اذا قلده غيره حتى يعزله  
قولاً فيصير بالقول معزولاً لا بتقليد غيره فعلي هذا ان كان النظر مما يصح فيه الاشتراك



صح تقليدهما فكأنما مشتركين في النظر فإن كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان تقليدهما موقوفاً على عزل أحدهما إقرار الآخر فإن تولى ذلك الإمام جاز أن يعزل أيهما شاء ويقر الآخر وإن تولاه الوزير جاز أن يعزل من اختص بتقليده ولم يجز أن يعزل من قلده الإمام

(فصل) وأما وزارة التنفيذ فتحكمها أضعف وشروطها أقل لان النظر فيها المقصور على رأي الإمام وتديره وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاية يؤدي عنه مامر وينفذ عنه ماذكر ويمضي ما حكم وينحصر بتقليد الولاية وتجهيز الجيوش ويعرض عليه ما ورد منهم وتجدد من حدث لم يعلم فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلدا لها فإن شارك في الرأي كان باسم الوزارة أخص وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه وليس تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد وإنما يراعى فيها مجرد الأذن ولا تعتبر في المؤهل لها الحرية ولا العلم لانه ليس له أن يفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم وإنما هو مقصور النظر على أمرين . أحدهما أن يؤدي إلى الخليفة . والثاني أن يؤدي إليه فيراعى فيه سبعة أوصاف . أحدها الأمانة حتي لا يخون فيما قد أوثمن عليه ولا يغش فيما قد استنصح فيه . والثاني صدق الوجهة حتي يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قبوله فيما ينهيه . والثالث قلة الطمع حتي لا يرتشي فيما يل ولا يتخضع فيتساهل . والرابع أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء فإن العداوة تهد عن التناصف وتمنع من التعاطف . والخامس أن يكون ذكورا لما يؤديه إلى الخليفة وعنه لانه شاهد له وعليه . والسادس الذكاء والفطنة حتي لا تدلس عليه الأمور فتشبهه ولا تموه عليه فتلتبس فلا يصح مع اشتباهها عزم ولا يصالح مع التباسها حزم وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن زداد حيث يقول ( الطويل )

إصابة معنى المرء روح كلامه      فان أخطأ المعنى فذاك موات  
إذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه      فيقظته للعالمين سبات  
والسابع أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل

وبتدلس عليه الحق من المبطل فان الهوى خادع الالباب وصارف له عن الصواب  
ولذلك قال النبي ﷺ حبك الشيء يعني ويصم قال الشاعر (السريع)

إنا اذا قلت دواعي الهوى وانصت السامع للقاتل  
واضطرع القوم بالبابهم نقض بحكم عادل فاصل  
لا تجمل الباطل حقا ولا تلفظا دون الحق بالباطل  
نخاف ان نسفه أحلامنا فيحمل الدهر مع الحامل

فان كان هذا الوزير مشاركا في الرأي احتاج الى وصف ثامن وهو الحنكة  
والتجربة التي تؤديه الى صحة الرأي وصواب التدبير فان في التجارب خبرة بواقب  
الامور وان لم يشارك في الرأي لم يحتج الى هذا الوصف وان كان يشتهي اليه مع  
كثرة الممارسة ولا يجوز ان تقوم بذلك امرأة وان كان خبرها مقبولا لما تضمنه معنى  
الولايات المصروفة عن النساء لقول النبي ﷺ ما أفلح قوم أسندوا أمرهم الى امرأة  
ولان فيها من طلب الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مباشرة  
الامور ما هو عليهن محظور ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة وان لم يجوز  
أن يكون وزير التفويض منهم ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق  
بينهما في النظيرين وذلك من اربعة اوجه أحدها انه يجوز لوزير التفويض مباشرة  
الحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثاني انه يجوز لوزير  
التفويض ان يستبد بتقليد الولاية وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثالث انه يجوز لوزير  
التفويض ان ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ  
والرابع انه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في اموال بيت المال بقبض ما يستحق  
له ويدفع ما يجب فيه وليس ذلك لوزير التنفيذ وليس فيما عدا هذه الاربعة ما يمنع  
أهل الذمة منها الا أن يستطيعوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة وهذه الفروق  
الاربعة بين النظيرين افرق في اربعة من شروط الوزارتين . أحدها أن الحرية  
معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ . والثاني أن الاسلام  
معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ . والثالث أن العلم بالاحكام  
الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ . والرابع أن المعرفة



بامري الحرب والخارج معتبرة في وزارة النفوس وغير معتبرة في وزارة التنفيذ  
قافترا في شروط التقليد من أربعة أوجه كما انترقا في حقوق انظر من أربعة  
أوجه واستويا فيما عداها من حقوق وشروط

( فصل ) ويجوز للخليفة أن يقلد وزيره تنفيذ على اجتماع وانفراد ولا يجوز  
أن يقلد وزيره تفويض على الاجتماع عموم ولا يتبهما كما لا يجوز تقايد امامين لاهما  
ربما تعارضا في المقد والحل والتقايد والعزل وقد قال الله تعالى « لو كان فيهما آلهة  
الا الله لفسدتا » فان قلد وزيره تفويض لم يخل حال تقليده لهما من ثلاثة أقسام  
أحدها أن يفوض الي كل واحد منهما عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل  
وتعليل وينظر في تقليدهما فان كان في وقت واحد بطل تقليدهما معا وان سبق  
أحدهما الاخر صح تقليد السابق وبطل تقليد المسبوق والفرق بين فساد التقايد  
والعزل أن فساد التقليد يمنع من نفوذ ما تقدم من نظره والعزل لا يمنع من نفوذ  
ما تقدم من نظره والقسم الثاني ان يشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه  
ولا يجعل الي واحد منهما ان يفرد به فهذا يصح وتكون الوزارة بينهما لافي  
واحد منهما ولهما تنفيذ ما اتفق رأيهما عليه وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون  
موقفا على رأى الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين وتكون هذه الوزارة  
قاصرة عن وزارة التفويض المطلقة من وجهين أحدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا  
عليه والثاني زوال نظرهما عما اختلفا فيه فان اتفقا بعد الاختلاف نظر فان كان  
عن رأى اجتماعهما على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل في نظرهما وصح تنفيذه  
منهما لان ما تقدم من الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من متابعة  
أحدهما لصاحبه مع بقاءهما على الرأى المختلف فيه فهو على خروجه من نظرهما  
لانه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا. والقسم الثالث ان يشرك بينهما في  
النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه للآخر نظر وهذا يكون على احد وجهين  
اما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه عام النظر خاص العمل مثل أن يرد  
الى أحدهما وزارة بلاد المشرق والى الآخر وزارة بلاد المغرب واما أن يخص كل  
واحد منهما بنظر يكون فيه عام العمل خاص النظر مثل أن يستوزر أحدهما على الحرب

والاخر على الخراج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير انهما لا يكونان وزيرين تفويض ويكونان واليين على عمالين مختلفين لان وزارة التفويض ماعملت ونفذ امر الوزيرين بها في كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ماخص به وليس له معارضة الاخر في نظره وعمله ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرين وزير تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ مقصورا على تنفيذ ماوردت به اوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يولي ممزولا ولا أن يعزل مولي ويجوز لوزير التفويض أن يولي الممزل ويعزل من ولاء ولا يعزل من ولاء الخليفة وليس لوزير التنفيذ أن يوقع عن نفسه ولا عن الخليفة الا بأمره ويجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه الى عماله وعمال الخليفة ويلزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز ان يوقع عن الخليفة الا بأمره في عموم أو خصوص واذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الولاة واذا عزل وزير التفويض اعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لان عمال التنفيذ نساب وعمال التفويض ولاء ويجوز لوزير التفويض أن يستخلف نائبا عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ أن يستخلف من ينوب عنه لان الاستخلاف تقليد فصيح من وزير التفويض ولم يصح من وزير التنفيذ واذا نهي الخليفة وزير التفويض عن الاستخلاف لم يكن له أن يستخلف واذا أذن لوزير التنفيذ في الاستخلاف جاز له أن يستخلف لان كل واحد من الوزيرين يتصرف عن أمر الخليفة ونهيه وان افرق حكمهما مع اطلاق التقليد واذا فوض الخليفة تدبير الاقاليم الى ولائها ووكل النظر فيها الى المستولين عليها كالذي عليه أهل زماننا جاز لما لك كل إقليم أن يستوزر وكان حكم وزيره معه كحكم وزير الخليفة مع الخليفة في اعتبار الوزارتين وأحكام النظرين

### الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد

واذا قلد الخليفة أميراً على إقليم أو بلد كانت إمارته على ضربين عامة وخاصة فأما العامة فعلى ضربين امارة استكفاء بعقد عن اختيار وامارة استيلاء بعقد عن اضطرار فأما امارة الاستكفاء التي تتعقد عن اختياره فتشتمل على عمل



محدود ونظر مهور والتقليد فيها أن يفوض اليه الخليفة امارة بلد أو اقليم ولاية على جميع اهله ونظرا في المهور من سائر أعماله فيصير عام النظر فيما كان محدودا من عمل ومهورا من نظر فيشتمل نظره فيه على سبعة امور . أحدها النظر في تدبير الجيوش وترتيبهم في النواحي وتقدير ارزاقهم الآن يكون للخليفة قدرها فيذرهما عليهم والثاني النظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام . والثالث جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد الغنائم فيها وتفريق ما استحق منها والرابع حماية الدين والذب عن الحريم ومراعات الدين من تغيير أو تبديل . والخامس إقامة الحدود في حق الله وحقوق الادميين . والسادس الامامة في الجمع والجماعات حتى يؤم بها أو يستخلف عليها . والسابع تسيير الحجيج من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معانين عليه فان كان هذا الاقليم تغراً مناخاً للعدو اقترن بها ثابن وهو جهاد من يليه من الاعداء وقسم غنائمهم في المقاتلة وأخذ خمسها لاهل الخمس . وتعتبر في هذه الامارة الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لان الفرق بينهما خصوص الولاية في الامارة وعمومها في الوزارة وليس بين عموم الولاية وخصوصها فرق في الشروط المعتبرة فيها سم ينظر في عقد هذه الامارة فان كان الخليفة قد تولاه كان لوزير التفويض عليه حق المراعاة والتصفح ولم يكن له عزله ولا نقله من اقليم الى غيره . وان كان الوزير قد تفرد بتقليده فهو على ضربين . أحدهما ان يقلده عن اذن الخليفة فلا يجوز له عزله ولا نقله من عمله الى غيره الا عن اذن الخليفة وأمره ولو عزل الوزير لم يعزل هذا الامير والضرب الثاني ان يقلده عن نفسه فهو نائب عنه فيجوز له أن ينفرد بعزله والاستبدال به بحسب ما يؤديه الاجتهاد اليه من النظر في الاولى والاصح . ولو أطلق الوزير تقليد هذا الامير فلم يصرح فيه بأنه عن الخليفة ولا عن نفسه كان التقليد عن نفسه وله أن ينفرد بعزله ومتى انعزل الوزير انعزل هذا الامير الا أن يقر الخليفة على امارته فيكون ذلك تجديد ولاية واستئناف تقليد غير انه لا يحتاج في لفظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء العقد من الشروط ويكفي أن يقول الخليفة قد أقررتك على ولايتك ويحتاج في ابتداء العقد أن يقول قد قلتك ناحية كذا امارة على

أهلها ونظراً على جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله اجمال ولا يتناولها احتمال  
 فاذا قلد الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير عن تصفحها ومراعاتها واثبات  
 قلد الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الامير عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد  
 وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا في العرف على مراعاة  
 الاخص وتصفحه وكان خصوص التقليد محمولا على مباشرة العمل وتنفيذه ويجوز  
 لهذا الامير ان يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة وبغير أمره ولا يجوز أن  
 يستوزر وزير تفويض الا عن اذن الخليفة وأمره لان وزير التنفيذ معين ووزير  
 التفويض مستبد واذا أراد هذا الامير ان يزيد في ارزاق جيشه لغير سبب لم يجوز  
 لما فيه من استهلاك مال في غير حق وان زادهم لحدوث سبب يقتضيه نظري السبب  
 فان كان مما يرجي زواله لا تستقر به الزيادة على التأييد كالزيادة لغلاء سعر أو  
 حدوث حدث أو نفقة في حرب جاز الامير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال  
 ولا يلزمه استثمار الخليفة لانها من حقوق السياسة الموكولة الى اجتهاده وان كان  
 سبب الزيادة مما يقتضى استقرارها على التأييد كالزيادة لحرب أبلوا فيها وقاموا  
 بالنصر حتى انجحت أو نفها على استثمار الخليفة فيها ولم يكن له الفرد بامضائها ويجوز  
 أن يرزق من بلع من اولاد الجيش ويفرض لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن  
 يفرض لجيش مبتدأ الا بأمر واذا فضل من مال الخراج قاضل عن ارزاق جيشه  
 حمله الى الخليفة ليضعه في بيت المال العام المعد للمصالح العامة واذا فضل من مال  
 الصدقات قاضل عن أهل عمله لم يلزمه حمله الى الخليفة وصرفه في أقرب أهل  
 الصدقات من عمله واذا نقص مال الخراج عن ارزاق جيشه طالب الخليفة بهامه  
 من بيت المال ولو نقص مال الصدقات عن أهل عمله لم يكن له مطالبة الخليفة  
 بهامه لان ارزاق الجيش مقدرة بالكفاية وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود  
 واذا كان تقليد الامير من قبل الخليفة لم ينزل بموت الخليفة وان كان من قبل  
 الوزير انزل بموت الوزير لان تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير  
 نيابة عن نفسه وينزل الوزير بموت الخليفة وان لم ينزل به الاير لان الوزارة  
 نيابة عن الخليفة والامارة عن المسلمين فهذا حكم أحد قسمي الامارة العامة وهي



امارة الاستكفاء المعقودة عن اختيار . ونحن نقدم أمام القسم الاخير منها حكم  
الامارة الخاصة لاشتراكها في عقد الاختيار ثم نذكر القسم الثاني في امارة  
الاستيلاء المعقودة عن اضطرار لتبني حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم فرق  
ما بينهما من شروط وحقوق

فأما الامارة الخاصة فهو أن يكون الامير مقصور الامارة على تدبير الجيش  
وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحريم وليس له ان يتعرض للقضاء  
والاحكام والحماية الخراج والصدقات . . فلما اقامة الحدود فما افتقر منها الي  
اختيار لاختلاف الفقهاء فيه وافتقر الي اقامة بيعة لتناكر المتنازعين فيه فليس له  
التعرض لاقامتها لانها من الاحكام الخارجة عن خصوص امارته وان لم يفتقر الي اختيار  
ولا بيعة او افتقر اليهما فنفذ فيه اجتهاد الحاكم أو اقامة البيعة عنده فلا يخلوا أن يكون من  
حقوق الله سبحانه أو من حقوق الادميين فان كان من حقوق الادميين كحد القذف  
والقصاص في نفس أو طرف كان ذلك كان معتبرا بحال الطالب فان عدل عنه الي  
الحاكم كان الحاكم احق باستيفائه لدخوله في جملة الحقوق التي ندب الحاكم الي  
استيفائها وان عدل الطالب باستيفاء الحد والقصاص الي هذا الامير كان الامير  
أحق باستيفائه لانه ليس بحكم وأما هو معونة على استيفاء الحق وصاحب المعونة  
هو الامير دون الحاكم فان كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المحضة كحد الزنا  
جلدا أو رجما فالامير احق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة  
وموجبات الحماية والذب عن الملة ولان تتبع المصالح موكل الي الامراء المندوبين  
الي البحث عنها دون الحاكم المرصدين لفصل التنازع بين الخصوم

فدخل في حقوق الامارة ولم يخرج منها الا بنص وخرج من حقوق القضاء فلم  
يدخل فيها الا بنص وأما نظره في المظالم فان كان مما نفذت فيه الاحكام وأمضاه  
القضاء والاحكام جاز له النظر في استيفائه معونة المحقق على المبطل وانزاعا للمحقق  
من المعترف بالمطل لانه موكل الي المنع من النظام والتغالب ومندوب الي الاخذ  
بالتعاطف والتناصف فان كانت المظالم مما تستأنف فيها الاحكام ويبدأ فيها القضاء  
منع منه هذا الامير لانه من الاحكام التي لم يتضمنها عقد امارته وردهم الي حاكم

بلده فان نفذ حكمه لاحدهم بحق قام باستيفائه ان ضعف منه الحاكم فان لم يكن في بلدة حاكم عدل بها الي اقرب الحكم من بلدة ان لم يلحقهما في المصير اليه مشقة فان لحقت لم يكلفهما ذلك واستأمر الخليفة فيها تنازعا ونفذ حكمه فيه .  
وأما تسيير الحجيج من عمه فداخل في أحكام امارته لانه من جهة الموانات التي تدب لها . فأما امامة الصلوات في الجمع والاعياد فقد قيل ان القضاة بها أخص وهو بذهب الشافعي أشبه وقيل ان الامراء بها أحق وهو بذهب أبي حنيفة أشبه فان تاخت ولاية هذا الامير ثغراً لم يكن له ان يتديء جهاد أهله الا باذن الخليفة وكان عليه حربهم ودفعهم ان هجموا عليه بغير اذنه لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى الذب عن الحرم . ويعتبر في ولاية هذه الامارة الشروط المعتدة في وزارة التنفيذ وزيادة شرطين عليها هما الاسلام والحرية لما تضمنتها من الولاية على امور دينية لا يصح مع الكفر والرق ولا يعتبر فيها العلم والفقه وان كان فزيادة فضل .  
فصارت شروط الامارة العامة معتبرة بشروط وزارة النفوذ لاشتراكها في عموم النظر وان اختلفا في خصوص العمل . وشروط الامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة بشرط واحد وهو العلم لان لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته وليس على واحد من هذين الاميرين مطالعة الخليفة بما امضاه في عمله على مقتضى امارته اذا كانت معهوداً الاعلى وجه الاختيار تظاهراً بالطاعة فان حدث حادث غير معهود أو قفاه على مطالعة الامام وعملاً فيه بأمره فان خافا من اتساع الخرق ان اوقفاه قايماً بما يدفع هجومه حتى يرد عليهما اذن الخليفة فيما يعملان به لان رأي الخليفة لاشرافه على عموم الامور أمضي في الحوادث النازلة

(فصل) واما امارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهي ان يستولي الامير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة امارتها ويفوض اليه تدبيرها وسياستها فيكون الامير باستيلائه مستتبداً بالسياسة والتدبير والخليفة باذنه منفذاً لاحكام الدين ليخرج من الفساد الي الصحة ومن الحظر الي الاباحة وهذا وان خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه واجكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الاحكام الدينية



ما لا يجوز ان يترك مختللاً مدخولاً ولا فاسداً معلولاً فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار  
 ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والمعجز  
 والذي يتحفظ بتقليد المستولي من قوانين الشرع سبعة أشياء فيشترك في التزامها  
 الخليفة والوالي والامير المستولي ووجوبها في جهة المستولي اغاظ . احدها حفظ  
 منصب الامامة في خلافة النبوة وتدير أمور الملة ليكون ما أوجبه الشرع من  
 اقامتها محفوظاً وما تفرع عنها من الحقوق محروساً . والثاني ظهور الطاعة الدينية  
 التي يزول معها حكم العناد فيه وينتفي بها إثم المباينة له . والثالث اجتماع الكلمة على  
 الائمة والتناصر ليكون للمسلمين يد على سواهم . والرابع أن تكون عقود الولايات  
 لدينية جائزة والاحكام والاقضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تستط  
 يخلل عقودها . والخامس أن يكون استيفاء الاموال الشرعية بحق تبرأ به ذمة  
 مؤديها ويستبيحه أخذها . والسادس أن تكون الحدود مستوفاة بحق وقائمة على  
 مستحق فان جنب المؤمن حمي الامن حقوق الله وحدوده . والسابع أن يكون  
 الامير في حفظ الدين ورع عن محارم الله يأمر بحقه أن اطيع ويدعو الى طاعته  
 ان عصي فهذه سبع قواعد من قوانين الشرع تتحفظ بها حقوق الامامة واحكام  
 الامة فلاجلها وجب تقليد المستولي فان كملت فيه شروط الاختيار كان تقليده حياً  
 استدعاء لطاعته ودفعاً لمشاqqته ومخالفته وصار بالاذن له نافذ التصرف في حقوق الملة  
 واحكام الامة وجرى على من استوزره واستنابه احكام من استوزره الخليفة  
 واستنابه وجاز ان يستوزر وزير تفويض ووزير تنفيذ فان لم يكمل في المستولي  
 شروط الاختيار جاز للخليفة اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسم مخالفته ومماندته  
 او كان نفوذ تصرفه في الاحكام والحقوق موقوفاً على أن يستناب له الخليفة فيها  
 عن قد تكاملت فيه شروطها ليكون كالشروط فيمن اضيق الى نيابته جبراً لئلا  
 مواز من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستولي والتنفيذ من الاستناب وجاز مثل  
 هذا وان شذعن الاصول لامرين . احدهما ان الضرورة تسقط ما عوز من شروط الممكنة  
 الثاني ان ما خيف انتشاره من المصالح العامة تخفف شروطه عن شروط المصالح  
 الخاصة فاذا صحت امارة الاستيلاء كان الفرق بينهما وبين امارة الاستكفاء .

مقصورة على اختيار المستكفي والثاني أن امارة الاستيلاء مشتملة على البلاد التي غلب عليها المستولي و امارة الاستكفاء مقصورة على البلاد التي تضمنتها عهد المستكفي والثالث ان امارة الاستيلاء تشتمل على معهود النظر ونادره و امارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر دون نادره . والرابع ان وزارة النفويض تصح في امارة الاستيلاء ولا تصح في امارة الاستكفاء لوقوع الفرق بين المستولي ووزيره في النظر لان نظر الوزير مقصور على المعهود والمستولي ان ينظر في النادر والمعهود و امارة الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود فلم تصح معها وزارة تشتمل على مثلها من من النظر المعهود لاشتباه حال الوزير بالمستورز

### الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد

والامارة على الجهاد مختصة بقتال المشركين . وهي على ضربين . أحدهما ان تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدير الحرب فيعتبر فيها شروط الامارة الخاصة . والضرب الثاني أن يفوض الي الأمير فيها جميع أحكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها شروط الامارة العامة وهي أكبر الولايات الخاصة أحكاما ووافرها فصولا وأقساما وحكمها اذا خضعت داخل في حكمها اذا عمت فاقصرنا عليه أيجازا . والذي يتعلق بها من الاحكام اذا عمت ستة أقسام . القسم الاول في تسيير الجيش وعليه في السير بهم سبعة حقوق . أحدها الرفق بهم في السير الذي يقدر عليه أضعفهم وتحفظ به قوة أنوافهم ولا يجد السير فهلك الضعيف ويستفرغ جلد القوى وقد قال النبي ﷺ هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق فان المنبت لأرضا قطع ولاظها أبقى وشر السير الحقيقة وروى عن النبي ﷺ أنه قال للضعف أمير الرفقة يريد أن من ضعف دابته كان على القوم أن يسبروا بسيره . والثاني أن يتفقد خيلهم التي يجاهدون عليها وظهورهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل الجهاد ضخما كبيرا ولا ضمرا صغيرا ولا حطا كبيرا ولا أجف زارحا هزيلالا نها لا تقى وربما كان ضعفها وهنا ويتفقد ظهور الامطاء والركوب فيخرج منها مالا يقدر على السير ويمنع من حمل زيادة على طاقتها قال الله تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل » وقال رسول الله ﷺ رتبوا الخيل



فان ظهورها لكم عز و بطونها لكم كنز . والثالث أن يراعى من معه من المقاتلة  
وهم صنفان مستزقة ومتطوعة فاما المستزقة فهم أصحاب الديوان من أهل الفتي  
والجهاد يفرض لهم العطاء من بيت المال من الفتي بحسب الغناء والحاجة وأما  
المتطوعة فهم الخارجون عن الديوان من البوادي والاعراب وسكان القرى  
والامصار الذين خرجوا في النفير الذي ندب الله تعالى اليه بقوله « انفروا  
خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » وفي قوله تعالى خفافا  
وثقالا أربعة تأويلات . أحدها شبانا وشيوخا قاله الحسن وعكرمة . والثاني أغنياء  
وقراء قاله أبو صالح ، والثالث ركبانا ومشاة قاله أبو عمر . والرابع ذاعمال وغير  
ذى عيال قاله الفراء وهؤلاء يعطون من الصدقات دون الفتي من سهم رسول الله ﷺ  
المذكور في آية الصدقات ولا يجوز أن يعطوا من الفتي لان حقهم في الصدقات  
ولا يعطى أهل الفتي المستزقة من الديوان من مال الصدقات لان حقهم في الفتي  
ولكل واحد من الفريقين مالا يجوز أن يشارك غيره فيه وجوز أبو حنيفة صرف  
كل واحد من المائتين الى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة وقد ميز الله تعالى  
بين الفريقين فلم يحز الجمع بين ما فرق . والرابع أن يعرف على الفريقين العرفاء  
وينقل عليها النقباء ليعرف من عرفائهم ونقبائهم احوالهم ويقربون عليه اذا دعاهم  
فقد فعل رسول الله ﷺ ذلك في مغازبة وقال الله تعالى « وجعلناكم شيوخا وقبائل  
لتعارفوا » وفيها ثلاثة تأويلات . أحدها أن الشعوب النسب الاقرب والقبائل النسب  
الا بعد قاله مجاهد والثاني أن الشعوب عرب قحطان والقبائل عرب عدنان  
والثالث أن الشعوب بطون العجم والقبائل بطون العرب . والخامس أن يجعل  
لكل طائفة شعارا يتدعون به ليعيروا متميزين وبالاتحاد متطافرين روى  
عروة بين الزبير عن أبيه أن النبي ﷺ جعل شعار المهاجرين يا بني عبد الرحمن  
وشعار الخزرج يا بني عبد الله وشعار الاوس يا بني عبيد الله وسمي خيله خيل الله  
والسادس أن يتصفع الجيش ومن فيه ليخرج منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين  
وارحاف المسلمين أو عينا عايمهم المشركين فدرد رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي  
سلول في بعض غزواته لتخذيته المسلمين وقال تعالى « وقتلهم حتى لا تكون فتنة

ويكون الدين كله لله ، أي لا يفتن بعضهم بعضاً ، والسامع أن لا يعاليء من ناسبه أو وافق رأيه ومذهبه علي من باينه في نسب أو خالفه في رأي ومذهب فيظهر من أحوال المباينة ما تفرق به الكلمة الجامعة تشاغلا بالنقاط والاختلاف وقد أغضى رسول الله ﷺ عن المنافقين وهم ائداد في الدين وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر بهم العدد وتكاملت بهم القوة ووكلهم فيما أضرته قلوبهم من النفاق الى علام الغيوب المؤاخذ بضمائر القلوب قال تعالى « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » وفيه تأويلان : أحدهما أن المراد بالريح الدولة قاله أبو عبيد . والثاني أن المراد بها القوة فضرب الريح بها مثلاً لقوتها ( فصل ) والقسم الثاني من أحكام هذه الامار في تدبير الحرب والمشركون في دار الحرب صنفان . صنف منهم باغتهم دعوة الاسلام فامتنعوا منها وتأنوا وعليها فأمير الجيش مخير في قتالهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الاصلح للمسلمين وأنكأ المشركين من يانهم ايلاً ونهاراً بالقتال والتحريق وأن ينذرهم بالحرب ويصافهم بالقتال ، والصنف الثاني لم تبلغهم دعوة الاسلام وقل أن يكونوا اليوم لما قد أظهر الله من دعوة رسوله الا أن يكون قوم من وراء من يقاتلنا من الترك والروم في مبادي الشرق وأقصى المغرب لا نعرفهم فيحرم علينا الاقدام على قتالهم غرة وبياناً بالقتل والتحريق وأن نبداهم بالقتل قبل اظهار دعوة الاسلام لهم واعلامهم من معجزات النبوة واظهار الحججة بما يقودهم الى الاجابة فان قاموا على الكفر بعد ظهورها لهم حاربهم وصاروا فيه كمن باغتهم الدعوة قال الله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن » يعني ادع الى ربك بالحكمة وفيها تأويلان . أحدهما بالنبوة والثاني بالقرآن قال الكلبي وفي الموعظة الحسنة تأويلان . أحدهما القرآن في اين من القول قاله الكلبي والثاني ما فيه من الامر والنهي وجادلهم بالتي هي احسن أي يبين لهم الحق ويوضح لهم الحججة فان بدأ بقتالهم قبل دعائهم الى الاسلام وانذارهم بالحجة وقتلهم غرة وبياناً ضمن ديات نفوسهم وكانت على الاصح من مذهب الشافعي كديات المسلمين وقيل بل كديات الكفار على اختلاف معتقدهم وقال أبو حنيفة لادية على قتالهم ونفوسهم



هدير واذا تفاعلت الصفوف في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلمهم بما يشتهر به بين الصفوف ويتميز به من جميع الجيش بأن يركب الابلق وان كانت خيول الناس دها وشقراً ومنع أبو حنيفة من الاعلام . وركب الابلق وليس لمنعه من ذلك وجه روى عبد بن الله عون عن عمر بن أبي اسحق ان رسول الله ﷺ قال يوم بدر تسوموا فان الملائكة قد تسومت ويجوز ان يجيب الى البراز اذا دعى اليه قد دعى ابي بن خلف رسول الله ﷺ الى البراز يوم أحد فبرز اليه فقتله وأول حرب شهدوها رسول الله ﷺ يوم بدر برز فيها من شرفاء قريش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد وأخوه شيبة ودعوا الى البراز فبرز اليهم من الانصار عوف ومسيود ابنا عقراء وعبد الله بن رواحة فقالوا لا يبرز أ كفاؤنا اليها فما نفر فكم فبرز اليهم ثلاثة من بني هاشم برز علي ابن أبي طالب الي الوليد فقتله وبرز عبيدة بن الحرث الي شيبة فاختلفا بضربتين أثبت كل واحد منهما صاحبه ومات شيبة لوقته واحتمل عبيدة حيا قد قدت رجلاه فمات بالصفراء فقال فيه كعب بن مالك (المقارب )

أيا عين جودي ولا تبخلي      بدمعك وكفا ولا تنزري  
على سيد هدانا هلكه      كريم المشاهد والعنصر  
عبيدة أمسى ولا ترتجي      اعرف غدانا ولا منكر  
وقد كان يحمي عداة الفتا      ل حامية الجيش بالمبت

ثم نذرت هند بنت عتبة لوحشى نذورا ان قتل حمزة بابيها يوم أحد فلما قتله بقرت بطنه ولا كت كبده رضوان الله عليه وأنشأت تقول (السريع )

نحن جزيناكم بيوم بدر      والحرب بعد الحرب ذات سعر  
ما كان عن عتبة لي من صبر      ولا أخي وعمه وبكر  
شفيت نفسي وقضيت نذري      شفيت وحشى غليل صدري  
فشكر وحشى على عمري      حتى تظم أعظمى في قبري

وهذا أقرأ عليه رسول الله ﷺ أقرب أهله اليه من بني هاشم وبني عبد المطلب من مبارزة يوم بدر مع ضنه بهم واشفاقه عليهم وبارز أيا بنفسه يوم أحد وأذن لعلي عليه السلام في حرب الخندق والخطب أصعب واشفاقه ﷺ علي أكثر

بارز عمرو بن عبدود لما دعا الى البراز اول يوم فلم يجيبه أحد ثم دعا الى البراز في  
اليوم الثاني فلم يجيبه أحد ثم دعا في الى البراز في اليوم الثالث وقال حين رأى الاحجام  
عنه والحذر منه يا محمد الستم تزعمون ان قتلاكم في الجنة احياء عند ربهم يرزقون  
وقتلانا في النار يمدحون فما يبالي أحدكم ليقدم على كرامة من ربه أو يقدم عدوا  
الى النار وانشأ يقول (الكامل)

ولقد دنوت الى النداء      و لجمهم هل من مبارز  
ووقفت اذ جبن المشجع      موقف القرن المناجز  
انى كذلك لم أزل      متسرعا نحو الهزاهز  
ان الشجاعة في الفتي      والجود من خير الغرائز  
فقام علي عليه السلام فاستأذن رسول الله ﷺ في المبارزة فأذن له وقال أخرج  
يا علي في حفظ الله وعباده فيخرج وهو يقول (الكامل)

ابشر أذاك يجيب صو      نك في الهزاهز غير عاجز  
ذونية      و بصيرة  
انى لا رجو أن أفيم      عليك نائحة الجنائز  
من طعنة نجلاء يهر      ذكرها عند الهزائز

وتجاولا وثارَت عِجاجة أخفتها عن الابصار ثم أن جلت عنهما وعلى عليه السلام  
يسح سيفه بثوب عمرو وهو قتل حكا محمد بن أسحق في مغازيه فدل هذان  
الجنبران على جواز البراز مع الخبر بالنفس . . . فلما اذا أراد المقاتل ان يدعو الي  
البراز مبتدئا فقد منعه أو حنيفة لان الدماء الى البراز والابتداء بالتطاول بخي  
وجوزه الشافعي لانه اظهر قوة في دين الله تعالى ونصرة رسوله فقد ندب رسول  
ﷺ الى مثله وحث عليه وتخبر له مع استظهاره بنفسه من أقدم عليه وبدأ به  
حكى محمد بن أسحق أن رسول الله ﷺ ظاهر يوم أحد بين درعين وأخذ  
سيفا فنهزه وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه فقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه ثم نهزه الثانية وقال من يأخذ هذا السيف

(١) في كتب السير تذكر هذه الايات وأبيات علي بعدها بالفاظ أخر أحسن من هذه



بحقه فقام اليه الزبير بن العوام وقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه فوجداني أنفسيما  
ثم عرضه الثالثة وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه ابو دجاجة سمالك بن  
خراشة فقال وما حقه يا رسول الله قال أن تضرب في العدو حتى ينحني فأخذه  
منه وأعلم بمصابة حمراء كان اذا أعلم بها علم الناس أنه سيقا تل ويبل ومشي الى  
الحرب وهو يقول (السريع)

أنا الذي أخذته في رقه      اذ قال من يأخذه بحقه

قبلته بمدله وصدقته      للقادر الرحمن بين خلقه

المدرك الفائض بفضل رزقه      من كان في مغربه وشرقه

ثم جعل يتبعه بين الصنفين فقال النبي ﷺ إنها لمشية يبعثها الله الافي هذا  
الموطن ودخل في الحرب مبتدئا بالقتال فابلى وأنكى وهو يقول (السريع)

أنا الذي طاهدني خليلي      ونحن بالسفح من النخيل

أولاً أقوم الدهر في الكبول      أخذت سيف الله والرسول

واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حال المبتدئ بها والمحجب اليها كان  
للممكنين المبارزة شرطا : أحدهما أن يكون ذا نجدة وشجاعة يعلم من نفسه أنه لن  
يعجز عن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع . والثاني أن لا يكون زعيما لجيش أو  
فقداه فيهم . فان فقد الزعيم المدير مفض الى الهزيمة ورسول الله ﷺ أقدم على  
البراز ثقة بنصر الله سبحانه وأنجاز وعده وليس ذلك لغيره ويجوز لامير الجيش  
اذا حض على الجهاد أن يحرض للشهادة من الراغبين فيها من يعلم أن مثله في  
المعركة يؤثر أحد أمرين اما تحريض المسلمين على القتال حمية له وأما تخذيل  
المشركين بجرأة عليهم في نصرة الله حكى محمد بن اسحق ان رسول الله ﷺ خرج  
من العريش يوم بدر فحرض الناس على الجهاد وقل لكل امرئ ما أصاب  
وقال والذي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم رجل فيقتل صابرا محتسبا مقبل غير متدبر  
الا أدخله الله الجنة فقال عمر بن حنبل بن مسleme وفي يده تمرات يأكلهن  
يخ ما بقي بيني وبين الجنة الا أن يقتلني هؤلاء القوم ثم قذف بالتمرات من يده  
وأخذ سيفه فقاتل القوم حتى قتل رحمه الله وهو يقول (السريع)

ركضا الى الله بغير زاد      الا التقى وعمل المعاد  
والصبر في الله على الجهاد      وكل زاد عرضة النقاد  
غير التقى والبر والرشاد

ويجوز للمسلم أن يقتل من ظفر به من مقاتلة المشركين محاربا وغير محارب واختلاف  
في قتل شيوخهم ورهبانهم من سكان الصوامع والادير فاحد القولين فيهم أنهم  
لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالذراري . والثاني يقتلون وان لم يقاتلوا  
لأنهم ربما أساروا برأي هو انكبي للمسلمين من القتال وقد قتل دريد بن الصمة  
في حرب هوازن وهو يوم حنين وقد جاوز مائة سنة من عمره رسول الله ﷺ  
يراه فلم ينكر قتله وكان يقول حيث قتل (الطويل)

أمرهم أمري بمنعرج الودي      فلم يستبينوا الرشدا الاضحى الغد  
فلم اعصوني كنت منهم وقد أري      غوايتهم واني غير مهتد

ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا انتهى رسول  
ﷺ عن قتلهم ونهى رسول الله ﷺ عن قتل العصفاء والوصفاء - والعصفاء -  
المستخدمون - والوصفاء - المباليك فان قاتل النساء والولدان قوتلوا وقتلوا مقبلين  
ولا يقتلوا مدبرين واذا تترسوا في الحرب بنسائهم واطفالهم عند قتلهم يتوقى قتل  
النساء والاطفال فان لم يوصل الى قتلهم الا بقتل النساء والاطفال جاز ولو تترسوا  
باسارى المسلمين ولم يوصل الى قتلهم الا بقتل الاسارى لم يجوز قتلهم فان أفضى  
الكف عنهم الى الاحاطة بالمسلمين توصلوا الى الخلاص منهم كيف أمكنهم  
وتحرزوا أن يعمدوا قتل مسلم في أيديهم فان قتل ضمنه قاتله بالدية والكفارة ان  
عرف انه مسلم وضمن الكفارة وحدها ان لم يعرفه ويجوز عقر خيلهم من تحتهم  
انما قاتلوا عليها ومنع بعض الفقهاء من عقرها وقد عقر حنظلة بن الراهب فرس  
أبي سفيان بن حرب يوم أحد واستعلى عليه ليقتله فرآه بن شحوب فبرز الى حنظلة  
وهو يقول (السريع)

لاحمين صاحبي ونفسي      بطانة مثل شعاع الشمس

ثم طعن من حنظلة فقتله واستنفذ بأسفيان منه فخلص أبو سفيان وهو يقول (الطويل)



وما زال مهري مزجر الكلب منهم      لدن غدوة حتى دنت لغروب  
أقاتلهم طرا وأدعو الغالب      وادفعهم عني بركن صليب  
ولو شئت نجاني حصان طمرة      ولم احمل النعماء لابن شعوب  
فباع ذلك ابن شعوب فقال مجيبا له حين لم يشكره (الطويل).

لولا دفاعي بابن حرب ومشهدي      لالقيت يوم النعف غير مجيب  
ولولا مكر المهر بالنعف قرقرت      ضباع على اوصاله وكليب

فأما اذا أراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقدروي ان جعفر بن ابي طالب رضي الله عنه افتحم يوم مؤتة بفرس له شقراء حتى النجم القتال ثم نزل عنها وعقرها وقاتل حتى قتل رضي الله عنه فكان أول رجل من المسلمين عقر فرسه في الاسلام وليس لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة أمر الله تعالى باعدادها في جهاد عدوه حيث يقول «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم» وجعفر اما عقر فرسه بعد ان أحيط به فيجوز أن يكون عقره لها لثلا يتقوى بها المشركون على المسلمين فصار عقرها مباحا كعقر خيلهم والا فجعفر أحفظ لدينه من أن يفعل ما يمنع منه الشرع ولما عاد جيشه تلقاهم رسول الله ﷺ والمسلمون معه فجعل الناس يحثون على الجيش التراب ويقولون يا فرار لم فررم في سبيل الله ورسول الله ﷺ يقول ليس بفرار ولكن الكرار ان شاء الله

(فصل) والقسم الثالث من احكام هذه الامارة ما يلزم من أمير الجيش في سياستهم والذي يلزمهم فيهم عشرة أشياء . أحدها حراستهم من غرة يظفر بها العدو منهم وذلك بأن يتبع المسكن ويحوط سوادهم بحرس يأمنون به على نفوسهم ورجالهم ليسكنوا في وقت الدعة ويأمنوا ما وراءهم في وقت المحاربة والثاني أن يتخير لهم موضع تزولهم لمحاربة عدوهم وذلك أن يكونوا اوطأ الارض مسكنا وأكث مرعا وماء وأحرسها أكثافا وأطرافا ليكون أعون لهم على المنازلة وأقوي لهم على المراقبة . والثالث اعداد ما يحتاج الجيش اليه من زاد وعلوفة تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم الي مادة يستغنون عن طلبها ليكونوا على الحرب أوفر وعلى المنازلة العدو أقدر . والرابع ان يعرف أخبار عدوه حتى يقف عليها ويتصفح

احواله حتى يخبرها فيسلم من مكروه ويلتمس الغرة في الهجوم عليه . والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والتعويل في كل جهة على من يراه كفوا لها . ويتفقد الصفوف من الخلل فيها وبراعي كل جهة يميل العدو عليها عدد يكون عوناً لها . والسادس أن يقوى نفوسهم بما يشعرهم من الظفر ويخيل اليهم من أسباب النصر ليقل العدو في أعينهم فيكون عليه أجزاً وبالجراءة يتسهل الظفر قال الله تعالى «اذيركم» الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً لفشأتم ولتنازعتم في الامر» والسابع ان يعد أهل الصبر والبلاء منهم ثواب الله لو كانوا من أهل الآخرة وبالجزاء والنفل من الغنيمة ان كانوا من أهل الدنيا قال الله تعالى «ومن يرد ثواب الدنيا تؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة تؤته منها» وثواب الدنيا الغنيمة وثواب الآخرة الجنة فيجمع الله تعالى في ترغيبه بين أمرين ليكون أرغب الفريقين . والثامن أن يشاور ذوي الرأي فيما أعضل ويرجع الي أهل الحزم فيما أشكل ليأمن الخطأ ويسلم من الزلل فيكون من الظفر أقرب قال الله تعالى لنبيه «وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله» واختلف أهل التأويل في امره لنبيه ﷺ بالمشاركة مع ما أمده به من التوفيق وأعانته من التأييد على أربعة أوجه . أحدها انه أمره بمشاورتهم في الحرب ليستقر له الرأي الصحيح فيه فيعمل عليه وهذا قول الحسن وقال ماتشاور قوم قط الاهدوا لارشاد أمورهم : والثاني نه أمره بمشاورتهم تأليفاً لهم وتطييباً لنفوسهم وهذا قول قتادة . والثالث انه أمره بمشاورتهم لما علم فيها من الفضل وعاد بها من النفع وهذا قول الضحاك والرابع أنه أمره بمشاورتهم ليستن به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون وان كان عن مشورتهم غنياً وهذا قول سفيان . والتاسع ان يأخذ جشيء بما أوجبه الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده حتى لا يكون بينهم تجور في دين ولا تحيف في حق فان من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالإنزام أحكامه والفصل بين حلاله وحرامه وقد روي حارث بن نبهان عن أبيان بن عثمان عن النبي ﷺ انه قال انهوا جيوشكم عن الفساد فانه مفسد جيش قط الا قذف الله في قلوبهم الرعب وانهوا جيوشكم عن الغلول فانه ماغل جيش قط الاسلط الله عليهم الرحلة وانهوا جيوشكم عن الزنا فانه مازنا جيش قط الاسلط الله عليهم الموتان وقال أبو الدرداء أيها



الناس عملوا صالح قبل الغزوة فانما تقاتلون بأعمالكم . والعاشر ان لا يمكن أحدا من جيشه ان يتشغل بتجارة أو زراعة لصرفه الاهتمام بها من مصابرة العدو وصدق الجهاد روى عن النبي ﷺ انه قال بعثت مرعنة ومرحمة ولم أبعث تاجرا ولا زراعاً . وان شر هذه الامة التجار والزراع الا من شح على دينه وغزا نبي من أنبياء الله تعالى فقال لا يغزون معي رجل بنا بناء لم يكمله ولا رجل تزوج بأمرأة لم يدخل بها ولا رجل زرع زرعاً لم يحصده .

(فصل) والقسم الرابع من أحكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد وهو ضربان . أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى . والثاني ما يلزمهم في حق الامير عليهم فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فاربعة أشياء . أحدهما مصابرة العدو عند التقاء الجيوش بأن لا ينهزم عنه من مثليه فما دونه وقد كان الله تعالى فرض في أول الاسلام على كل مسلم أن يقاتل عشرة من المشركين فقال ( يا الله النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ) ثم خفف الله عز وجل عنهم عند قوة الاسلام وكثرة أهله فأوجب على كل مسلم لاقى العدو أن يقاتل رجلين منهم فقال ( الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين ) وحرم على كل مسلم ان ينهزم من مثليه الا لاحدى حالتين اما أن يتحرف القتال فيولي لاستراحة أو لكيدة ويعود الى قتالهم وأما أن يتحيز الى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم اقول الله تعالى ( ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ) وسواء قربت الفئة التي يتحيز اليها أو بعدت فقد قال عمر رضي الله عنه لاهل القادسية حين انهزموا اليه أنا فئة لكل مسلم ويجوز اذا زادوا على مثليه ولم يجدوا الى المصابرة سبيلاً أن يولي عنهم غير متحرف لقتال ولا متحيز الى فئة هذا مذهب الشافعي واختلف اصحابه فيمن عجز عن مقاومة مثليه وأشرف على القتل في جواز انهزامه فقالت طائفة لا يجوز أن يولي عنهم منهزماً وان قتل للنص فيه وقالت طائفة يجوز أن يولي نارياً أن يتحرف لقتال أو

يُحِيزُ إِلَى فِئْتَةٍ لَيْسَ مِنَ الْقَتْلِ وَمَا تَمَّ الْخِلَافُ فَانْهَ عَنْ الْمَصَابِرَةِ فَلَيْسَ  
يَعِجْزُ عَنْ هَذِهِ النِّمَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا اعْتِبَارَ بِهَذَا النِّفْصِيلِ وَالنِّصِّ فِيهِ مَنْسُوخٌ  
وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَاتَلَ مَا أَمَكْنَهُ وَيَنْهَزِمُ إِذَا عِجْزَ وَخَافَ الْقَتْلَ ، وَالثَّانِي أَنْ يَقْصِدَ بِقِتَالِهِ  
نَصْرَةَ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى وَابْطَالَ مَا خَالَفَهُ مِنَ الْأَدْيَانِ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ  
الْمُشْرِكُونَ فَيَكُونُ بِهَذَا الْإِعْتِقَادِ جَائِزاً لثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُطِيعاً لَهُ فِي أَوْامِرِهِ وَنَهْيِهِ  
وَمُسْتَنْصِراً بِهِ عَلَى عَدُوِّهِ لِيَسْتَسْهِلَ مَا لَاقِيَ فَيَكُونُ أَكْثَرَ ثَبَاتاً وَأَبْخَ لِكِتَابَةِ  
وَلَا يَقْصِدُ بِجِهَادِهِ اسْتِفَادَةَ الْمَغْنَمِ فَيَصِيرُ مِنَ الْمَكْتَسِبِينَ لَا مِنَ الْجَاهِدِينَ فَإِنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ لَمَّا جُمِعَ اسْرِي بَدْرٍ وَكَانُوا أَرْبَعَةً وَارْبَعِينَ رَجُلًا يَعِدُ أَنْ قَتَلَ فِي الْمَعْرَكَةِ  
مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ مِثْلَهُمْ شَاوِرَ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْتُلْ أَعْدَاءَ اللَّهِ  
أَعْمَةَ الْكُفْرِ وَرُؤُوسَ الْغَضَلَةِ فَانْهَ كَذَبُوكَ وَأَخْرَجُوكَ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ هُمْ عَشِيرَتُكَ  
وَأَهْلُكَ تَجَاوَزَ عَنْهُمْ يَسْتَنْقِذُكَ اللَّهُ بِكَ مِنَ النَّارِ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ  
قَبْلَ الْإِسْرَى بِیَوْمٍ فَمَنْ قَاتَلَ الْقَوْلَ مَا قَالَ عُمَرُ وَمَنْ قَاتَلَ الْقَوْلَ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ  
فَمَنْ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَقَالَ مَا قَوْلُكُمْ فِي هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ ابْنِ مِثْلَهُمَا  
كَمِثْلِ اخْوَةِ لَهَا كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمَا قَالَ نُوحٌ ( رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ  
دِيَاراً ) . وَقَالَ مُوسَى ( رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ ) . وَقَالَ عِيسَى  
( أَنْ تَعَذِّبَهُمْ فَانْهَ عِبَادَكَ وَأَنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَانْهَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ  
( فَمَنْ تَبِعَنِي فَانْهَ مِنْ عَصَايَ فَانْهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) أَنْ اللَّهَ سَبِّحَانَهُ وَتَعَالَى لِيَشْدُدَ  
قُلُوبَ رَجَالٍ فِيهِ حَقٌّ تَكُونُ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ وَيَلِينُ قُلُوبَ رَجَالٍ حَتَّى تَكُونُ  
الْيَنُ مِنَ اللَّبَنِ وَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِيْلَةٌ فَلَا يَنْقَلِبُ أَحَدُكُمْ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةٍ عَنَقٍ  
وَفَادَاهُ كُلُّ أُسِيرٍ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَكَانَ فِي الْإِسْرَى الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أُسْرَهُ  
أَبُو الْإِسْرِ وَكَانَ الْعَبَّاسُ رَجُلًا جَسِيماً وَأَبُو الْإِسْرِ رَجُلًا مَجْتَمِعاً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا بِي  
الْإِسْرِ كَيْفَ أُسْرَتِ الْعَبَّاسُ يَا أَبَا الْإِسْرِ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَعَانَنِي عَلَيْهِ رَجُلٌ  
مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ هَيْئَتُهُ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَدْ أَعَانَكَ عَلَيْهِ مَلِكٌ كَرِيمٌ  
وَقَالَ لِلْعَبَّاسِ أَفَدِي نَفْسَكَ وَابْنِي أَخِيكَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَنَوْفَلُ بْنُ الْحَارِثِ  
بِوَحْلِيكَ عَتَبَةُ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ مُسْلِماً وَلَكِنَّ الْقَوْمَ اسْتَكْرَهُونِي



فقال رسول الله ﷺ أعلم باسلامك فان كان ما قلت فان الله سبحانه يحزبك  
 فقدي العباس نفسه بمائة ووقية وفدي كل واحد من ابني اخيه وحليفه باربعين  
 أوقية ونزل في العباس قوله تعالى ( يا الله انبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان  
 يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً مما اخذ منكم ويغفر لكم والله غفور رحيم )  
 فلما اخذ رسول الله ﷺ فداء اسرى بدر لفقر المهاجرين وحاجتهم عاتب الله  
 تعالى نبيه على ما فعل فقال ( ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتي يشخن في الارض  
 يعني به القتل « يريدون عرض الدنيا » يعني مال الفدي « والله يريد الآخرة  
 يعني العمل بما يوجب ثواب الآخرة » والله عزيز حكيم « يعني عزيز فيما كان من  
 نصركم حكيم فيما اراده لكم » لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب  
 عظيم « يعني به مال الفداء المأخوذ من الاسرى وفيه ثلاث تأويلات . احدها  
 لولا كتاب من الله سبق في اهل بدر لا يعذبهم لمسكم فيما اخذتم من فداء اسرى  
 بدر عذاب عظيم وهذا قول مجاهد . والثاني لولا كتاب من الله سبق في انه يستحل  
 بغنائم لمسلم في تعجيلها من اهل بدر عذاب عظيم وهذا قول ابن عباس رضوان الله  
 عليه . والثالث لولا كتاب من الله سبق أن لا يؤخذ احد بعمل أتاه على جهالة  
 لمسكم فيما اخذتموه عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بعد نزول هذه الآية لو عذبنا الله في هذه الآية يا عمر ما نجأ غيرك . والثالث  
 من حقوق الله تعالى ان يؤدي الامانة فيما حازه من الغنائم ولا يغل منهم شيئاً  
 حتي يقسم بين جميع الغامين من شهد الواقعة وكان على العدو بدالان لكل واحد  
 منهم فيها حقا قال الله تعالى « وما كان لنبي ان يغل ومن يغل يأت بما غل يوم القيامة »  
 وفيه ثلاثة تأويلات . أحدها وما كان لنبي أن يغل أصحابه ويخونهم في غنائمهم وهذا  
 قول ابن عباس رضوان الله عليه . والثاني وما كان لنبي أن يغله أصحابه ويخونوه في  
 غنائمهم وهذا قول الحسن وقتادة . والثالث ما كان لنبي ان يكتم أصحابه ما بعثه الله  
 تعالى به اليهم لرهبة منهم ولا لرغبة فيهم وهذا قول محمد بن سحوق . والرابع من حقوق  
 الله تعالى ان لا يعايل من المشركين ذاقرني ولا يحايي في نصرة دين الله ذا مودة فان حق  
 الله اوجب ونصرة دينه ألزم قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم

أولياء تلقون اليهم بالموودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق» الآية نزات في حاطب بن أبي بلنعة وقد كتب كتابا الى أهل مكة حين هم رسول الله ﷺ بغزوهم يعلمهم فيه حال مسيره اليهم وانفذ مع سارة مولاة النبي عبد المطلب فاطمة الله نبيه عليها فأنفذ عليا والزبير في أثرها حتى أخرجاه من قرن رأسها فدعا حاطبا وقال ما حملك على ما صنعت فقال والله يا رسول الله اني لمؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بدت ولا كنتي امرؤ ليس لي في القوم أصل ولا عشيرة وكان لي بين أظهرهم أهل وولد فطاعتهم بذلك وعفا عنه رسول الله ﷺ. ومما يلزمهم في حق الامير عليهم فأربعة أشياء أحدها التزام طاعته والدخول في ولايته لان ولايته عليهم انعقدت وطاعته بالولاية وجبت قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » وفي أولي الأمر تأويلان . أحدهما أنهم الامراء وهذا قول بن عباس رضوان الله عليه . والثاني أنهم العلماء وهذا قول جابر بن عبد الله والحسن وعطاء وروى أبوا صالح عن أبي هريره قال رسول الله ﷺ من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصي أميري فقد عصاني . والثاني أن يفوضوا الأمر الي رأيه ويكلفوه الى تدبيره حتى لا يختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم قال تعالى « ولو ردوه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » فيجعل تفويض الأمر الي وليه سببا لحصول العلم وسداد الأمر فان ظهر لهم صواب خفي عليه بينوه لله وأشاروا به عليه ولذلك ندب الى المشاورة ليرجع بها الى الصواب . والثالث ان يسارعوا الى امثال الأمر والوقوف عند نهيه وزجره لانهم امن لوازم طاعته فان توقفوا عما امرهم به واقدموا على ما نهاهم عنه فله تأديبهم على المخالفة بحسب احوالهم ولا يغلظ فقد قال الله تعالى « فيها رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك » وروى سعيد بن المسيب ان النبي ﷺ قال خير دينكم ايسره . والرابع ان لا يثازعوه في الغنائم اذا قسمها ويرضوا منه فتعديل القسمة عليهم فقد سوى الله تعالى فيها بين الشريف والمشروف ومائل بين القوي والضعيف وروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان الناس اتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم



عام حنين يقولون اقسم عاينا فيثنا حتى ألجأه الى شجرة فاختطف عنه رداءه فقال ردوا على ردائي أيها الناس والله لو كان لكم عدد شجرة تهامة نعماً لقسمت عليكم وما ألفتكموني بخيلاً ولا حباناً ولا كذباً ثم أخذ وبرة من سنام بعيره فرفعها وقال يا أيها الناس والله مالي من فيثكم ولا هذه الوبرة الا الخمس والخمس مردود فيكم فأدوا الخيط والخيط فان الغلول يكون علي أهله عاراً وناراً وشناراً يوم القيامة فجاءه رجل من الانصار بكبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله اخذت هذه الكبة اعمل بها برذعة بعير لي قد برد فقال أما نصيبى منها فلك فقال أما إذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها ثم طرحها بين يديه

(نصل) والقسم الخامس من أحكام هذه الامارة مصابرة الامير قتال العدو ما صابر وان تطاولت به المدة ولا يولي عنه وفيه قوة قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون» وفيه ثلاثة تأويلات. أحدها اصبروا على طاعة الله وصابروا اعداء الله ورابطوا في سبيل الله وهذا قول الحسن . والثاني اصبروا على دينكم وصابروا الوعد الذي وعدكم ورابطوا عدوى وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب . والثالث اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا بملزمة النحر وهذا قول زيد بن أسلم . وإذا كانت مصابرة القتال من حقوق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر بنخصلة من أربع خصال أحدها أن يسلموا فيصير لهم بالاسلام مالنا وعليهم ما علينا ويقروا على مملكتهم من بلاد وأموال قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوها عضموها منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وتصير بلادهم اذا أسلموا دار الاسلام يجري عليهم حكم الاسلام ولو أسلم في معركة الحرب منهم طائفة قلت او كثرت احرزوا باسلامهم مملكتهم في دار الحرب من ارض ومال فان ظهر الامير على دار الحرب لم يغنم اموال من أسلم وقال ابو حنيفة يغنم ما لا ينقل من ارض ودار ولا يغنم ما ينقل من مال ومتاع وهو خلاف السنة قد أسلم في حصار بني قريظة ثمانية واسيد ابنا شعبة اليهوديان فأحرز اسلامهما اموالهما ويكون اسلامهم اسلاماً اصناماً ولادهم ولكل حمل كان لهم وقال ابو حنيفة اذا أسلم كافر في دار الاسلام

لم يكن اسلاماً لصغار ولده ولو أسلم في دار الحرب كان اسلاماً لصغار ولده ولا يكون اسلاماً للحمل وتكون زوجته والحمل فيئاً ولو دخل مسلم دار الحرب فاشتري فيها أرضاً ومناعاً لم يملك عليه اذا ظهر المسلمون عليها وكان مشتريها أحق بها وقال أبو حنيفة يكون مملكته من أرض فيئاً . والخصلة الثانية أن يظفره الله تعالى بهم مع مقامهم على شركهم فتسبي ذرارهم وتغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الاسر منهم ويكون في الاسرى خيراً في استماع الاصلح من أربعة أمور . أحدها أن يقتلهم صبراً بضرب العنق . والثاني أن يسترقهم ويجري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق ، وثالث أن يفادي بهم على مال أو أسرى . والرابع أن يمن عليهم ويعفو عنهم قال الله تعالى ( اذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا رقابهم ) وفيه وجهان . أحدهما أنه ضرب رقابهم صبراً بعد القدرة عليهم . والثاني أنه قتالهم بالسلاح والتدبير حتى يفضي الى ضرب رقابهم في المعركة ثم قال ( حتى اذا أختتموهم فشدوا الوثاق ) يعني بالأتخان الطمن وبشد الوثاق الاسر ( فاما مناً بعد واما فداء ) وفي المن قولان . أحدهما أنه العفو والاطلاق كما من رسول الله ﷺ على ثمانية ابن اثال بعد أسره . والثاني أنه العتق بعد الرق وهذا قول مقاتل وأما الفداء ففيه ههنا قولان . أحدهما أنه المفاداة على مال يؤخذ أو أسير يطلق كما فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرى بدر على مال وفادي في بعض المواطن رجلاً برجلين . والثاني انه البيع وهو قول مقاتل « حتى تضع الحرب أوزارها » وفيه تأويلان أحدهما أوزار الكفر بالاسلام . والثاني أثقال الحرب وهو السلاح وفي المقصود بهذا السلاح الموضوع وجهان . أحدهما سلاح المسلمين بالنصر . والثاني سلاح المشركين بالهزيمة وهذه الاحكام الاربعة تشرح يذكر مع قسمة الغنيمة بعد الخصلة الثالثة أن يبذلوا مالا على المسالمة والموادعة فيجوز أن يقبله منهم ويوادعهم على ضربين أحدهما أن يبذلوه لوقتهم ولا يجعلوه خراجاً مستمراً فهذا المال غنيمة لانه مأخوذ بايجاف خيل وركاب فيقسم بين الغنائمين ويكون ذلك أماناً لهم في الانكفاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يمنع من جهادهم فيما بعد والضرب الثاني أن يبذلوه في كل عام فيكون هذا خراجاً مستمراً ويكون الامان به مستقر



والمأخوذ منهم في العام الاول غنيمة تقسم بين الغاميين وما يؤخذ في الاعوام المستقبلية  
يقسم في أهل الفبيء ولا يجوز ان يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال  
لاستقرار المواقعة عليه واذا دخل أحدهم الى دار الاسلام كان له بمقدار المواقعة  
الامان على نفسه وماله فان منعوا المال زالت المواقعة وارتفع الامان ولزم جهادهم  
كغيرهم من أهل الحرب وقال ابو حنيفة لا يكون منهم من مال الجزية والصلح  
تقضاً لامانهم لانه حق عليهم فلا ينتقض العهد بمنعهم منه كالديون فأما حمل أهل  
الحرب هدية ابتدوها لم يصبر لهم بالهدية عهد وجاز حرهم بعدها لان العهد ما كان  
عن عقد والخصلة الرابعة ان يسألوا الامان والمهادنة فيجوز اذا تعذر الظفر بهم  
واخذ المال منهم ان يهادنهم على المسالمة مدة مقدرة يعقد الهدنة عليها اذا كان  
الامام قد اذن له في الهدنة او فوض الامر اليه. قد هادن رسول الله ﷺ قريشا  
عام الحديبية عشر سنين ويقتصر في مدة الهدنة على اقل ما يمكن ولا يجوز اكثرها  
عشر سنين فان هادنهم اكثر منها بطلت المهادنة فيما زاد عليها ولهم الامان فيها  
الى انقضاء مدتها ولا يجاهدون فيها ما اقاموا على العهد فان نقضوه صاروا حربا  
يجاهدون من غير انذار قد نقضت قريش صلح الحديبية فصار اليهم رسول الله ﷺ عام  
الفتح محاربا حتى فتح مكة صلحا عند الشافعي وعنوة عند أبي حنيفة ولا يجوز اذا نقضوا  
عهدهم ان يقتل ما في ايدينا من رهائنهم قد نقض الروم عهدهم زمن معاوية وفي  
يده رهائن فامتنع المسلمون جميعا من قتلهم وخلوا سبيلهم وقالوا وفاء بغدر خير  
من غدر بغدر وقال النبي ﷺ اداء الامانة لمن ائتمنتك ولا تحن من خانك فاذا  
يلى يجوز قتل الرهائن لم يجز اطلاقهم ما لم يحاربهم فاذا حاربهم وجب اطلاق رهائنهم  
سم ينظر فيهم فان كانوا رجالا وجب اطلاقهم ما منهم وان كانوا ذراري نساء واطفالا  
وجب ايصالهم الى أهاليهم لانهم اتباع لا ينفردون بانفسهم ويجوز أن يشترط لهم  
في عقد الهدنة رد من أسلم من رجالهم فاذا أسلم أحد منهم رد اليهم ان كانوا مأمونين  
على دمه ولم يرد اليهم ان يؤمنوا عليه ولا يشترط رد من أسلم نساءهم لأنهن  
مذوات فروج محرمة فان اشترط ردهن لم يجز أن يردوا ودفع الى ازواجهن مهورهن  
اذا طلقن . واذا لم تدع الى عقد المهادنة ضرورة لم يجز ان يهادنهم ويجوز أن

يوادعهم أربعة أشهر فما دون ولا يزيد عليها لقوله تعالى «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر» وأما الأمان الخاص فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حر وعبد لقول النبي ﷺ المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم يعني عبيدهم وقال أبو حنيفة لا يصح أمان العبد إلا أن يكون مأذونا له في القتال

(فصل) والقسم السادس من أحكام هذه الأمانة السيرة في نزال العدو وقتاله يجوز لامير الجيش في حصار العدو أن ينصب عليهم العزادات والمنجنقات قد نصب رسول الله ﷺ على أهل الطائفة منجنيقا ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ويضيع عليهم البيات والتحرير وإذا رأى في قطع نخلمهم وشجرهم صلاحا يستضعفهم به ليظفر بهم عنوة أو يدخلوا من السلم صلاحا فعل ولا يفعل أن لم ير فيه صلاحا قد قطع رسول الله ﷺ كروم أهل الطائفة فكان سببا في إسلامهم وأمر في حرب بني النضير بقطع نوع من النخل يقال له الأصفر يري نواه من وراء اللحاء وكانت اللحاء منها أحب إليهم من الوضيع فقطع بهم وحزنوا له وقالوا إنما قطعت نخلة وأحرقت نخلة ولما قطع نخلة قال سماك اليهودي في ذلك (المتقارب)

السنا ورتنا الكتاب الحك  
وانتم رماه لشاء عجاف  
ترون الرعاية مجدا لكم  
فيا أيها الشاهدون انتهوا  
لعل الليالي وصرف الدهو  
بقتل النضير وأجلائها  
فأجابه حسان بن ثابت الوافر

هم أوتوا الكتاب فضيعوه  
كفرتهم بالقران وقد أناكم  
فهان على سرارة بني لؤي  
فهم عمي عن التوراة بور  
بتصديق الذي قال النذير  
حريق بالبصرة مستطير



فلما فعل رسول الله ﷺ ذلك بهم جل في صدور المسلمين وقالوا يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من أجر وهل علينا فيما تركناه وزر فأُنزل الله تعالى «ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين» وفي لينة أربعة أقاويل. أحدها أنها النخلة من أي الاصناف كانت وهذا قول مقاتل. والثاني أنها كرام النخل وهذا قول سفيان. والثالث أنها الفسيلة لأنها ألين من النخلة. والرابع أنها جميع الأشجار لأنها بالحياة ويجوز أن يغور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان فيهم نساء واطفال لأنه من أقوى أسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة وصلاحاً وإذا استسقى منهم عطشان كان الأمير مخيراً بين سقيه أو منعه كما كان مخيراً بين قتله أو تركه أو من قتل منهم واره عن الإصدار ولم يلزم تكفينه قد أمر رسول الله ﷺ بقتلى بدر فالفوا في القليب ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حياً ولا ميتاً. روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لا تعذبوا عباد الله بعذاب الله وقد أحرق أبو بكر رضي الله عنه قوماً من أهل الردة وأمل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه ومن قتل من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها ودفن بها ولم يغسل ولم يصل عليه قال رسول الله ﷺ شهداء أحد زملوهم بكلوهم قاهم يبعثون يوم القيامة واوداجهم تشخب دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك وإنما فعل ذلك بهم تكريماً لهم وإجراء لحكم الحياة في ذلك قال الله تعالى «ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون» وفيه تأويلان. أحدهما أنها أحياء في الجنة بعد البعث وليسوا في الدنيا بأحياء. والثاني وهو قول الأكثرين أنهم بعد القتل أحياء استعمالاً. لظاهر النص فرقاً بينهم وبين من لم يوصف بالحياة ولا يمنع الجبوش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوفة دوابهم غير محتسب به عليهم ولا يتعدوا القوت والعلوفة إلى ما سواهما من ملبوس ومركوب فإن دعوتهم الضرورة إلى ذلك كان ما لبسوه أو ركبوه أو استعملوه مسترجعاً منهم في المنع إن كان باقياً ومحتسباً عليهم من سهمهم إن كان مستهلكاً ولا يجوز لأحد منهم أن يبطأ جارية السبي إلا بعد أن يعطاها بسهمه فيطأها بعد الاستبراء فإن وطئها قبل الفسمة عزر ولا يحد لأن له فيها سهماً ووجب عليه مهر قبائها ويضاف إلى الغنيمة فإن أحبلها لحق به ولدها

وصارت به أم ولد له ان ملكها وان وطيء من لم يدخل في السبي حد لان وطأها  
 زناً ولم يلحق به ولدها ان علق \* فاذا عقدت هذه الامارة على غزوة واحدة لم  
 يكن لاميرها أن يعزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم واذا عقدت عموما عاما بعد  
 عام لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر على غزوه فيه ولا يفتر عنه مع ارتفاع  
 الموانع الا قدر الاستراحة وأقل ما يجزيه أن لا يعطل عاما من جهاد ولهذا الامير  
 اذا فوضت اليه الامارة على المجاهدين أن ينظر في أحكامهم ويقيم الحدود عليهم  
 وسواء من ارتزق منهم أو تطوع ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائرا الى  
 تغره فاذا استقر في الثغر الذي تقلده جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من مقاتلته  
 ورعيته وان كانت اماره خاصة أجري عليها حكم الخصوص

« الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح »

وما عدا جهاد المشركين من قتال ينقسم ثلاثة أقسام قتال أهل الردة، وقاتل أهل  
 البغي، وقاتل المحاربين، فالأول ينقسم إلى قتال أهل الردة فهو ان يرتد قوم حكم  
 بالاسلام سواء ولدوا على فطرة الاسلام أو اسلموا عن كفر فكل الفريقين في حكم  
 الردة سواء فاذا ارتدوا عن الاسلام الى اي دين انتقلوا اليه مما يجوز ان يقر أهله  
 عليه كاليهودية والنصرانية ولا يجوز ان يقر أهله عليه كالزندقة والوثنية لم يجوز ان  
 يقر من ارتد اليه لان الاقرار بالحق يوجب التزام أحكامه قال رسول الله ﷺ  
 من بدل دينه فاقله فاذا كانوا ممن وجب قتلهم بما ارتدوا عنه من دين الحق  
 الى غيره من الأديان لم يخل حالهم من أحد أمرين اما ان يكونوا في دار الاسلام  
 شذادا وافرادا لم يتحيزوا بدار يتميزون بها عن المسلمين فلا حاجة بنا الى قتالهم  
 لدخولهم تحت القدرة ويكشف عن سبب ردهم فان ذكرنا شبهة في الدين أوضحت  
 لهم بالحجج والادلة حتى يتبين لهم الحق وأخذوا بالتوبة مما دخلوا فيه من الباطل  
 فان تابوا قبلت توبتهم من كل ردة وعادوا الى حكم الاسلام كما كانوا وقال مالك  
 لا قبل توبة من ارتد الى ما يستتر به من الزندقة الا أن يبتدئها من نفسه واقبل  
 توبة غيره من المرتدين وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة والصيام في  
 زمان الردة لا عترائهم بوجوبه قبل الردة وقال أبو حنيفة لا قضاء عليهم كمن أسلم



عن كفر ومن كان المرتدين قد حج في الاسلام قبل الردة لم يبطل حجة بها ولم يلزمه قضاؤه بعد التوبة وقال أبو حنيفة قد بطل بالردة والزمه القضاء بعد التوبة ومن اقام على ردة ولم يتب وجب قتله رجلاً كان أو امرأة وقال أبو حنيفة لا تقتل المرأة بالردة وقد قتل رسول الله ﷺ بالردة امرأة كانت تكنى أم رومان ولا يجوز اقرار المرتد على ردة بحزبية ولا عهد ولا تؤكل ذبيحته ولا تنكح منه امرأة واختلف الفقهاء في قتلهم هل يعجل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام على قولين تعجيل قتلهم في الحال لئلا يؤخر الله عز وجل حق . والثاني ينظرون ثلاثة أيام لعلهم يستدركونه بالتوبة وقد أنظر عليه السلام المستورد المعجل بالتوبة ثلاثة ثم قتله بعدها ويقتل صبراً بالسيف وقال ابن سريج من الصعاب الشافعي يضرب بالحطب حتى يموت لانه أبطأ قتلاً من السيف الموحى وربما استدرك به التوبة وإذا قتل لم يغسل ولم يصلى عليه ووري مقبوراً ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الاسلام المبينة لهم ويكون ماله فيئاً في بيت مال المسلمين مصروفاً في أهل الفيل لانه لا يرثه عنه وارث من مسلم ولا كافر وقال أبو حنيفة يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة ويكون ما اكتسبه بعد الردة فيئاً وقال أبو يوسف يورث عنه ما اكتسب قبل الردة وبعدها . فإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله في دار الاسلام موقوفاً عليه فان عاد الى الاسلام أعيد عليه وان هلك على الردة صار فيئاً وقال أبو حنيفة أحكم بموته اذا صار الى دار الحرب واقسم ماله بين ورثته فان عاد الى دار الاسلام استرجعت ما بقى في أيديهم من ماله ولم اغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين اذا لم يتجاوزوا الى دار وكانوا شذاذاً بين المسلمين . والحالة الثانية ان يتجاوزوا الى دار ينفردون بها عن المسلمين حتى يصيروا فيها ممتنعين فيجب قتالهم على الردة بعد مناظرتهم على الاسلام وإيضاح دلائله ويجري على قتلهم بعد الانذار والاعذار حكم قتال أهل الحرب في قتالهم غرة وبياتاً ومصافتهم في الحرب جهاراً وقتالهم مقبلين ومدبرين ومن أسير منهم جاز قتله صبراً ان لم يتب ولا يجوز أن يسرق عند الشافعي رحمه الله واذا ظهر عليهم لم تسب ذرايعهم وسواء من ولد منهم في الاسلام أو

بعد الردة وقيل أن من ولد منهم بعد الردة جاز سبيهم وقال أبو حنيفة يجوز سبي  
 من ارتد من نسائهم إذا لحقن بدار الحرب وإذا غنمت أموالهم لم تقسم من الغنائم  
 وكان مال من قتل منهم فيئاً ومال الأحياء موقوفاً إن أسلموا رد عليهم وإن هلكوا  
 على ردتهم صار فيئاً وما أشكل أربابه من الأموال المغنومة صار فيئاً إذا وقع الأياس  
 من معرقتهم وما استهلكه المسلمون عليهم في نائرة الحرب لم يضمن إذا أسلموا  
 وما استهلكوا من أموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون عليهم واختلف  
 في ضمان ما استهلكوه في نائرة الحرب على قولين ، أحدهما يضمنونه لأن معصيتهم  
 بالردة لا تسقط عنهم غريم الأموال المضمونة . والثاني لا ضمان عليهم فيما استهلكوه  
 من دم ومال قد أصاب أهل الردة على عهد أبي بكر رضي الله عنه نفوساً وأموالاً  
 عرف مستهلكوها فقال عمر رضي الله عنه بدون قتلانا ولا ندي قتلاهم فقال أبو  
 بكر لا بدون قتلانا ولا ندي قتلاهم فجرت بذلك سيرته وسيرة من بعده وقد  
 أسلم طليحة بعد أن وسبى كان قد قتل وسباً فأقره عمر رضي الله عنه بعد إسلامه  
 ولم يأخذه بدم ولا مال ووفد أبو شجرة بن عبد العزى وكان من أهل الردة على  
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقسم الصدقات فقال أعطني فاني ذو حاجة  
 فقال من أنت فقال أبو شجرة فقال أي عدو الله الست الذي تقول ( الطويل )

ورويت روى من كتيبة خالد واني لارجو بعدها ان اعمر

ثم جعل يملؤه بالدره في رأسه حتى ولي راجعاً إلى قومه وهو يقول (البيسط)

ضن علينا أبو حفص بنائله وكل مختبط يوماً له ورق

ما زال يضرني حتى حدث له وحال من دون بعض البغية الشفق

لما رهبت أبا حفص وشرطته والشيخ يقرع أحياناً فينحرق

فلم يعرض له عمر رضي الله عنه بسوي التعزير لاستطالته بعد الإسلام. ولدار الردة حكم

تفارق به دار الإسلام ودار الحرب. فاما ما تفارق به دار الإسلام فمن أربعة أوجه .

أحدها أنه لا يجوز أن يهادنوا على الموائعة في ديارهم ويجوز أن يهادن أهل الحرب .

والثاني أنه لا يجوز أن يضلحوا على مال يقرون به على ردتهم ويجوز أن يضلح

أهل الحرب . والثالث أنه لا يجوز استرقاقهم ولا سبي نسائهم ويجوز أن يسترق أهل الحرب



ونسبي نساؤهم. والرابع أن لا يملك الغامون أموالهم ويملكون ما غنموه من مال أهل الحرب وقال أبو حنيفة رضى الله عنه قد صارت ديارهم بالردة دار حرب ويسبون وينتمون وتكون أرضهم فيئاً وهم عنده كعبدة الاثنان من العرب وأما تفرق به دار الاسلام فمن أربعة أوجه . أحدها وجوب قتالهم مقبلين ومدبرين كالمشركين . والثاني أباحة مائهم اسرى ومتمتعين . والثالث تصير أموالهم فيئاً لكافة المسلمين والرابع بطلان مناكتهم بمضي العدة وان اتفقوا على الردة وقال أبو حنيفة تبطل مناكتهم بارتداد احد الزوجين ولا تبطل بارتدادها معا ومن ادعت عليه الردة فأنكرها كان قوله مقبولا بغير يمينه ولو قامت عليه البينة بالردة لم يصح مسلمها بالانكار حتى يتلفظ بالشهادتين واذا امتنع قوم من اداء الزكاة الى الامام العادل جحدوا لها كانوا بالجحود مرتدين يجري عليهم حكم أهل الردة ولو امتنعوا من أدائها مع الاعتراف بوجوبها كانوا من بغاة المسلمين يقاتلون على المنع منه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقاتلون وقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه مانعى الزكاة مع تمسكهم بالاسلام حتى قالوا والله ما كفرنا بعد ايماننا ولكن شححننا على أموالنا فقال عمر رضى الله عنه علي م تقاتلهم ورسول الله ﷺ يقول أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأولادهم الا بحقها قال أبو بكر هذا من حقها أرأيت لو سألتها ترك الصلاة أرأيت لو سألتها ترك الصوم أرأيت لو سألتها ترك الحج فاذا لا تبقى عروة من عرى الاسلام الا انحلت والله لو منوني عناقا وعقالا ما أعطوه رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه فقال عمر رضى الله عنه فشرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر رضى الله عنه وقد أبان عن اسلامهم قول زعيمهم حارثة بن سراقة في شعره حين يقول ( الطويل )

الافا صبححيننا قبل نائرة الفجر لعل منايا قريب ولا ندري

أطعنا رسول الله ما كان يبتنا فباعبجا ما بال ملك أبي بكر

فان الذي سالوكم فمتنعوا لكانمراوا حللى اليهم من التمر

سنتكم ما كان فينا بقية كراة على العزاء في ساعة العسر

( الفصل الثاني في قتال أهل البغي ) واذا بنت طائفة من المسمين وخالفوا

رأي الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه فان لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا افرادا متفرقين تنا لهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا واجريت عليهم احكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود وقد عرض قوم من الخوارج لعلي بن ابي طالب رضوان الله عليه لخالفته وأبيه ونال أحدهم وهو يخطب على منبره لاحكم الا لله فقال علي رضي الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم غايانا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا نبأؤكم بقتال ولا نمنعكم الفبيء مادامت ايديكم معنا . فان تظاهروا باعتقادهم وهم على احتلاظهم باهل العدل يوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما يتعدوه ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة وجاز للامام ان يعزروهم من نظاهر بالفساد ادبا وزجرا ولم يتجاوزوه الى قتل ولاحد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث . كفر بعد ايمانه . أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس فان اعترات هذه الفئة الباغية اهل العدل وتحيزت بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة لم يحاربوا ما أقاموا على الطاعة وتأييدية الحقوق قد اعتزات طائفة من الخوارج عليا عليه السلام بالهروان فولي عليهم عاملا أقاموا على طاعته زمانا وهو لهم مواعد الى أن قتلوه فانفذ اليهم ان سلموا الى قاتله فابوا وقالوا كلنا قتلة قال فاستسلموا الى اقل منكم وسار اليهم فقتل أكثرهم . وأن امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الامام ومنعوا ما عليهم من الحقوق وتفردوا باجتماع الاموال وتنفيذ الاحكام فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لانفسهم امام ولا قدموا عليهم زعما كان ما اجتبهوه من الاموال غصبا لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الاحكام مردودا لا يثبت به حق وان فعلوا ذلك وقد نصبوا لانفسهم أما ما اجتبهوا بقوله الاموال ونفذوا بأمره الاحكام لم يتعرض لاحكامهم بالرد ولا لما اجتبهوه بالمطالبة وحوربوا في الحالين على سواء لينزعوا عن المباينة ويقفوا الى الطاعة قال الله تبارك وتعالى « وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب



المنقسطين « وفي قوله « فان بغت احدها على الاخرى » وجهان . احدهما بغت بالتعدى في القتال . والثاني بغت بالمدول عن الصلح وقوله « فقاتلوا التي تبغي » يعنى بالسيف ردعا عن البغي وزجرا عن الخالفة وقوله تعالى « حتى تفيء الى امر الله » وجهان . احدهما حتى ترجع الى الصلح الذي امر الله تعالى به وهو قول سعيد بن جبير . والثاني الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله فيما لهم وعليهم وهذا قول قتادة فان فاءت أى رجعت عن البغي فاصلحوا بينهما بالعدل فيه . وجهان احدهما بالحق . والثاني بكتاب الله تعالى فاذا قلد الامام أميرا على قتال الممتنعين من البغاة قدم قبل القتال انذارهم واعذارهم ثم قاتلهم اذا أصروا على البغي كفا حا ولا يهجم عليهم غرة وبيساتا ويخالف قتالهم قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه . احدها ان يقصد بالقتال ردعهم ولا يعتمد به قتلهم ويجوز انه يعتمد قتل المشركين والمرتدين والثاني ان يقاتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل الردة والحرب مقبلين ومدبرين . والثالث ان لا يجهز على جريحهم وان جاز الاجهاز على جرحي المشركين والمرتدين أمر على عليه السلام مناديه أن ينادي يوم الجمل الا لا يتبع مدبر ولا يذوق على جريح . والرابع ان لا يقتل اسراهم وان قتل اسري المشركين والمرتدين ويعتبر احوال من في الاسر منهم فمن أمنت رجعت الى القتال أطلق ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس الى انجلاء الحرب ثم يطلق ولم يجوز ان يحبس بعدها أطلق الحجاج أسيرا من أصحاب قطري بن الفجاءة لمعرفة كانت بينهما فقال له قطري عد الى قتال عدو الله الحجاج فقال هيهات غل يدأ مطلقها واسترق رقبة معتقها وأنشأ يقول (الكامل)

أأقال الحجاج عن سلطانه	بيد تقر بانها مولاته
انى اذا لاخو الزيارة والذي	شهدت باقبح فعله غدرااته
ماذا أقول اذا برزت ازاءه	في الصف واحتجت له فعلاته
أأقول جار على لا انى اذا	لا حق من جارت عليه ولاته
وتحدث الاقوام ان ضائعا	غرست لدى فحفظت لخالاته

والخامس ان لا ينغم أموالهم ولا يسي ذراريهم روي عن رسول الله ﷺ أنه

قال منعت دار الاسلام ما فيها واباحت دار الشرك ما فيها . والسادس ان لا يستعان  
لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمى وان جازان يستعان بهم على قتل اهل الحرب والردة  
والسابع ان لا يهادنهم الى مدة ولا يوادعهم على مال فان هادنهم الى مدة لم يلزمه  
فان ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم وان وادعهم على مال بطلت المودعة  
ونظر في المال فان كان من فيهم او من صدقاتهم لم يرده عليهم وصرف الصدقات  
في اهلها والفقى في مستحقه وان كان من خالص اموالهم لم يجوز ان يملكه عليهم  
ووجب رده اليهم . الثامن ان لا ينصب عليهم العرادات ولا يحرق عليهم المساكن  
ولا يقطع عليهم النخيل والاشجار لانها دار اسلام تمنع ما فيها وانبغي اهلها فان  
احاطوا باهل العدل وخافوا منهم الاصطلام جاز ان يدفعوا عن انفسهم ما استطاعوا  
من اعتماد قتلهم ونصب العرادات عليهم فان المسلم اذا اريدت نفسه جاز له الدفع  
عنها بقتل من ارادها اذا كان لا يدفع بغير القتل ولا يجوز ان يستمتع بدوابهم  
ولا سلاحهم ولا يستعان به في قتالهم ويرفع اليد عنه في وقت القتال وبعده وقال  
ابو حنيفة رضى الله عنه يجوز ان يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم ما كانت  
الحرب قائمة وقد قال رسول الله ﷺ لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيب نفس منه  
فاذا انجلت الحرب ومع اهل العدل لهم اموال ردت عليهم وما تلف منها في غير  
قتال فهو مضمون على متلفه وما اتلفوه في نائرة الحرب من نفس ومال فهو هدر  
وما اتلفوه على اهل العدل في غير نائرة الحرب من نفس ومال فهو مضمون  
عليهم وما اتلفوه في نائرة الحرب ففي وجوب ضمانه عليهم قولان . أحدهما يكون  
هدرا لا يضمن والثاني يكون مضمونا عليهم لان المعصية لا تبطل حقا ولا تسقط  
عمرها فتضمن النفوس بالقود في العمد والدية في الخطأ . ويغسل قتلى اهل البغي  
ويصلى عليهم ومنع ابو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس علي ميت في  
الدنيا عقوبة وقد قال النبي ﷺ فرض على أمي غسل موتاهما والصلاة عليهم  
وأما قتلى اهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان . أحدهما  
لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين . والثاني  
يغسلون ويصلى عليهم وان قتلوا بغيا . قد صلى المسلمون على عمر وعثمان رضى



الله عنها وصلي بعد ذلك على علي عليه السلام وان قتلوا ظلمنا بغيا ولا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي ﷺ الفاتل لا يرث وقال أبو حنيفة أورث العادل من الباغي لانه محق ولا أورث الباغي من العادل لانه مبطل قال أبو حنيفة أورث العادل من الباغي لانه محق ولا أورث الباغي من العادل لانه مبطل قال أبو يوسف أورث كل واحد منهما من صاحبه لانه متأول في قتله واذا مرتجار أهل الذمة بشار أهل البغي فمشر أموالهم ثم قدر عليهم عشر وأولم يحجزهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الزكوات لانهم مروا بهم مختارين والزكوات مأخوذة من المقيمين المكرهين واذا أتى أهل البغي قبل القدرة عليهم حدوداً ففي اقامتها عليهم بعد القدرة وجهان (الفصل الثالث في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق) واذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق واخذ الأموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم «أما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض» فاختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب. احدها ان الامام ومن استتابه على قتالهم من الولاة بالخيار بين ان يقتل ولا يصلب وبين ان يقتل ويصلب وبين ان يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين ان ينفعهم من الأرض وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء وابراهيم النخعي. والمذهب الثاني ان من كان منهم ذا رأي وتدين قتله ولم ينف عنه ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده وأرجله من خلاف ومن لم يكن منهم ذا رأي ولا بطش عزره وحبسه هذا قول مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم. والمذهب الثالث انها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده وأرجله من خلاف ومن كثر وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال عزره ولم يقتل ولم يقطع وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة ان قتلوا وأخذوا المال فالامام بالخيار بين قتلهم ثم صلبهم

وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم مهيبا مكررا فحكمهم  
 كحكمهم وأما قوله تعالى «أو ينفوا من الأرض» فقد اختلف أهل التأويل فيه على  
 أربعة أقاويل . أحدها أنه إبعادهم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك وهذا قول  
 مالك بن أنس والحسن وقتادة والزهرى . والثاني أنه إخراجهم من مدينة إلى  
 أخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبير . والثالث أنه الحس  
 وهو قول أبي حنيفة ومالك . والرابع وهو أن يطالبوا بإقامة الحدود عليهم فيبعدوا  
 وهذا قول ابن عباس والشافعي . . وأما قوله تعالى «الا الذين تابوا من قبل أن  
 تقدروا عليهم» فقيه لاهل التأويل ستة أقاويل أحدها أنه وارد في المحاربين المفسدين  
 من أهل الكفر إذا تابوا من شركهم بالإسلام وأما المسلمون فلا تسقط توبة عنهم  
 حدا ولا حدا وهذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة رضي الله عنهم . والثاني  
 أنه وارد في المسلمين من المحاربين إذا تابوا بأمان الإمام قبل القدرة عليهم وأما  
 الثائب بغير أمان فلا تؤثر توبته في سقوط حد ولا حق وهذا قول علي بن أبي طالب  
 كرم الله وجهه والشافعي . والثالث أنه وارد فيمن تاب من المسلمين بعد لحوقه بدار  
 الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنه . والرابع أنه وارد  
 فيمن كان في دار الإسلام في منعة وتاب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وإن لم  
 يكن في منعة لم تسقط وهذا قول ابن عمر وربيعة والحكم بن عيسى رضي الله عنهم .  
 والخامس أن توبته قبل القدرة عليه وإن لم يكن في منعة تضيع عنه جميع حدود الله سبحانه  
 ولا تسقط عنه حقوق الآدميين وهذا قول الشافعي . والسادس أن توبته قبل القدرة  
 عليه تضيع عنه جميع الحدود والحقوق إلا الدماء وهذا قول مالك بن أنس فهذا حكم  
 الآية واختلاف أهل التأويل فيها . ثم نقول في المحاربين أنهم إذا كانوا على امتناعهم  
 مقيمين قوتلوا كقتال أهل البغي في عامة أحوالهم ويخالفه من خمسة أوجه . أحدها  
 أنهم يجوز قتالهم مقبلين ومسدبرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من ولي  
 من أهل البغي . والثاني أنه يجوز أن يعتمد في الحرب إلى قتل من قتل منهم ولا  
 يجوز أن يعتمد إلى قتل أهل البغي . والثالث أنهم يؤخذون بما استهلكوه من دم  
 ومال في الحرب وغيرها بخلاف أهل البغي . والرابع أنه يجوز حبس من أسر منهم



لاستبراه حاله وان لم يحز حبس احد من أهل اليغي. والخامس ان ما اجبتوه من خراج  
واخذوه من صدقات فهو كالماخوذ غصباً عنها لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات  
حقاً فيكون غرمه عليهم مستحقاً واذا كان المولى على قتالهم مقصوداً بالولاية على محاربتهم  
فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم حداً ولا أن يستوفي منهم حقاً ويلزمه حملهم الي  
الامام لئلا يرافمة الحدود عليهم واستيفاء الحقوق منهم وان كانت ولايته عامة على قتالهم  
واستيفاء الحدود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من أهل العلم والعدالة لينفذ حكمه فيما  
يقيم من حد ويستوفيه من حق واذا كان كذلك كشف عن أحوالهم من احدى وجهين  
اما باقرارهم طوعاً من غير ضرب ولا اكراه واما بقيام البيئة العادلة على من أنكر  
واذا علم من احدى هذين الوجهين ما فعله كل واحد منهم من جرائمه نظر فمن كان منهم  
قد قتل وأخذ المال قتله وصلبه بعد القتل وقال مالك يصلب حياً ثم يطعنه بالرمح حتى  
تتوت وهذا القتل محتوم ولا يجوز العفو عنه وان عفا عنه ولى الدم كان عفو له واو يصلب  
ثلاثة أيام لا يتجاوزها ثم يحطه بعدها ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتله ولم يصلبه  
وغسله وصلي عليه وقال مالك يصلي عليه غير من حكم بقتله ومن أخذ منهم المال  
ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف فكان قطع يده اليمنى لسرقته وقطع رجله  
للسرى لجأهرته ومن جرح منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتص منهم الجراح  
ان كان في مثله قصاص وفي احتام القصاص في الجروح وجهان أحدهما أنه محتوم  
ولا يجوز العفو عنه كالقتل والثاني هو الى خيار مستحقه بحسب عطايته ويسقط بعفو  
وان كان الجرح مما لا قصاص فيه وجبت دية المجرور ان طلب بها وتسقط ان عفا  
عنهما ومن كان منهم مهيماً أو مكرهاً لم يباشر قتلاً ولا جرحاً ولا أخذ مال عزراً أدباً  
وزجراً وجاز حبسه لان الحبس أحد التعزيرين ولا يجوز به ذلك الا قطع ولا  
قتل وجوز أبو حنيفة ذلك فيه الحاقاً بحكم المباشرين معه فان تابوا عن جرائمهم  
بعد القدرة عليهم سقطت عنهم الآثم دون المظالم وأخذوا بما وجب عليهم من  
الحدود والحقوق فان تابوا قبل القدرة عليهم سقطت عنهم مع المآثم حدود الله  
سبباً عنه ولم تسقط عنهم حقوق الآدميين فمن كان منهم قد قتل فالحيار  
على الوالى في القصاص منه أو العفو عنه ويسقط بالنوبة احتسام قتله ومن كان منهم قد

أخذ المال سقط عنه القطع ولم يسقط عنه الغرم الا بالعفو ويجري على الحار بين وقطاع الطريق في الامصار حكم قطاعه في الصحاري والاسفار وهم وان لم يكونوا بالجرأة في الامصار أغلظ جرماً لم يكونوا أخف حكماً وقال أبو حنيفة يختصون بهذا الحكم في الصحاري حيث لا يدرك الغوث فأما في الامصار أو خارجها بحيث يدرك الغوث فلا يجري عليهم حكم الجرأة في الامصار وإذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم فإن لم تقترن بالدعوى أمارات تدل على التوبة لم تقبل دعواهم لما في سقوطها من حد قد وجب وإن اقترن بدعواهم أمارات تدل على التوبة فني قبولها منهم بغير يئنة وجهان محتملان. أحدهما تقبل ليكون ذلك شبهة تسقط بها الحدود. والثاني لا تقبل الا يئنة عادلة تشهد لهم بالتوبة قبل القدرة عليهم لأنها حدود قد وجبت والشبهة ما اقترنت بالفعل لا ما تأخرت عنه

### الباب السادس في ولاية القضاء

ولا يجوز أن يفقد القضاء الامن تكاملت فيه شروطه التي يصح معها تقليده وينفذ بها حكمه وهي سبعة. فالشرط الاول منها أن يكون رجلاً وهذا الشرط يجمع صفتين البلوغ والذكورية. فأما البلوغ فإن غير البالغ لا يجري عليه قلم ولا يتعلق بقوله على نفسه حكم وكان أولى أن لا يتعلق به على غيره حكم وأما المرأة فلنقص النساء عن رتب الولايات وإن تعلق بقولهن أحكام وقال أبو حنيفة يجوز أن تقضي المرأة فيما تصح فيه شهادتها ولا يجوز أن تقضي فيما لا تصح فيه شهادتها. وشذ ابن جرير الطبري فجوز قضاءها في جميع الأحكام ولا اعتبار بقول يرده الاجماع مع قول الله تعالى «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض» يعني في العقل والراى فلم يجوز أن يقمن على الرجال والشرط الثاني وهو مجمع على اعتباره ولا يستغنى فيه بالعقل الذي يتعلق به التكليف من علمه بالمدركات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً من السهو والغفلة يتوصل بذكائه الى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعضل. والشرط الثالث الحرية لان نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ولان الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى أن يمنع من نفوذ الحكم وانهقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرية



من المدبر والمكاتب ومن رق بعضه ولا يمنعه الرق ان يفتى كما لا يمنعه الرق أن يروي لعدم الولاية في الفتوى والرواية ويجوز له اذا عتق أن يقضي وان كان عليه ولاء لان النسب غير معتبر في ولاية الحكم . والشرط الرابع الاسلام لكونه شرطاً في جواز الشهادة مع قول الله سبحانه « وان يجمل الله للكافرين علي المؤمنين سبيلاً » ولا يجوز أن يقبل الكافر القضاء على المسلمين ولا على الكفار وقال ابو حنيفة يجوز تقليده القضاء بين اهل دينه وهذا وان كان عرف الولاية بتقليده جارياً فهو تقليد زعامة ورئاسة وليس بتقليد حكم وقضاء وانما يلزمهم حكمه لانزامهم له لالزومه لهم ولا يقبل الامام قوله فيما حكم به بينهم . واذا امتنعوا من محاكمهم اليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنفذ . والشرط الخامس العدالة وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة أن يكون صادق اللبنة ظاهر الامانة عفيفاً عن المحارم متوقياً لما آثم بعيداً من الريب مأموماً في الرضا والغضب مستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه فاذا تكاملت فيه فهي العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته وان انخرم منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم يسمع له قول ولم ينفذ له حكم . والشرط السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقائق ويفرق بين الطالب والمطلوب ويميز المقر من المنكر ليشتمل له الحق من الباطل . ويعرف الحق من المبطل فان كان ضريباً كانت ولايته باطلة وجوزها مالك كما جوز شهادته وان كان أصم فعلى الاختلاف المذكور في الامانة فأما سلامة الاعضاء فغير معتبرة فيه وان كانت معتبرة في الامانة فيجوز أن يقضى وان كان مقعداً زماناً وان كانت السلامة من الآفات اهيب لذوى الولاية . والشرط السابع ان يكون عالماً بالاحكام الشرعية وعلمه بها يشتمل على علم اصولها والارتياض بفروعها واصول الاحكام في الشرع اربعة . احدها علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصيح به معرفة ما تضمنه من الاحكام ناسخاً ومنسوخاً ومحكما ومتشابهاً وعموماً وخصوصاً وبجمللاً ومفسراً . والثاني علمه بسنة رسول الله ﷺ النابتة من أقواله وأفعاله وطرق مجيئها في التواتر والاحاد والصحة والفساد وما كان على سبب أو اطلاق . والثالث علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه ليتبع الاجماع ويجتهد برأية في الاختلاف . والرابع علمه بالقياس

الموجود لرد الفروع المسكوت عنها الى الاصول المتطوق بها والمجمع عليها حتى يجد طريقا الى العلم بأحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل فإذا أحاط علمه بهذه الاصول الاربع في احكام الشريعة صار بها من أهل الاجتهاد في الدين وجازله ان يفتي ويقضي وجاز له أن يستفتي ويستفتي وان أدخل بها او بشيء منها خرج من أن يكون من أهل الاجتهاد فلم يجوز أن يفتي ولان يقضي فان قد القضاء حكم بالصواب او الخطأ كان تقليده باطلا وحكمة وان وافق الحق والصواب مردودا وتوجه الحرج فيها قضي به عليه وعلى من قلده الحكم والقضاء وجوز ابو حنيفة تقلد القضاء من ليس من أهل الاجتهاد ليستفتي في احكامه وقضاياه والذي عليه جمهور الفقهاء ان ولايته باطلة واحكامه مردودة ولان التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ملزم الحق دون ملزمه . قد اختبر رسول الله ﷺ ما اذا حين بعثه الى اليمن واليا وقال بمحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال رسول الله ﷺ الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسوله فأما ولاية من لا يقول بخبر الواحد فغير جائزة لانه تارك لاصل قد اجتمعت عليه الصحابة واكثر احكام الشرع عنه مأخوذة فصار بمنزلة من لا يقول بحجة الانجاع الذي لا تجوز ولايته لرد ماورد النص به . واما نفاة القياس فضربان ضرب منهم نفوه واتبعوا ظاهر النص وأخذوا بأقاويل سلفهم فيما لم يرد فيه نص واطرحوا الاجتهاد وعدلوا عن الفكر والاستنباط فلا يجوز تقليدهم القضاء لقصورهم عن طرق الاحكام وضرب منهم نفوا القياس واجتهدوا في الاحكام تعلقا بفحوي الكلام ومفهوم الخطاب كأهل الظاهر وقد اختلف اصحاب الشافعي رضي الله عنه في جواز تقليدهم القضاء على وجهين . أحدهما لا يجوز للمعنى المذكور والثاني يجوز لأنهم يعتبرون بواضح المعاني وان عدلوا عن خفي القياس فإذا ثبت ما وصفنا من الشروط المعتبرة في ولاية القضاء فلا يجوز ان يولي الا بعد العلم باجتماعها فيه اما بتقديم معرفة واما باختيار ومسئلة قد قلد رسول الله ﷺ عليا عليه السلام قضاء اليمن ولم يختبره علمه به ولكن وصاه تذييها علي وجه القضاء فقال اذا حضر خصمان بين يديك



فلا تنقض لاحدهما حتى تسمع كلام الآخر فقال علي عليه السلام فما اشكلت علي قضية بعدها وبث ماذا الي ناحية من اليمن واختبره عليه السلام

( فصل ) ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقلد القضاء من اعتقد مذهب أبي حنيفة لان للقاضي أن يجتهد برأيه في قضائه ولا يلزمه أن يقلد في النوازل والاحكام من اعتزى الي مذهبه فاذا كان شافعيًا لم يلزمه المصير في أحكامه الي أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهاده اليها فان أداء اجتهاده الي الاخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به وقد منع بعض الفقهاء من اعتزى الي مذهب ان يحكم بغيره فمنع الشافعي أن يحكم بقول أبي حنيفة ومنع الحنفي أن يحكم بمذهب الشافعي اذا أداء اجتهاده اليه لما يتوجه اليه من التهمة والمائلة في القضايا والاحكام واذا حكم بمذهب لا يعتمد كان أنفي للتهمة وارضى للخصوم وهذا وان كانت السياسة تقتضيه فأحكام الشرع لا توجهه لان التقايد فيها محظور والاجتهاد فيها مستحق واذا نفذ قضاؤه بحكم ونجدد مثله من بعد اعادة الاجتهاد فيه ونقض بما أداء اجتهاده اليه وان خالف ما تقدم من حكمه فان عمر رضي الله عنه قضى في المشتركة بالشريك في عام وترك الشريك في غيره فقبل له ما هكذا حكمت في العام الماضي فقال نلك على ما نصينا وهذه على ما نقضى نلو شرط المولي وهو حنفي أو شافعي على من ولاه القضاء أن لا يحكم الا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا علي ضربين : أحدهما أن يشترط ذلك عموما في جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقا لمذهب المولي او مخالفا له واما صحة الولاية فان لم يجمله شرطا فيها وأخرجه مخرج الامر أو مخرج النهي وقال قد قلتك القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الامر اولا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كان الولاية صريحة والشرط فاسدا سواء تضمن أمرا أو نهيا ويجوز ان يحكم بما أداء اجتهاده اليه سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولي لذلك ندحا فيه ان أعلم انه اشترط ما لا يجوز ولا يكون قدحا ان جهل لکن لا يصح مع الجهل به أن يكون موليا ولا واليا فان اخرج ذلك مخرج الشرط في نفسه

الولاية فقال قد قلتك القضاء على ان لا تحكم فيه الا بمذهب الشافعي أو بقول ابي حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال أهل العراق تصح الولاية ويبطل الشرط، والضرب الثاني ان يكون الشرط خاصا في حكم بعينه فلا يخاو الشرط من ان يكون امرا او نهيا فان كان امرا فقال له اقد من العبد بالحر ومن المسلم بالكافر واقتص في القتل بغير الحديد كان امره بهذا الشرط فاسدا ثم ان جعله شرطا في عقد الولاية فسدت وان لم يجعله شرطا فيها صحت وحكم في ذلك بما يؤديه اجتهاده اليه وان كان نهيا فهو على ضربين احدهما ان ينهاء عن الحكم في قتل المسلم بالكافر والحر بالعبد ولا يقضى فيه بوجوب قود لا باسقاطه فهذا جائز لانه اقتصر بولايته على ما عداه فصار ذلك خارجا عن نظره والضرب الثاني ان لا ينهاء عن الحكم وينهاء عن القضاء في القصاص فقد اختلف اصحابنا في هذا النهي هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين احدهما ان يكون صرفا عن الحكم فيه وخارجا عن ولايته فلا يحكم فيه باثبات قود ولا باسقاطه . والثاني انه لا يقضى الصرف عنه ويجري عليه حكم الامر به ويثبت صحة النظر ان لم يجعله شرطا في التقايد ويحكم فيه بما يؤديه اجتهاده اليه .

(فصل) وولاية القضاء تتم بما تتمقده الولايات مع الحضور باللفظ، شافعية ومع الغيبة مراسلة ومكاتبة لكن لا بد مع المكاتبة من أن يقتن بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله. والالفاظ التي تتمقدها الولاية ضربان صريح وكناية. فالصريح أربعة الفاظ قد قلتك ووليتك واستخلفتك واستتبتك فاذا اني باحد هذه الالفاظ انعقدت ولاية القضاء وغيرها من الولايات وليس يحتاج معها الى قرينة اخرى الا أن يكون تأكيذا لشرطا . فأما الكناية فقد ذكر بعض اصحابنا انها سبعة الفاظ قد اعتمدت عليك وعوات عليك ورددت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووكلت اليك وأسندت اليك فهذه الالفاظ لما تضمنته من الاحتمال تضعف في الولاية عن حكم الصريح حتى يقتن بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال فتصير مع ما يقتن بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيها وكتبه اليك واحكم فيما اعتمدت فيه عليك فتصير



الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من الكناية منعقدة ثم تمامها موقوف على قبول المولى فان كان التقليد مشافهة فقبوله على الفور لفظا وان كان مراسلة أو مكتوبة جاز أن يكون على التراخي ويجوز قبوله بالقول مع التراخي . . واختلاف في صحة القبول بالشرع في النظر فيجوز به بعضهم وجهه كالنطق وأبداً آخرون حتى يكون نطقاً لان الشرع في النظر فرع لمقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ التقليد معتبرا بأربعة شروط . أحدها معرفة المولى المولى بأنه على الصفة التي يجوز أن يولى معها فان لم يعلم أنه على الصفة التي تجوز معها تلك الولاية لم يصح تقليده فلو عرفها بعد التقليد استأفها ولم يجز أن يعول على ما تقدمها . والشرط الثاني معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير بها مستحقاً لها وأنه قد تقلدها وصار مستحقاً للولاية فيها الا أن هذا شرط معتبر في قبول المولى وجواز نظره . وليس بشرط في عقد تقليده وولايته بخلاف الشرط المتقدم وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر وإنما يراعى انتشارها بتتابع الخبر . والشرط الثالث ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية القضاء أو إمارة البلاد أو جباية الخراج لان هذه شروط معتبرة في كل تقليد فافتقرت الى تسمية ما تضمنت ليعلم على أي نظر عقدت فان جهل فسدت . والشرط الرابع ذكر تقليد البلد الذي عقدت الولاية عليه ليعرف به العمل الذي يستحق النظر فيه ولا تصح الولاية مع الجهل به . . فاذا انعقدت ثم تقليد الولاية بما ذكرنا من الشروط واحتاج في لزوم النظر الى شرط زائد على شروط العقد وهو اشاعة تقليد المولى في أهل عمله ليذعنوا بطاعته وينقادوا الى حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم فاذا صحت عقداً ولزوماً بما وصفنا صح فيها نظر المولى والمولى كالوكالة لها مع الاستتابة ولم يلزم المقام عليها من جهة المولى ولا من جهة المولى وكان للمولى عزله عنها متى شاء والمولى عزل نفسه عنها اذا شاء غير أن الاولى بالمولى أن لا يعزله الا بعذر وأن لا يعتزل . للمولى الامن عذر لما في هذه الولاية من حقوق المسلمين فاذا عزل أو اعتزل وجب اظهار العزل كما وجب اظهار التقليد حتى لا يقدم على انفاذ حكم ولا يفتربا الترافع اليه خصمه فان حكم بعد عزله وقد عرف عزله لم ينفذ حكمه وان حكم غير عالم

بمزله كان في نفوذ حكمه وجهان كاختلافهما في عقود الوكيل  
(فهل) ولا تلحق ولاية القاضي من عموم أو خصوص فإن كانت ولايته عامة  
مطلقة التصرف في جميع ما تضمنته فظروا شتمل على شجرة احكام . أحدها فهل  
المنازعات وانطاع النشاجروالخصومات اما صاحبان تراضي وراضي فيه الجواز أو اجبارا  
بحكم بات يعتبر فيه الوجوب والثاني استيفاء الحقوق ممن مطال بها وإيصالها الي مستحقها  
بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين اقرار . أو بينة . واختلاف في جواز حكمه  
فيها بملامه فيجوز دمالك والشانمي رضي الله عنهما في أصح قوايه ومنع منه في القول  
الآخر . وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز أن يحكم بملامه فيما علمه في ولايته ولا يحكم  
بما علمه قبامها . والثالث ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بمجنون أو صغر  
والحجر على من يرى الحجر عليه لفساد أو فاسد حفظا للأموال على مستحقها وتمجيحا  
لأحكام العقود فيها . والرابع النظر في الأوقاف بحفظ أصولها وتنمية فروعها والقبض  
عليها وصرفها في سبيلها فإن كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه وان لم يكن تولاه لانه  
لا يتعين للخاص فيها ان تمت ويجوز ان يفضي إلى العموم وان خصت . والخامس  
تنفيذ الوصايا على شروط المصلي فيما أباحه الشرع ولم يحظره وان كانت للميتين كان  
تنفيذها بالاقباض وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتبين مستحقوها بالاجتهاد  
وعملكوا بالاقباض فإن كان فيها وصي راعاه وان لم يكن تولاه . والسادس تزويج  
الأيامى بالكفاءة اذا عدم الأولياء ودين إلى النكاح ولا يجعله أبو حنيفة رضي الله عنه  
من حقوق ولايته لتجوز دتفرد الأيم بمقد النكاح . والسابع اقامة الحدود على  
مستحقها فان كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب اذا ثبت بإقرار  
أو بينة وان كان من حقوق الأدميين كان موقوف على طالب مستحقه . وقال ابو حنيفة  
لا يستوفيهما إلا بالخصم . وطالب . والثامن النظر في مصالح عمله من الكف عن التعدي  
في الطرقات والأفنية وإخراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وله أن يفرد  
بالنظر فيها وان لم يحضره خصم . وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها إلا بحضور  
خصم . مستعد وهي من حقوق الله تعالى التي يستوي فيها المستعدى وغير المستعدى  
فكان تفرد الولاية بها أخص . والتاسع تصفح شهوده وأمنائه واختيار النائين



عنه من خلفائه في اقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور الاسلام والاستقامة وصرافهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة ومن ضعف منهم عما يماثيه كان موليه بالخيار في اصلاح الامرين إما ان يستبدل به من هو أقوى منه وأكفي وإما أن يضم اليه من يكون اجماعه عليه أنفذ وأمضى . والعاشر النسوبة في الحكم بين القوي والضعيف والعدل في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع هواه في تقصير الحق أو ممايلة المبطال قال الله تعالى ( يادود إنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ) وقد استوفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عهده الى أبي موسى الاشعري شروط القضاء وبين أحكام التقليد فقال فيه .. أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك وعدلك ومجاسك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يئس ضعيف من عدلك البينة على من ادعى واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ولا يمنعك قضاء قضيته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التنادي في الباطل الفهم الفهم فيها تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة تبيه ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الامور بنظائرها واجعل لمن ادعى حقاً غائباً او بيئة امداء ينتهي اليه فمن أحضر بيئة أخذت له بحقه والا استحللت القضية عليه فان ذلك أنفي للشك وأجلى للعمي والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او مجرياً عليه شهادة زور او ظنيماً في ولاء او نسب فان الله عفا عن الايمان ودراً بالبيئات واياك والقلق والشجر والنأف بالخصوم فان الحق في موطن الحق يعظم الله به الاجر ويحمن به الذكر والاسلام (فان قيل) ففي هذا العهد خلل من وجهين . أحدهما خلوه من لفظ التقليد الذي تنعقد به الولاية . والثاني اعتباره في الشهود عدالة الظاهر والمعتبر فيه عدالة الباطن بعد الكشف والمسألة ( قيل ) أما خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان . أحدهما أن

التقليد تقدمه لفظا وجعل العهد مقصورا على الوصاية والاحكام والثاني أن ألفاظ العهد تتضمن معنى التقليد مثل قوله فافهم اذا أدلى اليك وكقوله فمن أحضر بيته أخذت له بحقه والاستحالات القضية عليه نصار فيحوي هذه الاوامر مع شواهد الحال مغنيا عن لفظ التقليد وأما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه جوابان ، أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره اخبارا عن اعتقاده فيه لا امرأ به . والثاني معناه أنهم بعد الكشف والمسألة عدول ما لم يظهر جرح الاجلودا في جحد وليس لهذا القاضي وان عمت ولايته جباية الخراج لان مصرفه موقوف على رأي غيره من ولاية الجيوش . فأما أموال الصدقات فان اختصت بنظر خرجت عن عموم ولايته وان لم يتدب لها ناظر فقد قيل تدخل في عموم ولايته في بعضها من أهلها ويصرفها في مستحقها لانها من حقوق الله تعالى فيمن سباه لها وقيل لا تدخل في ولايته ويكون ممنوعا من التعرض لها لانها من حقوق الاموال التي تحمل على اجتهاد الائمة وكذلك القول في امامة الجمع والاعيان فلما ان كانت ولايته خاصة فهي منقذة على خصوصها ومقصورة النظر على ما تضمنته كن ذلك القضاء في بعض ما قدمناه من الاحكام أو في الحكم بالانرار دون البيعة أو في الديون دون المناكح أو في مقدار بنصاب فيصح هذا التقليد ولا يصح للمولى أن يتعداه لانها استنباطة نصحت عموما وخصوصا كلوكاله

( فصل ) ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاص العمل فيقاد النظر في جميع الاحكام في أحد جانبي البلد أو في محلة منه فينفذ جميع أحكامه في الجانب الذي قلده والمحلة التي عينت له وينظر فيه بين ساكنيه وبين الطارئين اليه لان الطارئ اليه كالمساكن فيه الا أن يقتصر به على النظر بين ساكنيه دون الغريبين والطارئين اليه فلا يتعداهم ولو قلنا جميع البلاد ليحكم في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في دار من دوره جاز له الحكم في كل موضع منه لانه لا يمكن الحجر عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فان أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية بطلبها وكان مردود الحكم في ذلك الموضع وغيره ولو قلنا الحكم فيمن ورد اليه في داره أو في مسجده صح



ولم يحز ان يحكم في غير داره ولا في غير مسجده لانه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره أو مسجده وهم لا يبينون الا بالورود اليهما فلذلك صار حكمه فيهما شرطاً قال ابو عبد الله الزيري لم تزل الامراء عندنا بالبصرة برهة من الدهر يستقضون قاضياً على المسجد الجامع يسمونه قاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فما دونها ويفرض النفقات ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له

(فصل) واذا قلد قاضيان على بلد لم ينحل حال تقليدهما من ثلاثة أقسام . أحدها أن يرد الى أحدهما موضعاً منه والى الآخر غيره فيصح ويقتصر كل واحد منهم على النظر في موضعه والقسم الثاني ان يرد الى أحدهما نوع من الاحكام والى الآخر غيره كرد المداينات الى أحدهما والمناكح الى الآخر فيجوز ذلك ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الخاص في البلد كله . والقسم الثالث أن يرد الى كل واحد منها جميع الاحكام في جميع البلد فقد اختلف اصحابنا في جوازه فمنعت منه طائفة لما يقضي اليه أمرهما من التشاجر في تجاذب الخصوم اليهما وتبطل ولايتهما ان اجتمعت وتصح ولاية الاول منهما ان افرقت وأجازته طائفة أخرى وهم الا كثرون لانها استنباة كالوكالة ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطلوب فان تساويا اعتبر أقرب الحاكمين اليهما فان استويا فقد قيل يقرع بينهما وقيل يمنعان من التحاكم حتى يتفقا على أحدهما

(فصل) ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين خصمين فلا يجوز أن ينفذ النظر بينهما الى غيرها من الخصوم وتكون ولايته على النظر بينهما باقية ما كان التشاجر بينهما باقياً فإذا بت الحكم بينهما زالت ولايته وان تجددت بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما الا باذن مستجد ولو لم يعين الخصوم وجعل النظر مقصوراً على الايام وقال قلدتك النظر بين الخصوم في يوم السبت وحده جاز نظره فيه بين الخصوم في جميع الدعاوى وتزول ولايته بغروب الشمس منه ولو قال قلدتك النظر في كل يوم السبت جاز أيضاً وكان مقصوراً على النظر فيه فإذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائها على أمثاله من الايام وان كان ممنوعاً من النظر فيما عداه ولو قال ولم يسم أحداً من نظر في يوم السبت بين الخصوم فهو

خليفة لم يجوز للجهل بالمولى ولانه قد يجوز أن ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد  
فلو قال من نظر فيه من أهل الاجتهاد فهو خليفة لم يجوز أيضا للجهل به ولانه  
يصير تمييز المجتهد موكد ولا الى رأى غيره من الخصوم ولو قال من نظر فيه من  
مدرسى اصحاب الشافعي أو مفتي أصحاب أبي حنيفة لم يجوز وكذلك لو سمي عددا فقال  
من نظر فيه من فلان أو فلان فهو خليفة لم يجوز سواء قل العدد أو أكثر لان المولى  
منهم مجهول لكن اذا قال قد رددت النظر فيه الى فلان وفلان وفلان جاز سواء قل  
العدد أو أكثر لان جميعهم مولى فاذا نظر فيه أحدهم تعين وزال نظر الباقين  
لانه لم يجمعهم على النظر وإنما أفرد به أحدهم فان جمعهم على النظر فيه لم يجوز ان  
أكثر عددهم وفي حوازم ان قل وجهان من اختلاف أصحابنا في الجمع بين قاضيين  
(فصل) فأما طالب القضاء وخطبة الولاية عليه فان كان من غير أهل الاجتهاد  
فيه كان تعرضه لطلبه محظورا وصار بالطلب مجروحا وان كان من اهله على الصفة التي  
يجوز معها نظره فله في طلبه ثلاثة أحوال أحدها أن يكون القضاء في غير مستحقة  
أما لنقص علمه وأما لظهور جرره فيخطب القضاء دفعا لمن لا يستحقه ليكون فيمن  
هو بالقضاء أحق فهذا سائغ لما تضمنه من دفع منكرهم ينظر فان كان أكثر قصده  
ازالة غير المستحق كان مأجورا وان كان أكثر اختصاصه بالنظر فيه كان مباحا. والحالة  
الثانية أن يكون القضاء في مستحقة ومن هو أهله ويريد أن يعزله عنه أما لعداوة بينهما  
وأما ليجر بالقضاء الى نفسه فمافهذا الطالب محظور وهو بهذا الطلب مجروح. والحال  
الثالثة أن لا يكون في القضاء ناظرو هو خال من وال عليه فإعني حاله في طلبه فان  
كان لحاجة الى رزق القضاء المستحق في بيت المال كان طلبه مباحا وان كان لرغبة  
في إقامة الحق وخوفه أن يتعرض لغير مستحق كان طلبه مستحبا فان قصد بطلبه  
المباهاة والمنزلة فقد اختلف في كراهية ذلك مع الاتفاق على جوازه فكرهته طائفة  
لان طلب المباهاة والمنزلة في الدنيا مكروه قال الله تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها  
للمؤمنين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين) وذهبت طائفة أخرى  
الى أن طلبه لذلك غير مكروه لان طلب المنزلة مما أيسر ليس بمكروه وقد رغب نبي الله  
بيوسف عليه السلام الى فرعون في الولاية والخلافة فقال (اجعلني على خزائن



الارض ابي حفيظ عليم) فطالب الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله ابي حفيظ عليم وفيه تأويلان. أحدهما حفيظ لما استودعتني عليم بما وايتني وهذا قول عبد الرحمن ابن زيد. والثاني أنه حفيظ للحساب عليم بالأسن وهذا قول إسحق ابن سفيان وخرج هذا القول عن حد الزكية لنفسه والمدح لها لانه كان لسبب دعا اليه واختاف لاجل ذلك في جواز الولاية من قبل الظالم فذهب قوم الي جوازها اذا عمل بالحق فيما يتولاه لان يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليكون بعدله دافعاً لجوره. وذهبت طائفة أخرى الي حظرها والمنع من التعرض لها لما فيها من تولى الظالمين والمعونة لهم وتزكيتهم بالتقليد أو امرهم. وأجابوا عن ولاية يوسف عليه السلام من قبل فرعون بجوابين. أحدهما ان فرعون يوسف كان صالحاً وأما الطاغى فرعون موسى. والثاني انه نظر في املاكه دون أعماله. فأما بذل المال على طلب القضاء فمن المحظورات لانها رشوة محرمة بصير البازل لها والقابل لها مجروحين. روى ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ اس الراشي والمرأشي والرايش والمرأشي — باذل الرشوة — والمرأشي — قابلهما — والرايش — المتوسط بينهما

(فصل) وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصمه ولا من أحد من أهل عمله وان لم يكن له خصم لانه قد يستعديه فيما يليه. روى عن النبي ﷺ انه قال هدايا الامراء غلول فان قبلها وعجل المكافأة عليها ملكها وان لم يعجل المكافأة عليها كان بيت المال أحق بها ان تعذر ردها علي المهدي لانه أولى بها منه وليس للقاضي تأخير الخصوم اذا تنازعوا اليه الا من عذر ولا يجوز له ان يخجب الا في اوقات الاستراحة وليس له ان يحكم لاحد من والديه ولا من أولاده لاجل التهمة ويحكم عليهم لارتفاعها وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليه ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه ولا يحكم عليه لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية فالتفت التهمة عنه في الحكم وتوجهت اليه في الشهادة واذا مات القاضي انزل خلفاؤه ولومات الامام لم تعزل قضاته ولو اتفق أهل بلد قد خلا من قاض على ان قلدوا عليهم قاضيا فان كان امام الوقت موجوداً بطل التقليد وان كان مفقوداً صح التقليد ونفذت احكامه عليهم فان

يجدد بعد نظره امام لم يستدم النظر الا باذنه ولم ينقض ما تقدم من حكمه

### « الباب السابع في ولاية المظالم »

ونظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة فكان من شروط النظر فيها ان يكون جليل القدر نازلا من عظيم الهيبة ظاهر العفة قایل الطمع كثير الورع لانه يحتاج في نظره الى سطوة الحماة وثبت القضاء فيحتاج الى الجمع بين صفات الفريقين وأن يكون بجلالة القدر نافذ الامر في الجهتين فان كان ممن يملك الامور العامة كالوزراء والامراء لم يحتاج النظر فيها الى تقليد وكان له بموم ولاية النظر فيها وان كان ممن لم يفوض اليه عموم النظر احتاج الى تقليد وتولية اذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة وهذا انما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو لوزارة التفويض أو لامارة الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عاما فان اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاء عن تنفيذه وامضاء ما قصرت يدهم عن امضائه جاز ان يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر بعد ان لا تأخذه في الحق لومة لائم ولا يستشفه الطمع الى رشوة. فقد نظر رسول الله ﷺ المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضى الله عنه ورجل من الانصار فيحضره بنفسه فقال للزبير اسق انت يا زبير ثم الانصاري فقال الانصاري انه لابن عمك يا رسول الله فغضب من قوله وقل يا زبير اجره على طئه حتى يباغ الماء الى الكعبيين وانما قال اجره على طئه ادباً له لجراأته عليه واختاف لم امره باجراء الماء الى الكعبيين هل كان حقاً بينه لهما حكماً أو كان مباحاً فأمره بزجر ابي جواين. ولم يتدب للمظالم من الخلفاء الاربعة أحد لانهم في الصدر الاول مع ظهور الدين عليهم نين من يقوده التناصف الى الحق أو يزجره الوعظ عن الظلم وانما كانت المنازعات تجري بينهم في امور مشبهة بوضوحها حكم القضاء فان نجور من جفأة اعرابهم متجاوز ثناء الوعظ أن يدروا قاده انفسهم أن يحسن فانتصر خلفاء الساف على نهل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء تبيناً للحق في جهة لا تقيادهم الى التزامه واحتاج على رضى الله عنه حين تأخرت امامته واختلط الناس فيها ونجوروا الى انصل صرامة في السياسة وزيادة تينظ في الوصول الى غواض الاحكام فكان



أول من سلك هذه الطريقة واستقلها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم المحض لاستثنائه عنه .. وقال في المنبرية صار منها تسع وقضي في القارصة والقامصة والواقصة بالدية اثلاثا وقضي في ولد تنازعه امرأتان بما أدى الى فصل القضاء ثم انتشر الامر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم زواج العظة عن التمانع والتجاذب فاحتاجوا في ردع المتغلبين وانصاف المتغلبين الى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بنصف القضاء فكان أول من أفرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المظالمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها الى حكم منفذ رده الى قاضيه أنى ادريس الاودى فنفذ فيه أحكامه لرهبة التجارب من عبد الملك بن مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان أبو ادريس هو المباشر وعبد الملك هو الآخر .. ثم زاد من جور الولاة وظلم العتاة ما لم يكفهم عنه الا أقوى الأيدي وانفذ الا وأمر فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من ندب نفسه للنظر في المظالم فردها وراعي السنن العادلة وأعادها ورد مظالم بني أمية على أهلها حتى قيل له وقد شدد عليهم فيها وأغلظت أنا نخاف عليك من ردها العواقب فقال كل يوم اتقيه وأخافه دون يوم القيامة لا وقته .. ثم جلس لها من خلفاء بني العباس جماعة فكان أول من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون فأخبر من جلس له المهدي حتى طادت الاملاك الى مستحقها . وقد كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعم الإصلاح الا عراعاته ولا يعم التناصف الا بمباشرة .. وكانت قریش في الجاهلية حين كثرت فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياسة وشاهدوا من التغالب والتجاذب ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفا على رد المظالم وانصاف المظلوم من الظالم وكان سببه ما حكاه الزبير بن بكار أن رجلا من اليمن من بني زيد قدم مكة معتمرا ببضاعة فاشتراها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص بن وائل فلوى الرجل بحقه فسأله ماله أو متاعه فامتنع عليه فقام على الحجر وأنشد بأعلى صوته

(البسيط)

يا لقصي المظلوم ببضاعته      بطن مكة نائي الدار والنفر  
وأشمت محرم لم تقض حرمة      بين المقام وبين الحجر والحجر

أفانم من بنى سهم بذمتهم أو ذاهب في ضلال مال معتمر  
سم قيس بن شبة السلمي باع متاعا على أبي بن خلف فلواه وذهب بحقه فاستجار  
برجل من بنى جمع فلم يحجره فقال قيس (الرجز)

يال قصي كيف هذا في الحرم وحرمة البيت واحلاف الكرم

اظلم لا يمنع عني من ظلم

مخا جابه العباس بن مرادس السلمي (البسيط)

ان كان جارك لم تنفك ذمته وقد شربت بكأس الذل أنفاسا

فأت البيوت وكن من أهلها صددا لاتلق تأديبهم فحشاً ولا باسا

ومن يكن بفناء البيت معتصما يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا

قومي قریش باخلاق مكملة بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا

ساق الحجيح وهذا ناشر فليج والمجد يورث أخماسا وأسداسا

خقام أبو سفيان والعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله واجتمعت بطون قریش

فتحالفوا في دار عبد الله بن جدعان على رد المظالم بمكة وأن لا يظلم احد الا

منعوه واخذوا المظلوم حقه وكان رسول الله ﷺ يومئذ معهم قبل النبوة وهو

ابن خمس وعشرين سنة فعدوا حلف الفضول في دار عبد الله بن جدعان فقال

رسول الله ﷺ ذا كرا للبحال لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول

ما لو دعيت اليه لاجبت وما أحب ان لي به حمر النعم وأني بقصته وما يزيد الاسلام

الا شدة فقال بعض قریش في هذا الحلف (البسيط)

تيم بن مرة ان سألت وهاشما وزهرة الخير في دار ابن جدعان

متحالفين على الندي ما غردت ورقاء في قنن من جزع كتمان (١)

وهذا وان كان فعلا جاهليا دعيتهم اليه السياسة فقد صار بحضور رسول الله

ﷺ له وما قاله في تأكيده أمره حكما شرعيا وفعلا نبويا

(فصل) فاذا نظر في المظالم من اتدب لها جود لنظره يوما معروفا يقصده فيه

(١) هكذا في الاصل ولم نقف على تصحيح ذلك فليحذر



المتظلمون ويراجعونه فيه المتنازعون ليكون ما سواه من الايام ما هو موكول اليه من السياسة والتدبير الا أن يكون من عمال المظالم المنفردين لهم فيكون مندوبا للنظر في جميع الايام وليكن سهل الحجاب نزه الاصحاب . ويستكمل مجالس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغني عنهم ولا ينتظم نظره الا بهم أحدهم الحماة والاعوان لجذب القوى وتقويم الجريء . والصنف الثاني النضاة والحكام لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم بين الخصوم . والصنف الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما أشبهه وأفضل . والصنف الرابع الكتاب ليثبتوا ما يجري بين الخصوم وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق . والصنف الخامس الشهود ليشهدهم على ما أوجبته من حق وامتضاء من حكم فاذا استكمل مجالس المظالم بمن ذكرنا من الاصناف الخمسة شرع حينئذ في نظرها . والذي يختص بنظر المظالم يشمل على عشرة أقسام . فالقسم الاول النظر في تعدي الولاة على الرعية وأخذهم بالنسب في السيرة فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا ينقب على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاة متصفحا وعن أحوالهم مستكشفا ليقومهم أن أنهفوا ويكفهم أن عسفوا ويستبدل بهم ان لم يتصفوا (حكى) أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس في أول خلافة وكانت من أول خطبه فقال لهم أوصيكم بتقوي الله فإنه لا يقبل غيرها ولا يرحم الا أهلها وقد كان قوم من الولاة منعوا الحق حتى اشترى منهم شراء وبذلوا الباطل حتى اقتدي منهم فداء والله لولا سنة من الحق أميتت فأحييتها وسنة من الباطل أحييت فأمتيتها فلابلت أن أعيش وقتا واحدا أصالحوا آخرتكم تهاب لكم دنياكم أن امرا ليس بينه وبين آدم الا الموت لمعوق له في الموت والقسم الثاني جور العمال فيما يحيونه من الاموال فيرجع فيه الى القوانين المادة في دواوين الائمة فيحمل الناس عليها ويأخذ العمال بها وينظر فيها استزادوه فان رفعوه الى بيت المال أمر برده وان أخذوه لانفسهم استرجعه لاربابه فقد (حكى) عن المهدي رضي الله عنه أنه جالس يوما للمظالم فرفعت اليه قص في الكسور فسأل عنها فقال سامان بن وهب كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسط الخراج على أهل السواد وما فتح بن نواحي الشرق وانغرب ورقا وعينا وكانت الدراهم

هو الدنانير مضروبة على وزن كسري وقيصر وكان أهل البلدان يؤدون ما في أيديهم من المال عددا ولا ينظرون في فضل بعض الأوزان على بعض ثم فسد الناس فصار أرباب الخراج يؤدون الطبرية التي هي أربعة دوانق وتمسكوا بالوافي الذي وزنه وزن المئقال فلما ولي زياد العراق طالب بأداء الوافي والزمهم بالكسور وجار فيه عمال بنى أمية إلى أن ولي عبد الملك بن مروان فنظر بين الوزنين وقدر وزن الدراهم على نصف وخمس المئقال وترك المئقال على حاله ثم إن الحجاج من بعده أعاد المطالبة بالكسور حتى أسقطها عمر بن عبد العزيز وأعادها من بعده إلى أيام المنصور إلى أن خرب السواد فأزال المنصور الخراج عن الحنطة والشعير ورقا وصيره مقاسمة وهما أكثر غلات السواد وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر على رسم الخراج وهو كما يلزمون الآن الكسور والمؤن فقال المهدي مماذ الله أن الزم الناس ظلما تقدم العمل به أو تأخر أسقطوه عن الناس فقال الحسن بن مخلد أن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال السلطان في السنة اثنا عشر ألف ألف درهم فقال المهدي علي أن أقرر حقا وأزيل ظلما وإن أجبف بيت المال . والقسم الثالث كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيها يستوفونه له ويوفونه منه أعاده فيتصفح أحوال ما وكل إليهم فإن عدلوا بحق من دخل أو خرج إلى زيادة أو نقصان إلى قوائمه وقابل على تجاوزه (حكى) أن المنصور رضي الله عنه يلغى عن جماعة من كتاب دواوينه أنهم زوروا فيه وغيروا فأمر بإحضارهم وتقديم تآديتهم فقال حدث منهم وهو يضرب (الوافر)

أطال الله عمرك في صلاح وعز يا أمير المؤمنين

بعموك نستجير فان تجرنا فانك عصمة للعالمينا

ونحن الكاتبون وقد أسأنا فبيننا للكرام الكائيننا

فأمر بتخليتهم ووصل الفتى واحسن اليه لانه ظهرت منه الامانة وبانت فيه النجابة وهذه الاقسام الثلاثة لا يحتاج إلى المظالم في تصفحها إلى منظم . والقسم الرابع تظلم المستزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم وأججاف النظر بهم فيرجع إلى ديوانه في قرض العطاء العادل فيجريهم عليه ويظر فيما نقصوه أو منعوه من قبل فان أخذ



ولاية أمورهم استرجعهم منهم وان لم يأخذوا قضاءه من بيت المال (كتب) بعض ولاية الاحناد  
الي المأمون أن الجند شعبو ونهبوا فكتب اليه لوعدا لم يشربوا ولو وفيت ام بنهبوا  
وعزله عنهم وادر عليهم ارزاقهم . والقسم الخامس رد النصب وهي ضربان احدهما  
نصب ساحتانية قد تغاب عليها ولاية الجور كالملاك المتبوضه عن اربابها اما الرغبة  
فيها واما تعد على اهلها فهذا ان علم به والى المظالم عند تصنع الامور امر برده قبل  
التظلم اليه وان لم يعلم به فهو موقوف على تظلم اربابه ويجوز ان يرجع فيه عند تظلمهم  
الي ديوان السلطنة فاذا وجد فيه ذكر قبضها على مالكها عمل عليه وامر بردها اليه  
ولم يحتاج الي بيعة تشهد به وكان ما وجدته في الديوان كافيا كما حكى ان عمر بن عبد  
العزيز رحمه الله خرج ذات يوم الي الصلوة فصادفه رجل ورد من اليمن متظلماً فقال  
( البسيط )

تدعون حيران مظلوما بيا بكم فقد أتاك بهيد الدار مظلوم  
فقال ما ظلامك فقال غصبي الوليد بن عبد الملك ضيق فقال يا راحم اثنى بدفت  
الصوفي فوجد فيه اصفى عبدالله لوايد بن عبد الملك ضيعة فلان فقال اخرجها من  
الدفت وليكتب برد ضيعة اليه ويطلق له ضيق نفقته والضرب الثاني من النصب  
ما تغاب عليها الايدي القوية وتصرفوا فيه تصرف الملاك بالنهر والغابة فهذا موقوف  
علي تظلم اربابه ولا ينزع من يد غاصبه الا باحذار عا موراما باذتراف الغاصب واقاراه  
ولما «لم والى المظالم فيجوز له ان يحكم عليه بعهده واما بيعة تشهد علي الغاصب بنصبه  
او تشهد له بالنصب منه بملكه واما تظاهر الاخبار الذي ينفي عنها التواطيء ولا  
يحتاج فيها الشكوك لانه لما جاز للشهود أن يشهدوا في الاملاك بتظاهر الاخبار  
كان حكم ولاية المظالم بذلك أحق . والقسم السادس مشاركة الوقوف وهي ضربان  
عامة وخاصة نأما العامة فيبدأ بتصفحها وان لم يسكن فيها متظلم ليجرىها علي سبيلها  
ويتضمنها علي شروط واقفها اذا عرفها من أحد ثلاثة اوجه اما من دواوين الحكم  
المندوبين لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة علي ما جرى فيها من معاملة  
أو ثبت لها من ذكر وتسمية واما من كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وان لم  
يشهد الشهود بها لأنه ليس يمين الخصم فيها فكان الحكم اوسع منه في الوقوف

الخاصة وأما الوقوف الخاصة فإن نظره فيها موقوف على نظم أهلها عند التنازع فيها لوقفها على خصوم متعينين فيعمل عند التشاجر فيها على ما ثبت به الحقوق عند الحاكم ولا يجوز أن يرجع إلى ديوان الساطنة ولا إلى ما ثبت من ذكرها في الكتب القديمة إذا لم يشهد بها شهود معدولون . والقسم السابع تنفيذ ما وافق القضاة من أحكامها لضعفهم عن إنفاذها وعجزهم عن الحكم عليه لتزده وقوة يده أو لعلو قدره وعظم خطره فيكون ناظر المظالم اقوى يدا وإنفذ أمرا فينفذ الحكم على من توجه إليه بالتنازع ما في يده أو بالزامه الخروج عما في ذمته والقسم الثامن من النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المعالح العامة كالجاهرة بمتكر ضيف عن دفعه والتعمد في طريق عجز عن منعه والتخفيف في حق لم يقدر على رده فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويأمر بحمام على موجبيه . والقسم التاسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد والحج والجهاد من تعهير فيها وإخلال بشروطها فإن حقوق الله أولى أن تستوفي وفروضة أحق أن تؤدى . والقسم العاشر النظر بين المتشاجرين والحاكم بين المتنازعين فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق وعتقضا ولا يسوغ أن يحكم بينهم إلا بما يحكم به الحكم والقضاة وربما اشتبه حكم المظالم إلى الناظرين فيها فيجوزون في أحكامها ويخرجون إلى الحد الذي لا يسوغ فيها . والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة أوجه . أحدها أن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة في كنف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب والثاني أن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز فيكون الناظر فيه أفسح مجالا وأوسع مقالا والثالث أنه يستعمل من فضل الأوهاب وكشف الأسباب بالامارات الدالة وشواهد الأحوال اللائحة ما يضيق على الحكم فيهل به إلى ظهور الحق ومعرفة المبطل من الحق . والرابع أن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ويأخذ من بان عدوانه بالتقديم والتهذيب والخامس أن له من التأني في ترداد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستبهام حقوقهم لين في الكشف عن أسبابهم وأحوالهم ما ليس للحكام إذا سألهم أحد الخصمين فصل الحكم فلا يسوغ أن يأخروه الحاكم ويسوغ أن يأخروه وإلى المظالم . والسادس أن له رد الخصوم إذا أعضلوا



وساطة الامناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراض وليس للقاضي ذلك الا عن  
رضي الخصمين بالرد . والسابع أن يفسح في ملازمة الخصمين اذا وضحت أمارات  
التجاحد ويبأذن في الزام الكفالة فيما يسري فيه التكفل لينقاد الخصوم الى  
التناصف ويبدلوا عن التجاحد والتكاذب . والثامن انه يسمع من شهادات  
المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المدلين . والتاسع أنه يجوز له  
احلاف الشهود عند ارتيابه بهم اذا بدلوا ايمانهم طوعا ويستكثر من عددهم لينزل عنه  
الشك وينفي عنه الارتياح وليس ذلك لاحكام . والعاشر انه يجوز ان يتدبىء باستدعاء  
الشهود ويسألهم عن ما عندهم في تنازع الخصوم وعادة القضاة تكليف المدعي احضار  
بينة ولا يسمعونها الا بعد مسأله فلهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر  
القضاة في التماجر والتنازع وهما فيما عداهما متساريان وسنوضح من تفصيلهما ما يبين  
به اطلاق ما بينهما من هذه المروق ان شاء الله تعالى

( فصل ) واذا كان كذلك لم يخل حال الدعوى عند الترافع فيها الى والى المظالم  
من ثلاثة احوال اما ان يقتن بها ما يقويها أو يقتن بها ما يضعفها أو تخلو امن الامرين  
فان اقتن بها ما يقويها فلما اقتن بها من القوة ستة احوال تختلف بها قوة الدعوى على  
التدرج . فأول احوالها ان يظهر معها كتاب فيه شهود مدلون حضور والذى يختص  
بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان . أحدهما ان يتدبىء الناظر فيها باستدعاء  
الشهود للشهادة . والثاني الانكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد احواله فاذا أحضر  
الشهود فان كان الناظر في المظالم ممن يحمل قدره كالخليفة أو وزير التفويض أو أمير اقليم  
واعي من احوال المتنازعين ما تقتضيه السياسة من مباشرة الناظر بينهما ان جل قدرهما  
أورد ذلك الى قاضيه بمشهد منه ان كانا متوسطين أو علي بعد منه ان كانا خاملين ( حكى )  
ان المأمون رضى الله عنه كان يجلس للمظالم في يوم الاحد فنهض ذات يوم من  
مجلس نظره فلقية امرأة في ثياب رثة فقالت ( البسيط )

يا خير من تصف يهدي له الرشد      ويا إماما به قد اشرق البلد  
تشكو اليك عميد الملك أرملة      عدي عليها فما تقوي به أسد  
فابتز منها ضياعا بعد منعها      لما تفرق عنها الاهل والولد

فأطرق المأمون يسيراً ثم رفع رأسه وقال ( البسيط )  
 من دون ماقلت عيل الصبر والجلد      واقرح القلب هذا الحزن والكمد  
 هذا أو ان صلاة الظهر فانصرفي      واحضر الخصم في اليوم الذي أعد  
 المجلس السبت ان يقض الجلوس لنا      انصفك منه والا المجلس الاحد  
 فانصرفت وحضرت يوم الاحد في أول الناس فقال لها المأمور من خصمك فقالت القائم  
 علي رأسك العباس ابن امير المؤمنين فقال المأمون لقاضيه يحيى بن اكرم وقيل لوزيره  
 احمد بن ابى خالد اجلسها معه وانظر بينهما فاجلسها معه ونظر بينهما بحضرة  
 كالمأمون وجعل كلامها يعلو فزجرها بعض حجابيه فقال له المأمون دعها فان الحق  
 انطقها والباطل اخرسه وامر برد ضياعها عليها ففعل المأمون في النظر بينهما حيث  
 ان بمشاهده ولم يباشره بنفسه لما اقتضته السياسة من وجهين احدهما انه حكم ربما  
 توجه لولده وربما كان عليه وهو لا يجوز ان يحكم لولده وان جاز ان يحكم عليه ؛  
 والثاني ان الخصم امرأة يحل المأمون عن محاورتها وابنه من جلالة القدر بالمكان  
 الذي لا يقدر غيره على الزامه الحق فرد النظر بمشهد منه الى من كفاه محاوره  
 المرأة في استيفاء الدعوي واستيضاح الحجة وبأشر المأمون رضى الله عنه تنفيذ الحكم  
 والزام الحق . والحالة الثانية في قوة الدعوى ان يقترن بها كتاب فيه من الشهود  
 المعدلين من هو غائب فالذى يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوي اربعة اشياء  
 احدها ارهاب المدعي عليه وربما تعجل من اقراره بقوة الهيبة ما يغني عن سماع البيعة .  
 والثاني التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر الشاق عليهم .  
 والثالث الامر بملازمة المدعي عليه ثلاثاً ويجهد رأيه في الزيادة عليها بحسب الحال  
 من قوة الامارة ودلائل الصحة . والرابع ان ينظر في الدعوي فان كانت مالا في  
 الذمة كلفه اقامة كفيل وان كانت عينا قائمة كالمقار حجير عليه فيها حجير الا يرفع  
 به حكم يده ورد استغلالها الي امين بحفظه علي مستحقة منهما فان تطاولت المدة ووقع  
 الاياس من حضور الشهود جاز لو الي المظالم ان يسأل المدعي عليه عن دخول يده  
 نعم تجديد ارهابه فان مالك ابن انس رضى الله عنه يرى في مثل هذا الحال سؤال  
 المدعي عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافعي وابو حنيفة ولناظر في المظالم



استعمال الجائز ولا يلزم الاقتصار على الواجب فان اجاب بما يقطع انتازع أمضاء  
والافصل بينهما بمقتضى الشرع . والحالة الثالثة في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب  
المقترن بها شهود حضور اكثرهم غير معدلين عند الحاكم فالذى يختص بنظر  
المظالم ان يتقدم الناظر فيها باحضارهم وسير أحوالهم فانا يجدهم على احوال ثلاثة اما  
أن يكونوا من ذوي الهيات واهل الصيانات فالثقة بشهادتهم أقوى واما أن يكونوا  
ارزالا فلا يقوى عليهم لكن يقوى بهم ارهاب الخصم واما أن يكونوا أوساطاً  
فيجوز له بعد الكشف عن أحوالهم ان يستظهر باحلافهم ان أرى قبل الشهادة أو  
بعدها ثم هو في سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور . أحدها اما ان  
يسمعها بنفسه فيحكم بها واما ان يرد الى القاضي سماعها ليؤديه القاضي اليه  
ويكون الحكم بها موثقاً عليه لان القاضي لا يجوز أن يحكم الا بشهادة من تثبت  
عنده عدالته واما أن يرد سماعها الى الشهود المعدلين فإن رد اليهم نقل شهادتهم  
اليه لم يلزمهم استكشاف احوالهم وان رد الشهادة عنده ما يصح من شهاداتهم لزومهم  
الكشف عما يقتضى قبول شهاداتهم ليشهدوا بها بعد العلم بصحتها ليكون تنفيذ  
الحكم بحسبها . والحالة الرابعة في قوة الدعوى ان يكون في الكتاب المقترن بها  
شهادة شهود موثقي معدلين والكتاب موثق بصحته فالذى يختص بنظر المظالم  
فيه ثلاثة أشياء أحدها ارهاب المدعى عليه بما يضطره الى الصدق والاعتراف  
بالحق . والثاني سؤاله عن دخول يده لجواز ان يكون من جوابه ما يوضح به الحق  
والثالث ان يكشف عن حال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه ليتوصل  
به الى وضوح الحق ومعرفة الحق فان لم يصل اليه بواحد من هذه الثلاثة رده  
الى وساطة محتشم مطاع له بهما معرفة وبما تنازعا خبره ليضطرهما بكثرة التردد  
وطول المدى الى التصديق والتصالح فان أنقض الامر بينهما الى أحدهما والا بت  
الحكم على ما يوجب حكم القضاء . والحالة الخامسة في قوة الدعوى ان يكون  
مع المدعي خط المدعي عليه بما تضمنته الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعي  
عليه عن الخط وان يقال له أهذا خطك فان اعترف به يسأل بعد اعترافه عن  
صحة ما تضمنه فان اعترف بصحته صار مقراً والزم حكم اقراره وان لم يعترف

بصحته فن ولاية المظالم وما حكم عليه بخطه اذا اعترف به وان لم يعترف بصحته وجعل ذلك من شواهد الحقوق اعتبارا بالعرف والذي عليه محققوهم وما يراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز للنظر منهم أن يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بصحة ما فيه لان نظر المظالم لا يبيح من الاحكام ما حظه الشرع ونظر المظالم فيه أن يرجع الى ما يذكره من خطه فان قال كاتبه اقرضني وما أقرضني أو ليدفع الي عن ما بعته وما دفع فهذا مما يفعله الناس أحيانا ونظر المظالم في مثله أن يستعمل فيه من الارهاب بحسب ما يشهد به الحال وتقوي به الامارة ثم يرد الى الوساطة فان أفضت الى الصلح والابت القاضى الحكم بينهما بالتعالف وان انكر الخط فن ولاية المظالم من ينخير الخط بخطوطه التي كتبها ويكلفه من كثرة الكتابة ما يمنع من التصنع فيها ثم يجمع بين الخطين فاذا تشابها حكم به عليه وهذا قول من جعل اعترافه بالخط وحبا للحكم به والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه ولكن لا رها به وتكون الشبهة مع انكاره للخط أضف منها مع اعترافه به وترفع الشبهة ان كان الخط منافيا لخطه ويهود الارهاب على المدعي ثم يردان الى الوساطة فان أفضت الحال الى الصلح والابت القاضى الحكم بينهما بالايان . والحالة السادسة في قوة الدعوى اظهار الحساب بما تضمنت الدعوى وهذا يكون من المعاملات ولا يخلو احوال الحساب من أحد أمرين اما أن يكون حساب المدعي أو حساب المدعي عليه فان كان حساب المدعي فالشبهة فيه أضف ونظر المظالم يرجع في مثله الى مراعاة نظم الحساب فان كان مختلفا يحتمل فيه الادغال كان مطرحا وهو بضف الدعوى أشبه منه بقوة وان كان نظمه متسقا ونقله صحيحا فالثقة به أقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد ثم يردان الى الوساطة ثم الى الحكم البات وان كان الحساب المدعي عليه كانت الدعوى به أقوى ولا يخلو أن يكون منسوباً الى خطه أو خط كاتبه فان كان منسوباً الى خطه فانما نظر المظالم فيه أن يسأل عنه المدعي عليه أهذا خطك فان اعترف به قيل أتعلم ما هو فان أقر بعرفته قيل أتعلم صحته فان أقر بصحته صار بهذه الثلاثة مقرا بمضمون الحساب فيؤخذ بما فيه فان اعترف بأنه خطه وانه لم يعلم ما فيه وام يعترف بصحته فمن



حكم بالخط من ولاية المظالم حكم عليه بموجب حسابه وان لم يعترف بصحته وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل لان الحساب لا يثبت فيه قبض ما لم يقبض والذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه لا يحكم عليه بالحساب والذي لم يعترف بصحة ما فيه ولكن يقتضى من فضل الارهاب به اكثر مما اقتضاه الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في العرف ثم يردان بعده الى الوساطة ثم الى بت القضاء وان كان الخط منسوباً الى كاتبه سئل عنه المدعى عليه قبل سؤال كاتبه فان اعترف بما فيه اخذ به وان لم يعترف يسأل عنه كاتبه فان انكره ضعفت الشبهة بانكاره ورهب ان كان متهما ولم يرهب ان كان مأموماً فان اعترف به وبصحته صار شاهداً به على المدعي عليه فيحكم عليه بشهادته ان كان عدلاً ويقضي بالشاهد واليمين اما مذهبا واما سياسة تقتضيها شواهد الحال فان شواهد الحال في المظالم تأثيرا في اختلاف الاحكام ولكل حال منها في الارهاب حدلا يتجاوزة مميزاً بين الاحوال بمقتضى شواهدا

(فصل) واما ان اقترن بالدعوى ما يضعفها فلها اقترن بها من الضعف ستة احوال القوة فينتقل الارهاب بها من جنبه المدعى عليه الى جنبه المدعى . فالحالة الاولى ان يقابل الدعوى بكتاب شهوده حضور معدلون يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى وذلك من اربعة اوجه . احدها ان يشهدوا عليه ببيع ما ادعاه . والثاني ان يشهدوا على اقراره بان لاحق له فيما ادعاه . والثالث ان يشهدوا على اقرار آبيه الذي ذكر انتقال الملك عنه أنه لاحق له فيما ادعاه . والرابع ان يشهدوا للمدعى عليه بانه مالك لما ادعاه عليه فبطل دعواه بهذه الشهادة ويقضى بنظر المظالم تأديبه بحسب حاله فان ذكر ان الشهادة بالاتباع كانت على سبيل رهب والجزاء وهذا قد يفعله الناس احيانا فنظر في كتاب الاتباع فان ذكر فيه أنه من غير رهب ولا إجزاء ضعفت شبهة هذه الدعوى وان لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى وكان الارهاب في الجهتين بمقتضى شواهد الحالين ورجع الى الكشف بالمجاورين والخطاء فان بان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب غل عليه وان لم

بين كان امضاء الحكم بما شهد به شهود الاتباع أحق فان سأل احوال المدعى عليه بان اتباعه كان حقاً ولم يكن على سبيل الرهب والالقاء فقد اختلف الفقهاء في جواز احواله لاختلاف ما ادعاه فذهب أبو حنيفة رضى الله عنه وطائفة من أصحاب الشافعي الى جواز احواله لاحتمال ما ادعاه وامكانه وامتنع آخرون من أصحاب الشافعي من احواله لان متقدم اقراره مكذب لمنأخر دعواه ولو الى المظالم أن يعمل من القوانين بما تقتضيه شواهد الحالين وهكذا لو كانت الدعوى ديناً في الذمة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه فذكر المدعى أنه أشهد على نفسه قبل أن يقبض ولم يقبض كن احوال المدعى عليه على ما تقدم ذكره .

والحالة الثانية أن يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى عدولاً غائبين فهذا على ضربين . أحدهما أن يتضمن انكاره اعترافاً بالسبب كقوله لاحق له في هذه الضيقة لاننى ابتعتها منه ودفعت ثمنها اليه وهذا كتاب عهدي بالاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعياً بكتاب قد غاب شهوده فيكون على ما نضي وله زيادة يد وتصرف فتكون الامارة أقوى وشاهد الحال أظهر فان لم يثبت بها الملك فيرهبهما بحسب ما تقتضيه شواهد احوالهما ويأمر باحضار الشهود ان أكن ويضرب لحضورهم أجلاً يردهما فيه الى الوساطة فان أنضت الى صالح عن تراض استقر به الحكم وعدل عن اسماع الشهادة اذا حضرت وان لم ينبرم ما بينهما صالحاً أمعن في الكشف عن جيرانهما وجيران الملك وكان لوالى المظالم رأيه في زمان الكشف في خصلة من ثلاث منها ما يؤديه اجتهاده اليه بحسب الامارات وشواهد الاحوال اما أن يري انتزاع الضيقة من يد المدعى عليه وتسليمها الى المدعى الى أن تقوم عليه يذة بالبيع واما أن يسلمها الى أمين تكون في يده ويحفظ استغلاها على مستحقه واما أن يقرها في يد المدعى عليه ويحجز عليه فيها وينصب أميناً يحفظ استغلاها ويكون حالهما على ابراه والى المظالم في خصلة من هذه الثلاث ما كان راجحاً أحداً من ظهور الحق بالكشف أو حضور الشهود الاداء فان وقع الاياس منهم ت الحكم بينهما نلو سأل المدعى عليه احوال المدعى احواله له وكان ذلك بناءً للحكم بينهما . والضرب الثاني أن لا يتضمن انكاره اعترافاً بالسبب ويقول هذه الضيقة لي لاحق



لهذا المدعى فيها وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد وجهين إما على إقراره بان لاحق له فيها وإما على إقراره بانها ملك المدعى عليه فالضبعة مقره في يد المدعى عليه لا يجوز انتزاعها منه فأما الحجر عليه فيها وحفظ استغلالها مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد أحوالها واجتهاد والي المظالم فيما يراه بينهما إلى أن يثبت الحكم بينهما وأن الحالة الثالثة أن شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى حضور غير معدلين فيراعى والي المظالم فيهم ما قدمنا في جنبه المدعى من أحوالهم الثلاث ويراعى حال إنكاره هل يتضمن اعترافا بالسبب أم لا فيعمل والي المظالم في ذلك بما قدمناه تهويلا على اجتهاده برأيه في شواهد الأحوال . والحالة الرابعة أن يكون شهود الكتاب موثقي معدلين فليس يتعلق به حكم إلا في الإرهاب المجرد بالذي يقضى فضل الكشف ثم يعمل في بت الحكم على ما تضمنه الإنكار من الاعتراف بالسبب ثم لا . والحالة الخامسة أن يقابل المدعى عليه بخط المدعى بما يوجب أكذابه في الدعوى فيعمل بما قدمناه أي الخط ويكون الإرهاب معتبرا بشاهد الحال . والحالة السادسة أن يظهر في الدعوى حساب يقتضي بطلان الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه في الحساب ويكون الكشف والإرهاب والمطالبة معتبرا بشواهد الأحوال ثم يبت الحكم بعد الإياس قطعا للنزاع

(فصل) فأما أن تجردت الدعوى عن أسباب القوة والضعف فلم يقتصر بها ما يقويها ولا ما يضعفها فنظر المظالم يقتضي مراعاة حال المتنازعين في غلبة الظن ولا يخلو حالها فيه من ثلاثة أحوال . أحدها أن تكون غلبة الظن في جنبه المدعى . والثاني أن تكون في جنبه المدعى عليه . والثالث أن يعتدلا فيه والذي يؤثر غلبة الظن في أحدي الجانبين هو إرهابهما وتغليب الكشف من جهتهما وليس لفصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه الظنون الغالبة فإن كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الريبة متوجهة إلى المدعى عليه فقد يكون من ثلاثة أوجه . أحدها أن يكون المدعى مع خلوه من حجة يظهر بها مضعوف اليد مستلان الجنبه والمدعى عليه ذا بأس وقدره فإذا ادعى عليه غضب دار أوضيعة غلب في الظن أن مثله مع لينه واستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذا بأس وذا سطوة . والثاني أن يكون

المدعي مشهوراً بالصدق والامانة والمدعي عليه مشهوراً بالكذب والخيانة فيغلب في الظن صدق المدعي في دعواه . والثالث ان تتساوي احوالها غير انه قد عرف المدعي يد متقدمة وانس يعرف لدخول يد المدعي عليه سبب حادث فالذي يقتضيه نظر المظالم في هذه الاجوال الثلاثة شيان . أحدهما ارهاب المدعي عليه لتوجه الريبة . والثاني سؤاله عن سبب دخول يده وحديث ملكه فان مالك بن أنس رضى الله عنه يري ذلك مذهباً في القضاء مع الارتياب فكان نظر المظالم بذلك أولى وربما أنف المدعي عليه مع علو منزلته عن مساواة خصمه في المحاكمة فينزل عما في يده لخصمه عفو كالذي حكى عن موسى الهادي جلس يوماً للمظالم وعمارة بن حمزة قائم على رأسه وله منزلة فحضر رجل في جملة المتظلمين يدعي ان عمارة غصب ضيعة له فأمره الهادي بالجلوس معه المحاكمة فقال يأمر المؤمنين ان كانت الضيعة فاعارضه فيها وان كانت لي فقد وهبتها له وما أبيع موضعى من مجلس أمير المؤمنين . . وربما تطفوا الى المظالم في ايصال المتظلم الى حقه بما يحفظ معه حشمة المطلوب أو مواضة المطلوب على ما يحفظ . به حشمة نفسه أن يكون منسوباً الى تحيف ومنع من حق كالذي حكاه عون ابن محمد أن أهل نهر المرغاب بالبصرة خاضعوا فيه المهدي الى قاضيه عبيد الله بن الحسن الغنبري فلم يسلمه اليهم ولا الهادي بعده ثم قام الرشيد فتظلموا اليه وجعفر بن يحيى خاخر في المظالم فلم يرده اليهم فاشتراه جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين ألف درهم ووهبه لهم وقال إنما فعلت هذا لتعلموا أن أمير المؤمنين لحقه لجأج فيه وان عيدهم لشتراه فوهبه لكم فقال فيه أشجع السلمي (الكامل)

رد السباح بندي يديه وأهلها فيها بمنزلة السماك الاعزل  
قد أيقنوا بذنابها وهلاكم والدر يرعاها بيوم أعضل  
فافتكم اهلهم وهم من دهرهم بين الجران وبين جد الكل كل  
ما كان يرجى غيره لفككم ان الكريم لكل أمر معضل

فاحتمل ما فعله جعفر بن يحيى من ان يكون قد ابتدأه من نفسه تزيها للرشيد عن التظلم فيه واحتمل ان يكون الرشيد واضعه على هذا لئلا ينسب ابوه وأخوه الى حجب في حق وهو الاشبه ولا يهما كان فقد عاديه الحق الى أهله مع حفظ الحشمة



وحسم البذلة أما أن كان غلبة الظن في جنبه المدعى عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه . أحدها أن يكون المدعى مشهورا بالظلم والخيانة والمدعى عليه مشهورا بالإنصاف والأمانة . والثاني أن يكون المدعى دنيئا مبتذلا والمدعى عليه نزها منصوبا فيطلب إحلافه قصدا لبدائه . والثالث أن يكون لدخول يد المدعى عليه سبب معروف وليس يعرف لدعوى المدعى سبب فيكون غلبة الظن في هذه الأحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والريبة متوجهة الى المدعى فمذهب مالك رحمه الله أن كانت دعواه في مثل هذه الحالة بعين قائمة لم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها وان كانت في مال الذمة لم يسمعها الا بعد أن يقيم المدعى بينة أنه كان بينه وبين المدعى عليه معاملة والشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القضاة فأما نظر المظالم الموضوع علي الاصالح فعلي الحائز دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا عند ظهور الريبة وقصد العناد ويبالغ في الكشف بالاسباب المؤدية الى ظهور الحق ويصون المدعى عليه بما اتسع في الحكم فان وقع الامر على التحالف وهو غاية الحكم البات الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القضاء ولا في نظر المظالم اذا لم يكفه عنه الارهاب ولا الوعظ فان فرق دعاويه وأراد أن يحلف في كل مجلس منها على بعضها قصدا لاعتائه وبذله فالنهي يوجب حكم القضاء أن لا يعتنع من تبويض الدعاوي وتفريق الايمان والذي ينتجه نظر المظالم ان يؤمر المدعى بجميع دعاويه عند ظهور الاعتات منه واحلاف الخصم على جميعها يمينا واحدة فأما ان اعتدلت حال المتنازعين وتقابلت بينة المتشاجرين ولم يترجح حجة احدهما بأمره أرطنة فينبغي أن يساوى بينهما في العظة وهذا مما يتفق عليه القضاء وولاية المظالم ثم يختص ولاية المظالم بعد العظة بالارهاب لهما مما اتساويهما ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك فان ظهر بالكشف ما يعرف به الحق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما يفصل به تنازعهما ردهما الى وساطة وجوه الخيران وأكابر العشائر فان نجز بها ما بينهما والا كان فصل القضاء بينهما وهو خاتمة امرهما بحسب ما يراه من المباشرة لبت الحكم والاستتابة فيه . وربما ترافع الى ولاية المظالم في غواض الاحكام ومشكلات الخصام ما يرشده اليه الجلساء ويفتحه عليه

العلماء فلا ينكر منهم الابتداء ولا يستكثر أن يعمل به في الانتهاء كالذي رواه  
الزبير بن بكار عن ابراهيم الحرمي بن محمد بن معن الغفاري ان امرأة أتت عمر  
الخطاب رضى الله عنه فقالت يا أمير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا  
أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فجملت تكرر  
عليه القول وهو يكرر عليها الجواب فقال له كعب بن سور الاسدي يا أمير المؤمنين  
هذه امرأة تشكو زوجها في مبادئه اياها عن فراشه فقال له عمر رضى الله عنه كلا  
فهت كلامها فاقض بينهما فقال كعب على زوجها فأني به فقال ان امرأتك تشكو  
فقال أفى طعام أو شراب قال لا في واحد منهما فقالت المرأة (الرجز)

يا أيها القاضي الحكم رشده	ألهي خليلي عن فراشي مسجده
زهده في مضجعي نعبده	أهارة وليله ما يرقده *
فلست في أمر النساء أحمدده	فاقض القضاء يا كعب لا تردده

فقال الزوج (الرجز)

زهدي في فرشها وفي الحجل	اني امرؤ أذهاني ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول	وفي كتاب الله تخويف جمل

فقال كعب (الرجز)

ان لها حق يارجل نصيبها في أربع لمن عقل  
فأعطها ذلك ودع عنك العمل

ثم قال له ان الله قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع فلك ثلاثة أيام وليالهن  
تعبد فيهن ربك ولها يوم وليلة فقال عمر لكعب رضى الله عنه والله ما أدري من أي  
أمريك أن يجب أمن فهمك أمهما أم من حكمك بينهما اذهب فقد وليتك القضاء  
بالبصرة وهذا القضاء من كعب والامضاء من عمر رضى الله عنه كان حكماً بالجائز دون  
الواجب لان الزوج لا يلزمه أن يقسم للزوجة الواحدة ولا يجيبها الى الفراش اذا  
أصابها دفعة واحدة فدل هذا على أن لوالى المظالم أن يحكم بالجائز دون الواجب

(فصل) في توقيعات الناظر في المظالم واذا وقع الناظر في المظالم في قصص  
المتظلمين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموضع اليه من أحد أمرين اما أن يكون واليه



على ما وقع به اليه أو غير وال عليه فإن كان والياً عليه كتوقيعه الى القاضي بالنظر  
بينهما فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين إما أن يكون اذناً بالحكم أو اذناً  
بالكشف والواسطة فإن كان اذناً بالحكم جاز له الحكم بينهما بأصل الولاية  
ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه وإن كان اذناً بالكشف للصورة  
أو التوسط بين الخصمين فإن كان في التوقيع بذلك تنبيه عن الحكم فيه لم يكن له  
أن يحكم بينهما وكان هذا النهي عزلاً له عن الحكم بينهما وهو على عموم ولايته فيما  
عداها لأنه لما جاز أن تكون الولاية نوعين عامة وخاصة جاز أن يكون  
العزل نوعين عاماً وخاصاً وإن لم ينف في التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف  
فقد قيل يكون نظره على عمومته في جواز حكمه بينهما لأن أمره ببعض ما اليه  
لا يكون منعه من غيره وقيل بل يكون منعه من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم  
بينهما مقصوراً على ما تضمنه التوقيع من الكشف والواسطة لأن فحوى التوقيع دليل  
عليه ثم ينظر فإن كان التوقيع بالواسطة لم يلزمه انتهاء الحال اليه بمد الوساطة وإن  
كان بكشف الصورة لزمه انتهاء حالها اليه لأنه استخبار منه فلزمه اجابته عنه فهذا  
حكم توقيعه الى من له الولاية . وأما الحالة الثانية وهو أن يوقع الى من لا ولاية له  
كتوقيعه الى فقيه أو شاهد فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال . أحدها أن  
يكون بكشف الصورة . والثاني أن يكون بالواسطة . والثالث أن يكون بالحكم فإن  
كان التوقيع بكشف الصورة فعليه أن يكشفها وينتهي منها ما يصح أن يشهد به  
ليجوز للموقع أن يحكم به فإن أنهى ما لا يجز أن يشهد به كان خبراً لا يجوز أن يحكم  
به الموقع ولكن بجعله في نظر المظالم من الامارات التي يغلب بها حال أحد الخصمين  
في الارهاب وفضل الكشف فإن كان التوقيع بالواسطة توسط بينهما ولم يقف  
على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة لأن الوساطة لا تقتصر الى تقليد ولا  
ولاية وإنما يفيد التوقيع بالواسطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود الخصمين  
اليه اختياراً فإن أفضت الوساطة الى صالح الخصمين لم يلزمه إنهاؤها وكان شاهداً  
حقها متى استدعي للشهادة أداها وإن تفوض الوساطة الى صاحبها كان شاهداً عليها  
فيما اعترف به عنده يؤديه الى الناظر في المظالم ان عاد الخصمان الى الظلم ولا يلزمه

أداؤه ان لم يهودا وان كان التوقيع بالحكم بينهما فهذه ولاية يراعي فيها معاني التوقيع ليكون نظره محمولا علي موجهه واذا كان كذلك فلا توقيع حالان. أحدها ان يحال به علي اجابة الخصم الي ملتسمه فيعتبر فيه حينئذ مسأل الخصم في ظلامته ويصير النظر مقصورا عليه فان سأل الوساطة أو الكشف للصورة كان التوقيع موجبا له وكان النظر مقصورا عليه وسواء خرج التوقيع مخرج الامر كقوله أجبه الي ملتسمه او خرج مخرج الحكاية كقوله رأيك في اجابته في ملتسمه كان موقعا لانه لا يقتضي ولاية يلزم حكمها فكان امرها أخف فان سأل المنظر في قصته الحكم بينهما فلا بد أن يكون الخصم مسمي والخصومة مذكورة لتصح الولاية عليها فان لم يسم الخصوم ولم تذكر الخصومة لم تصح الولاية لانها ليست بولاية عامة فيحمل علي عمومها ولا خاصة للجعل بها لان سمي رافعة القصة خصمه وذكر خصومته نظر في التوقيع باجابته الي ملتسمه فان خرج مخرج الامر فوق اجب الي ملتسمه واعمل بما التسمه صحت ولايته في الحكم بينهما فهذا التوقيع وان خرج مخرج الحكاية للحال فوق رأيك في اجابته الي ملتسمه فهذا التوقيع خارج في الاعمال السلطانية مخرج الامر لا العرف باستعماله فيها معتاد فأما في الاحكام الدينية فقد جوزته طائفة من الفقهاء اعتبارا في العرف فيه وصحت به الولاية ومنعت طائفة أخرى من جوازه وانعقاد الولاية به حتى يقترن به أمر تتعلق ولايته به اعتبارا بما نهي الالفاظ فلو كان رافعة القصة سأل التوقيع بالحكم بينهما فوق باجابته الي ملتسمه من يعتبر العرف المعتاد صحت الولاية بهذا التوقيع وان وقع من يعتبر معاني الالفاظ لم تصح به الولاية لانه سأل التوقيع بالحكم ولم يسأل الحكم . . والحالة الثانية في التوقيعات ان يحال فيه علي اجابة الخصم الي مسأل ويستأنف فيه الامر بما تضمنته فيصير ما تضمنته التوقيع هو المعتبر في الولاية فان كان كذلك فله ثلاثة احوال : حال كمال . وحال جواز . وحال ينحلوا عن الامرين . فالأولى التي يمكن التوقيع فيها كمال في صحة الولاية فهو أن يتضمن شيئين . أحدهما الامر بالنظر . والثاني الامر بالحكم فيذكر فيه أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه الواحد . حكم بينهما بالحق وموجب الشرع فاذا كان كذلك جاز لان الحكم لا يكون



الا بالحق الذي يوجبه حكم الشرع وانما يذكر ذلك في التوقيعات وصفا لا شرطاً. فاذا كان هذا التوقيع جامعاً لهما من الامرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح به التقايد وولاية .. وأما الحالة التي تكون فيها التوقيع جائزاً مع قصوره عن حال الكمال فهو أن يتضمن الامر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه أحكام بين رافع هذه الفصة وبين خصمه أو يقول انض بينهما فتصح الولاية بذلك لان الحكم والقضاء بينهما لا يكون الا بعد تقدم النظر فعبار الامر به متضمناً للنظر لانه لا يخلوا منه .. وأما الحالة التي يكون التوقيع فيها خالياً من كمال وجواز فهو ان يذكر في التوقيع أنظر بينهما فلا تتمقد بهذا التوقيع ولاية لان النظر بينهما قد يحتمل الوساطة الجائزة ويحتمل الحكم اللازم وهما في الاحتمال سواء فلم تتمقد به مع الاحتمال الولاية وان ذكر فيه أنظر بينهما بالحق فقد قيل ان الولاية به تتمقد لان الحق مالزم وقيل لا تتمقد به لان الصلح والوساطة حق وان لم يلزمه والله أعلم

#### ( اثبات الثامن في ولاية النقابة على ذوى الانساب )

وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوى الانساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحبى وأمره فيهم أخصى. روى عن النبي ﷺ أنه قال اعرفوا أنسابكم تعلموا أرحامكم فانه لا قرب بالرحم اذا قطعت وأن كان قريبه ولا بعد بها اذا وصات وان كان بعيدة وولاية هذه النقابة تصح من احد ثلاثة جهات امام وجه الخليفة المستولي على كل الامور واما ممن فوض الخليفة اليه تدبير الامور كوزير التفويض وأمير الاقليم وامام نقيب عام الولاية استخلف نقيباً خاص الولاية فاذا أراد المولى أن يولى على الطالبين نقيباً أو على العباسيين نقيباً ينخير منهم أجابهم بيتاً وأكثرهم نهلاً وأجزلهم رأياً فيولي عليهم اجتماع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا الى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته والنقابة تلي ضربين خاصة وعامة . فأما الخاصة فهو أن يقتصر بنظره على مجرد النقابة من غير تجاوز لها الى حكم واقامة أحد فلا يكون العلم معتبراً في شروطها ويلزمه في النقابة على أهله من حقوق النظر انما شر حفاً . أحدها حفظ أنسابهم

من داخل فيها وليس منها أو خارج عنها وهو منها فيلزمه حفظ الخارج منها كما يلزمه حفظ الداخل فيها ليكون النسب محفوظاً على صحته معزواً إلى جهته. والثاني تمييز بطونهم ومعرفة أنسابهم حتى لا يخفى عليه منهم بنوات ولا يتداخل نسب في نسب ويثبتهم في ديوانه على تمييز أنسابهم. والثالث معرفة من ولد منهم من ذكر أو أنثى فيثبته ومعرفة من مات منهم فيذكره حتى لا يضيع نسب المولود إن لم يثبته ولا يدعي نسب الميت غيره إن لم يذكره. والرابع أن يأخذهم من الآداب بما يضاهي شرف أنسابهم وكرم محبتهم لتكون حشمتهم في النفوس موفورة وحرمة رسول الله ﷺ فيهم محفوظة. والخامس أن ينزههم عن المكاسب الدنيئة ويمنعهم من المطالب الخبيثة حتى لا يستقل منهم مبتذل ولا يستضام منهم متذل. والسادس أن يكفهم عن ارتكاب المآثم ويمنعهم من انتهاك المحارم ليكونوا على الدين الذي تصروه أغبر وللمنكر الذي أزالوه أنكر حتى لا ينطلق بدمهم لسان ولا يشنأهم إنسان والسابع أن يمنعهم من التسلط على العامة لشرفهم والتشطط عليهم لأنفسهم فيدعوهم ذلك إلى المقت والبغض ويبعثهم على المناكرة والبعد ويندبهم إلى استعطاف القلوب وتألف النفوس ليكون الميل إليهم أوفى والقلوب لهم أصفى. والثامن أن يكون عوناً لهم في استيفاء الحقوق حتى لا يضيعوا عنها وعوناً عليهم في أخذ الحقوق منهم حتى لا يمنعوا منها ليصيروا بالمعونة لهم منتصفين وبالمعونة عليهم منصفين فإن من عدل السيرة فيهم انصافهم واتصافهم. والتاسع أن ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في سهم ذوى القربى في الفیء والغنیمۃ الذي لا يختص به أحدهم حتى يقسم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى لهم. والعاشر أن يمنع أيامهم أن يتزوجن إلا من الأكفاء لشرفهن على سائر النساء صيانة لأنسابهن وتعظيماً لحرمتهن أن يتزوجهن غير الولاة أو ينكحهن غير الكفاءة. والحادي عشر أن يقوم ذوى الهفوات منهم فيما سوى الحدود بما لا يبلغ به حداً ولا ينهر به دماً ويقبل ذا الهيبة منهم عثرته وينقذ بعد الوعظ زلته. والثاني عشر مراعاة وقوفهم بحفظ أصولها وتنمية فروعها وإذا لم يرد إليه جياتها راعى الحياة لها فيما أخذوه وراعى قسمتها إذا قسموه ويميز المستحقين لها إذا خصت وراعى أوصافهم فيها إذا شرطت حتى



لا يخرج منهم مستحق ولا يدخل فيها غير محق

(فصل) وأما النقابة العامة فمهمها ان يرد اليه في النقابة عليهم مع ما قدمناه من حقوق النظر خمسة اشياء . احدها الحكم بينهم فيما تنازعوا فيه . والثاني لولاية على ايتامهم فيما ملكوه . والثالث اقامة الحدود عليهم فيما ارتكبوه . والرابع تزويج الايتام الايتام لا يتبين اولاياؤهن او قد تعينوا فعضلوهن . والخامس ايقاع الحجر على من عته منهم اوصفه وفكه اذا افاق ورشد فيصير بهذه الخمسة عام النقابة فيعتبر حينئذ في صحة نقابته وعقد ولايته ان يكون عالماً من اهل الاجتهاد ليصح حكمه وينفذ تضاؤه فاذا انقضت ولايته لم يخل حالها من أحد امرين . اما ان يتضمن صرف القاضي عن النظر في احكامهم ولم يكن تقليد النقيب للنظر في احكامهم موجباً لصرف القاضي عنها جازاً لكل واحد من النقيب والقاضي النظر في احكامهم اما النقيب فمخصوص ولايته التي اوجب دخولهم فيها واما القاضي فمهم ولايته التي اوجب دخولهم فيها فأيهما حكم في تنازعهم وتشاجرهم وفي تزويج ايتامهم نفذ حكمه وجزى امرهما في الحكم الي اهل هذا النسب مجرى قاضيين في بلد فأيهما حكم نفذ حكمه بين متنازعين ولم يكن الآخر اذا كان بحكمه في الاجتهاد مساعاً ان ينتهذه وان اختلف متنازعان منهم فدعا احدهما الي حكم القاضي فقد قيل ان الداعي الي نظر النقيب اولى لمخصوص ولايته وقيل بل هما سواء فيكونان كالتنازعين في التحاكم الي قاضيين في بلد فيغاب قول الطالب على المطالب فان تساويا كان على ما قدمناه من الوجهين . احدهما يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع منهما . والثاني يقطع انتازع بينهما حتى يتفقا على احدهما وان كاز في ولاية النقيب صرف القاضي عن النظر بين اهل هذا النسب لم يحجز للقاضي ان يتعرض للنظر في احكامهم سواء استعدي اليه منهم مستعداً ولم يستعد وخالف ذلك حال القاضيين في جانبى بلد اذا استعدي اليه من الجانب الآخر مستعد يلزمه ان يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك ان ولاية كل واحد من القاضيين محصورة بمكانه فاستوى حكم الطارئ اليه والقاطن فيه لانهما يصيران من اهل وولاية النقابة محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله باختلاف الاماكن

قلوا تراضى المتنازعان من اهل هذا النسب بحكم القاضى لم يكن له النظر بينهما ، ولا ان يحكم لهما أو عليهما لانه بالعرف منهى عنه وكان النقيب أحكم بالنظر بينهما اذا كان التنازع بينهما لا يتعداهم الى غيرهم فان تعداهم فتنازع طالبي وعبائي قدعا الطالبى الى حكم نقيب و دعا العباسى الى حكم نقيب لم يجب على واحد منهما الاجابة الى حكم غير نقيب لخروجه عن ولايته فاذا أقاما على ما نهما من الاجابة الى نقيب احدهما ففيه وجهان احدهما يرجعان الى حكم السلطان الذي هو عام الولاية عليهما اذا كان القاضى معروفا عن النظر بينهما ليكون السلطان هو الحاكم بينهما اما بنفسه أو بمن يستنيبه على الحكم بينهما . والوجه الثاني وهو أشبه أن يجتمع النقيبان ويحضر كل واحد منهما صاحبه ويشتركان في سماع الدعوي ويفرد بالحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب لانه مندوب الى أن يستوفي من امله حقوق مستحقة فان تماق ثبوت الحق بينة تسمع على أحدهما أو بين يحاف بها أحدهما سمع البينة نقيب المشهود عليه دون نقيب المشهود له وأحاف نقيب الحالف دون نقيب المستحاف ليصير الحاكم بينهما هو نقيب المطلوب دون الطالب وان تمانع النقيبان ان يجتمعا لم يتوجه عليهما في الوجه الاول ، ثم وتوجه عليهما المأثم في الوجه الثاني وكان أغلظ النقيبين مائما نقيب المطلوب منهما لا اختصاصه بتنفيذ الحكم فلو تراضى الطالبى والعباسى بالتحاكم الى أحد النقيبين فحكم بينهما نقيب أحدهما نظر فان كان الحاكم بينهما نقيب المطلوب دح حكمه وأخذ به خصمه وان حكم بينهما نقيب الطالب ففي نفوذ حكمه عليه وجهان ينفذ حكمه في أحدهما ويرد في الآخر ولو أحضر أحدهما بينة عند القاضى لسمعها على خصمه ويكتب بها الى نقيب وهو منصرف دون النظر بينهما لم يجوز ان يسمع بينة وان كان يرى القضاء على الغائب لان حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البينة لو حضر فأولي أن لا ينفذ حكمه عليه مع الغيبة ولو أراد القاضى الذى يرى القضاء على الغائب سماع بينة على رجل من غير عمله ليكتب بما ثبت عنده منها الى قاضى بلده جاز وافرق بينهما أن من كان في غير عمله لو حضر عنده نفذ حكمه عليه لذلك جاز سماع البينة عليه وأهل هذين النسبين ان حضر أحدهم عنده لم ينفذ حكمه عليه فكذلك لم يجوز أن يسمع البينة عليه ولو كان أحد هذين أقام



عند القاضي له احبه بحق حاز أن يكون القاضي شاهداً به عليه عند نقيبه ولم يحز أن يجبر به حكماً لأن حكمه لا ينفذ عليه وهكذا لو أقر به عند غير النقيبين كان شاهداً فيه عند نقيبه ولو أقر به عند نقيبه جاز وكان حاكماً عليه باقراره ولو أقر به عند نقيب خصمه ففيه ما قدمناه من وجهين يكون في أحدهما شاهداً ويكون في الوجه الآخر حاكماً فيه لما بيناه من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر وولاة القبائل المنفردين بالولايات على عشائرهم وقبائلهم

### الباب التاسع في الولايات على امامة الصلوات

والامامة على الصلوات تنقسم ثلاثة أقسام أحدها الامامة في الصلوات الخمس. والثاني الامامة في صلاة الجمعة والثالث الامامة في صلوات الندب فأما الامامة في الصلوات الخمس فنصب الامام فيها معتبر بحال المساجد التي تقام فيها الصلوات وهي ضربان مساجد سلطانية ومساجد عامية. فأما المساجد السلطانية فهي المساجد والجوامع والمشاهد وما عظم وكثر أهله من المساجد التي يقوم السلطان بمراعاتها فلا يجوز أن ينتدب للامامة فيها إلا من ندبه السلطان لها وقدمه الامامه فيها لئلا يفتات الرعية عليه فيها وهو موكول اليه فإذا قلد السلطان فيها اماماً كان أحق بالامامة فيها من غيره وإن كان أفضل منه وأعلم وهذه الولاية طريقها طريق الأولى لا طريق اللزوم والوجوب بخلاف ولاية القضاء والنقابة لا مرين. أحدهما أنه لو تراضى الناس بإمام وصلى بهم أجزأهم وصحت جماعتهم والثاني أن الجماعة في الصلوات الخمس من السنن المحاربة والفضائل المستحسنة وليست من الفروض الواجبة في قول جميع الفقهاء إلا إذا ودقانه تفردياً بجوابها إلا من عذر وإذا كانت من الندب المؤكد وندب السلطان لهذه المساجد اماماً لم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره فإن غاب واستتاب كان من استتابة فيها أحق بالامامة وإن لم يستتب في غيبته استأذن الامام فيمن تقدم فيها إن أمكن وإن تعذر استأذنه تراضى أهل البلد فيمن يؤمهم لئلا تتعطل جماعتهم فإذا حضرت صلاة أخرى والامام على غيبته فقد قيل أن المرتضى للصلاة الأولى يتقدم في الثانية وما بعدها إلى أن يحضر الامام المولى وقيل بل يختار للصلاة الثانية إن يرضى لها غير الأولى لئلا يصير هذا الاختيار تقليداً

سلطانياً والذي أراه أولى من اطلاق هذين الوجهين أن يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية فإن حضرها من حضر في الأولى كان المرتضي في الجماعة الأولى أحق بالامامة في الصلاة الثانية وإن حضرها غيرهم كان الأول كأحدهم واستأنفوا اختيار امام بمقدمهم فإذا صلى امام هذا المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه من جماعة وصلوا فيه فرادى لما فيه من اظهار المباينة والتمية بالمشاقة والخالفة وإذا قلد السلطان لهذا المسجد امامين فإن خص كل واحد منهما ببعض الصلوات الخمس جاز وكان كل واحد منهما مقصوداً على ما خص به كتقليد أحدهما صلاة النهار وتقليد الآخر صلاة الليل فلا يتجاوز كل واحد منهما ما رده اليه وإن قلد لامامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات السكن رد الي كل واحد منهما يوماً غير يوم صاحبه كان كل واحد منهما في يومه أحق بالامامة فيه من صاحبه فإن اطلق تقليدهما من غير تخصيص كانا في الامامة سواء وأيهما سبق اليها كان أحق بها ولم يكن للآخر أن يؤم في تلك الصلاة بقوم آخرين لأنه لا يجوز أن يقام في المساجد السلطانية جماعتان في صلاة واحدة .. واختلف في السبق الذي يستحق به التقدم على وجهين . أحدهما سبقه بالحضور في المسجد . والثاني سبقه بالامامة فيه فإن حضر الامامان في حالة واحدة لم يسبق أحدهما صاحبه فإن اتفقا على تقديم أحدهما كان أولى بالامامة وإن تنازعا ففيه وجهان . أحدهما يقرع بينهما ويتقدم من قرع منهما . والثاني يرجع الى اختيار اهل المسجد لأحدهما .. ويدخل في ولاية هذا الامام تقليد المؤذنين ما لم يصرح له بالصرف عنه لان الاذان من سنن الصلوات التي ولي القيام بها فصار داخل في الولاية وله ان يأخذ المؤذنين بما يؤديه اجتهاده اليه في الوقت والاذان فإن كان شافعيًا يرى تعجيل الصلوات في اول الاوقات وترجيح الاذان وافراد الاقامة اخذ المؤذنين بذلك وإن كان رأيهم بخلافه . وإن كان حنفيًا يرى تأخير الصلوات الى آخر الاوقات الا المغرب ويرى ترك الترجيع في الاذان ونشنيه الاقامة اخذهم بذلك وإن كان رأيهم بخلافه .. ثم يعمل الامام على رأيه واجتهاده في احكام صلاته فإن كان شافعيًا يرى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان ان ينهيه عن ذلك ولا



للمؤمنين ان ينكروه عليه وكذلك ان كان حنفياً يري ترك القنوت في الصبح وترك  
الجهر بالبسملة عمل على رأيه ولم يعارض فيه والفرق بين الصلاة والاذان انه يؤدي  
الصلاة في حق نفسه فلم يجز ان يعارض في اجتهاده والاذن يؤذن في حق غيره فيجوز  
ان يعارض في اجتهاده فان احب الاذن انه يؤذن لنفسه على اجتهاده اذن بعد  
الاذان العام اذناً خاصاً لنفسه على رأيه يسره ولا يجهر

(فصل) والصفات المعتمدة في تقليد هذا الامام خمس أن يكون رجلاً عادلاً قارئاً  
فقيهاً سليم اللفظ من تنص أو أثنع فان كان صبياً أو عبداً أو فاسقاً صحت امامته ولم  
تتعد ولايته لان الصغر والرق والفسق يمنع من الولاية ولا يمنع من الامامة قد أمر  
رسول الله ﷺ عمرو بن مسلمة أن يصلي بقومه وكان صغيراً لانه كان أقرأهم وصلى  
رسول الله ﷺ خلف مولى له وقال صـ او خاف كل بار وفاجر ولا يجوز أن  
يكون هذا الامام امرأة ولا خثي ولا أخرس ولا أثنع وان أمت امرأة أو خثي  
فسدت صلاة من أثنع بهما من الرجال والخثي وان أثنع أو أخرس يبدل الحروف  
بأغيارها بطلت صلاة من أثنع به الا أن يكون على مثل خرسه .. أو لثغه وأقل ما على  
هذا الامام من القراءة والفقہ ان يكون حافظاً لام القرآن طاماً بأحكام الصلاة لانه  
القدر المستحق فيها وان كان حافظاً لجميع القرآن طاماً بجميع الاحكام كان اولي واذا  
اجتمع فقيه ليس بقاري وقاري ليس بفقيه فالفقيه اولي من القاري اذا كان يفهم  
الفاتحة لان ما يلزم من القرآن محصور وما ينويه من الحوادث في الصلاة غير محصور  
ويجوز ان يأخذ هذا الامام ومأذونه رزقاً على الامامة والاذان من بيت المال من  
سهم المصالح ومنع أبو حنيفة من ذلك وأما المساجد العامة التي يبنها أهل الشوارع  
والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في ائمة مساجدهم وتكون  
للامامة فيها لسان اتفاقوا على الرضا بامامته وليس لهم بعد الرضا به ان يصرفوه عن  
الامامة الا أن يتغير حاله وليس لهم بعد رضاهم به ان يستخلفوا مكانه نائباً عنه ويكون  
أهل المسجد احق بالاختيار واذا اختلف أهل المسجد في اختيار امام عمل على  
قول الأكثرين فان تكافأ المختلفون اختار السلطان لهم قطعا لتشاجرهم من هو  
أدين وأسن وأقرأ وأفقه .. وهل يكون اختياره مقصوراً على العدد المختلف

فيه أو يكون عاما في جميع أهل المسجد على وجهين . أحدهما أنه يكون مقصورا على ذلك العدد المختلف في اختياره أحدهم ولا يتعداهم إلى غيرهم لا تفانهم على تركه من عداهم . والثاني أنه يختار من جميع أهل المسجد من يراه لإمامته مستحقا لان السلطان لا يضيق عليه الاختيار .. وإذا نرى رجلا مسلما لم يستحق الإمامة فيه كان هو وغيره من غير أن المسجد سواء في إمامته وأذانه وقال أبو حنيفة أنه أحق بالإمامة والأذان فيه .. وإذا حضرت جماعة نزل رجل للصلاة فيه كان مالك المنزل أحقهم بالإمامة فيه وإن كان دونهم في الفضل فإن حضره السلطان كان في أحد القواين أحق من المالك لمعوم ولايته عليه والمالك في القول الثاني أحق باختصاصه بالتصرف في ملكه

(فصل) وأما الإمامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقايده فذهب أبو حنيفة وأهل البراق إلى أنها من الولايات الواجبات وأن صلاة الجمعة لا تصح إلا بحضور السلطان أو من يستتبه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء الحجاز إلى أن التقايد فيها ندب وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها فإن أقامه المصلون على شرائطها انعقدت وصحت ويجوز أن يكون الإمام فيها عبدا وإن لم تعتد ولايته وفي جواز إمامة العبي قولان ولا يجوز إقامتها إلا في وطن مجتمع لما نزل يسكنه من تعتد بهم الجمعة لا يظنون منه شتاء ولا صيفا الاطن حاجة سواء كان مصرا أو قرية وقال أبو حنيفة تخص الجمعة بالمصار ولا يجوز إقامتها في القرى واعتبر المصربان يكون فيه سلطان يقيم الحدود وقض ينفذ الأحكام واختلف في وجوب الجمعة على من كان خارج المهرقاسق عليها أبو حنيفة عنهم وأوجبها الشافعي عليهم إذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء في العدد الذي تعتد به الجمعة فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها لا تعتد إلا بأربعين رجلا من أهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أصحابه في إمامتهم هل يكون زائدا على العدد أو واحدا منهم فذهب بعضهم إلى أنها لا تصح إلا بأربعين سوى الإمام وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا أربعين مع الإمام وقال الزهيري ومحمد بن الحسن تعتد بأثنى عشر سوى الإمام وقال أبو حنيفة والنزني تعتد بأربعة أحدهم



الامام . وقال الليث وأبو يوسف تنعقد بثلاثة أحدهم الامام . وقال أبو ثور تنعقد باثنين كسائر الجماعات . وقال مالك لا اعتبار بالعدد في انعقادها وإنما الاعتبار أن يكونوا عددا تبني له الاوطان غالبا . ولا يجوز أن تقام الجمعة في السفر ولا خارج المصر إلا أن يتصل بناؤه وإذا كان المصر جامعا لقري قد اتصل بناؤها حتى اتسع بكثرة أهله كغداد جاز إقامة الجمعة في مواضع القديمة ولا يمنع اتصال البنيان من إقامتها في مواضعها وإن كان المصر واحدا في موضوع الأصل وجامعه يسع جميع أهله كمكة لم يحز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه وإن كان المصر واحدا متصل الأبنية لا يسع جامعهم جميع أهله لكثرتهم كالبصرة فقد اختلف أصحاب الشافعي في جواز إقامة الجمعة في موضعين منه للضرورة بكثرة أهله فذهب بعضهم إلى جوازها وأباه آخرون وقال إن ضاق بهم اتسعت لهم الطرقات فلم يضطروا إلى تفريق الجمعة في مواضع منه . وإن أقيمت الجمعة في موضعين في مصر قد منع أهله من تفريق الجمعة فيه ففيه قولان . أحدهما أن الجمعة لأسبقها بإقامتها وعلى المسبوق أن يعيد الصلاة ظهرا . والقول الثاني أن الجمعة في المسجد الأعظم الذي يحضره السلطان سابقا كان أو مسبوقا وعلى من صلى في الآخر إعادة صلاتهم ظهرا وليس لمن قلد إمامة الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس واختلف فيما قلد إمامة الصلوات الخمس هل يستحق الإمامة في صلاة الجمعة فمنه منها من جعل الجمعة فردا مبتدأ وجوزها له من جعلها ظهرا مقصورة وإذا كان الامام في الجمعة يرى أنها لا تنعقد بأقل من أربعين رجلا وكان المأمومون وهم أقل من أربعين رجلا يروون انعقاد الجمعة بهم لم يحز أن يؤمهم أوجب عليه أن يستخلف عليهم أحدهم ولو كان الامام يرى أنها تنعقد بأقل من أربعين رجلا والمأمومون لا يرونه وهم أقل لم يلزم الامام والمأمومين إقامتها لأن المأمومين لا يرونه والامام لم يحج معه من يصلحها وإذا أمر السلطان الامام في الجمعة أن يصلي بأقل من أربعين لم يكن له أن يصليها بأقل من أربعين وإن كان يراه مذهبا لأنه مقصور الولاية على الأربعين ومصرف عما دونها ويجوز أن يستخلف عليهم من يصلحها لصرف ولايته عنها وإذا أمره السلطان

أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه فقي ولايته وجهان . أحدهما أنها باطلة  
لتعذرهما من جهته . والثاني أنها صحيحة ويستخلف عليها من يراه منهم  
(فصل) وأما الامامة في الصلوات المسنونة في الجمعة فيخمس صلاة العيدين  
والخسوفين والاستسقاء وتقليد الامامة فيها ندب لجوازها جماعة وفرادي واختلف  
في حكمها فذهب بعض اصحاب الشافعي الى انها من السنن المؤكدة وذهب آخرون  
منهم الى أنها من فروض الكفاية وليس لمن قلد امامة الصلوات الخمس أو امامة  
الجمعة حق في إقامتها الا أن يقلد جميع الصلوات فتدخل في غيرها . فأما صلاة  
العيد فوقتها ما بين طلوع الشمس وزوالها ويختار تعجيل الاضحى وتأخير الفطور  
ويكبر الناس في ليلة العيدين من بعد غروب الشمس الى حين أخذهم في صلاة العيد  
ويختص عيد الاضحى بالتكبير عقيب الصلوات المفروضة من بعد صلاة الظهر من  
يوم النحر الى بعد صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ويصلي العيدين قبل الخطبة  
والجمعة بعدها اتباعاً للسنة فيهما وتختص صلاة العيدين بالتكبيرات الزوائد واختلف  
الفقهاء في عددها فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنه يزيد في الاولى سبباً سوى  
تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة فيها وقال مالك  
يزيد في الاولى سناً وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام وقال أبو حنيفة يكبر في  
الاولى ثلاثاً قبل القراءة وفي الثانية أربعاً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة ويعمل  
الامام في هذه التكبيرات الزوائد على رأيه واجتهاده وليس لمن ولاء أن يأخذه  
برأي نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة لانه يصير بذكر العدد في صلاة الجمعة  
خاص بالولاية ولا يصير بذكر التكبير في صلاة العيد خاص بالولاية  
قافترقا . فأما صلاة الخسوفين فيصليهما من ندبه السلطان لهما أو  
من عمت ولايته فاشتملت عليهما وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان  
يطيل القراءة فيهما فيقرأ في القيام الاول من الركعة الاولى سرّاً بعد الفاتحة  
بسورة البقرة أو بقدرها من غيرها ويركع مسبحاً بقدر مائة آية ثم يرفع منتصباً  
ويقرأ بعد الفاتحة بسورة آل عمران أو بقدرها ويركع مسبحاً بقدر ثمانين آية  
يسجد سجدتين كسائر الصلوات ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها



ويسبح في ركوعها بثلاثي ماقرأ وسبح في الركعة الأولى ثم يخطب بعدها وقال أبو حنيفة يصلي ركعتين كسائر الصلوات ويصلي لحسوف القمر كصلاة كسوف الشمس جهراً لأنها من صلاة الليل وقال مالك لا يصلي لحسوف القمر كصلاة كسوف الشمس . فأما صلاة الاستسقاء فذهب إليها عند انقطاع المطر وخوف الجذب يتقدم من قلدها بصيام ثلاثة أيام قبلها والكف فيها عن النظام والتخضم ويصلح فيها بين المنشاجرين والمنخاضمين والمنهاجرين وهي كصلاة العيد في وقتها وإذا قلده صلاة العيد في عام جاز مع اطلاق ولايته أن يصليها في كل عام ما لم يصرف وإذا قلده صلاة الكسوف والاستسقاء في عام لم يكن له مع اطلاق ولايته أن يصليها في غيره إلا أن يقد لان صلاة العيد راقبة وصلاة الحسوف والاستسقاء عارضة وإذا مطروا وهم في صلاة الاستسقاء أمروها وخطب بعدها شكرا ولو مطروا قبل الدخول فيها لم يصلوا وشكروا الله تعالى بغير خطبة وكذلك في الحسوف إذا انحلي ولو اقتصر في الاستسقاء على الدعاء بغير صلاة أجزأ وروي أبو مسلم عن أنس بن مالك أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال له يا رسول الله لقد أتيتك يومئذ بهير يئط ولا يصي يصطبح ثم انشده ( الطويل )

أتيتك والعذراء يدي لسانها وقد شغلت أم الصبي عن الطفل  
والقي بكفيه الصبي استكانة من الجوع ضمفاً لا يمر ولا يحلي  
ولا شيء مما يأكل الناس عندها سوي الحنظل العامي والعلمز الغسل  
وليس لنا إلا اليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل  
فقام رسول الله ﷺ يجر رداءه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال اللهم اسقنا عينا غداً مغنياً سحاً طبعاً غير رائث ينبت به الزرع ويلا به (١) الضرع  
وتحيي به الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون فما استتم الدعاء حتى أقت السماء  
بارواقها فجاء أهل البطانة يصيحون يا رسول الله الفرق فقال حوالياً ولا علينا  
فانجابت السحاب عن المدينة كالأكليل فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ثم  
قال لله درأني طالب لو كان حيا لقرت عيناه من الذي يشده شعره فقام علي بن أبي طالب

(١) من هنا إلى آخر النسخة مقابلة على نسخة بخط المؤلف محفوظة ببراق الأبرار

فقال كما نك يا رسول الله أردت قوله ( الطويل )

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه      نال اليتامى عصمة الارامل  
يلوذ به الهلاك من آل هاشم      فهم عنده في نعمة وفواضل  
كذبتم وبيت الله نزي محمدا      ولما نقاتل دونه وتناضل  
ونسلمه حتى نصرع حوله      ونذهل عن أبنائنا والحلائل

فقام رجل من كنانة فأنشد النبي ﷺ ( المتقارب )

لك الحمد والحمد ممن شكر      سقينا بوجه النبي المطر  
دعا الله خالفه دعوة      وأشخص معها اليه البصر  
فلم يك الا كالفا الردا      وأسرع حتي رأينا المطر  
دفاق العزالي جم البعا      ق أغاث به الله عليا مضر  
وكان كما قاله عمه      أبو طالب أبيض ذاغرر  
به الله أرسل صوب الغما      م وهذا العيان وذاك الخبر

فقال النبي ﷺ ان يكن شاعر يحسن فقد احسنت .. ولبس السواد مختص  
باللائمة في الصلوات التي تقام فيها دعوة السلطان اتباعاً لشعاره الآن وتكره مخالفته  
فيه وان لم يرد به تسرع تحرزا من مباينته .. واذا تغلب من منع الجماعة كان عذرا  
في ترك المجاهرة بها اذا اقامها المتغلب مع سوء معتقده اتبع فيها ولا يتبع علي بدعة يحدثها

### الباب العاشر في الولاية علي الحج

وهذه الولاية علي الحج ضربان . أحدهما أن تكون علي تسير الحجيج . والثاني  
علي اقامة الحج فأما تسير الحجيج فهو ولاية سياسة وزعامة وتدير .. والشروط  
المعتبرة في المولي أن يكون مطاعاً ذا رأي وشجاعة وهيبة وهداية والذي عليه في  
حقوق هذه الولاية عشرة أشياء . أحدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتي  
لا يفرقوا فيخاف عليهم التوى والتعزير . والثاني ترتيبهم في المسير والنزول باعطاء  
كل طائفة منهم مقادا حتي يعرف كل فريق منهم مقاده اذا سار وبألف مكانه اذا  
نزل فلا يتنازعون فيه ولا يضلون عنه . والثالث يرفق بهم في السير حتي لا يعجز



عنه ضعيفهم ولا يضل عنه منقطعهم .. وروي عن النبي ﷺ انه قال الضعيف أمير  
الرفقة يريد ان من ضعفت دوابه كان على القوم ان يسيروا بسيره . والرابع ان  
يسلك بهم أوضح الطرق واخصبها ويتجنب اجديها واوعرها . والخامس أن يرتاد  
طعم المياه اذا انقطعت والمراعي اذا قلت . والسادس ان يحرسهم اذا نزلوا ويحوطهم  
اذا رحلوا حتى لا يتخطفهم داعر ولا بطمع فيهم متلصص . والسابع ان يمنع عنهم من  
يصددهم عن المسير ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال ان قدر عليه أو ببذل  
مال ان اجاب الحجيج اليه ولا يسعه ان يجبر احدا على بذل الخفارة ان امتنع  
منها حتى يكون باذلا لها عفوا ومجيبا اليها طوعا فان بذل المال على التمسكين من الحج  
لا يجب . والثامن ان يصلح بين المتشاجرين ويتوسط بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم  
بينهم اجبارا الا ان يفوض الحكم اليه فيعتبر فيه ان يكون من اهله فيجوز له حينئذ  
الحكم بينهم فان دخلوا بلدا فيه حاكم جاز له ولحاكم البلد ان يحكم بينهم فايهما حكم فقد  
حكمه ولو كان التنازع بين الحجيج واهل البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد . والتاسع  
ان يقوم زائنهم ويؤدب خائنهم ولا يتجاوز التعزير الى الحد الا ان يؤذن له فيه فيستوفيه  
اذا كان من اهل الاجتهاد فيه فان دخل بلدا فيه من يتولى اقامة الحدود على اهله نظرا  
فان كان ما أتاه الحدود قبل دخول البلد فوالى الحجيج اولى باقامة الحد عليه من والى  
البلد وان كان ما أتاه الحدود في البلد فوالى البلد اولى باقامة الحد عليه من والى الحجيج  
والعاشر ان يراعى اتساع الوقت حتى يؤمن الفوات ولا يلجئهم ضيقه الى الحث في السير  
فاذا وصل الى الميقات امهلهم الاحرام واقامة سنته فان كان الوقت متسعا عدل بهم الى  
مكة ليخرجوا مع اهلها الى المواقف وان كان الوقت ضيقا عدل بهم عن مكة الى عرفة  
خوفا من فواتها فيفوت الحج بها فان زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم  
عرفة الى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فمن ادرك الوقوف بها في شئ من هذا  
الزمان من ليل او نهار فقد ادرك الحج وان فاتته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم  
النحر فقد فاتته الحج وعليه امام ما قى من اركانه وجبرانه بدم وقضاؤه في العام المقبل  
ان امكنه وفيما بعده ان تهزر عليه ولا يصير حجه عمرة بالفوات ولا يتجمل بمد الفوات

الا باحلال الحج . وقال أبو حنيفة رحمه الله يتحلل بعمل عمرة وقال أبو يوسف .  
يصير احرامه بالفوات عمرة واذا أوصل الحجاج الى مكة فمن لم يكن على العود  
منهم فقد زالت عنه ولاية الوالي علي الحجيج فلم تكن له عليه يد ومن كان منهم  
علي العود فهو تحت ولايته وملزم أحكام طاعته فاذا قضى الناس حجهم أوهمهم  
الايام التي جرت بها العادة في مجاز علائقهم ولا يرهمهم في الخروج فيضربهم فاذا  
عاد بهم سارهم علي طريق المدينة لزيارة قبر رسول الله ﷺ ليجمع لهم بين حج  
بيت الله عز وجل وزيارة قبر رسول الله ﷺ رعاية لحرمة وقيامه بحقوق طاعته  
وأن لم يكن ذلك من فروض الحج فهو من ندب الشرع المستحبة وعادات الحجيج  
المستحسنة روى نافع عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال من زار قبري  
وحبت له شفاعتي . وحكى العتيبي قال كنت عند قبر رسول الله ﷺ فأنا اعرابي  
فأقبل وسلم فاحسن ثم قال يا رسول الله اني وجدت الله تعالي يقول ( ولو أنهم اذ  
ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيم )  
وقد جئتكم تائبين من ذنبي مستشفعا بك الى ربي ثم بكى وألشأ يقول ( البسيط )

ياخير من دفنت بالقاع اعظمه فطاب من طيبهن القاع والالم

نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم ركب راحلته وانصرف قال العتيبي فأغفيت اغفائة فرأيت رسول الله ﷺ  
فقال لي يا عتيبي الحق الاعرابي وأخبره ان الله سبحانه قد غفر له ثم يكون في عودته  
بهم ملزما فيهم من الحقوق ما لزمه في صدرهم حتى يصل بهم الي البلد الذي سار  
بهم منه فتقطع ولايته عنهم بالعود اليه وان كانت الولاية علي اقامة الحج فهو فيه بمنزلة  
الامام في اقامة الصلوات . فمن شروط الولاية عليه مع الشروط المعتبرة في أمة الصلوات  
أن يكون عالما بمناسك الحج وأحكامه عارفا بمواقفه وأيامه وتكون مدة ولايته مقدرة  
بسبعة ايام اولها من صلاة الظهر في اليوم السابع من ذي الحجة وآخرها يوم الحلاق  
وهو النفر الثاني في اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وهو فيما قبلها وبعدها احد الرعايا  
وليس من الولاية واذا كان مطلق الولاية علي إقامة الحج فله إقامته في كل عام ما لم يصرف عنه



وان عقدت له خاصة علي عام واحد لم يتعدى الي غيره الا عن ولاية والذي يختص  
 بولايته ويكون نظره مقصورا عليه خمسة احكام متفق عليها وسادس مختلف فيه  
 احدها اشعار الناس بوقت احرامهم والخروج الي مشاعرهم ليكونوا له متبعين  
 وبأفئله مقتدين . والثاني ترتيبهم للمناسك علي ما استقر الشرع عليه لانه متبوع  
 فيها فلا يقدم مؤخرا ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب مستحفا او مستحجا .  
 والثالث تقدير المواقف بمقامه فيها ومسيره عنها كما تقدر صلاة المأمومين بصلاة  
 الامام . والرابع اتباعه في الاركان المشروعة فيها والتأمين علي ادعيته بها ليتبعوه  
 في القول كما اتبعوه في العمل وليكون اجتماع ادعيتهم افتح لابواب الاجابة .  
 والخامس امامتهم في الصلوات في الايام التي شرعت خطب الحج فيها - اوجع الحجيج  
 عليهم اوهن اربع . فالاولي منهن وهي اول شروعه في مسنوناته ومندوباته بعد  
 تقدم اجرامه وان كان لو آخر احرامه اجزأه أن يصلي بهم صلاة الظهر بمكة  
 في اليوم السابع ويخطب بعدها وهي الاولى من خطب الحج الاربع مفتتحة لها  
 بالندبية ان كان محرما والتكبير ان كان محلا ويعلم الناس أن مسيرهم في غد الي منى  
 ليخرجوا اليها فيه وهو الثامن من العشر فينزل بخيف من بني كنانة حيث نزل  
 رسول الله ﷺ ويبيت بها ويسير بهم من غده وهو التاسع مع طلوع الشمس  
 الي عرفة علي طريق ضب ويعود علي طريق المأزمين اقتدير ارسول الله ﷺ وليكن  
 عائدا من غير الطريق الذي صدر منه فاذا اشرف علي عرفة نزل ببطن عرنة واقام  
 حتى تزول الشمس ثم سار منه الي مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادي عرنة  
 يخطب بهم الخطبة الثانية من خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة فان جميع الخطب  
 مشروعة بعد الصلاة الا خطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر للناس  
 فيها ما يلزمهم من اركان الحج ومناسكه وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلي  
 بهم بعد الخطبة صلاة الظهر والعصر جامعا بينهما في وقت الظهر ويقصرهما المسافرون  
 ويتعمها المقيمون اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره ثم يسير  
 بعد فراغه منهما الي عرفة وهو الموقف المفروض قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج وحدث

عرفة ما جاوز وادي عرنة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرنة من  
عرفة الى الجبال المقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الجبال الثلاثة التمتع والتمتع  
والتائب فقد وقف رسول الله ﷺ على ضرس من التائب وجعل بطن راحلته  
الى الحراب فهذا احب المواضع ان يقف الامام فيه وأين ما وقف من عرفة والناس  
أجزأهم ووقوفه علي راحلته ليقف به الناس أولى ثم يسير بعد غروب الشمس  
الى مزدلفة مؤخرا صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء الآخرة بمزدلفة  
ويوم الناس فيها ويبيت بمزدلفة وحدها من حيث يفيض من مأزمي عرفة وليس  
للمأزمان منها الى أن يأتي الى قرن محسر وليس القرن منها وبلتقط والناس منها  
حصى الجمار بقدر الانامل مثل حصي الحذف ويسير منها بعد الفجر ولو سار قبله  
وبعد نصف الليل أجزأ وليس المبيت بها ركنا ويجزئ دمان تركه وجعله أبو حنيفة  
من الاركان الواجبة ثم يتوجه اذا سار منها الى المشعر الحرام فيقف منه بفرج  
داعياً وليس الوقوف به فرضاً ثم يسير الى منى فيبدأ برمي جرة العقبة قبل الزوال  
بسبع حصيات ثم ينحر ومن ساق معه هدياً من الحجيج ثم يحلق أو يقصر بفعل  
منهما ماشاء والخلق أفضل ثم يتوجه الى مكة فيطوف بها طواف الافاضة وهو  
الغرض ويسمي بعد طوافه ان لم يسح قبل عرفة ويجزئ سعيه قبل عرفة ولا يجزئ  
طوافه قبلها ثم يعود الى منى فيصلي بالناس الظهر ويخطب بعدها وهي الخطبة الثالثة  
من خطب الحج الاربع ويذكر للناس ما بقي عليهم من مناسكهم وحكم احلالهم  
الاول والثاني وما يستيحونه من محظورات الاحرام بكل واحد منهما على الانفراد  
وان كان فقيها قال هل من سائل وان لم يكن فقيها لم يتعرض للسؤال ويبيت بمنى  
ليلة ويومي من غده وهو يوم النفر يوم الحادي عشر بعد الزوال الجمار الثلاث  
جاحدي وعشرين حصاة كل جرة سبع حصاة ويبيت بها ليلة الثانية ويرمي من غدها  
وهو يوم النفر الجمار الثلاث ثم يخطب بعد صلاة الظهر الخطبة الرابعة وهي آخر  
الخطب المشروعة في الحج ويعلم الناس أن لهم في الحج نقرتين خيرهم الله تعالى فيهما بقوله  
(واذكروا الله في أيام معدودات فمن أعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه  
لمن اتقى) ويعلمهم أن من نقر من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط



عنه المبيت بها والرمي للجمار من غده ومن أقام بها حتى عرت الشمس لزمه المبيت بها والرمي في غده وليس لهذا الامام بحكم ولايته أن ينقر في النفر الاول ويقير ليبيت بها وينقر في النفر الثاني من غده في يوم الحلاق وهو اليوم الثالث عشر بعد رمي الجمار الثلاث لانه متبوع فلم ينقر الا بعد استكمال المناسك فاذا استقر حكم النفر الثاني انقضت ولايته وقد أدى ما لزمه فهذه الاحكام الخمسة المتعلقة بولايته وأما السادس المختلف فيه فتلاثة أشياء . أحدها انه ان فعل أحد الحجيج ما يقتضي تمزيراً أو يوجب فعله حداً فإن كان مما لا يتعلق بالحج لم يكن له تعذره ولا حده وان كان مما يتعلق بالحج فله تمزيره زجراً وتأديباً وفي اقامة الحد عليه وجهان أحدهما يحده لانه من أحكام الحج وفي الآخر لا يحده لخروجه عن أفعال الحج والثاني أنه لا يجوز ان يحكم بين الحجيج فيما تنازعوه من غير أحكام الحج وفي حكمه بينهما فيما تنازعوه من أحكام الحج كالزوجين اذا تنازعا في ايجاب كفارة الوطء وموثة القضاء وجهان أحدهما يحكم بينهما والثاني لا يحكم . والثالث أن يأتي أحد الحجيج ما يوجب الفدية فله أن يجبره بوجوبها ويأمره باخراجها وهل يستحق الزامه لها ويصير خصماً له في المطالبة أم لا على وجهين كما في اقامة الحدود . ويجوز لو الى الحج ان يفتي من استفتاه اذا كان فقيهاً وان لم يحز أن يحكم وليس له أن ينكر عليهم ما يسوغ فله الا فيما يخاف ان يجعله الجاهل قدوة فقد انكر عمر رضي الله عنه على طلحة بن عبيد الله لبس المخرج في الحج وقال أخاف أن يقتدي بك الجاهل وليس له أن يحمل الناس في المناسك على مذهبه ولو أقام للناس الحج وهو حلال غير محرم كره له ذلك وصح الحج معه وهو بخلاف الصلاة التي لا يصح أن يؤمهم فيها وهو غير مصل لها ولو قصد الناس في الحج التقدم على امامهم فيه والتأخر عنه جاز وان كانت مخالفة المتبوع مكروهة ولو قصدوا مخالفته في الصلاة فسدت عليهم صلاتهم لارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وانفصال حج الناس عن حج الامام .

( الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات )

الصدقة زكاة والزكاة صدقة يفتق الاسم ويتفق المسمى ولا يجب على المسلم

فى ماله حق سواها قال رسول الله ﷺ ليس فى المال حق سوى الزكاة . والزكاة تجب فى الاموال المرصدة للهاء اما بانفسها أو بالعمل فيها طهرة لاهلها ومعوونة لاهل السهمين (١) . والاموال المزكاة ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهرة ما لا يمكن اخفاؤه كالزروع والثمار والمواشي والباطنة ما أمكن اخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة . وليس لوالى الصدقات نظر فى زكاة المال الباطن وأربابه أحق باخراج زكاته منه ألا أن يبذلها أرباب الاموال طوعا فيقبلها منهم ويكون فى تفريقها عونا لهم ونظرة مختص بزكاة الاموال الظاهرة يؤمر أرباب الاموال بدفعها اليه وفى هذا الامر اذا كان عادلا فيها قولان أحدهما أنه محمول على الايجاب وليس لهم التفرد باخراجها ولا تجزئهم ان أخرجوها والقول الثانى أنه محمول على الاستحباب اظهارا للطاعة وان تفردوا باخراجها أجزأتهم وله على القولين معا أن يقاتلهم عليها اذا امتنعوا من دفعها كما قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة لأنهم يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الامر اذا عدلوا بقاءة ومنع أبو حنيفة رضى الله عنه من قتالهم اذا اجابوا الى اخراجها بانفسهم . والشروط المعتبرة فى هذه الولاية أن يكون حرا مسلما عادلا عالما باحكام الزكاة ان كان من عمال النفويض وان كان منفذاً قد عينه الامام على قدر يأخذه جاز أن لا يكون من أهل العلم بها ويجوز أن يتقلدها من تحرم عليه الصدقات من ذوى القربى لىكن يكون رزقه عن سهم المصالح وله اذا قلدها ثلاثة أحوال . أحدها أن يقلد أخذها وقسمها فله الجمع بين الامرين على ما سنشرح . والثانى أن يقلد أخذها وينهى عن قسمتها فنظرة مقصود عن الاخذ وهو ممنوع من القسم والمقلد بهما بتأخير قسمها مأثوم الا أن يجعل تقليدها لمن يفرد بتعجيل قسمها . والثالث أن يطلق تقليده عليها فلا يؤمر بقسمها ولا ينهى عنه فيكون باطلاقه محمولا على عمومته فى الامرين من أخذها وقسمها فصارت الصدقات مشتملة على الاخذ والقسم لكل واحد منهما حكم وسنجمع بينهما فى هذا الباب على الاختصار ونبدأ باحكام أخذها فنقول . أن الاموال المزكاة أربعة

«(١) كذا فى الاصل المطبوع واما النسخة المخطوطة فضبطها (السهمان) وهو الصحيح



أحدها المواشي وهي الإبل والبقر والغنم وسميت ماشية لرعيها وهي ماشية . فأما الإبل فأول نصابها خمس وفيها إلى تسع شاة جذعة من الضأن أو ثنية من الناز والجذع من الغنم ماله ستة

أشهر والثني منها ما استكمل سنة فإذا بلغت الإبل عشرةا ففيها إلى أربع عشرة شاتان وفي خمس عشرة إلى تسع عشرة ثلاث شياه وفي العشرين إلى أربع وعشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين عدل في فرضها عن الغنم وكان فيها إلى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي استكملت السنة فان عدت فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها إلى خمس وأربعين ابنة لبون وهي ما استكملت سنتين فإذا بلغت سنا وأربعين ففيها إلى ستين حقة وهي ما استكملت ثلاث سنين واستحقت الركوب وطروق الفحل فإذا بلغت إحدى وستين ففيها إلى خمس وسبعين جذعة وهي ما استكملت أربع سنين فإذا بلغت سنا وسبعين ففيها إلى تسعين بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها إلى مائة وعشرين حقتان وهذا ما ورد به النص والاعتماد عليه الاجماع فإذا زادت على مائة وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك فقال أبو حنيفة يستأنف بها الفرض المبتدأ وقال مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافعي إذا زادت على مائة وعشرين واحدة كان في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فيكون في مائة وإحدى وعشرين ثلاثة بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون فإذا بلغت مائتين ففيها أحد فرخين إما أربع حقات أو خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها إلا أحد الفرخين أخذ وان وجدا معا أخذ المامل أنصابهما وقيل لا يأخذ الحقات لأنها أكثر منفعة وأقل منفعة وأقل مؤنة ثم على هذا القياس فيما زاد في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة \* وأما البقر فأول نصابها ثلاثون وفيها تبع ذكر وهو ما استكمل سنة أشهر وقدر على أتباع أمه فان اعطي تبعة

أنثى قبلت منه فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة أنثى وهى التى قد استكملت سنة فان أعطى مسناً ذكراً لم يقبل منه ان كان فى بقره أنثى وان كانت كلها ذكورا فقد قيل يقبل المسن الذكر وقيل لا يقبل واختلاف فيها زاد على الاربعين من البقر فقال أبو حنيفة فى احدى وارياته يؤخذ من خمسين بقرة مسنة وربع وقال الشافعى لاشىء فيها بعد الاربعين حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبيعان ثم فيما بعد الستين فى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مسنة فيكون فى سبعين مسنة وتبيع وفى ثمانين مستتان وفى تسعين ثلاثه أتباعه وفى مائة تبيعان ومسنة وفى مائة وعشرة مستتان وفى مائة وعشرين أحد فرضين كالماتنين من الابل أما أربعة أتباعه أو ثلاث مسنات وقيل يأخذ العامل منهما ما وجد فان وجدها أخذ أفضلهما وقيل يأخذ المسنات ثم على هذا القياس فيما زاد فى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مسنة . وأما الغنم فاول نصابها أربعون وفيها الى مائة وعشرين شاة جذعة أو ثنية من المعز الا ان تكون كلها صغار دون الجذاع والثنية فيؤخذ منها على مذهب الشافعى صغيرة دون الجذع والثنية وقال مالك لا يؤخذ الا جذعة او ثنية فإذا صارت مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان الى مائتى شاة فإذا صارت مائتى شاة وشاة ففيها ثلاث شياه الى ان تبلغ أربع مائة شاة فإذا بلغت ففيها أربع شياه ثم فى كل مائة استكملها من بعد الاربع مائة شاة . ويضم الضأن الى المعز والجواميس الى البقر والبخاني الى العرب لانهما نوعان من جنس واحد ولا يضم الابل الى البقر ولا البقر الى الغنم لاختلاف الجنس . ويجمع مال الانسان فى الزكاة وان تفرقت امواله والخلطاء فى النصاب يزكون زكاة لو احدثا اجتماعت فيها شرائط الخلطة وقال مالك لا تأثير للخلطة حتى يملك واحد منهم نصيبا فيزكون حينئذ زكاة الخلطة . وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالخلطة ويزكى كل واحد منهم ماله على انفراده . وزكاة المواشى تجب بشرطين احدهما ان تكون سائمة ترعى الكلاً فتقل مؤنتها ويتوفر درها وتسلمها فان كانت عاملة او معلوقة لم تجب قيمها زكاة على مذهب ابى حنيفة والشافعى . واوجبها مالك كالسائمة والشرط الثانى أن يحول عليها الحول الذى يستكمل فيه النسل . لقول النبي ﷺ لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول والسبخال تزكى بحول



مهماتها اذا ولدت قبل الحول وكانت الامهات نصابا فان نقصت الامهات على النصاب  
 عند أبي حنيفة تزكى بحول الامهات اذا بلغنا نصابا وعند الشافعى انها يستأنف  
 بها الحول بعد استكمال النصاب . ولا زكاة فى الخيل والبغال والحمير وأوجب أبو  
 حنيفة فى اناث الخيل السائمة ديناراً عن كل فرس وقد قال النبى ﷺ نفوتكم  
 عن صدقة الخيل والرقيق . واذا كان والى الصدقات من عمال النفويض أخذها فيما  
 اختلف الفقهاء فيه على رأيه واجتهاده لا على اجتهاد الامام ولا على اجتهاد ارباب  
 الاموال . ولم يحجز الامام أن ينص له على قدر ما يأخذه وان كان من عمال التنفيذ  
 عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الامام دون ارباب الاموال ولم يحجز لهذا العامل ان  
 يجتهد ولزم الامام ان ينص له على القدر المأخوذ ويكون رسولا فى القبض منفذا  
 لاجتهاد الامام فعلى هذا ان كان هذا العامل عبداً أن ذمياً جاز فان كان فى زكاة  
 عامه لم تجز لان فيها ولاية لا يصح ثبوتها مع الكفر والرق وان كان فى زكاة خاصة  
 نظر فان كان فى مال قد عرف مبلغ أصله وقدر زكاته جاز أن يكون هذا المأمور  
 بقبضه عبداً أو ذمياً لانه تجرد من حكم الولاية وتخصص باحكام الرسالة وان كان  
 فى مال لم يعرف مبلغه ولا قدر زكاته لم تجز أن يكون المأمور بقبضه ذمياً لانه اذن  
 على مال لا يعلم فيه على خبره وجاز أن يكون عبداً لان خبر العبد مقبول . واذا  
 تأخر عامل الصدقات من ارباب الاموال بعد وجوب زكاتهم فان كان بعد ورود  
 عمله وتشاغله بغيرهم انتظروه لانه لا يقدر على أخذها الا من طائفة بعد طائفة  
 وان تأخر عن جميعهم ونجاوز العرف فى وقت زكاتهم أخرجوها بأنفسهم لان الامر  
 بدفعها اليه مشروط بالمسكنة وساقط مع عدم الامكان وجاز لمن يتولى اخراجها  
 من ارباب الاموال ان يعمل فيها على اجتهاده ان كان من أهل الاجتهاد وان لم  
 أهله استفتى من الفقهاء من يأخذ بقوله ولا يلزمه أن يستفتى فقهين فافتاه احدهما  
 بإيجابها وافتاه الآخر بأسقاطها أو أفتاه احدهما بقدر وأفتاه الآخر بأكثر منه  
 فقد اختلف اصحاب الشافعى فيما يعمل به منهما فذهب بعضهم الى أنه يأخذ بأغلظ  
 القولين حكاه وقال آخرون يكون مخيراً فى الاخذ بقول من شاء منهما فلو حضر العامل

بعد أن عمل رب المال على اجتهد نفسه أو اجتهد من استفتاه وكان اجتهد العامل مؤدياً إلى  
 بإيجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخرجه كان اجتهد العامل أمضي إن كان وقت الامكان بإقيا  
 واجتهد رب المال أنفذان كان وقت الامكان فائثا ولو اخذ العامل الزكاة باجتهاده وعمل  
 في وجوبها واسقطها على رأيه وادي اجتهد رب المال إلى إيجاب ما أسقطه أو الزيادة  
 على ما أخذه لزم رب المال في ما بينه وبين الله تعالى إخراج ما أسقطه من أصل أو تركه  
 من زيادة لأنه معترف بوجوبها عليه لأهل السهمان

(فصل) والمال الثاني من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فارحب أبو  
 حنيفة الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار النخل والكرم خاصة ولم يوجب  
 في غيرهما من جميع الفواكه وثمار زكاة وزكاتها تجب بشرطين . أحدهما بدو  
 صلاحها واستطابة أكلها وليس على من قطعها قبل بدو الصلاح زكاة ويكره  
 أن يفعله فرارا من الزكاة ولا يكره أن يفعله لحاجة ، والشرط الثاني أن تبلغ خمسة  
 أوسق فلا زكاة فيها عند الشافعي إن كانت من أقل خمسة أوسق والوسق ستون  
 صاعا والصاع خمسة أرطال وثلاث بالراقي وأوجبها أبو حنيفة في القليل والكثير  
 بومنع أبو حنيفة من خرص الثمار على أهلها وجوزها الشافعي تقدير الزكاة واستظهارها  
 لأهل السهمان فقد ولي رسول الله ﷺ على خرص الثمار عمالا وقال لهم خففوا  
 بالخرص فإن في المال الوصية والعرية والواطئة والنائبة فالوصية ما يوصي بها رباها  
 بعد الوفاة والعرية ما يعري للعصاة في حال الحياة والواطئة ما تأكله السابلة منهم  
 وسبوا واطئة لوطنهم الأرض والنائبة ما ينوب الثمار من الجوائح . فإما أمار البصرة  
 فيخرص كرومها وهم في خرصها كغيرهم ولا يخرص عليهم نخيلها لكثرة ولحوق  
 المشقة في خرصه فانهم يبيعون في التعارف أكل المارة منها وإن ما قدر لهم الصدر  
 الأول من ثماياها في يومى الجمعة والثلاثاء يصرف معظمه في أهل الصدقات وجعل  
 لهم في عوض الثمايا كبار الثمار وحملها إلى كرسي البصرة ليستوفي أعشارها منهم  
 هناك وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك مخالفين لمن سواهم ولا يجوز خرص  
 الكرم والنخل إلا بعد بدو الصلاح فيخرصان بسرا وعيا وينظر ما يرجحان إليه عمرا



وزيبياً ثم يخير أربابها إذا كانوا أمناء بين ضمانها بمبلغ خرصها ليتصرفوا فيها ويضمنوا قدر زكاتها وبين أن تكون في أيديهم أمانة يمنعوا من التصرف فيها حتى تنتهي ثم تؤخذ زكاتها إذا بلغت . وقدّر الزكاة العشر إن سقيت عذياً أو سيحاً ونصف بقسط العشر إن سقيت غرباً أو نصفها فإن سقيت بهما فقد قيل يعتبر أعلاهما وقيل يؤخذ كل واحد منهما وإذا اختلف رب المال والعامل فيما سقيت به كان القول قول ربها وأحافه العامل استظهاراً فإن نكل لم يلزمه إلا ما اعترف به ويضم أنواع النخل بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الكرم لأن جميعها جنس واحد ولا يضم النخل إلى الكرم لاختلافهما في الجنس وإذا كانت ثمار النخل والكرم تهير عمراً وزبيياً لم تؤخذ زكاتها إلا بعد تنأى جفافهما عمراً وزبيياً وإن كانت مما لا يؤخذ إلا رطباً أو عنباً أخذت عشر ثمرهما إذا بيعا فإن احتاج أهل السهمان إلى حقهم منها رطباً أو عنباً جاز في أحد القولين إذا قيل إن القسمة تميز نصيب ولم يجز في القول الثاني إذا قيل أن القسمة يبيع وإذا هلك الثمار بعد خرصها بجائحة من أرض أوسياء قبل إمكان أداء الزكاة منها سقطت وإن هلك بعد إمكان أدائها أخذت

« فصل » والمال الثالث الزروع أوجب أبو حنيفة الزكاة في جميعها وعند الشافعي لا تجب إلا فيما زرعه الآدميون قوتاً مدخراً ولا تجب عنده في البقول والخضر ولا تجب عند الشافعي فيهما ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان ولا فيما يزرعه الآدميون من نبات الأودية والجبال وهي مأخوذة عنده من عشرة أنواع البر والشعير والارز والذرة والباقلاء واللوبيا والحمص والعدس والدخن والجلبان فأما العسل فهو نوع من البر يضم إليه وعليه قشرتان لا تجب الزكاة فيه بقشرته إلا إذا بلغ عشرة أسق وكذلك الارز في قشرته وأما السات فهو نوع من الشعير يضم إليه والجاورس نوع من الدخن يضم إليه وما عداها أجناس لا يضم بعضها إلى غيره وضم مالك الشعير إلى الحنطة وضم ما سواها من القطنيات بعضها إلى بعض . وزكاة الزرع تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه إلا بعد دياسه وتصفيته إذا بلغ النصف منه خمسة أسق ولا زكاة فيها دونها وأوجبها أبو حنيفة في قايلاه

وكثيره وإذا جز المالك زرعه بقلا أو قمحيا لم تجب زكاته ويكره أن يفعله فرارا من الزكاة ولا يكره إن كان حاجة . وإذا ملك الذمي أرض عشر فزرعها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الشافعي إلى أنه لا عشر فيها عليه ولا خراج وقال أبو حنيفة يوضع عليها الخراج ولا يسقط منها بإسلامه وقال أبو يوسف يؤخذ منها نصف الصدقة المأخوذة من المسلم فإذا أسلم سقط عنها مضاعفة الصدقة وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة المسلم ولا تضاعف . وإذا زرع المسلم أرض خراج أخذ منه عند الشافعي عشر الزرع مع خراج الأرض ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وحده وإذا استأجر أرض خراج فزرعها فالخراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها وقال أبو حنيفة عشر الزرع على المؤجر وكذلك المعمر فهذه الأموال الثلاثة كلها أموال ظاهرة

( فصل ) وأما المال الرابع فهو الفضة والذهب وهما من الأموال الباطنة وزكتهما ربع العشر لقوله عليه الصلاة والسلام في الورق ربع العشر ونصاب الفضة مائتا درهم بوزن الاسلام الذي وزن كل درهم منه ستة دنانير وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم هو ربع عشرها ولا زكاة فيها إذا نقصت عن مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال أبو حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتين حتى يبلغ أربعين درهما فيجب فيها درهم سادس والورق المطبوعة والنقار سواء وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا بمثاقيل الاسلام يجب فيه ربع عشره وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه ويستوي فيه خالصه ومطبوعه ولا تضم الفضة إلى الذهب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده وضم مالك وأبو حنيفة الأقل إلى الأكثر وقوماه بقيمة الأكثر وإذا تجر بالدراهم والدنانير تجب زكاتها وربحهما تبع لهما إذا حال الحول لأن زكاة الفضة والذهب تجب بحول الحول عليهما . وأسقط داود زكاة مال التجارة وشذبهذا القول عن الجماعة وإذا اتخذ من الفضة والذهب حلياً مباحا سقطت زكاته في أصح قول الشافعي وهو مذهب مالك ووجب في أصفهيهما وهو قول أبي حنيفة . وإن اتخذ منهما ما حظر من الحلي والأواني وجبت زكاته في قول الجميع



( فصل ) واما الماعدن فهي من الاموال الظاهرة واختلف الفقهاء فيما يجب فيه الزكاة منها فاجبها ابو حنيفة فى كل ما ينطبع من فضة وذهب وصفر ونحاس وأسقطها عمالا ينطبع من مائع وحجر وأوجبها أبو يوسف فيما يستعمل منها حليا كالجواهر وعلى مذهب الشافعي يجب فى معادن الفضة والذهب خاصة اذا بلغ الماخوذ من كل واحد منهما بعد السبك والتصفية نصا باففى قدر المأخوذ من زكاته ثلاثة أقاليل . أحدها ربع العشر كالمقتنى من الذهب والفضة . والقول الثانى الخمس كالركاز والقول الثالث يعتبر حاله فان كثرت مؤنته ففيه ربع العشر وان قلت مؤنته ففيه الخمس ولا يعتبر فيه الحول لانها فائدة تزكى لوقيتها وأما الركاز فهو كل مال وجد مدفونا من ضرب الجاهلية فى موات أو طريق سابل يكون لواجده وعليه خمسه يصرف فى مصرف الزكاة لقول النبي ﷺ وفى الركاز الخمس . وقال أبو حنيفة واجد الركاز مخير بين اظهاره وبين اخفائه : والامام اذا ظهر له مخير بين أخذ الخمس أو تركه وما وجد فى أرض مماوكة فهو فى الظاهر للمالك الارض لاحق فيه لواجده ولا شيء فيه على مالكه الا ما يجب من زكاة ان يكن قد أداها عنه وما وجد من ضرب الاسلام مدفونا او غير مدفون فهو لقطة يجب تعريضها حولا فان جاء صاحبها والافلأ اجد أن يتملكها مضمونة فى ذمته لما لكها اذا ظهر

( فصل ) وعلى عامل الصدقة أن يدعو لاهله عند الدفم ترغيبا لهم فى المسارعة وتمييزا لهم من أهل الذمة فى الجزية وامثالا لقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلوئك سكن لهم ) ومعنى قوله سبحانه وتعالى تطهرهم وتزكيهم بها أى تطهر ذنوبهم وتزكى أعمالهم وفى قوله تعالى ( وصل عليهم ) وجهان . أحدهما استغفر لهم وهو قول بن عباس رضى الله عنه : والثانى ادع لهم وهو قول الجمهور وفى قوله تعالى ( ان صلوئك سكن لهم ) أربع تأويلات . أحدها قرينة لهم وهو قول ابن عباس رضى الله عنه والثانى رحمة لهم وهو قول طلحة . والثالث تثبيت لهم وهو قول ابن قتيبة . والرابع أمن لهم وهو من الاستحباب ان لم يسأل وفى استحقاقه اذا سئل وجهان أحدهما مستحب . والثانى مستحق واذا

كتم الرجل زكاة ماله واخفاها عن العامل مع عدله أخذها العامل منه اذا ظهر  
عليها ونظر فى سبب اخفاها فان كان يتولى اخراجها بنفسه لم يعزره وان اخفاها  
ليغلبها ويمنع حق الله منها عزره ولم يغرمه زيادة عليها وقل مالك يأخذ منه  
شطر ماله لقوله عليه الصلاة والسلام من غل صدقة فأنا آخذها وشطر  
ماله عزمة من عزمات الله ليس لآل محمد فيها نصيب وهو قول النبى عليه الصلاة  
والسلام ليس فى المال حق سوى الزكاة ما يصرف هذا الحديث عن ظاهره من الايجاب الى  
الزجر والارهاب كما قال من قتل عبده قتلناه وان كان لا يقتل بعينه واذا كان العامل  
جائزا فى أخذ الصدقة عادلا فى قسمتها جاز كتبتها وأجزأ دفعها اليه واذا كان عادلا فى  
أخذها جائزا فى قسمتها وجب كتبتها منه ولم يحز دفعها اليه فان أخذها طوعا  
أو جبرا لم يجزهم عن حق الله تعالى فى أموالهم ولزمهم اخراجها بأنفسهم الى  
مستحقيها من أهل السهمان وقال مالك يجزئهم ولا يلزمهم اعادتها واذا أقر عامل  
الصدقات بقبضها من أهلها قبل قوله وقت ولايته سواء كان من عمال التفويض أو من  
عمال التنفيذ وفى قبول قوله بعد عزله وجهان تحريجا من القولين فى دفع زكاة  
الاموال الظاهرة اليه هل هو مستحب أو مستحق فان قيل مستحب قبل قوله  
بعد العزل وان قيل مستحق لم يقبل قوله الا بينة ولم يجز أن يكون شاهدا بقبضها  
وان كان عدلا واذا ادعى رب المال اخراجها فان كان مع تأخير العامل عنه  
بعد امكن أدائها قبل قوله وأحلفه العامل ان انهم وفى استحقاق هذه اليمين  
وجهان أحدهما مستحقة ان بكل عنها أخذت منه الزكاة والوجه الثانى استظهارا  
ان نكل عنها لم تؤخذ منه وان ادعى ذلك مع حضور العامل لم يقبل قوله فى  
الدفع ان قيل ان دفعها الى العامل مستحق وقبل قوله ان قيل انه مستحب

«فصل» وأما قسم الصدقات فى مستحقيها فهي لمن ذكر الله تعالى فى كتابه  
العزيز بقوله (أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة نلوهم وفى  
الرقاب والغاريين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضه من الله والله عليم حكيم) بعد  
ان كان رسول الله ﷺ يقسمها على رأيه واجتهاده حتى لزمه بعض المنافقين وقال  
اعدل يا رسول الله فقال تكلك امك اذا لم اعدل فمن يعدل ثم نزلت عليه آية الصدقات



بعد فمنداها قال رسول الله ﷺ ان الله تعالى لم يرخص في قسمة الاموال بملك مقرب ولا باني مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه فواجب أن تقسم صدقات المواشي وأعشار الزروع والثمار وزكاة الاموال والمعادن وخمس الركاز لان جميعها زكاة على ثمانية أسهم الاصناف الثمانية اذا وجدوا ولا يجوز أن يخل بصنف منهم وقال أبو حنيفة يجوز أن يصرفها الى أحد الاصناف الثمانية مع وجودهم ولا يجب أن يدفعها الى جميعهم وفي تسوية الله تعالى بينهم في آية الصدقات ما يمنع من الاقتصار على بعضهم فواجب على حامل الصدقات بعد تكاملها ووجود جميع من سمي لها أن يقسمها على ثمانية أسهم بالتسوية فيدفع سهمها منها الى الفقراء والفقير هو الذي لا شيء له ثم يدفع السهم الثاني الى المساكين والمسكين هو الذي له مالا يكفيه فكان الفقير أسوأ حالا منه وقال أبو حنيفة المسكين أسوأ حالا من الفقير وهو الذي قد أسكنه العدم فيدفع الى كل واحد منهما اذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى أدنى مراتب الغنى وذلك معتبر بحسب حالهم فمنهم من يصير بالدينار الواحد غنيا اذا كان من أهل الاسواق يربح فيه قدر كفايته فلا يجوز أن يزاد عليه ومنهم من لا يستغني الا بمائة دينار فيجوز أن يدفع اليه أكثر منه ومنهم من يكون ذا جلد يكتسب بصناعته قدر كفايته فلا يجوز أن يعطي وان كان لا يملك درهما وقدر أبو حنيفة رضي الله عنه أكثر ما يعطاه الفقير والمسكين بما دون مائتي درهم من الورق وما دون عشرين دينارا من الذهب لئلا تجب عليه الزكاة فيما أخذ من الزكاة . ثم السهم الثالث سهم العاملين عليها وهم صنفان . أحدهما المقيمون بأخذها وجبايتها . والثاني المقيمون بقسمتها وتفريقها من أمين ومباشر ومتبوع وتابع جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة لئلا يؤخذ من أرباب الاموال سواها فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم فان كان سهمهم منها أكثر رد الفضل على باقي السهام وان كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة في أحد الوجهين ومن مال المصالح في الوجه الآخر والسهم الرابع سهم المؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف صنف يتألفهم لمعونة المسلمين وصنف يتألفهم للكف عن المسلمين وصنف يتألفهم لرغبتهم في الاسلام وصنف لترغيب قومهم وعشائريهم في الاسلام فمن كان من هذه الاصناف الاربعة مسلما

جاء أن يعطى من سهم المؤلفة من الزكاة ومن كان منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة الى سهم المصالح من الفىء والغنائم والسهم الخامس سهم الرقاب وهو عند الشافعى وأبى حنيفة مصروف فى المكاتبين يدفع اليهم قدر ما يعتقون به وقال مالك يصرف فى شراء عبيد يعتقون . والسهم السادس للغارمين وهم صنفان صنف منهم استدانوا فى مصالح أنفسهم فيدفع اليهم مع الفقر دون الغنى ما يقضون به ديونهم وصنف منهم استدانوا فى مصالح المسلمين فيدفع اليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل والسهم السابع سهم سبيل الله تعالى وهم الغزاة يدفع اليهم من سهمهم قدر حاجتهم فى جهادهم فان كانوا يرابطون فى الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم وما أمكن من نفقات مقامهم وان كانوا يعودون اذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم وعودهم . والسهم الثامن سهم ابن السبيل وهم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع اليهم من سهمهم اذا لم يكن سفر معصية قدر كفايتهم فى سفرهم وسواء من كان منهم مبتدئاً بالسفر أو مجتازاً وقال أبو حنيفة أدفعه الى المجتاز دون المبتدئ فى السفر واذا قسمت الزكاة فى الاصناف الثمانية لم يخل حالهم بعدها من خمسة أقسام . أحدها ان تكون وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بما أخذوه من أهل الصدقات وحرم عليهم التعرض لها . والقسم الثانى أن تكون مقصورة عن كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحاولون بباقي كفايتهم على غيرها . والقسم الثالث أن تكون كافية لبعضهم مقصورة عن الباقين فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المقصرون على حالهم من أهل الصدقات . والقسم الرابع أن تفضل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويرد الفضل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد اليهم . والقسم الخامس أن تفضل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقين فيرد ما فضل عن المكتفين على من عجز من المقصرين حتى يكتفى الفريقان واذا عدم بعض الاصناف الثمانية قسمت الزكاة على من يوجد منهم ولو كان صنفاً واحداً ولا ينقل سهم من عدم منهم فى جبر ان المال الاسهم سبيل الله فى الغزاة فانه ينقل اليهم يسكنون الثغور فى الاغلب وتفرق زكاة كل ناحية فى أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد الى غيره الا عند عدم أهل السهمان فيه فان



نقلها عنه مع وجودهم فيه لم يجزئه فى أحد القواين وأجزأه فى القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة الى كافر وجوز أبو حنيفة دفع زكاة الفطر خاصة الى الذمي دون المعاهد ولا يجوز دفعها الى ذوى القربى من بني هاشم ونهى عبد المطلب تنزيها لهم عن أوساخ الذنوب وجوز أبو حنيفة دفعها اليهم ولا يجوز أن تدفع الى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقب بمضه ولا يدفعها الرجل الى زوجته ويجوز أن تدفع المرأة زكاتها الى زوجها ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته الى من تجب عليه نفقته من والد أو ولد لغناهم به الا من سهم الغارمين اذا كانوا منهم ويجوز أن يدفعها الى من سواهم من اقاربه وصرفها فيهم أفضل من الاجانب وفي حيران المال أفضل من الابعاد واذا حضر رب المال أقاربه الى العامل ايخصهم بزكاة ماله فان لم تختلط زكاته بزكاة غيره خصهم بها فان اختلطت كانوا من المختلط أسوة غيرهم لكن لا يخرجهم منها لان فيها ما هم به أحق وأخص . واذا استتراب رب المال بالعامل فى مصرف زكاته وسأله ان يشرف على قسمتها لم يلزمه اجابته الى ذلك لانه قد برىء منها بدفعها اليه ولو سأل العالم رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه الحضور لبرائته منها بالدفع واذا هلكت الزكاة فى يد العامل قبل قسمتها أجزأت رب المال ولم يضمها العامل الا بالعدوان واذا تلفت الزكاة فى يد رب المال قبل وصولها الى العامل لم تجزم وأعادها ولو تلف ماله قبل اخراج زكاته سقطت عنه ان كان تلفه قبل امكان ادائها ولا تسقط ان كان تلفه بعد امكان ادائها واذا ادعى رب المال تلف ماله قبل ضمان زكاته كان قوله مقبولا وان اتهمه العامل أحلفه استظهارا ولا يجوز للعامل أن يأخذ رشوة أرباب الاموال ولا يقبل هداياهم قال رسول الله ﷺ هدايا العمال غلول والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة ما أخذت طلبا والهدية ما بذلت عفوا فاذا ظهرت على العامل خيانة كان الامام هو الناظر فى حالة المستدرك لخيانته دون أرباب الاموال ولم يتعين لاهل السهمان فى خصومته الا أن يتظلموا الى الامام تظلم ذوى الحاجات ولا تقبل شهادتهم على العامل للتهمة اللاحقة بهم قأما شهادة أرباب اموال عليه فان كانت فى أخذ الزكاة منهم لم تسمع شهادتهم

وان كانت فی وضعه لها غیر حقها سمعت اذا ادعی ارباب الاموال دفع الزکاة الى العامل وانکرها أحلف ارباب الاموال علی ما ادعوه وبرؤا وأحلف العامل علی ما أنکره وبریء فان شهد بعض ارباب الاموال لبعض بالدفع الى العامل فان کان بعد التناکر والتخاصم لم تسمع شهادتهم علیه وأن کان قبلهما سمعت وحکم علی العامل بالغرم فان ادعی بعد الشهادة انه قسمها فی أهل السهمان لم یقبل منه لانه قدأ کذب هذه الدعوی بانکاره فان شهد له أهل السهمان بأخذها منه لم یقبل شهادتهم لانه قدأ کذبهم بانکار الایخذ واذا أقر العامل بقبض الزکاة واذا ادعی قسمتها فی أهل السهمان فأنکروه فان قوله فی قسمتها مقبول لانه مؤمن فیها وقولهم فی الایکار مقبول فی بقاء فقرهم وحاجتهم ومن ادعی من أهل السهمان فقرا قبل منه او من ادعی غرما لم یقبل منه وبینة واذا اقر رب المال عند العامل بقدر زکاته ولم یخبره بمانع ماله جاز ان یأخذها منه علی قوله ولم یأخذها باحضار ماله جبرا واذا أخطأ العامل فی قسم الزکاة ووضعها فی غیر مستحق لم یضمن فیمن ینحفي حاله من الاغنیاء وفي ضمانه لها فیمن لا ینحفي حاله من ذوی القربی والکفار والعبيد قولان ولو کان رب المال هو الخاطیء فی قسمتها ضمنها فیمن لا ینحفي حاله من ذوی القربی والعبيد وفي ضمانها فیمن لا ینحفي حاله من الاغنیاء قولان ویكون حکم العامل فی سقوط الضمان أوسع لان شغله اکثر فکان فی الخطأ أعذر

### «الباب الثاني عشر في قسم الفیء والغنیمة»

وأموال الفیء والغنائم ما وصلت من المشرکین أو كانوا سبب وصولها ويختلف المالان فی حکمها وهما مخالفان لاموال الصدقات من أربعة أوجه أحدها ان الصدقات مأخوذة من المسلمین تطهیرا لهم والفیء والغنیمة مأخوذة من الکفار انتقاما منهم والثاني أن مصرف الصدقات منصوص علیه لیس الائمة اجتهد فيه وفي اموال الفیء والغنیمة ما یقف مصرفه علی اجتهد الائمة . والثالث ان اموال الصدقات یجوز ان یفرد اربابها بقسمتها فی اهلها ولا یجوز لاهل الفیء والغنیمة



ان يتفردوا بوضعه في مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة والرابع اختلاف  
المصرفين على ما ستتوضح . أما الفى والغنيمه فهما متفقان من وجهين ومختلفان  
من وجهين فلما وجها اتفاقهما فاحدهما أن كل واحد من المالين واصل بالكفر  
والثاني أن مصرف خمسهما واحد . وأما وجه افتراقهما فاحدهما أن مال الفى مأخوذ  
عفا وما مال الغنيمه مأخوذ قهرا . والثاني أن مصرف أربعة أخماس الفى مخالف  
لलगنيمه على أخماس لمصرف أربعة ما ستتوضح ان شاء الله تعالى

وسنبداً بمال الفى فنقول أن كل مال وصل من المشركين عفا من غير قتال  
ولا باجاف خيل ولا ركاب فهو كمال الهندة والجزية واعشار متاجرهم أو كان واصلا  
بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه اذا أخذ منهم أداء الخمس لأهل الخمس مقسوما على  
خمسه وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا خمس في الفى ونص الكتاب في خمس  
الفى يمنع من مخالفته قال الله تعالى ( مما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله  
والرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ) فيقسم الخمس على خمسة  
أسهم متساوية . سهم منها كان لرسول الله ﷺ في حياته ينفق منه على نفسه  
وأزواجه وبصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين وأختلف الناس فيه بعد موته  
فذهب من يقول بمراث الانبياء الى أنه موروث عنه مصروف الى ورثته وقال أبو  
ثور يكون ملكا للامام بعده لقيامه بأمور الامة مقامه وقال أبو حنيفة قد سقط  
بموته وذهب الشافعي رحمه الله الى أنه يكون مصروفا في مصالح المسلمين كأرزاق  
الجيش واعداد الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاة والائمة  
وما جرى هذا الجرى من وجوه المصالح . والسهم الثاني سهم ذوى القربى زعم  
أبو حنيفة أنه قد سقط حقهم منه اليوم وعند الشافعي ان حقهم فيه ثابت وهم  
بنو هاشم وبنو عبد المطلب ابنا عبد مناف خاصة لاحق فيه لمن سواهم من قریش  
كلها يسوي فيه بين ضغارهم وكبارهم وأغنيائهم وفقرائهم ويفضل فيه بين الرجال  
والنساء للذكر مثل حظ الانثيين لأنهم أعطوه باسم القرابة ولا حق فيه لمواليه  
ولا لارلاد بناتهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل قسمه كان سهمه منه  
مستحقا لورثته . والسهم الثالث لليتامى من ذوى الحاجات - واليتم - موت الأب

مع الصغر ويستوى فيه حكم الغلام والجارية فإذا زال اسم اليتيم عنها قال رسول الله ﷺ لا يتم بعد حلم . والسهم الرابع للمساكين وهم الذين لا يجدون ما يكفيهم من أهل الفئ لأن مساكين الفئ يتميزون عن مساكين الصدقات لاختلاف مصروفها . والسهم الخامس لبنى السبيل وهم المسافرون من أهل الفئ لا يجدون ما ينفقون وسواء منهم من ابتداء بالسفر أو كان مجتازا فهذا حكم الخمس في قسمه وأما أربعة أخماسه ففيه قولان أحدهما أنه للجيش خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم ليكون معدا لأرزاقهم والقول الثاني أنه مضروف في المصالح التي منها أرزاق الجيش وما غنى للمسلمين عنه ولا يجوز أن يصرف الفئ في أهل الصدقات ولا تصرف الصدقات في أهل الفئ ويصرف كل واحد من المالين في أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس من المقاتلة عن المسلمين ولا من حماة البيضة . وأهل الفئ هم ذو الهجرة الذابون عن البيضة والمأمون عن الحرم والمجاهدون للعدو وكان اسم الهجرة لا ينطلق إلا على من هاجر من وطنه إلى المدينة لطلب الإسلام وكانت كل قبيلة أسلمت وهاجرت بأسرها تدعي البررة وكل قبيلة هاجر بعضها تدعي الخيرة فكان المهاجرون بررة وخيرة وخبره ثم سقط حكم الهجرة بعد الفتح وصار المسلمون مهاجرين وأعرابا فكان أهل الصدقة يسمون على عهد رسول الله ﷺ أعرابا ويسمى أهل الفئ مهاجرين وهو ظاهر في أشعارهم كما قال فيه بعضهم (الشريع)

قد لفها الليل بمصايب أروع خراج من الدوي

مهاجر ليس بأعرابي

ولاختلاف الفريقين في حكم المالين ما تميزا وسوي أبو حنيفة بينهما وجوز صرف كل واحد من المالين في كل واحد من الفريقين وإذا أراد الإمام أن يصل قوما ليعود صلاتهم بمصالح المسلمين كالرسل والمؤلفة جاز أن يصلهم من مال الفئ فقد أعطي رسول الله ﷺ المؤلفة يوم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزاري مائة بعير والاقرع بن حابس التميمي مائة بعير والعيار بن مرادس السلمي خمسين بعيرا فتسخطها وعتب علي رسول الله ﷺ فيها وقال (المتقارب)



كانت نهـابا تلافيتها  
وايقاظي القوم أن يرقدوا  
فأصبح نهـبى ونهب العبي  
وقد كنت في الحرب ذا قدرة  
والا أقاتل أعطيتها  
فما كنت حصن ولا حابس  
ولا كنت دون امرء منهما  
فقال رسول الله ﷺ لمي بن أبي طالب عليه السلام اذهب فاقطع عني لسانه  
فلما ذهب به قال أتريد أن تقطع لساني قال لا ولكن أعطيك حتى ترضى فأعطاه  
فكان ذلك قطع لسانه فلما إذا كانت صلاة الامام لا تعود بمصاحبه على المسلمين  
وكان المقصود بها نفع المعطي خاصة كانت صلاتهم من ماله. وروى ان اعرابيا أتى  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال (السريع)

يا عمر الخير جزيت الجنة اكس بنياتي وأمهنه

وكن لنا من الزمان جنة اقسم بالله لتفعلنه

فقال عمر رضى الله عنه ان لم افعل يكون ماداً فقال

إذا أبا حنص لا ذهبنه

فقال وإذا ذهبت يكون ماداً فقال

يكون عن حالي لتسأله يوم تكون الاعطيات هنه

وموقف مسؤول بينهم اما الي نار واما جنة

قال فبكى عمر رضى الله عنه حتى خضبت لحيته وقال يا غلام اعطه قيصي هذا  
لذلك اليوم لا لشعره أنا والله لا أملك غيره فجعل ما وصل به من ماله لا من ماله  
المسلمين لان صلاته لا تعدو بنفع على غيره فخرجت من المصالح العامة. ومثل هذا  
الاعرابي يكون من أهل الصدقة غير أن عمر رضى الله عنه لم يعطه منها اما لاجل  
شعره الذى استنزله فيه واما لان الصدقة مصروفة في خيراتها ولم يكن منهم. وكان  
بما نفعه الناس على عثمان رضى الله عنه ان جعل كل العلاة من مال الفیء ولم يصـ

والفرق بین الامرین . ویجوز للامام ان يعطى ذکور اولاده من مال الفیء لانهم من أهله فان كانوا صغارا كانوا فی اعطاء الذراری من ذوی السابقة والتقدم وان كانوا كبارا ففی اعطاء المقاتلة من أمثالهم حکى ابن إسحاق أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وسأله ان يفرض له ففرض له فی الفین ثم جاء غلام من أبناء الانصار قد بلغ فسأله ان يفرض له ففرض له فی ثلاثة آلاف فقال عبد الله يا أمير المؤمنين فرضت لی فی ألفین وفرضت لهذا فی ثلاثة آلاف ولم يشهد أبو هذا ما قد شهدت قال أجل لكنی رأیت أبا امك یقاتل رسول الله ﷺ ورأیت أبا أم هذا یقاتل مع رسول الله ﷺ والامام أكثر من الالف . ولا یجوز للامام ان يعطى اناث اولاده من مال الفیء لانهم من جملة ذریته الداخلین فی عطائه . وأما عبیده وعبید غیره فان لم یكونوا مقاتلة غنمقاتهم فی ماله ومال ساداتهم وان كانوا مقاتلة فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يفرض لهم فی العطاء ولم يفرض لهم عمر رضي الله عنه والشافعی رحمه الله يأخذ فیهم بقول عمر رضي الله عنه فلا يفرض لهم فی العطاء ولكن تزداد ساداتهم فی العطاء لاجلهم لان زیادة العطاء معتبرة بحال الذریة فان عتقوا جاز أن يفرض لهم فی العطاء ویجوز ان يفرض لبقیاء الفیء فی عطایاهم ولا یجوز ان يفرض لعمالهم لان النقیباء منهم والعمال يأخذون أجراً علی عملهم . ویجوز أن یكون عامل الفیء من ذوی القربی من بنی هاشم وبنی عبد المطلب ولا یجوز ان یكون عامل الصدقات منها اذا أراد سهمه منها الا ان یتطوع لان بنی هاشم وبنی عبد المطلب تحرم علیهم الصدقات سوا ما یحرم علیهم الفیء . ولا یجوز لعامل الفیء أن یقسم ما جباه الا بادن ویجوز للعامل الصدقات ان یقسم ما جباه بغير اذن ما لم یمنه عنه لما قد مناه من صرف مال الفیء عن اجتهاد الامام ومصرف الصدقة نص بالكتاب وصفة عامل الفیء مع وجود امانته وشهامته تختلف بحسب اختلاف ولايته فیه وهي تنقسم ثلاثة أقسام احدها ان یتولی تقدير اموال الفیء وتقدير وضعها فی الجهات المستحقة منها كوضع الخراج والجزية . . فمن شروط ولاية هذا العامل أن یكون حراً مسلماً مجتهداً فی أحكام الشریعة مضطلاً بالحساب والمساحة . والقسم الثاني أن یكون عاملاً للولاية علی نجیایة ما استقر من اموال الفیء كلها . . فالمتبر فی صحة ولايته



شروط الاسلام والحرية والاضطلاع بالحساب والمساحة ولا يعتبر ان يكون فقيرا  
 مجتهدا لانه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره. والقسم الثالث ان يكون خاص الولاية  
 على نوع من اموال الفى خاص فيعتبر ما وليه منها فان لم يستغن فيه عن استنابة  
 اعتبر فيه الاسلام والحرية مع اضطلاعه بشروط ما ولي منها فان لم يستغن فيه  
 عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والحرية مع اضطلاعه بشروط ما ولي من مساحة  
 أو حساب ولم يحز أن يكون ذميا ولا عبدا لان فيها ولاية وان استغنى عن الاستنابة  
 جاز ان يكون عبدا لانه كالرسول المأمور . . . واما كونه ذميا فينظر فيما رد اليه  
 من مال الفى فان كانت معاملته فيه مع أهل الذمة كالجزية والخراج الموضوع على رقاب  
 الارضين اذا صارت في أيدي المسلمين ففي جواز كونه ذميا وجهان. واد ابطلت  
 ولاية العامل فقبض مال الفى مع فساد ولايته بريء الدافع مما عليه اذا لم ينهه  
 عن القبض لان القبض منه مأذون له وان فسدت ولايته وجرى فى القبض مجرى  
 الرسول ويكون الفرق بين صحة ولايته وفسادها ان له الاجبار على الدفع مع صحة  
 الولاية وله الاجبار مع فسادها فان نهى عن القبض مع فساد ولايته لم يكن له القبض  
 ولا الاجبار ولم يبرأ الدافع بالدفع اليه اذا علم بنهيه وفي براءته اذا لم يعلم بالنهيه  
 وجهان كالوكيل

(فصل) فأما الغنيمه فهي أكثر أقساما وأحكاما لانها أصل تفرع عنه الفى  
 فكان حكمها أعم وتشتمل على أقسام اسرى. وسبي. وأرضين. وأموال. فأما الاسرى  
 فهم الرجال المقاتلون من الكفار اذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء فقد اختلف  
 الفقهاء فى حكمهم فذهب الشافعي رحمه الله الى أن الامام او من استنابه الامام  
 عليهم فى أمر الجهاد مخير فيهم واذا اقاموا على كفرهم فى الاصلح من أحد اربعة  
 أشياء إما القتل واما الاسترقاق واما الفداء بمال أو أسرى واما ان عليهم بغير فداء  
 فان اسلموا سقط القتل عنهم وكان على خياره فى أحد الثلاثة وقال مالك يكون  
 مخيرا بين ثلاثة أشياء القتل أو الاسترقاق أو المفادات بالرجال دون المال وليس  
 له ان وقال أبو حنيفة يكون مخيرا بين شيئين القتل أو الاسترقاق وليس له ان  
 ولا المفادات بالمال وقد جاء القرآن بالمان والفداء قال تعالى (فاماننا بعد واما فداء

حتى تضع الحرب أوزارها) ومن رسول الله ﷺ على أبي عزة الجمحي يوم بدر  
وشرط عليه الا يعود لقتاله فعاد لقتاله يوم أحد فأمر رسول الله ﷺ بقتله  
فقال امن علي فقال لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فأمر بضرب عنقه صبوا .  
ولما قتل النضر بن الحارث بالصفراء بعد انكفائه من بدر لما استوقفته ابنته قتيلة  
يوم فتح مكة وانشدته قولها «الكامل»

ياراكبا ان الاثيل مظنة      عن صبح خامسة وأنت موفق  
أبلغ به ميتاً فان تحية      ما أن يزال بها الركائب تحق  
مني اليه وعبرة مسفوحة      جادت لما تحها واخرى تحق  
أحمد يا خير ضئى كريمة      في قومها والفحل فحل معرق  
النضر أقرب من قتلت قرابة      وأحقهم ان كان عتيق يعق  
ما كان ضرك لومنت وربما      من الفى وهو المغيظ الحق

فقال النبي ﷺ لو سمعت شعرها ما قتلتها ولولم يحز المن لما قالوا هذا الآن أقواله  
أحكام مشروعة . وأما الفداء فقد اخذ رسول الله ﷺ فداء اسري بدر او فادي  
بعدهم رجلا برجلين فاذا ثبت خياره فيمن لم يسلم بين الامور الاربعة تصفح احوالهم  
واجتهد برأيه فيهم فمن علم منه قوة بأس وشدة نكاية ويش من اسلامه وعلمه في  
قتله من وهن قومه قتله صبوا من غير مثله ومن رآه منهم ذا جلد وقوة على العمل  
وكان مامون الخيانة والخباثة استرقه ليكون عوناً للمسلمين ومن رآه منهم مرجو  
الاسلام أو مطاعاً في قومه ورجا بالمن عليه اما اسلامه او تالف قومه من عليه  
واطلقه ومن وجد منهم ذمال وجدة بالمسلمين خلة وحاجة فاداه على مال وجعله  
او نساء فاداه وقوه المسلمين وان كان في اسري عشيرته احد من المسلمين من رجال  
عدة الاسلام على اطلاقهم فيكون خياره في الاربعة على وجه الاحوط الا صلح ويكون  
المال المأخوذ في الفداء غنيمة تضاعف الى الغنائم ولا يخص بهامن اسري من المسلمين  
فان رسول الله ﷺ دفع فداء الاسرى من اهل بدر الى من اسرهم قبل نزول  
قسم الغنيمة في الغامين ومن اباح الامام دمه من المشركين اعظم نكايته وشدة اذيته  
ثم اسر جاز له ان عليه والعفو عنه قد امر رسول الله ﷺ بقتل ستة عام الفتح



ولو تعلقوا باستار الكعبة عبد الله بن سعد بن أبي سرح كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ فيقول له اكتب غفور رحيم فيكتب عليهم حكيم ثم ارتد فلاحق بقريش وقال اصرف محمدا حيث شئت فنزل فيه قوله تعالى ( ومن قال سائز مثل ما أنزل الله ) . وعبد الله بن خلط كانت له قيتان تغنيان بسبب رسول الله ﷺ . والحويرث بن ثعلبة كان يؤذي رسول الله ﷺ . ومقيس بن حبابه كان بهض الانصار قتل اخاه خطأ فأخذ ديتة ثم اغتال القتال فقتله وعاد الى مكة مرتدا . وانشأ يقول ( الطويل )

شفي النفس ان قد بات بالقاع مسندا      يضرج ثوبه دماء الاخا دع  
وكانت هموم النفس من قبل قتله      تلم فتعفي عن وطاء المضاجع  
ثارت بها قهرا وحملت عقله      سراة بني النجار أرباب فارع  
وادركت ثأري واضيحت موسدا      وكنت علي الاسلام اول راجع

وسادة مولاة لبعض بني عبد المطاب كانت تسب وتؤذي . وعكرمة بن أبي جهل كان يكثر التأليب على النبي ﷺ طلبا لثأر أبيه . فأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فان عثمان رضي الله عنه استأمن له رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثم أعاد الاستئمان ثانية فلما ولي قال ما كان فيكم من يقتله حين اعرضت عنه قالوا هلا قومأت الينا بعينك قال ما كان لنبي أن تكون له خائنة الاعين . وأما عبد الله بن خلط فقتله سعد بن حرب الخزومي وابو بردة الاسلمي وأما مقيس بن حبابه فقتله نيلة بن عبد الله رجل من قومه . وأما الحويرث بن ثعلبة فقتله علي بن أبي طالب صبرا بامر رسول الله ﷺ ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا الا بقود . وأما قيتا ابن خلط فقتلت احداها وهربت الاخرى حتى استؤمن لها من رسول الله ﷺ فآمنها . وأما سارة فتغيبت حتى استؤمن لها من رسول الله ﷺ فآمنها ثم تغيبت من بعده حتى اوطأها رجل من المسلمين فرسا له في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالابطح فقتلها وأما عكرمة بن أبي جهل فانه سار الى ناحية البحر وقال لا أسكن مع رجل قتل أبا الحكم يعني أبا ركب البحر قال

لله صاحب السفينة أخلص قال ولم قال لا يصلح في البحر الا الاخلاص فقال والله  
 لئن كان لا يصلح في البحر الا الاخلاص فانه لا يصلح في البر غيره فرجع وكانت  
 زوجته بنت الحارث قد أسلمت وهي أم حليم فأخذت له من رسول الله ﷺ  
 أماناً وقيل بل خرجت اليه بأمانه الى البحر فلما رآه رسول الله ﷺ قال مرحباً  
 بالراكب المهاجر فأسلم فقال له رسول الله ﷺ لا تسألني اليوم شيئاً الا اعطيتك فقال  
 لي أسألك ان تسأل الله أن يغفر لي كل نفقة انفقته لأصدا بها عن سبيل  
 الله وكل موقف وقفته لأصدا به عن سبيل الله فقال رسول الله ﷺ اللهم  
 اغفر له ما سأل فقال والله يا رسول الله لا ادع درهما انفقته في الشرك الا  
 انفقته مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفا وقفته في الشرك الا وقفت مكانه  
 في الاسلام موقفين فقتل يوم اليرموك رضى الله عنه وهذا الخبر يتعلق به في سيرة  
 رسول الله ﷺ احكام فلذلك استوفيناها

(فصل) وأما قتل من أضغفه الهرم او أعجزته الزمانة أو كان ممن تحلى من  
 الرهبان وأصحاب الصوامع فان كانوا يمدون المقاتلة برأيهم ويحرضونهم على القتال  
 سجاز قتلهم عند الظفر بهم وكانوا في حكم المقاتلة بعد الاسروان لم يخاطبوا في رأى  
 ولا يحريض ففي اباحة قتلهم قولان

(فصل) وأما السبى فهم النساء والاطفال فلا يجوز أن يقتلوا اذا كانوا أهل  
 كتاب نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان ويكفونوا سبياً مسترقاً يقسمون  
 مع الغنائم وان كان النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدية الاوثان  
 وما تمتع من الاسلام فعند الشافعى يقتلن وعند أبى حنيفة يسترقن ولا يفرق فيمن  
 استرقن بين والدته ولدها لقول النبي ﷺ لا تولد والدته عن ولدها فان قادي  
 بالسبى على مال جاز لأن هذا الفداء بيع ويكون مال فدائهم مغنوماً مكانهم ولم  
 يلزمه استطابة نفوس الغامين عنهم من سهم المصالح وان اراد ان يقادى بهم عنه  
 اسرى من المسلمين في أيدي قومهم عوض الغامين عنهم من سهم المصالح وان اراد  
 الممن عليهم لم يجز بالاستطابة نفوس الغامين عنهم اما بالعفو عن حقوقهم منهم واما  
 (١ — ٩ احكام)



بمال يعوضهم عنهم . فان كان المن عليهم لمصلحة عامة جاز أن يعوضهم من سهمهم  
المصالح وان كان الامر يخصه عارض عنهم من مال نفسه . ومن امتنع من الغامين  
عن ترك حقه لم يستنزل عنه اجبارا حتى يرضى وخالف ذلك حكم الاسرى الذي  
لا يلزمه استطابة نفوس الغامين في المن عليهم لان قتل الرجال مباح وقتل السبي  
محظور فصار السبي مالا ممنوما لا يستنزلون عنه الا باستطابة النفوس . قد  
استعطفت هو اذن النبي ﷺ حين سباهم بحنين واتاه وفودهم وقد فرق الاموال  
وقسم السبي فذكره حرمة رضاعه فيهم من لبن حليمة وكانت من وهو اذن حكى  
ابن اسحاق أن هو اذن لما سبيت وغنمت اموالهم بحنين قدمت وفودهم مسلمين  
على النبي ﷺ وهو بالجعرانة فقالوا يارسول الله لانا اصل وعشيرة وقد اصابنا  
من البلاء مالا يخفى عليك فامن علينا من الله عليك ثم قام منهم أبوا صرد زهير بن  
صرد فقال يارسول الله انما في الحظائر عمارتك وخالاتك وحواضك اللائى كن يكفلنك  
ولو انا ملحننا للحارث بن أبى شمر أو النعمان بن المنذر ثم نزلنا بمثل المنزل الذي  
نزلنا رجونا عطفه وجائزته وانت خير الكفلين ثم انشأ يقول ( البسيط )

أمتن علينا رسول الله في كرم	فالك المرء نرجوه وندخر
أمتن على بيضة قد عاقها قدر	ممزق شملها في دهرها غير
أمتن على نسوة قد كنت ترضعها	اذ فوك يملأه من محض الدر
الا ناذ كنت طفلا كنت ترضعها	واذا تربك ما تأتى وما تذر
لا تجعلنا كمن شالت نعماته	واستبق منا قانا معشر زهر
اذ لم تداركنا نعاء تشرها	يا أرجح الناس حلما حين يختبر
انا انشكرك النعمى وان كثرت	وعندنا بعد هذا اليوم ندخر

فقال رسول الله ﷺ ابناءؤكم ونساؤكم أحب اليكم أم اموالكم فقالوا خيرتنا بين  
أموالنا وأحسابنا بل ترد علينا أبنائنا ونساءنا فهم أحب إلينا فقال رسول الله ﷺ أما  
ما كان لي ولبنى عبد المطالب فهو لكم وقالت قريش ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ  
وقالت الانصار ما كان لنا فهو لرسول الله وقال الافرع بن حابس اما أنا وبنوه

تيم فلا وقال عيينة بن حصن اما أنا وبنوا فزارة فلا وقال العباس بن مرادس  
 السلمي اما أنا وبنو سليم فلا فقالت بنوا سليم ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ فقال  
 العباس بن مرادس لبني سليم قد وهتموني فقال رسول الله ﷺ اما من تمسك  
 منكم بحقه من هذا السبي فله بكل انسان ست قلائص فردوا الي الناس ابناءهم  
 ونساءهم فردوا وكان عيينة قد أخذ مجوزا من حجاجز هو اذن وقال الى لا أري  
 لها في الحلي نسبا فتسنى ان يعظم قداءها فامتنع من ردها بست قلائص فقال ابو  
 صرد خلفها عنك فوالله ما فوها بيارد ولا ثديها بناهدي ولا بطنها بالدولا زوجها  
 بواحد ولا درها بماغد فردها بست قلائص ثم أن عيينة لقي الافرع فشكا  
 اليه فقال انك ما أخذتها ببضاء غزيرة ولا نصفا وثيرة وكان في السبي الشفاء بنت  
 الحارث بن عبد المزي اخت رسول الله ﷺ من الرضاعة فعنف بها الى أن  
 آتته وهي تقول أنا أخت رسول الله ﷺ من الرضاعة فلما انتهت اليه قالت له  
 انا اختك فقال رسول الله ﷺ وما علامة ذلك فقالت عضضة عضضتها وانا  
 متوركتك فمرف العلامة وبسط لها رداءه واجلسها عليه وخيرها بين المقام عنده  
 مكرمة أو الرجوع الى قومها ممتعة فاختارت أن يمتنعها ويردها الى قومها ففعل النبي  
 ﷺ وذلك قبل ورود الوفد ورد السبي فأعطاها غلاما له يقال له مكحل وجارية  
 فزوجت احدهما بالآخر ففهم من نساها بقية وفي هذا الخبر مع الاحكام المستفادة  
 منه سيرة يجب ان يتبعها الولاة لذلك استوفينا . . واذا كان في السبايا ذوات ازواج  
 بطل نكاحهن بالسبي سواء سبي ازواجهن معهن أم لا وقال ابو حنيفة ان سبين  
 مع ازواجهن فهن على النكاح وان اسلمت منهن ذات زوج قبل حصولها في السبي  
 فهي حرة ونكاحها باطل بانتضاء العدة . . واذا قسم السبايا في الغنائم حرم وطئهن  
 حتى يستبرين بحبضة ان كن من ذوات الاقراء أو بوضع الحمل ان كن حوامل  
 روى ان رسول الله ﷺ مر بسبي هوزان فقال ألا لاوطأ حامل حتى تضع ولا  
 غير ذات حمل حتى تحيض . . وما غلب عليه المشركون من اموال المسلمين وحرزوه  
 لم يملكوه وكان باقيا على ملك اربابه من المسلمين فان غنمه المسلمون رد على مالكه



منهم بغير عوض وقال أبو حنيفة قد ملكه المشركون اذا غلبوا عليه حتى لو كانت امة ودخل سيدها المسلم دار الحرب حرم عليه وطئها ولو كانت ارضا اسلم عنها فالتغلب عليها كان احق بها واذا غنمه المسلمون كانوا احق به من مالكة وقال مالك ان ادركه مالكة قبل القسمة كان احق به وان ادركه بعدها كان مالكة احق بتمنه وغانه احق بعينه . . . ويجوز شراء اولاد اهل الحرب منهم كما يجوز سبيهم ويجوز شراء اولاد اهل العهد منهم ولا يجوز سبيهم ولا يجوز شراء اولاد اهل الذمة منهم ولا يجوز سبيهم . . . ويجرى على ما غنمه الواحد والاثنان حكم الغنيمة في أخذ خمسة وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يؤخذ خمسة حتى يكونوا سرية واختلفوا في السرية فقال أبو حنيفة وعبد السرية أن يكونوا عددا متمتعوا قال أبو يوسف السرية تسعة فصاعد لان سرية عبد الله بن جحش كانت تسعة وهذا غير معتبر عند أكثر الفقهاء لان رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن أنيس الى خالد بن سيفان الهذلي سرية وحده فقتله وبعث عمرو بن أمية الضمري وآخر معه سرية : واذا أسلم أحد الابوين كان اسلاما لصغار اولادها من ذكور واناث ولا يكون اسلاما للبالغين منهم الا أن يكون البالغ مجنوناً وقال مالك يكون اسلام الاب اسلاما لهم ولا يكون اسلام الأم اسلاما لهم . . . ولا يكون اسلام الاطفال بأنفسهم اسلاما ولا ردتهم ردة وقال أبو حنيفة اسلام الطفل اسلام ورده ردة اذا كان يعقل ويميز لكن لا يقتل حتى يبلغ وقال أبو يوسف يكون اسلام الطفل اسلاما ولا تكون رده ردة وقال مالك في رواية معن عنه ان عرف نفسه صح اسلامه وان لم يعرفها لم يصح

(فصل) وأما الارضون اذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام \* أحدها ما ملكت عنوة وقهرا حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء فقد اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين الا ان يطيبوا نفسا بتركها فتوقف على مصالح المسلمين وقال مالك تعير وقفا على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمها بين الغانمين وقال أبو حنيفة الامام فيها بالخيار بين قسمتها بين الغانمين فتكون أرضاً عشرية أو يعيدها الي أيدي المشركين بخراج يضرب عليها فتكون أرض خراج ويكون

المشركون بها أهل ذمة أو يقفها على كافة المسلمين وتصير هذه الأرض دار اسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد اليها المشركون لملك المسلمين لها ولا يجوز أن يستنزل عنها للمشركين لثلاث تصير دار حرب \* والقسم الثاني منها ما ملك منهم عفوا لا يجلاهم عنها خوفا فتصير بالاستيلاء عليها وقفاً وقيل بل لا تصير وقفاً حتى يقفها الامام لفظاً ويضرب عليها خراجاً يكون أجره لرقابها تؤخذ من عومل عليها من مسلم أو معاهد ويجمع فيها بين خراجها وأعشار زروعها وغارها إلا أن تكون السمار من نخل كانت فيها وقت الاستيلاء عليها فتكون لملك النخل وقفاً معها لا يجب في غيرها عشر ويكون الامام فيها مخيراً بين وضع الخراج عليها أو المساواة على ثمرتها ويكون ما استؤلف غرسه من النخل معشوراً وأرضه خراجاً وقال أبو حنيفة لا يجتمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الأرض دار اسلام ولا يجوز بيع هذه الأرض ولا رهنها ويجوز بيع ما استحدث فيها من نخل أو شجر \* والقسم الثالث أن يستولي عليها صلحاً على أن تقر في أيديهم بخروج يؤدونه عنها فهذا على ضربين . أحدهما أن يصلحهم على أن ملك الأرض لنا فتصير بهذا الصلح وقفاً من دار الاسلام ولا يجوز بيعها ولا رهنها ويكون الخراج أجره لا يسقط عنهم باسلامهم فيؤخذ خراجها إذا انتقلت الى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فان بذلوا الجزية عن رقابهم جاز أقرارهم فيها على الأبد وان منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرروا فيها إلا المدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة اشهر ولا يجاوزون السنة وفي أقرارهم فيها ما بين الأربعة اشهر والسنة وجهان والضرب الثاني ان يصلحوا على ان الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه عنها وهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم ولا تصير أرضهم دار اسلام وتكون دار عهد ولهم بيعها ورهنها وإذا انتقلت الى مسلم لم يؤخذ خراجها ويقرون فيها ما أقاموا على الصلح ولا تؤخذ جزية قاربهم لانهم في غير دار الاسلام وقال أبو حنيفة قد صارت دراهم بالصالح دار اسلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقضوا الصلح بعد استقرارهم معهم فقد اختلف فيهم مذهب الشافعي رحمه الله الي أنها ان ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها وان لم تملك صارت الدار



حربا وقال أبو حنيفة إن كان في دراهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار اسلام على أهلها حكم البغاة وإن لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال أبو يوسف ومحمد قد صارت دار حرب في الامر بن كليهما

(فصل) وأما الاموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة وقد كان رسول الله ﷺ يقسمها على رأييه ولما تنازع فيها المهاجرون والانصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكا لرسوله يضعها حيث شاء وروي أبو أمامة الباهلي قال سألت عبادة بن الصامت عن الانفال يعني عن قوله تعالى (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم) فقال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر انزلت حين اختلفنا في النفل فساءت فيه اخلاقنا فانزع الله سبحانه من ايدينا فجعله الى رسوله فقسمه بين المسلمين علي سواء واصطفي من غنيمة بدر سيفه ذا الفقار وكان سيف منبه بن الحجاج وأخذ منها سهمه ولم ينجسها الى أن أنزل الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل) فتولى الله سبحانه قسمة الغنائم كما تولى قسمة الصدقات فكان أول غنيمة خمسها رسول الله ﷺ بعد بدر غنيمة بني قينقاع. وإذا جمت الغنائم لم تقسم مع قيام الحرب حتى تتجلى ايعلم بانجلائها تحقق الظن واستقرار الملك ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيهزموا فاذا انجأت الحرب كانت تعجيل قسمتها في دار الحرب وجواز تأخيرها الى دار الاسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح وقال أبو حنيفة لا يجوز ان يقسمها في دار الحرب حتى تصير الى دار الاسلام فيقسمها حينئذ فاذا أراد قسمتها بدأ بأسلاب القتلى فاعطي كل قاتل سلب قتيله سواء شرط الامام له ذلك أو لم يشترطه وقال أبو حنيفة ومالك إن شرط لهم ذلك استحقوه وإن يشترطه لهم كان غنيمة فيشتركون فيها وقد نادى منادى رسول الله ﷺ بعد حيازة الغنائم من قتل قتيلا فله سلبه والشرط ما تقدم الغنيمة لا ما تأخر عنها وقد اعطى ابا قتادة أسلاب قتلاه وكانوا عشرين قتيلا .. والسلب ما كان على المقتول من لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل به وما كان

تحتته من فرس يقاتل عليه ولا يكون ما فى المعسكر من أمواله سلبا وهل يكون  
 ما فى وسطه من مال وما بين يديه من حقيبة سلبا فيه قولان ولا ينجس السلب  
 وقال مالك يؤخذ خمسة لاهل الخمس فاذا فرغ من اعطاء السلب فقد اختلف فيما  
 يصنعه بعد ذلك فالصحيح من القولين انه يبدأ بعد السلب باخراج الخمس من جميع  
 الغنيمة فيقسمه بين اهل الخمس على خمسة أسهم كما قال عز وجل (واعلموا انما غنم  
 من شيء فان الله خمسة وللرسول) الآية وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك  
 يقسم الخمس على ثلاثة أسهم لليتامي والمساكين وابن السبيل وقال عباس رضى  
 الله عنه يقسم الخمس على ستة أسهم سهم لله تعالى يصرف فى مصالح الكعبة. واهل  
 الخمس فى الغنيمة هم اهل الخمس فى الفى فيكون سهم من الخمس لرسول الله ﷺ يصرف  
 بعده للمصالح والسهم الثانى لذوي القربى من بنى هاشم وبنى المطلب والسهم الثالث لليتامي  
 والسهم الرابع للمساكين والسهم الخامس لبني السبيل ثم يرضخ بعد الخمس لاهل الرضخ  
 وهم فى القول الثانى مقدمون على الخمس واهل الرضخ من لا سهم له من حاضرى الوقعة من  
 العبيد والنساء والصبيان والزمى واهل الذمة يرضخ لهم من الغنيمة بحسب عنايتهم  
 ولا يبلغ يرضخ احد منهم سهم فارس ولا راجل فلو زال نقص اهل الرضخ بعد  
 حضور الوقعة يعتق العبد وبلوغ الصبي واسلام الكافر فان كان ذلك قبل انقضاء  
 الحرب اسهم لهم ولم يرضخ وان كان ذلك بعد انقضائها رضىخ لهم ولم يسهم ثم تقسم  
 الغنيمة بعد اخراج الخمس والرضخ منها بين من شهد الوقعة من اهل الجهاد وهم  
 الرجال الاحرار المسلمون الاصحاء يشرك فيها من قاتل ومن لم يقاتل لان من لم  
 يقاتل عون للقتال ورده له عند الحاجة وقد اختلف فى قوله تعالى (وقيل لهم تعالى  
 قاتلوا فى سبيل الله وادفعوا) على تأويلين . احدهما انه تكسير السواد وهذا قول  
 السدي وابن جريج . والثاني انه المرابطة على الخيل وهو قول بن عون . وتقسم  
 الغنيمة بينهم قسمة الاستحقاق لا يرجع فيها الى خيار القاسم ووالى الجهاد وقال  
 مالك مال الغنيمة موقوف على رأي الامام ان شاء قسمه بين الغانين تسوية وتفضيلا  
 وان شاء اشرك معهم غيرهم ممن لم يشهد الوقعة وفى قول النبى ﷺ الغنيمة لمن  
 شهد الوقعة ما يدفع هذا المذهب . واذا اختص بها من شهد الوقعة وجب ان يفضل



الفارس على الراجل لفضل عنائه واختلاف في قدر تفضيله فقال أبو حنيفة يعطى  
 الفارس سهمين والراجل سهما واحدا وقال الشافعي يعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل  
 سهما واحدا ولا يعطى سهم الفارس الا لأصحاب الخيل خاصة ويعطى ركاب البغال  
 والخمير والجمل والبقيلة سهام الرجال ولا فرق بين عتاق الخيل وهيجانها وقال سليمان  
 بن ربيعة لا يسهم الا للعتاق السوابق وإذا شهد الواقعة بفارسه سهم له وإن لم  
 يقاتل عليه وإذا خلفه في العسكر لم يسهم له وإذا حضر الواقعة بفارس لم يسهم الا  
 لفارس واحد وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسهم لفارسين وبه قال  
 لأوزاعي وقال ابن عيينة يسهم لما يحتاج اليه ولا سهم لما لا يحتاج اليه ومن مات  
 فارسه بعد حضور الواقعة أسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له وكذلك لو كان هو  
 الميت وقال أبو حنيفة ان مات هو أو فارسه بعد دخول دار الحرب أسهم له وإذا  
 جاءهم مدد قبل انجلاء الحرب شاركهم في الغنيمة وان جاءوا بعد انجلائها لم  
 يشاركهم وقال أبو حنيفة ان دخلوا دار الحرب قبل انجلائها شاركهم ويسوي  
 في قسمة الغنائم بين مرتزقة الجيش وبين المتطوعة اذا شهد جميعهم الواقعة وإذا  
 غزا قوم بغير اذن الامام كان ما غنموه مضموسا وقال أبو حنيفة لا ينجس وقال  
 الحسن لا يملك ما غنموه وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو كان مأسورا  
 معهم فاطلقوه وأمنوه لم يجز أن يغتالهم في نفس ولأمال وعليه ان يؤمنهم وقال داود  
 يجوز أن يغتالهم في أنفسهم وأموالهم الا ان يستأمنوه كما أمنوه فيلزمه المصادقة  
 ويحرم عليه الاغتيال . وإذا كان في المقاتلة من ظهر عتاه وأثر بلاؤه لشجاعته  
 وأقدامه أخذ سهمه من الغنيمة أسوة غيره وزيد من سهم المصالح بحسب عنائه فان  
 لدى السابقة والاقدام حقا لا يضاع قد عقد رسول الله ﷺ أول راية عقدها  
 في الاسلام بعد عمه حمزة بن عبد المطلب لعبيدة بن الحارث في شهر  
 ربيع الاول في السنة الثانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن أبي وقاص الى  
 ادني ماء بالحجاز وكان امير المشركين عكرمة بن أبي جهل فرمى سعد ونكي وكان  
 اول من رمى سهما في سبيل الله فقال ( الوافر )

ألا هل أتى رسول الله أتى حيث صحابتي بهدور نبلي

أذود بها أوائلهم ذيادا بكل حزونة وبكل سهل  
فما يعتد رام في عدو حق يا رسول الله قبلي  
وذلك أن دينك دين صدق بسهم ووذ آيت به وعدل

فلما قدم اعتذر له رسول الله ﷺ بما سبق إليه وتقدم فيه

(الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج)

والجزية والخراج حقان أوصل الله سبحانه وتعالى المسلمين إليهما من المشركين  
يجمعان من ثلاثة أوجه ويفترقان من ثلاثة أوجه ثم تنفرع أحكامهما . فاما  
الأوجه التي يجمعان فيها فأحدها أن كل واحد منهما مأخوذ عن شرك صغارا له  
وذلة . والثاني أنهما مالا فيء بصرفان في أهل الفيء . والثالث أنهما يجبان بحلول  
الحول ولا يستحقان قبله . وأما الأوجه التي يفترقان فيها . فأحدها أن الجزية  
لص وإن الخراج اجتهد . والثاني أن أقل الجزية مقدر بالشرع  
وأكثرها مقدر بالاجتهاد والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد . والثالث  
أن الجزية تؤخذ مع بقاء الكفر وتسقط بحدوث الإسلام والخراج يؤخذ مع  
الكفر والإسلام . فأما الجزية فهي موضوعة على الرأس واسمها مشتق من  
الجزاء أما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغارا وأما جزاء على أبا نالهم لأخذها  
منهم رفقا والأصل فيها قوله تعالى (قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا الكتاب  
حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) أما قوله سبحانه — الذين لا يؤمنون  
بالله — فأهل الكتاب وإن كانوا معترفين بأن الله سبحانه واحد فيحتمل نفى هذا  
الإيمان بالله تأويلين . أحدهما لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن . والثاني  
لا يؤمنون برسوله محمد ﷺ لأن تصديق الرسل إيمان بالمرسل وقوله سبحانه  
ولا باليوم الآخر يحتمل تأويلين . أحدهما لا يخافون وعيد اليوم الآخر وإن  
كانوا معترفين بأثواب والعقاب . والثاني لا يصدقون بما وصفه الله تعالى من أنواع  
العذاب وقوله — ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله — يحتمل تأويلين أحدهما أن



ما أمر الله سبحانه بنسخه من شرائعهم والثاني ما أحله الله لهم وحرمه عليهم وقوله ولا يدينون دين الحق — فيه تأويلان . أحدهما ما في التوراة والانجيل من اتباع الرسول وهذا قول الكلبي . والثاني الدخول في الاسلام وهو قول الجمهور وقوله من الذين أوتوا الكتاب — فيه تأويلان . أحدهما من دين أبناء الذين أوتوا الكتاب والثاني من الذين بينهم الكتاب لانهم في اتباعه كابنائهم وقوله تعالى حتى يعطوا الجزية فيه تأويلان . أحدهما حتى يدفعوا الجزية . والثاني حتى يضمونها لان ضمها يجب الكف عنهم . وفي الجزية تأويلان أحدهما انها من الاسماء الجملة التي لا تعرف منها ما أريد بها الا ان يرد بيان . والثاني أنها من الاسماء العامة التي يجب اجراؤها على عمومها الا ما قد خصه الدليل وفي ان لنا في أخذها منهم يدا وقدرة عليهم وفي قوله — وهم صاغرون — تأويلان . أحدهما أذلاء مستكينين . والثاني ان يجري عليهم أحكام الاسلام فيجب على ولي الامر ان يضيع الجزية على رقاب من دخل في الذمة من أهل الكتاب ليقرأوا بها في دار الاسلام ويلزم لهم بذلك حقان . أحدهما لكف عنهم والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين روي نافع عن اس عمر قال كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ ان قال احفظوني في ذمتي .. والعرب في اخذ الجزية منهم كثيرهم وقال ابو حنيفة لا آخذها من العرب لئلا يجري عليهم صغار ولا تؤخذ من مرتد ولا دهرى ولا عابدون واخذها ابو حنيفة من عبدة الاوثان اذا كانوا عجميا ولم يأخذها منهم اذا كانوا عربا وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى وكتابتهم التوراة والانجيل ويجري المجوس مجراهم في اخذ الجزية منهم وان حرم اكل ذبائحهم ونكاح نسائهم وتؤخذ من الصابئين والسامرة اذا وافقوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم وان خالفوهم في فروعه ولا تؤخذ منهم اذا خالفوا اليهود والنصارى في اصل معتقدهم ومن دخل في اليهودية والنصرانية قبل تبديلها اقر على ما دان به منهما ولا يقر ان دخل بعد تبديلها ومن جهلت حالته اخذت جزيته ولم تؤكل ذبيحته ومن انتقل من يهودية الى نصرانية لم يقر في اصح القولين واخذ بالاسلام فان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره عليه قولان ويهود خيبر وغيرهم في الجزية سواء باجماع الفقهاء ..

ولا تجب الجزية الا على الرجال الاحرار العقلاء ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا  
عجنون ولا عبد لانهم اتباع وذراعي ولو تفردت منهم امرأة على ان تكون تبعا  
تزوج أو نسيب لم تؤخذ منها جزية لانها تبع لرجال قومها وان كانوا اجانب منها  
ولو تفردت امرأة من دار الحرب فبذلت الجزية للمقام في دار الاسلام لم يلزمها  
ما بذلته وكان ذلك منها كاهلية لا تؤخذ منها ان امتعت ولزمت ذمتها وان لم تكن  
تبعا لقومها.. ولا تؤخذ الجزية من خثي مشكل فان زال اشكاله وبان انه رجل اخذ  
بها في مستقبل امره وماضيه.. واختلاف الفقهاء في قدر الجزية فذهب ابو حنيفة الى  
تصنيفهم ثلاثة اصناف اغنياء يؤخذ منهم ثمانية واربعون درهما وأوساط يؤخذ منهم  
اربعة وعشرون درهما وفقراء يؤخذ منهم اثنا عشر درهما فيجعلها مقدرة الاقل  
والاكثر ومنع من اجتهاد الولاة فيها وقال مالك لا يقدر اقلها ولا اكثرها وهي  
موكولة الا اجتهاد الولاة في الطرفين وذهب الشافعي الى انها مقدرة الاقل بدينار  
لا يجوز الاقتصار على اقل منه وعنده غير مقدرة الاكثر يرجع فيه الى اجتهاد  
الولاة ويجتهد رأيه في التسوية بين جميعهم او التفضيل بحسب احوالهم فاذا اجتهد  
رأيه في عقد الجزية معها على مراعاة أولى الامر منهم صارت لازمة لجمعهم ولا  
عقابهم قرنا بعد قرن ولا يجوز لوال بئسده أن يغيره الى نقصان منه او زيادة عليه  
فان صولحوا على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كما ضاعف عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه مع تنوخ وبهراء وبنى تغلب بالشام ولا تؤخذ من النساء والصبيان لانها  
جزية تصرف في أهل الفئء تخالفت الزكاة المأخوذة من النساء والصبيان فان جمع  
بيدها وبين الجزية اخذتا مائة وان اقتصر عليها وحدها كانت جزية اذا لم تنقص  
في السنة عن دينار واذا صولحوا على ضيافة من مر بهم من المسلمين قدرت عليهم  
ثلاثة أيام وأخذوا بها لا يزادون عليها كما صالح عمر نصاري الشام على ضيافة  
من مر بهم من المسلمين ثلاثة أيام بما يأكلون ولا يكلفهم ذبائح شاة ولا دجاجة  
وتبديت دوابهم من غير شعير وجعل ذلك على أهل السواد دون المدن فان لم يشترط  
عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم في زرع ولا عمر ولا يلزمهم اضافة  
مسائل ولا سابل . ويشترط عليهم في عقد الجزية شرطان مستحق ومستحب أما



المستحق فستة شروط . أحدها أن لا يذكر كتاب الله تعالى بطن فيه ولا تحريف له : والثاني أن لا يذكر رسول الله ﷺ بتكذيب له ولا ازدراء . والثالث أن لا يذكر دين الاسلام بدم له ولا قدح فيه . والرابع أن لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح . والخامس أن لا يفتنوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لما له ولا دينه والسادس أن لا يعينوا أهل الحرب ولا يودوا أغنياءهم فهذه الستة حقوق ملتزمة قتلهم بغير شرط وإنما تشترط إسماراً لهم ونأ كيدا لتخليط العهد عليهم ويكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم وأما المستحب فستة أشياء . أحدها تغيير هياكلهم بلبس الغبار وشدة الزنار . والثاني أن لا يعملوا على المسلمين في الأبنية . ويكون أن لم ينهضوا مساويين لهم . والثالث أن لا يسمعوهم أصوات نواقيسهم . ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في وعزير المسيح . والرابع أن لا يجاهرهم بشرب خمرهم ولا بإظهار صلبانهم وخنازيرهم . والخامس أن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهرُوا بنسب عليهم ولا نياحة والسادس أن ينعوا من ركوب الخيل عناقاً وهجاناً . ولا ينعوا من ركوب البغال والحمير وهذه الستة المستحبة لا تلزم بمقد الدمة حتى تشترط فتصير بالشرط ملتزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضاً لعهدهم لكن يؤخذون بها اجباراً ويؤدبون عليها زجراً ولا يؤدبون أن لم يشترط ذلك عليهم ويثبت الامام ما استقر من عقد الصلح معهم في دواوين الامصار ليؤخذوا به اذا تركوه فان اكل قوم صلحاً ربحاً خالف ما سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة الا مرة واحدة بعد انقضائها بشهور هلالية ومن مات منهم فيها أخذ من تركته بقدر ما مضى منها ومن أسلم منهم كان ما لزم من جزيته ديناً في ذمته يؤخذ بها . وأسقطها ابو حنيفة باسلامه وموته ومن بلغ من صغارهم أو أفاق من مجانينهم استقبل به حول ثم بالجزية ويؤخذ الفقير بها اذا يسر وينظر بها اذا أعسر ولا تسقط عن شيخ ولا زمن وقيل تسقط عنهما وعن الفقير . واذا تشاجروا في دينهم واختلفوا في معتقدتهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه واذا تنازعوا في حق وترافعوا فيه الى حاكمهم لم ينعوا منه فان ترافعوا فيه الى حاكمنا حكم بينهم بما يوجب دين الاسلام . وتقام عليهم الحدود اذا أتوها ومن نقص منهم عهده بلغ مأمنه ثم كان حرباً ولاهله .

العلم إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على نفوسهم وأموالهم ولهم أن يقوموا فيها أربعة أشهر بغير جزية ولا يقيمون سنة الإيجزية وفيما بين الزميين خلاف ويلزم الكف عنهم كاهل الذمة ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف أهل الذمة . وإذا من بالغ عاقل من المسلمين حربيا لزم أمانه كافة المسلمين والمرأة في بذل الأمان كالرجل والعبد فيه كالحر وقال أبو حنيفة ولا يصح أمان العبد إلا أن يكون مأذونا له في القتال ولا يصح أمان الصبي ولا المجنون ومن أمانه فهو حرب إلا أن جهل حكم أمانهم فيبلغ مأمنه ويكون حربا . وإذا تظاهر أهل العهد والذمة بقتال المسلمين كانوا حربا ولو قتلهم فيقتلهم مقاتلهم ويعتبر حال ما عدا المقاتلة بالرضي والآنكار وإذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية كان نقصا أمدهم وقال أبو حنيفة وينقص به عهدهم إلا أن يلحقوا بهدار الحرب ويؤخذ منهم جبرا كالديون . ولا يجوز أن يحدوا في دار الإسلام ببيعة ولا كنيسة فإن أحدثوها هدمت عليهم ويجوز أن يبنوا ما استهدم من بيعتهم وكنائسهم العتيقة وإذا نقض أهل الذمة عهدهم لم يستبح بذلك قتالهم ولا غنم أموالهم ولا سبي ذراريهم ما لم يقاتلوا ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين آمنين حتى يلحقو مأمنهم من أدنى بلاد الشرك فإن لم يخرجوا طوعا أخرجوا كرها

( فصل ) وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها . وفيه من نص الكتاب بيعة خالفت نص الجزية فلذلك كان موقوفا على اجتihad الأئمة قال الله تعالى أم تسألهم خراجا فخرجا ربك خير وفي قوله - أم تسألهم - خراجا - وجهان . أحدهما أجرا والثاني نفعا وفي قوله - فخرجا ربك خير - وجهان أحدهما فرزق ربك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي . والثاني فاجر ربك في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال أبو عمرو بن العلاء والفرق بين الخرج والخراج أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض والخراج في لغة العرب اسم للكراء والغلة ومنه قول النبي ﷺ الخراج بالضمان . وأرض الخراج تتميز عن أرض العشر في الملك والحكم . والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام . أحدها ما استأنف المسلمون أحياءه فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج والكلام فيها يذكر في أحياء الموات من كتابنا هذا . والقسم الثاني ما أسلم عليه أربابه فهم



أحق به فتكون على مذهب الشافعي رحمه الله أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج وقال أبو حنيفة الإمام بخير بين أن يجعلها خراجاً أو مشراً فإن جعلها خراجاً لم يجوز أن تنقل إلى المشرك وإن جعلها مشراً جاز أن تنقل إلى الخراج. والقسم الثالث ملك من المشركين غنوة وقهراً فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تقسم بين الغنائين وتكون أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج وجعلها مالك وقفاً على المسلمين بخراج يوضع عليها وقال أبو حنيفة يكون الإمام بخيراً بين الأمرين. والقسم الرابع ماصولح عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها وهي على ضربين أحدهما ما خلا عنه أهله حتى خصلت المسلمين بغير قتال فتصير وقفاً على مصالح المسلمين ويضرب عليها الخراج ويكون أجره تقرر على الأبد وإن لم يقدر مدة لما فيها من عموم المصاحبة ولا يتغير بإسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها اعتبار الحكم الوقوف. والضرب الثاني ما أقام فيه أهله ووصلحوا على إقرارهم في أيديهم بخراج يضرب عليهم فهذا على ضربين. أحدهما أن ينزلوا عن ملكها لنا عند صلحنا فتصير هذه الأرض وقفاً على المسلمين كالذي أنجلي عنه أهله ويكون الخراج المضروب عليهم أجرة لا تسقط بإسلامهم ولا يجوز لهم بيع رقابها ويكونوا أحق بها ما أقاموا على صلحهم ولا تنتزع من أيديهم سواء أقاموا على شركهم أم أسلموا كما لا تنتزع الأرض المستأجرة من يد مستأجرها ولا يسقط عنهم بهذا الخراج جزية رقابهم إن صاروا أهل ذمة مستوطنين وإن لم ينتقلوا إلى الذمة وأقاموا على حكم العهد لم يجوز أن يقرروا فيها سنة وجاز إقرارهم فيها دونها بغير جزية والضرب الثاني أن يستبقوها على أملاكهم ولا ينزلوا عن رقابها ويصلحوا عنها بخراج يوضع عليها فهذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا على شركهم وتسقط عنهم بإسلامهم ويجوز أن لا يؤخذ منهم جزية رقابهم ويجوز لهم بيع هذه الأرض على من شاءوا منهم أو من المسلمين أو من أهل الذمة فإن تباعوها فيما بينهم كانت على حكمها في الخراج وإن بيعت على مسلم سقط عنه خراجها وإن بيعت على ذي احتمال أن لا يسقط عنه خراجها إبقاء كفره واحتمل أن يسقط عنه خراجها بخروجه بالذمة عن عقده من صولح عليها ثم ينظر في هذا الخراج الموضوع عليها فإن وضع على مسائح الجربان بأن

يؤخذ من كل جريب قدرا من ورق أوجب فان سقط عن بعضها باسلام أهله كان ما بقي حكمة ولا يضم اليه خراج ماسقط بالاسلام وان كان الخراج الموضوع عليهم صالحا على مال مقدر لم يسقط على مساحة الجربان فذهب الشافعي أنه يحط عنهم من مال الصالح ماسقط منه باسلام أهله وقال أبو حنيفة يكون مال الصالح باقيا بكامله ولا يسقط عن هذا المسلم ما خصه باسلامه . فاما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما تحتمله الارض فان عمر رضي الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب في بعض نواحيه على كل جريب قفيزا ودرهما وجري في ذلك ما استوفقه من رأى كسري بن قباذ فانه أول من مسح السواد ووضع الخراج وحدد الحدود ووضع الدواوين وراعي ما تحتمله الارض من غير حيف بمالك ولا اجحاف زارع وأخذ من كل جريب قفيزا ودرهما وكان القفيز وزن ثمانية أرطال وثمنه ثلاثة دراهم بوزن المتقال ولا تتشار ذلك بما ظهر في جاهلية العرب قال زهير بن أبي سلمى ( الطويل ) .

فتمل لكم مالا تغل لاهلها قوم بالعراق من قفيز ودرهم وضرب عمر رضي الله عنه على ناحية أخرى غيرها غير هذا القدر فاستعمل عمان بن حنيفة عليه وأمره بالمساحة ووضع ما تحتمله الارض من خراجها فمسح ووضع على كل جريب من الكرم والشجر الملتف عشرة دراهم ومن النخل ثمانية دراهم ومن قصب السكر ستة دراهم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن البر أربعة دراهم ومن الشعير درهمين وكتب بذلك الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأعماه وعمل في نواحي الشام على غير هذا فعلم انه راعي في كل أرض ما تحتمله وكذلك يجب أن يكون واضع الخراج بعده يراعي في كل أرض ما تحتمله فانها تختلف من ثلاثة أوجه يؤثر كل واحد منها في زيادة الخراج ونقصانه . أحدها ما يختص بالارض من جودة يزكو بها زروعها أو رداءة يقل بها ريعها . والثاني ما يختص بالزراع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار فمنها ما يكثر ثمنه ومنها ما يقل ثمنه فيكون الخراج بحسبه . والثالث ما يختص بالسقي والشرب لان ما ألزم المؤنة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقي السيوح والأمطار . . وشرب الزرع والأشجار ينقسم أربعة



أقسام . أحدها ماسقاء الادميون بنير آلة كالسيوح من العيون والانهار يساق اليها  
فيسيح عليها عند الحاجة ويمنع منها عند الاستغناء وهذا أوفر المياه منفعة وأقلها  
تكلفة . والقسم الثاني ماسقاء الادميون بالة من نواضح ودواليب أو دوالي وهذا  
أكثر المياه مؤنة وأشقها عملا . والقسم الثالث ماسقته السماء بقطر أو ثلج أو طل  
ويسمى العذي . والقسم الرابع ماسقته الارض بفداوتها وما استكن من الماء في  
قرارها فيشرب زرعها وشجرها بعروقه ويسمى البعل . فأما الغيل وهو ما شرب  
بالقناة فإن ساح فهو من القسم الاول وإن لم يسح فهو من القسم الثاني . وأما  
الكطائم فهو ما شرب من الآبار فإن نضح منها بالغروب فهو من القسم الثاني وإن  
استخرج من القناة فهو غيل يلحق بالقسم الاول . وإذا استقر ما ذكرناه فلا بد  
من توضيح الخراج من اعتبار ما وصفناه من الوجوه الثلاثة من اختلاف الارضين  
واختلاف الزروع واختلاف السق . ليعلم قدر ما تحمله الارض من خراجها فيقصد  
بالعدل فيها فيما بين أهلها وبين أهل الفء من غير زياده تبحف بأهل الخراج ولا  
نقصان يضر بأهل الفء نظرا للفريقين ومن الناس من اعتبر شرطا رابعا وهو  
قربها من البلدان والاسواق وبعدها لزيادة أثمانها ونقصانها وهذا إنما يعتبر فيها يكون  
خراجها ورقا ولا يعتبر فيما يكون خراجها حبا وتلك الشروط الثلاثة تعتبر في الحب  
والورق وإذا كان الخراج معتبرا بما وصفنا فكذلك ما اختلف قدره وجزا أن يكون  
خراج كل ناحية مخالفا لخراج غيرها ولا يستقصى في وضع الخراج غاية ما يحتمله  
ولا يجعل فيه لأرباب الارض بقية يحبرون بها النوائب والحوادث . حكى ان الحجاج  
كتب الى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فنهه  
عن ذلك وكتب اليه لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك  
وأبق لهم لحوما يقدون بها شحوما . . فإذا تقرر الخراج بما احتملته الارض من  
الوجوه التي قدمناها راعي فيها أصلح الامور من ثلاثة أوجه . أجدها ان يضعه  
على مسائح الارض . والثاني أن يضعه على مسائح الزرع . والثالث أن يجعلها مقاسمة  
مغان وضعه على مسائح الارض كان معتبرا بالسنة الهلالية وإن وضعه على مسائح  
الزرع كان معتبرا بالسنة الشمسية وإن جعله مقاسمة كان معتبرا بكال الزرع وتصفيته .

فاذا استقر على أخذها مقداراً بالشروط المعتبرة فيه صار ذلك مـؤيداً لا يجوز أن يزاد فيه ولا ينقص منه ما كانت الارضون على أحوالها في سقيها ومصلحتها . فان تغير سقيها ومصلحتها الى الزيادة أو النقصان فذلك ضربان . أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان بسبب من جهتهم كزيادة حدثت بشق أنها رأوا استنباط مياه أو نقصان حدث لتقصير في عمارته أو عدول عن حقوق ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يزاد عليهم فيه لزيادة عمارتهم فيه ولا ينقص منه لنقصانها ويؤخذون بالعمارة أثلاً يستدبر خرابها فتعطل . والضرب الثاني أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان لشق انشق أو نهر تعطل فان كان سده وعمله ممكننا وجب على الامام أن يعمل من بيت المال من سهم المصالح والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل وان لم يمكن عمله فيخرج تلك الارض ساقط عن أهلها اذا عدم الاتفايع بها فان امكن الاتفايع بها في غير الزراعة كمصائد أو مراعي جاز أن يسألف وضع خراج عليها بحسب ما يحتمله العييد والمرعى وليست كالارض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصائد ومراعيها خراج لان هذه الارض مملوكة وأرض الموات مباحة . أما الزيادة التي أحدثها الله تعالى فكانها حفرها السيل وصارت الارض بها سائحة بعد أن كانت تسقي بآلة فان كان هذا عارضاً لا يوثق بدوامه لم يجوز أن يزاد في الخراج وان وثق بدوامه راعى الامام فيه المصلحة لأرباب الضياع وأهل الفئء وعمل في الزيادة أو المتاركة بما يكون عدلاً بين الفريقين . . وخراج الارض اذا أمكن زرعها مأخوذة منها وان لم تزرع وقال ملائكة لاخراج عليها سواء تركها مخاراً أو معذوراً وقال ابو حنيفة يؤخذ منها ان كان مخاراً ويسقط عنها ان كان معذوراً واذا كان خراج ما أدخل بزرعه يختلف باختلاف الزروع أخذ منه فيما أدخل زرعه عن أقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرعه لم يعارض فيه . . واذا كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراج في عام وتزرع في عام آخر روعي حالهما في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر أصلح الامور لأرباب الضياع وأهل الفئء في خضلة من ثلاث : اما أن يجعله خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من المزروع والمتروك .



واما ان يمسح كل جريبين منها بجريب ليكون أحدهما للمزروع والآخر للمتروك .  
واما أن يضعه بكامله على مساحة المزروع والمتروك ويستوفي من أربابه الشطر من  
قراءة أرضهم .. وإذا كان خراج الزروع والثمار مختلفا باختلاف الانواع  
فـزروع أو غرس ما لم ينص عليه اعتبر خراجه بأقرب المنصوصات به شبهها  
ونقصا . . . وإذا زرعت أرض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع  
مخرج الخراج الأرض رجمع فيها بين الحنين على مذهب الشافعي رحمه الله وقال  
أبو حنيفة لا أجزم بينهما واقتصر على اخذ الخراج واسقاط العشر ولا يجوز أن تنقل  
أرض الخراج إلى المشر ولا أرض العشر إلى الخراج رجوزه أبو حنيفة وإذا سقي  
بماء الخراج أرض عشر كان المأخوذ منها عشرا وإذا سقي بماء المشر أرض خراج  
كان المأخوذ منها خراجا اعتبارا بالأرض دون الماء وقال أبو حنيفة يعتبر حكم الماء  
فيؤخذ بماء الخراج من أرض المشر الخراج ويؤخذ بماء المشر من أرض الخراج  
المشر اعتبارا بالماء دون الأرض واعتبار الأرض أولى من اعتبار الماء لأن الخراج  
مأخوذ عن الأرض والمشر مأخوذ عن الزرع وليس على الماء خراج ولا عشر  
فلم يعتبر في واحد منهما وعلي هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن  
يسقي بماء العشر ومنع صاحب العشر أن يسقي بماء الخراج ولم يمنع الشافعي رحمه الله  
واحدا منهما أن يسقي بأي الماءين شاء . وإن بنى في أرض الخراج أبنية من دونه  
أو حوائت كان خراج الأرض مستحقا لأن لرب الأرض أن يتفقد بها كيف شاء  
وأستطاع أبو حنيفة إلا أن تزرع أو تغرس والذي أراه أن مالا يستغنى عن بنيانه  
من مقامه في أرض الخراج لزراعتها عفو يسقط عنه خراجه لأنه لا يستقر إلا  
عسكنا يستوطنه بما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجه . وإذا أوجرت أرض  
للخراج أو أعيرت فخراجها على المالك دون المستعير والمستعير وقال أبو حنيفة  
خراجها في الإجازة على المالك وفي العارية على المستعير وإذا اختلف المالك ورب  
الأرض في حكمها فادعي المالك أنها أرض خراج وادعي ربها أنها أرض عشر  
وقولها يمكن فالقول قول المالك دون المالك فإن أنهم أحاب استظهارا ويجوز أن  
يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية إذا علم صحتها

هو وثق بكتابتها وقلما يشك ذلك الا في الحدود . واذا ادعى رب الارض دفع  
الخراج لم يقبل منه قوله ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ويجوز أن يعمل في دفع  
الخراج على الدواوين السلطانية اذا عرف صحتها اعتبارا بالعرف المعتاد فيها ومن  
أعسر بخراجه أنظر به الى ايساره وقال أبو حنيفة يجب بإيساره ويسقط بالإعسار  
واذا مطل بالخراج مع ايساره حبس به الا أن يوجد له مال فيباع عليه في خراجه  
كالمدين فان لم يوجد له غير أرض الخراج فان كان السلطان يرى جواز بيعها اع  
عليه بقدر خراجها وان كان لا يرى ذلك أجرها عليه واستوفي الخراج من  
مستأجرها فان زادت الاجرة زيادتها وان نقصت كان عليه نقصانها . واذا عجز  
رب الارض عن عمارتها قيل له اما أن تؤجرها أو ترفع يدك عنها لتدفع الى من يقوم  
بعمارتها ولم يترك على خرابها وان دفع خراجها لئلا تصير بالخراب مواتا . وعامل  
الخراج يعتبر في صحة ولايته الحرية والامانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف  
فان ولايته ولي وضع الخراج اعتبر فيه ان يكون فقيها من أهل الاجتهاد وان ولي  
حماية الخراج صحته ولايته وان لم يكن فقيها مجتهدا . ورزق عامل  
الخراج في مال الخراج كما أن رزق عامل الصدقة في مال الصدقة من سهم  
الاعاملين وكذلك أجور المساح . وأما أجره القسام فقد اختلف الفقهاء فيها فذهب  
الشافعي رحمه الله الى أجور قسام العشر والخراج معافي حق الذي استوفاه السلطان  
منها وقال أبو حنيفة أجور من يقسم غلة العشر وغلة الخراج وسط من أصل الكيل  
وقال سفيان الثوري أجور الخراج على السلطان وأجور العشر على أهل الارض  
وقال مالك أجور العشر على صاحب الارض وأجور الخراج على الوسط

(فصل) والخراج حق معلوم على مساحة معلومة فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير  
تتفي الجهالة عنها . أحدها مقدار الجريب بالذراع المسوح به . والثاني مقدار الدرهم  
اللاخوذ به . والثالث مقدار الكيل المستوفى به \* قال الجريب فهو عشر قصبات في  
عشر قصبات والقفيز عشر قصبات في قصبته والعشير مئة في قصبته والقصبة ستة  
أذرع فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة والقفيز ثلاثمائة وستون  
عقراعا مكسرة وهو عشر الجريب والعشير ستة وثلاثون ذراعا وهو عشر القفيز \*



وأما الذراع فالأذرع سبع أقصرها القاضية (١) ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وهي البلالية ثم الهاشمية الكبرى وهي الزيادة ثم العمرية ثم الميزانية. فأما القاضية وتسمى ذراع الدور فهي أقل من ذراع السوداء بأصبع وثلاثي أصبع وأول من وضعها ابن أبي ليلى القاضي وبها يتعامل أهل كواذى : وأما اليوسفية وهي التي تذرع بها القضاة الدور بمدينة السلام فهي أقل من الذراع السوداء بثلاثي أصبع وأول من وضعها أبو يوسف القاضي . وأما الذراع السوداء فهي أطول من ذراع الدور بأصبع وثلاثي أصبع وأول من وضعها الرشيد رحمه الله تعالى قدرها بذراع خادم أسود كان على رأسه وهي التي يتعامل بها الناس في ذرع البز والتجارة والابنية وقياس نيل مصر . وأما الذراع الهاشمية الصغرى وهي البلالية فهي أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثلاثي أصبع وأول من أحدثها بلال بن أبي بردة وذكر أنها ذراع جده أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهي أنقص من الزيادة بثلاثة أرباع عشر وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة . . وأما الهاشمية الكبرى وهي ذراع الملك وأول من نقلها إلى الهاشمية المنصور رحمه الله تعالى فهي أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثلاثي أصبع فتكون ذراعا . وثمنا وعشرا بالسوداء وتنقص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة أرباع عشر وسميت زيادة لأن زياد مسح بها أرض السواد وهي التي يذرع بها أهل الأهواز . وأما الذراع العمرية فهي ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض السواد وقال موسى بن طلحة رأيت ذراع عمر بن الخطاب رضي الله عنه التي مسح بها أرض السواد وهي ذراع وقبضة وإلهام قائدة قال الحكم بن عيينة أن عمر رضي الله عنه عمدا لي أطولها ذراعا وأقصرها وأوسطها فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليه قبضة وإلهام قائمة ثم خم في طرفيه بالرصاص وبعث بذلك إلى حذيفة وثمان بن حنيفه حتى مسح بها السواد وكان أول من مسح بها بعده عمر بن هبيرة أما الذراع الميزانية فتكون بالذراع السوداء ذراعين وثلاثي ذراع وثلاثي أصبع وأول من وضعها المأمون رضي الله عنه وهي التي

حيث تعامل الناس بها في ذرع البرائد والمساكن والأسواق وكراء الأنهار والحفائر .  
وأما الدرهم فيحتاج فيه إلى معرفة وزنه ونقده فاما وزنه فقد استقر الامر في  
الاسلام على أن وزن الدرهم ستة درانيق ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل  
واختلاف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم أن الدراهم كانت في أيام  
الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المئقال عشرون قيراطا ودرهم  
وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة قيراطا فلما احتيج في الاسلام إلى تقديره  
في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطا فكان  
أربعة عشر قيرطا من قراريط المئقال فلما ضربت الدراهم الإسلامية على الوسط  
من هذه الأوزان الثلاثة قيل في عشرتها وزن سبعة مثاقيل لأنها كذلك وذكر  
آخرون أن السبب في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف  
الدراهم وإن منها البغلي وهو ثمانية درانيق ومنها الطبري وهو أربعة درانيق ومنها  
المغربي وهو ثلاثة درانيق ومنها اليمني وهو درانيق قال انظروا الأغلب مما يتعامل  
بها الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فيجمع بينهما  
فكانا اثني عشر دانقا فأخذ نصفها فكان ستة درانيق فجعل الدرهم الإسلامي في  
ستة درانيق ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقصت من المئقال  
ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشر دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما  
وسمان . فأما النقض فمن خالص الفضة وليس لمغشوشة مدخل في حكمه وقد كان الفرس  
عند فساد أموالهم فسدت نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم من العين والورق غير  
خصبة إلا أنها كانت تقوم في المعاملات مقام الخالص وكان غشها عفوا لعدم تأثيره  
بينهم إلى أن ضربت الدراهم الإسلامية فتميز المغشوش من الخالص واختلاف في  
أول من ضربها في الاسلام فقال سعيد بن المسيب إن أول من ضرب الدراهم المنقوشة  
عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير ترد رومية والدراهم ترد كسروية وحبرية  
قليلة قال أبو الزناد فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج أن يضرب الدراهم بالعراق  
فتضربها سنة أربع وسبعين وقال المدائني بل ضربها الحجاج في آخر سنة خمس  
وسبعين ثم أمر بضربها في التواحي سنة ست وسبعين وقيل إن الحجاج خلصها



تخصيصا لم يستقصه وكتب عليها الله أحد الله الحمد وسميت مكروهة واختلاف في  
تسميتها بذلك فقال قوم لان الفقهاء كرهوها لما عليها من القرآن وقد يحملها الجنب  
والمحدث وقال الآخرون لان الاعاجم كرهوها نقصاتها فسمت مكروهة ثم ولي بعده  
الحجاج عمر بن هبيرة في أيام يزيد بن عبد الملك فضربها أجود مما كانت ثم ولي  
بعده خالد بن عبد الله القسري فشدد في تجويدها وضرب بعده يوسف بن عمر  
فأمر طفي التشديد فيها والتجويد فكانت الهيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني  
أمية وكان المنصور رضى الله عنه لا يأخذ في الخراج من نقودهم غيرها ولا حتى يحيى  
بن النعمان العمقاري عن أبيه أن أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن أمر  
أبيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكسرة وعليها بركة في جانب  
ولله في الجانب الآخر ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها بسم الله في جانب  
والحجاج في جانب وإذا خالص العين والورق من شش كان هو المعتبر في النقود  
للاستحقة والمطبوع منها بالاسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه المأمون من تبدله  
وتقليده هو المستحق دون نقار الفضة وسبائك الذهب لانه لا يوثق بهما الا بالاسكة  
والنصفية والمطبوع موثوق به ولذلك كان هو الثابت في الدماء فيما يطلق من أمان  
المعبيات وقيم المتفقات ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتقانها في الجودة فطالب  
طالب الخراج بأغلاها قيمة نظر فان كان من ضرب سلطان الوقت أحيب اليه لان في  
الدول عن ضربة مباينة له في الطاعة وان كان من ضرب غيره نظر فان كان هو المأخوذ  
في خراج من تقدمه أحيب اليه استصحابا لما تقدم وان لم يكن مأخوذا فيما تقدم  
كانت المطالبة به غبنا وحيفا ، وأما مكسور الدراهم والدنانير فلم يلزم أخذه لاتباسه  
وحوازا اختلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح .. واختلاف الفقهاء  
في كراهية كسرها فذهب مالك وأكثر فقهاء المدينة الى أنه مكروه لانه من جملة  
الانساد في الارض وينكر على فاعله وروى عن النبي ﷺ انه نهى عن كسر سكة  
الدينين الجارية بينهم والسكة هي الجديدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت  
الدراهم المضروبة سكة وقد كان ينكر ذلك ولأبي أمية حتى أسرفوا فيه فحكى ان  
سروان ابن الحكم أخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده وهذا عدوان

محض وليس له في التأويل مساع وحكي الواقدي أن أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطا وطاف به قال الواقدي وهذا عندنا فيمن قطعها ودس فيها المفرغة والزبوف فإن كان الأمر على ما قاله الواقدي فما فعله أبان ابن عثمان ليس بعدوان لأنه ماخرج به عن حد التعزير والتعزير على التدايس مستحق وأما فعل مروان فظلم وعدوان وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق إلى أن كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن حنص (١) عن أبي بن كعب في قول الله تعالى (أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) قال كسر الدراهم ومذهب الشافعي رحمه الله أنه قال إن كسرها لحاجة لم يكره له وإن كسرها لغير حاجة كره له لأن إدخال النقص على المال من غير حاجة سفه وقال أحمد بن حنبل إن كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها وإن لم يكن عليها اسمه لم يكره . وأما الخبر المروي في النهي عن كسر السكة فكان محمد بن عبد الله الأنصاري قاضي البصرة يحمله على النهي عن كسرها لتعماد تبرأ فتكون على حالها مرصدة للنفقة وحمله آخرون على النهي عن كسرها ليتخذ منها أواني وزخرف وحمله آخرون على النهي عن أخذ أطرافها قرضا بالمقاريض لأنهم كانوا في صدر الإسلام يتعاملون بها عدا نصارا أخذ أطرافها بخنسا وتطفيقا \* وأما الكيل فإن كان مقاسمة فبأي فقيز كيل تعدلت فيه القسمة وإن كان خراجا مقدرا فقد حكى القاسم أن القفيز الذي وضعه عثمان بن حنيفه على أرض السواد فامضاه عمر رضي الله عنه كان مكيلا لهم يعرف بالشابر فإن قال يحيى ابن آدم وهو المختوم الحجاجي وقيل وزنه ثلاثون رطلا فإن استوفى وضع الخراج كيلا مقدرا على ناحية مبتدأة روعي فيه من المكاييل ما استقر مع أهلها من مشهور القفر إن بتلك الناحية

\* (الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد) \*

بلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة أقسام حرم وحجاز وما عداها .. أما الحرم فمكة وما طاف بها من نصب حرمها وقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه مكة وبكة فذكر مكة في قوله عز وجل (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن

(١) في النسخة الخطية صالح بن جعفر



مكة من بعد أن أظفركم عليهم ) ومكة مأخوذة من قولهم فككت المنخ من العظم فككا إذا أخرجته عنه لأنها مك الفاجر عنها وتخرجها منها على ما حكاه الأصمعي وأنشد قول الراجز في تلبية

يا مكة الفاجر مكى مكاً \* ولا تمكى مذحجا وعكا

وذكر بكّة في قوله عز وجل «ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك» قال الأصمعي وسميث بكّة لان الناس يبك بعضهم بعضا فيها أى يدفع وأنشد «الرجز»

إذا الشريب أخذته أكة \* فخله حتى يبك بكّة

واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما لغتان والمسمي بهما واحد لان العرب تبدل الميم بالباء فتقول ضربة لازم وضربة لازب لقرب الخرجين وهذا قول مجاهد وقال آخرون بل هما اسمان والمسمي بهما شيان لان اختلاف الاسماء موضوع لاختلاف المسمي ومن قال بهذا اختلف في المسمي بهما على قولين أحدهما أن مكة اسم البلد كله وبكة اسم البيت وهذا قول إبراهيم النخعي ويحيى ابن أبي أيوب والثاني ان مكة الحرم كله وبكة المسجد وهذا قول الزهري وزيد بن أسلم وحنك مصعب بن عبد الله الزبيري قال كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاحا لانها وأنشد قول أبي سفيان بن حرب بن أمية لابن الحضرمي (الوافر)

أبا مطر هلم الي صلاح \* فيكفيك التدامى من قریش

وتنزل بلدة عزت قديما \* وتأمين أن يزورك رب جيش

وحكي مجاهد أن من أسماء مكة أم زحم والباسة فلما أم زحم فلان الناس يتزاحمون بها ويتنازعون وأما الباسة فلأنها تبس من الحدف فيها أي تحطمه وتهلكه ومنه قول الله تعالى (وبست الجبال بما ) ويزوى الناسة بالنون ومعناه انها تنس من الحدف فيها أي اطرده وتنفيه : وأصل مكة وحرماتها ما عظمه الله سبحانه من جريمة يده حتى جعل البيت الذي أمر برفع قواعد وجعله قبلة عباده أم القرى كما قاله الله سبحانه ( لتنذر أم القرى ومن حولها ) وحكى جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي رضي الله عنهم ان سبب وضع البيت والطواف به ان الله تعالى قال للملائكة

« انى جاءل فى الارض خليفة قالوا أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن  
نطيع بحمدك ونقدس لك قال انى أعلم ما لا تعلمون ) فنضب عليهم فعاذوا بالعرش  
خطافوا حوله سبعة أطواف يسترضون ربهم فرضي عنهم وقال لهم ابنوا لى الارض  
بيوتا يعوذ به من سيخطات عليه من بنى آدم ويطرف حوله كما فعلتم بعرشي فارضى  
عنهم فبنوا له هذا البيت وكان أول بيت وضع للناس قال الله تعالى ( أن أول بيت  
وضع للناس الذى ببكة مبارك وهدي للعالمين ) فلم يختلف أهل العلم أنه أول بيت وضع  
للناس لامبادة وإنما اختلفوا هل كان أول بيت وضع لغيرها فقال الحسن وطائفة قد كان  
قبله بيوت كثيرة وقال مجاهد وقتادة لم يكن قبله بيت وفى قوله تبارك وتعالى  
- مبارك - تأويلان . أحدهما أن بركته بما يستحق من ثواب القصد اليه . والثانى  
أنه أمن لمن دخله حتى الوحش فيجتمع فيه الطي والذئب - وهدي للعالمين -  
تحتل تأويلين . أحدهما هدي لهم الى توحيدده . والثانى الى عبادته فى الحج  
والصلاة - فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا - وكانت الآية فى  
مقام ابراهيم تأثير قدميه فيه وهو حجر صلد والآية فى غير المقام أمن الخائف  
وهيبة البيت عند مشاهدته وامتناع الطير من العلو عليه وتعجيل العقوبة لمن عتا  
فيه وما كان فى الجاهلية من أصحاب الفيل وما عطف عليه قلوب العرب فى الجاهلية  
من تعظيمه وأن من دخله من الجاهلية وهم غير أهل كتاب ولا متبعى شرع بالزمنون  
أحكامه حتى أن الرجل منهم كان بري فيه قاتل أخيه وأبيه فلا يطالبه بشأره  
خيه وكل ذلك آيات الله تعالى ألقاها على قلوب عبادده . وأما أمنه فى  
الاسلام ففي قوله سبحانه وتعالى « ومن دخله كان آمنا » تأويلان . أحدهما  
آمنا من النار وهذا قول يحيى بن جمدة . والثانى آمنا من القتل لأن الله تعالى أوجب  
الاحرام على داخله وحظر عليه أن يدخله محلا وقال أيضا رسول الله ﷺ وسلم حين  
دخل مكة ظام الفتح حلالا أحلت لي ساعة من نهار ولم يحل لاحد من قبلى ولا يحل  
لاحد من بعدي ثم قال ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) فيجعل  
حجه فرضا بعد أن صار فى الصلاة قبله لان استقبال الكعبة فى الصلاة فرض فى  
السنة الثانية من الهجرة والحج فرض فى السنة السادسة « واذ قد تعلق بمكة للكعبة



من أركان الاسلام عبادتان وباينت بحرمتها سائر البلدان وحب أن يعفها ثم نذكر حكم حرمةها . . فأما بناؤها فأول من تولاه بعد الطوقان ابراهيم عليه السلام فإنه سبحانه قال (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم) فدل ما سألناه من القبول على انها كانا ببناءها مأورين وسميت كعبة لملوها بأخوذة من قوهم كعبت المرأة اذا سلا ثديها ومنه سمي الكعب كعبا لملوها وكانت الكعبة بعد ابراهيم عليه السلام مع جرم والعمالة الى أن انقرضوا حتى قال فيهم عامر بن الحارث (الطويل)

كان لم يكن بين الحجون الى الصفا \* أنيس ولم يسمر بمكة سامر  
الى نحن كنا أهلها فابادنا \* صروف الليالي والجدود العواثر  
وخلفها فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكثرتهم بعد القلة وعزتهم بعد  
الذلة تأسيسا لما يظهره الله تعالى فيهم من النبوة فكان أول من جدد بناء الكعبة  
من قريش بعد ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب وسقفها بخشب الدوم وجريد  
التخل قال الاعشى (الطويل)

حلفت بثوبي راهب الشام والقي \* بناها قصي جده وابن جرم  
لئن شب نيران العداوة بيننا \* ليرتحلن مني على ظهر شيم  
ثم بنتها قريش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرين سنة وشهد بناها وكان  
بابها في الارض فقال أبو حذيفة بن المغيرة يافوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا تدخل  
الايسم فإنه لا يدخلها حينئذ الا من أردتم فإن جاء أحد ممن تكرهون رميتم  
به فيسقط فكان نكالا لمن رآه ففعلت قريش ذلك وسبب بنائها أن الكعبة استهدمت  
وكانت فوق القامة فارادوا تعلقها وكان البحر قد ألقى سفينه لرجل من تجار الروم  
الى جدة فأخذوا خشبها وكان في الكعبة حية يخافها الناس فخرجت فوق جدار  
الكعبة فنزل طائر فاخطفها فقالت قريش إنا نلجوا أن يكون الله سبحانه قد رضي  
ما أردنا فهدموها وبنوها بخشب السفينة وكانت على بنائها الى أن حوصر بن الزبير  
بالمسجد من الحصين بن غير وعسكر الشام حين حاربوه سنة أربع وستون في زمن  
يزيد بن معاوية فأخذ رجل من اصحابه نارا في ليفة علي رأس رح وكانت الريح

عاصفة فطارت شرارة فتعلقت بأستار الكعبة فاحترقها فتصدعت حيطانها واسودت.  
وتناثرت أحجارها فلما مات يزيد وانصرف الحصى بن نير شاور عبد الله بن الزبير  
أصحابه في هدمها وبنائها أشار به جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير وأتاه عبد الله بن  
عباس وقال لا تهم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير أما ترى الحمام يقع على حيطان البيت  
فتتناثر حجارته ويظل أحدكم يبني بيته ولا يبني بيت الله إلا أني هادمه بالعداة فقد بلغني  
أن رسول الله ﷺ قال لو كانت لنا سعة لبنيته على أس إبراهيم ولجملت له بابين  
شرقيا وغربيا وسأل الأسود هل سمعت من عائشة رضي الله عنها في ذلك شيئا فقال  
نعم أخبرني أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لها إن النفقة قصرت بقومك فاتصروا  
ولولا حدثان عهدهم بالكفر لهدمته وأعدت فيه ما تركوه فاستقر رأي ابن الزبير علي  
هدمه فلما أصبح أرسل إلى عبيد بن عمير ف قيل هو نائم ف أرسل إليه وأيقظه وقال له أما  
بلغك أن النبي عليه الصلاة والسلام قال إن الأرض لتضج إلى الله تعالى من نومة العلماء في  
في الضحى فهدمها ف أرسل إليه بن عباس أن كنت هادمها فلا تدع الناس بلا نبلة فلما هدمت  
قال الناس كيف نصلي بغير قبلة فقال جابر وزيد صلوا إلى موضعها فهو القبلة وأمر ابن  
الزبير بموضعها فاستروا وضع الحجر في تابوت في خرقة حرير قال عكرمة رأيت ما هذا هو  
خراع أو يزيد وكان جوفه أبيض مثل الفضة وجعل حلي الكعبة عند الحجية في  
عازاة الكعبة فلما أراد بناءها حفر من قبل الحطيم حتى استخرج رأس إبراهيم  
أقبيه السلام فجمع الناس ثم قال هل تعلمون أن هذا أس إبراهيم قالوا نعم  
فناها علي أس إبراهيم ﷺ وأدخل فيها من الحجر ستة أذرع وترك منه  
أربعا وقيل أدخل سبعة أذرع وترك ثلاثا وجعل لها بابين لمصوقين بالأرض شرقيا  
وغربيا يدخل من واحد ويخرج من الآخر وجعل على بابها صفائح الذهب وجعل  
القاتحها من ذهب وكان بمن حضر بناءها من رجال قريش أبو الجهم بن حذيفة  
معدوى فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام نضاع  
وأخري في الاسلام بقوة كبير قان وذكر الزبير بن بكارقان عبد الله بن الزبير  
وجد في الحجر صفائح حجارة خضر قد أطبق بها على قبر فقال له عبد الله بن  
صفوان هذا قبر نبي الله اسماعيل عليه السلام فكيف عن تحريك تلك الحجارة هم



بقيت الكعبة في أيام بن الزبير علي حالها إلى أن حاربها الحجاج وحصره في المسجد  
 ونصب عليه المنجانيقات إلى أن ظفر به وقد تصدع الكعبة بأحجار المنجانيق  
 فهدمها الحجاج وبنها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج الحجر منها وأعادها  
 إلى بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت أني  
 كنت حملت ابن الزبير من أمر الكعبة وبنائها ما تحمله \* وأما كسوة الكعبة فقد  
 روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن أول من كسا البيت سعد بن أبي  
 سفيان كساه رسول الله ﷺ الثياب اليمنية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضي  
 الله عنهما الفباطي ثم كساها يزيد بن معاوية الديباج الخسرواني وحكي محارب  
 ابن دينار أن أول من كسا الكعبة الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب لطيمة  
 بني الجاهلية وفيها نمط ديباج فناطه الكعبة ثم كساها ابن الزبير والحجاج الديباج  
 ثم كسا بنو أمية في بعض أيامهم الحلل التي كانت على أهل النجران في حربهم  
 وفوقها الديباج ثم جدد المتوكلون رخام الكعبة وأزرها بفضة وألبس سائر حيطانها  
 وسقفها بذهب ثم كسا أساطينها الديباج ثم لم يزل الديباج كسوتها في الدولة  
 العباسية بأسرها . وأما المسجد الحرام فقد كان قناء حول الكعبة للطائفتين ولم  
 يكن له على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر الصديق رضي الله عنه جدار يحيط به  
 فلما استخلف عمر رضي الله عنه وكثر الناس وسع المسجد واشتري دورا هدمها  
 وزادها فيه هدم على قوم من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع لهم الاثنان  
 حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمسجد جدارا قصيرا دون القامة وكانت المصابيح  
 تتوضع عليه كان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ جدارا للمسجد فلما استخلف  
 عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل أقوام ووضع لهم  
 اثنا عشر فضعوا منه عند البيت فقال إنما جرأكم علي حلمي عنكم فقد  
 فعل بكم عمر رضي الله عنه هذا فأقرتم ورضيتم ثم أمر بهم إلى الحبس  
 حتى كلفهم عهد الله بن خالد بن أسد فخلا سبيلهم وفي المسجد  
 الأروقة حين وسعه فكان عثمان رضي الله عنه أول من اتخذ للمسجد الأروقة ثم  
 كان الوليد بن عبد الملك وسع المسجد وجعل إليه أعمدة الحجارة والرخام ثم أن

المنصور رحمه الله زاد في المسجد وبناه وزاد فيه المهدي رحمه الله بعده وعليه استقر  
بناؤه الي وقتنا هذا . وأما مكة فلم تكن ذات منازل وكانت قريش بعد جرحهم  
والعشيرة ينتجعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرمها انتسابا الي السكبة  
لاستيلائهم عليها وتخصصا بالحرم لخلوهم فيه ويرون أنه سيكون لهم بذلك شأن  
وكما كثر فيهم العدود ونشأ فيهم الرياسة قوي أئمتهم وعلموا أنهم سيتقدمون على  
العرب وكان فضلاؤهم وذوو الرأي والتجربة منهم يتخيّلون أن ذلك لرياسة في  
الدين وتأسيس لنبوّة ستكون لأنهم تمسكوا من أمور السكبة ما هو بالدين أخص  
قاول من شرع بذلك منهم وأئمتهم كعب بن أوّى بن غالب وكانت قريش تجتمع  
اليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبة فسماه كعب يوم الجمعة  
وكان يخطب فيه على قريش فيقول علي ما حكاه الزبير بن بكار أما بعد فاسمعوا  
وتعلموا وأفهموا وأعلموا أن الليل ساح والنهار صاح والارض مهاد والجبال أوتاد  
والسما بناء والنجوم أعلام والاولين كالأخريين والذكر والانثى زوج الي أن يأتي  
ما يهيج نصلوا أرحامكم واحفظوا أصهاركم وتمروا أموالكم فهل رأيتم من هالك  
رجع أو ميت انتشر والدار أمامكم والظن غير ما تقولون حرمكم زبنوه وعظموه  
وتمسكوا به فسيأتي له نبأ عظيم وسيخرج منه نبي كريم ثم يقول (الطويل)

نهار وليل كل يوم يحدث \* سواء علنا أئمتها ونهارها  
بؤويان بالاحداث فينا نأوبا \* وبالنعم الضافي علينا ستورها  
صروف وأنباء تقاب أهلها \* لها عقد ما يستحيل مريرها  
على غفلة يأتي النبي محمد \* فيخبر أخبارا صدوقا خبيرها  
ثم يقول أما والله لئن كنت فيها ذا سمع وبصر ويد ورجل لتصببت فيها تنصب  
الجل ولأرقلت فيها أرقال الفحل ثم يقول (البسيط)

يا ليتني شاهد فحواء دعوته \* حين العشير تبغي الحق خذ لانا  
وهذا من فطن الالهامات التي تحيّلها العقول فصدقت وتصورتها النفوس فتحققت  
ثم انتقلت الرياسة بعده الي قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش  
ثم صارت الدار لتشاورهم وعقد الاولوية في حروبهم قال الكلبي فكانت أول دار نبئت



بمكة ثم تتابع الناس فبنوا من الدور واستوطنوه وكما قربوا من عصر الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب فصدقة الخيلة الاولى في الرياسة عليهم ثم بعث الله سبحانه نبيه رسولا فصدقت الخيلة الثانية في حدوث النبوة فيهم فأمن به من هدى وجحد من عاند وهاجر عنهم صلوات الله وسلامه عليه حين اشتد به الاذي حتى عاد ظافراً بعد ثمان سنين من هجرته عنهم.. واختلف الناس في دخوله صلوات الله وسلامه عليه مكة عام الفتح هل دخلها عنوة أو صلحاً مع اجماعهم على انه لم يغم منها مالا ولم يسب فيها ذرية فذهب أبو حنيفة ومالك الى انه دخلها عنوة فعفى عن الغنائم ومن على السبي وأن للامام اذا فتح بلدًا عنوة أن يعفو عن غنائمه وعن على سبيته وذهب الشافعي الى انه دخلها صلحاً عقده مع أبي سفيان كان اشترط فيه ان من أغلق بابه كان آمناً ومن تعلق باستار الكعبة فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن الاستة أنفس استثنى قتلهم ولو تعلقوا باستار الكعبة وقد مضى ذكرهم ولاجل عقد الصلح لم يغم ولم يسب وليس للامام اذا فتح بلدًا عنوة ان يعفو عن غنائمه ولا أن يمن على سبيته لما فيهما من حقوق الله تعالى وحقوق الغائبين فصارت مكة وحرمها حين لم تنعم أرض عشر ان زرعت لا يجوز أن يوضع عليها خراج.. واختلف الفقهاء في بيع دور مكة واجارتها فمنع أبو حنيفة من بيعها واجاز اجارتها في غير ايام الحج لرواية الاعمش عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام لا يحل بيع رباها ولا اجور بيعها وذهب الشافعي رحمه الله الى جواز بيعها واجارتها لان رسول الله عليه وسلم تأفرهم عليها بعد السلام بعد ما كانت عليه قبله ولم يغمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا يتابعونها قبل الاسلام وكذلك بعده هذه دار الندوة وهي أول دار بنيت بمكة فصارت بعد قصي بعد الدار بن قصي وابتاعها معاوية في الاسلام من عكرمة بن هشام بن عبد الدار بن قصي وجعلها دار الامارة وكانت من أشهر دار ابنت ذكرا وأنشروها في الناس خبرا فلما انكر بيعها أحد من الصحابة وابتاع عمر وعثمان رضي الله عنهما ما زاداه في المسجد من دور مكة وتملك أهلها انماها ولو حرم ذلك لما بدلاه من اموال المسلمين ثم جري به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبرعا وتحمل رواية مجاهد مع ارسالها على انه لا يحل بيع رباها على أهلها نذيتها على أنها لم تنعم

فتملك عليهم فلذلك لم تبسح وكذلك حكم الاجارة  
«فصل» وأما الحرم فهو ما طاف بمكة من جواربها وحده من طريق المدينة دون  
التنعيم عند بيوت بني نفاة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمنقطع  
على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة بشعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال ومن  
طريق الطائف على عرفة من بطن نقرة على سبعة أميال ومن طريق جدة منقطع  
العشائر على عشرة أميال فهذا حد ما قبله الله تعالى حرما لما اختص به من التحريم  
وبين بحكمه سائر البلاد قال الله عز وجل (واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا  
آمنا) يعني مكة وحرما (وارزق اهله من الثمرات) لانه كان واديا غير ذي زرع  
فسأل الله تعالى أن يجعل لاهله الامن والخصب ليكونوا بهما في رعد من العيش  
فاجابه الله تعالى الى ما سأل فجعله حرما آمنا يتخطف الناس من جوله وجبا اليه  
عمرات كل بلد حتى جمعها فيه .. واختلف الناس في مكة وما حولها هل صارت حرما  
آمنا بسؤال ابراهيم عليه السلام أو كانت قبله كذلك على قولين أحدهما أنها لما نزل  
حرما آمنا بسؤال ابراهيم عليه السلام من الجبارة والمسلطين ومن الخسوف والزلازل  
وانما سأل ابراهيم عليه السلام ربه سبحانه أن يجعله حرما آمنا من الجذب والفتحط  
وأن يرزق اهله من الثمرات لرواية سعيد بن أبي سعيد قال سمعت أبا هريرة الخزازي  
يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قام خطيباً فقال أيها الناس إن  
الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام الى يوم القيامة لا يحل لامرئ  
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً أو يعصدها بشجرة وانها لا تحل لاحد  
بعدي ولم تحل لي الا هذه الساعة غضبا على اهلها الا وهي قد رجعت على حالها  
بالامس الا ليباغ الشاهد الغائب فمن قال ان رسول الله قد قتل بها أحدا فقولوا ان  
الله تعالى قد أحلها لرسوله ولم يحلها لك ، والقول الثاني أن مكة كانت حلالا قبل  
دعوة ابراهيم عليه السلام كمائر البلاد وانما صارت بدعوته حرما آمنا حين  
جرمها كما صارت المدينة بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرما بعد أن كانت  
حلالا لرواية الأشعث عن نافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن ابراهيم عليه الصلوة والسلام كان عبدا لله وخليته وأنى عبد الله ورسوله



وان ابراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لايتيها عضاهها وصيدها ولا يحمل  
 بها سيف لقتال ولا يقطع بها شجر الا لعاقب بعير .. والذي يخص به الحرم من  
 الاحكام التي تباين بها سائر البلاد خمسة احكام . أحدها ان الحرم لا يدخله محله  
 قدم اليه حتى يحرم لدخوله اما بحج أو بعمرة يتحلل بها من احرامه وقال ابو  
 حنيفة يجوز أن يدخلها المحل اذا لم يرد حجاً أو عمرة وفي قول النبي عليه الصلاة  
 والسلام حين دخل مكة عام الفتح حالاً لا أحلت لى ساعة من نهار لم تحل لأحد  
 بعده مما يدل على وجوب الاحرام على داخلها الا أن يكون ممن يكثر الدخول  
 اليها لمنافع أهله كالخطابين والسعاة الذين يخرجون منها غدوة ونودون اليها  
 عشية فيجوز لهم الدخول محلين لدخول المشقة عليهم في الاحرام كما دخلوا فان علماء  
 مكة أقروهم على دخولها محلين فخالقوا حكم من عداهم فان دخل القادم اليها  
 حالاً فقد أتم ولا قضاء عليه ولادم لان القضاء متعذر فانه اذا خرج للقضاء كان  
 احرامه الذي يستأنفه مختصاً بدخوله الثاني فلم يصح ان يكون قضاء عن دخوله  
 الاول فتعذر القضاء وأعوز فسقط وأما الدم فلا يلزمه لان الدم يلزم جبران النسك  
 ولا يلزم جبرنا لاصل النسك . والحكم الثاني ان لا يحارب أهله انحرهم رسول  
 الله ﷺ فتألمهم فان بغوا على أهل العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحريم قتالهم  
 مع بغيتهم ويضيق حتى يرجعوا عن بغيتهم ويدخلوا في أحكام أهل العدل والذي  
 عليه أكثر الفقهاء أنهم يقاتلون على بغيتهم اذا لم يمكن ردهم عن البغي الا بقتال لان  
 قتال أهل البغي من حقوق الله تعالى التي لا يجوز ان تضاع ولان تكون محفوظة  
 في حرمة أولى من ان تكون مضاعفة فيه . فاما اقامة الحدود في الحرم فذهب  
 الشافعي رحمه الله الى انها تقاوم فيه على من أتاه في الحرم او في الحل ثم لجأ الى  
 الحرم وقال أبو حنيفة ان أتاه في الحرم أقيمت فيه وان أتاه في الحل ثم لجأ  
 الى الحرم لم يقم عليه فيه وألجئ الى الخروج منه فاذا خرج أقيمت عليه . والحكم  
 الثالث تحريم صيده على المحرمين والمحلين من أهل الحرم ومن طرأ اليه فان اب  
 في صيده وجب عليه ارساله فان تلف في يده ضمنه بالجزاء كالحرم وهكذا لورمي  
 من الحرم صيدا في الحل ضمنه لانه قاتل في الحرم وهكذا لورمي من الحل صيدا

في الحرم ضمنه لانه مقتول في الحرم ولو صيد في الحل ثم ادخل الحرم كان الا  
له عند الشافعي رحمه الله وحراما عليه عند أبي حنيفة، ولا يحرم قبل ما كان، يؤذبا من  
السباع وحشرات الارض والحكم الرابع يحرم قطع شجرة الذي انبتته الله تعالى ولا يحرم  
قطع ما غرسه الا دميون كما لا يحرم فيه ذبح الانيس من الحيوان ولا يحرم دعى  
خلاد ويضمن ما قطع من محظور شجرة فيضمن الشجرة الكبيرة بقرة والشجرة  
الصغيرة بشاة والغصن من كل واحد منهما يستطه من ضمان اصله ولا يكون ما  
استخلف بعد قطع الاصل مستقلا لضمان الاصل، والحكم الخامس ان ليس لجميع  
من خالف دين الاسلام عن ذمي او معاهدان يدخل الحرم لا مقيما فيه ولا مارا به  
وهذا مذهب الشافعي رحمه الله واكثر الفقهاء وجوزوا حنيفة دخلهم اليه  
اذا لم يستوطنوه وفي قوله تعالى (انما المشركون نجس) فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم  
هذا) نص يمنع ما عداه فان دخله شركه نذر ان دخله بغير اذن ولم يستبح قلبه وان دخله  
باذن لم يضر واكره علي الاذن له وعزر ان اقنعت حاله التميز بواخراجه منه المشرك  
آمنا واذا اراد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه منع منه حتى يسلم قبل دخوله واذا مات مشرك  
في الحرم دفنه فيه ودفن في الحل فان دفن في الحرم نقل الي الحل الا ان يكون  
قد بلى فترك فيه كما تركت اموات الجاهلية واما سائر المساجد فيجوز ان يؤذن  
لهم في دخولها ما لم يقصد بالدخول استبدالها بأكل أو نوم فيمنعوا وقال مالك  
لا يجوز ان يؤذن لهم دخولها بحال

« فصل » واما الحجاز فقد قال الاصمعي سمي حجازا لانه حيز بين نجد  
وتهاة وقال ابن الكلبي سمي حجازا لما احتجز به من الجبال وما سوى الحرم منه  
مخصوص من سائر البلاد بأربعة احكام، احدهما ان لا يستوطنه مشرك من ذمي  
ولا معاهد وجوزهم ابو حنيفة وقد روي عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
رحمه الله عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان آخر ما عهد به رسول الله ﷺ  
ان قال لا يجتمع في جزيرة العرب دينان واجلي عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
اهل الذمة عن الحجاز وضرب لمن قدم منهم تاجرا أو صانعا مقام ثلاثة أيام  
ويخرجون بعد انقضائها فيجربى به العمل واستقر عليه الحكم فمنع اهل الذمة  
(م — ١١١ احكام)



من استيطان الحجاز ويمكنون من دخوله ولا يقيم الواحد منهم في موضع منه  
أكثر من ثلاثة أيام فإذا انقضت صرف عن موضعه وجاز أن يقيم في غيره ثلاثة  
أيام ثم يصرف إلى غيره فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة أيام عزرا لم يكن  
معدورا . والحكم الثاني أن لا تدفن امواتهم وينقلوا ان دفنوا فيه إلى غيره لان  
دفنهم مستدام فصار كاستيطان الا ان يبعد مسافة اخرجهم منه ويتغيروا أن  
اخرجوا فيجوز لاجل الضرورة ان يدفنوا فيه . والحكم الثالث أن لمدينة رسول  
الله ﷺ بالحجاز حرما محظورا ما بين لابتيها يمنع من تنفير صيده وعصده شجره  
كحرم مكة وإباحه ابو حنيفة وجعل المدينة كغيرها وفيما قد نساها من حديث أبي  
هريرة دليل على أن حرم المدينة محظور فان قتل صيده وعصده شجره فقد قيل  
ان جزاءه سابع ثيابه وقيل نهره . والحكم الرابع ان ارض الحجاز تنقسم  
لاختصاص رسول الله ﷺ بفتحها قسمين : أحدها صدقات رسول الله ﷺ  
التي أخذها بحقيقته فان أحد حقيقته خمس الخمس من الفى والغنائم والحقى الزانى  
أربعة أخماس الفى الذى أهداه الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل  
ولا ركاب فما صار إليه بواحد من هذين الحقين فقد رضى عنه أبض أصحابه  
وترك باقيه لثقتة وصلاته ومصالح المسلمين حتى مات عنه ﷺ اختانف  
الباس في حكمه بعد موته فجعل قوم مورثا عنه رضى وما على الموارث ما كان جليله  
آخرون الامام لقائم مقامه في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه جمهور الفقهاء  
أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المانع مصروفة في وجوه المصالح العامة وما  
سوى صدقاته ارض عشر لاخراج عليها لأهلها ما بين مغنوم ملك على أهله أو مترك  
لمن أسلم عليه وكلا الأمرين معشور لاخراج عليه فاما صدقات النبي عليه الصلاة  
والسلام فهي محصورة لانه قبض عنها فتعينت وهي غناية : أحداها وهي أول ارض  
مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصية مخير بق اليهودى اموال بنى النضير حكى  
الواقدي أن مخير بق اليهودى كانت حبرا من علماء بنى النضير آمن برسول الله صلى  
الله عليه وسلم يوم أحد وكانت له سبعة حوائط وهي الميت والصفية والدلال

هو حسنى وبرة والاعراف والمسرية (١) فوصى بها لرسول الله وجعلها صدقة عليه حين أسلم وقاتل معه باحد حتى قتل رحمه الله: والصدقة الثانية أرضه من أموال بني النضير بالمدينة وهى أول أرض أفاءها الله على رسوله فأجلاهم عنها وكف عن دماهم الأبل وجعل لهم ما حلت من أموالهم إلا الحلقة وهى السلاج فخرجوا بما استقلت بهم إلى خيبر والشام وخاضعت أرضهم كلها لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان لليامين بن عمير وأبى سعيد بن وهب فانهما أسلما قبل الظفر بأحرز لهما أسلماهما جميع أموالهما ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرضين من أموالهم على المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا سهل بن حنيف وأبا دجانة سهاك بن خرشة هقانهما ذكرنا فقرا فاعطاهما وحبس الأرضين على نفسه فمكاتب من صدقاته يضمنها حيث يشاء وينفق منها على أزواجه ثم سلمها عمر إلى العباس وعلى رضوان الله عليهما ليقوما بمصرفها : والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون من خيبر وكانت خيبر غانية حصون ناعم والقمرص يشق والنطاة والكندبة والوطيح والسلام وحصن الصرب بن معاذ وكان أول حصن فتحه رسول الله ﷺ فيها ناعم وعنده قتل محمود بن مسلمة أخو محمد بن مسلمة والبناني القمرص وهو حصن بن أبى الحقيق ومن سببه اصطفى رسول الله ﷺ صفية بنت حى بن أخطب وكانت عند كنانة ابن الربيع بن أبى الحقيق فاعتقها رسول الله ﷺ وتزوجها وجعل عتقها صداقها بهم حصن الصرب بن معاذ وكان أعظم حصون خيبر وأكثرها مالا وطعاماً وحيواناً ثم شق والنطاة والكندبة فهذه الحصون الستة فتحها عنوة ثم افتتح الوطيح والسلام وهى آخر فتوح خيبر صلحا بعد أن حاصرهم بضع عشرة ليلة فسألوه أن يسير بهم ويحقق لهم دماءهم ففعل ذلك بملك من هذه الحصون الثمانية ثلاثة حصون الكندبة والوطيح والسلام أما الكندبة فاخذها بخمس الغنيمه وأما الوطيح والسلام فهما لما أفاء الله عليه لأنه فتحهما صلحا فصارت هذه الحصون الثلاثة مبالغة والخمس خالصة لرسول الله ﷺ بصدق بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة للمباينة بن الغائبين وفي جماعتها وادى خيبر ووادى السير ووادى داضر على ثمانية عشر



سهما وكانت عدة من قسمت عليه ألفا وأربعمائة وهم أهل الحديبية من شهد منهم  
 خيبر ومن غاب منها ولم يغب عنها إلا جابر بن عبد الله قسم لهم كسهم من حضرها وكان فيهم  
 مائة ثمان مائة أعطاهم مائة ألف ومائتا سهم وألف ومائتا سهم لآل ف ومائتي رجل فكانت سهام  
 جميعهم ألفاً ومائتا سهم أعطى لكل مائة سهما فلذلك صارت خيبر مائة على ثمانية  
 عشر سهما : والصدقة السادسة النصف من فديك فقد كان النبي ﷺ لما فتح خيبر  
 جاءه أهل فديك نصالحوه بسفارة حبيصة بن مسعود على أن له نصف أرضهم ونخلهم  
 يعاملهم عليه ولهم النصف الآخر فصار النصف منها من صدقاته مائة مع أهلها  
 بالنصف من ثمرها والنصف الآخر خالصا لهم إلى أن أجلاهم عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه فبمن أجلاه من أهل الذمة عن الحجاز فقوم فديك ودفع إليهم نصف  
 القيمة فباع ذلك ستين ألف درهم وكان الذي قومه مالك بن النيمان وسهل بن أبي حنيفة  
 وزيد بن ثابت فصار نصفها من صدقات رسول الله ﷺ ونصفها الآخر لكافة  
 المسلمين ومصرف النصفين الآن سواء : والصدقة السابعة اثنتان من أرض وادي  
 القرى لأن ثلثها كان لبني عذرة وثلثها لليهود فصالحهم رسول الله عليه الصلاة والسلام على  
 نصفه فصارت اثلاثاً ثلثها لرسول الله ﷺ وهو من صدقاته وثلثها لليهود وثلثها  
 لبني عذرة إلى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه وقوم حقهم فيها فبلغت قيمته تسعين  
 ألف دينار فدفعها إليهم وقال لبني عذرة انت شتم أديم نصف ما أعطيت ولا يطعكم  
 النصف فأطوه وهو خمسة وأربعون ألف دينار فصار نصف الوادي لبني عذرة  
 والنصف الآخر الثلث منه في صدقات رسول الله ﷺ والسادس منه لكافة المسلمين  
 ومصرف جميع النصف سواء : والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة يقال له  
 مهرود استقطعها مروان بن عثمان رضي الله عنه فنقم الناس بها عليه فاحتمل أن يكون  
 أقطاع اثنين لا يملك ليكرت له في الجواز وجه فبذلك ثمان صدقات حكاهما أهل  
 السير ونقلها وجوه رواة البخاري والله أعلم بصحة ما ذكرنا... فاما ما سوي هذه  
 الصدقات الثمانية من أمواله فقد حكى الواقدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ورث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية وسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من  
 عظم وقيل وبولاه شقران وابنه صالحا وقد شهد بدرا وورث من أمه آمنة بنت وهب

الزهرية دارها التي ولد فيها شبيب بن علي وورث من زوجته شذيجة بنت خويلد  
رضي الله عنها دارها بمكة بين الصفا والمروة شنافس سوق اعطاه ابن و أمروالا وكان حكيم  
ابن حزام اشترى الخرجة زبد بن حارثة من سوق سكاظ بأربانة درهم فاستوهبه  
منها رسول الله ﷺ فأعتقه وزوج أم ابن فولدت أم أيمن أسامة بعد النبوة فلما  
الداران فان عقيل بن أبي طالب باعها بعد هجرة رسول الله ﷺ ولما قدم مكة في  
حججة الوداع قيل له أي دار بك تنزل فقال هل ترك لمارعيل من ربيع فلم يرجع فبأبغ  
عقيل لانه تغلب عليه ومكة دار حرب يومئذ فأجري عليه حكم المستهلك فخرجت  
هاتان الداران من صدقاته . . واما دور ازواج النبي عليه الصلاة والسلام فقد كان اعطي  
نكل واحد منهن الدار التي تسكنها ورعى بذلك لهن فان كان ذلك منه عطية عليك فهي  
خارجة من صدقاته وان كان عطية سكنى وارقاق فهي من جملة صدقاته وقد دخلت اليوم  
في المسجد ولا احسب منها ما هو خارج عنه . واما رحل رسول الله ﷺ وآلته فقد  
روي هشام الكلبي عن عوانة بن الحكم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه دفع الي علي  
رضي الله عنه آلة رسول الله ﷺ ودابته وحذاءه وقال ماسوى ذلك صدقة  
وروي الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة  
عند يهودي بثلاثين صاعا من شعير فان كانت درعه المعروفة بالبراء فقد حكى انها  
كانت علي الحسين بن علي رضوان الله عليهما يوم قتل فأخذها عبيد الله ابن زياد فلما  
قتل المختار عبيد الله بن زياد صارت الدرع الى عباد بن الحصين الحظلي ثم ان خالد  
بن عبد الله بن خالد بن اسيد وكان امير البصرة سأل عباد عنها فوجددها ياها فضربه  
مائة سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان مثل عباد لا يضرب انما كان ينبغي أن يقتل  
أو يفي عنه ثم لا يعرف للدرع خبر بعد ذلك . وأما البردة فقد اختلف الناس فيها  
فحكى أبان بن ثعلب أن رسول الله ﷺ كان وهبها لكتب بن زهير واشتراها منه  
معاوية رضي الله عنه وهي التي بليدها الخفاء وحكى ضمرة بن ربيعة أن هذه البردة كان  
رسول الله ﷺ أعطاها أهل ايلة امانا لهم فأخذها منهم سعيد بن خالد بن أبي أوفى  
وكان عاملا عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث بها اليه وكانت في خزائنه حتى  
تأخذت بعد قتله وقيل اشتراها ابو العباس السفاح بثلاثمائة دينار . . وأما الفضيبة



فهو من تركته رسول الله ﷺ التي هي صدقة وقد صار مع البردة من شعار الخلافة .  
وأما الخاتم فلبسه بعذر رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم حتى سقط من يده في بئر فلم يجده فهذا شرح ما قبض عن رسول الله من صدقته وتركته  
(فصل) وأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا انقسامها أربعة أقسام .  
قسم أسلم عليه أهله فيكون أرض عشر وقسم أحياء المسلمون فيكون بما أحيوه معشورا .  
وقسم أحرزه الثغانون عنوة فيكون معشورا .  
وقسم صولح أهله عليه فيكون فيثا .  
يوضع عليه الخراج وهذا القسم ينقسم قسمين : أحدهما ما صولحوه على زوال ملكهم عنه فلا يجوز بيعه ويكون الخراج أجرة لا تسقط باسلام أهله فتؤخذ من المسلم وأهل الذمة .  
والثاني ما صولحوه على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون الخراج جزية تسقط باسلامهم ويؤخذ من أهل الذمة ولا يؤخذ من المسلمين .  
واذا قد انقسمت البلاد على هذه الأقسام فسنشرح حكم أرض السواد قائما أصل حكم الفقهاء فيها بما يعتبر به أظاثيرها وهذا السواد يشار به إلى سواد كسري الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض العراق سمي سوادا لسواده بالزرع والأشجار لانه حين تأخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم اليه ظهرت لهم خضرة الزرع والأشجار وهم يجمعون بين الخضرة والسواد في الاسامي كما قال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب وكان اسود اللون ( الرمل )

وأنا الأخضر من يعرفني \* أخضر الجلدة من نسل العرب

فسموا خضرة العراق سواداً : وسمي عراقا لاستواء أرضه حين خلت من جباله صلو وأودية تنخفض والعراق في كلام العرب هو الاستواء قال الشاعر ( السريبع )  
سقم إلى الحق لهم وساقوا \* سياق من ليس له عراق

أي ليس له استواء : وحد السواد طولا من حديثة الموصل إلى عبادان وعرضه من عذيب القادسية إلى حلوان يكون طوله مائة وستين فرسخا وعرضه ثمانين فرسخا : فأما العراق فهو في العرض مستوعب لأرض السواد عرقا ويقتصر عن طوله في العرف لان أوله من شرقي دجلة المثلث وفي غربها حربي ثم يمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخا

يقصر عن السواد بخمسة وثلاثين فرسخا وعرضه مع تبعه في العرف ثمانون فرسخا كالسواد : قال قدامة بن جعفر : يكون ذلك مكسرا عشرة آلاف فرسخ وطول الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسلة ويكون بذراع المساحة وهي الذراع الهاشمية تسعة آلاف ذراع فيكون ذلك اذا ضرب في مثله هو تكسير فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين ألف جريب وخمسمائة جريب فاذا ضرب ذلك في عدد الفراسخ وهي عشرة آلاف فرسخ انقأ ألف ألف وخمسة وعشرين ألف ألف جريب يسقط منها بالتخمين مواضع التلال والآكام والسبخا والآجام ومداس الطرق والحاج ومجاري الانهار وعراض المدن والقرى ومواضع الارحاء والبريدات ( ١ ) والقاطر والشادر وانات والبنادر ومطارح التعب وأتاتين الآجر وغير ذلك الثلث وهو خمسة وسبعون ألف ألف جريب يصير الباقي من مساحة العراق مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب يراعى فيها النصف ويكون النصف مزروعا مع ما في الجميع من التخل والكرم والاشجار فاذا أضيف الى ما ذكره قدامة في مساحة العراق أضاف عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخا كانت الزيادة على تلك المساحة قدر ربعها فيصير ذلك مساحة جميع ما يصالح للزرع والقرى من أرض السواد وفي المتعذر أن يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالحوادث مالا يتحصر وقد قيل إنه بلغت مساحة السواد في أيام كسري قباذ مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب فكان مبالغ ارتفاعه مائتي ألف ألف وسبعة وثمانين ( ٢ ) ألف ألف درهم بوزن سبعة لانه كان يأخذ على كل جريب درهما وقفيزا ثمنه ثلاثة دراهم بوزن المثقال وان مساحة ما كان يزرع منه على عهد عمر رضي الله عنه من اثنين وثلاثين ألف ألف جريب الى ستة وثلاثين ألف ألف جريب . وإذا قد استقرا ما ذكرناه من حدود السواد ومساحة مزارعه فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمه فذهب أهل العراق الى أنه فتح عنوة لكن لم يقسمه عمر رضي الله عنه بين الغنمين وأقره علي سكانه وضرب



الخراج على أرضه والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد أنه فتح عنوة واقتسمه الغامدون ملكا ثم استنزلمهم عمر رضي الله عنه فنزلوا الاطائمة استطالب نفوسهم بمال غارضهم به عن حقوقهم منه فلما غاص المسلمون ضرب عمر رضي الله عنه عليه خراجا واختلف اصحاب الشافعي في حكمه فذهب أبو سعيد الاصطخري في كثير منهم الى أن عمر رضي الله عنه وقفه على كافة المسلمين وأقره في أيدي اربابه بخراج ضربه على رقاب الارضين يكون أجرة لها تؤدي في كل عام وإن لم تقدر مدتها لعموم المصلحة فيها وصارت بوقفه لها في حكم ما أفاء الله على رسوله من خير والعوالي وأموال بني النضير ويكون المأخوذ من خراجها مصرفا في المصالح ولا يكون فيثا مخدوسا لأنه قد خمس ولا يكون مقصورا على الجيش لأنه وقف على عامة المسلمين فصار مصرفه في عموم من مصالحهم التي منها أرزاق الجيش وتحصين الثغور وبناء الجوامع والقناطر وكراء الأهار وأرزاق من تهمهم المصلحة من القضاء والشهود والفقهاء والقراء والأئمة والمؤذنين فهذا يمنع من بيع رقابها وتكون المعاوضة عليها بالانقاع والانتقال لا يدي وجواز التصرف لاثبوت الملك الا على ما أحدث فيها من غرس وبناء وقيل ان عمر رضي الله عنه وقف السواد برأي علي بن أبي طالب وبماذ بن جبل رضي الله عنهما وقال أبو العباس ابن سريج في نفر من أصحاب الشافعي رضي الله عنه حين استنزل الغامدين عن السواد باعه على الأكره والدهاقين بالمال الذي وضعه عليها خراجا ودونه في كل عام فكان الخراج ثمنا وجاز مثله في عموم المصالح كما قيل بجواز مثله في الإجارة وأن يبيع أرض السواد يجوز ويكون البيع موجبا للتملك وأما قدر الخراج المضروب عليها فقد حكى عمرو بن ميمون أن عمر رضي الله عنه حين استخلص السواد بعث حذيفة على ما وراء دجلة وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة قال الشعبي فمسح عثمان بن حنيف السواد فوجدته ستة وثلاثين ألف ألف جريب فوضع على كل جريب درهما وقفيزا قال القاسم بلغني أن القفيز مكبال لهم يدعي الشاربقان قال يحيى بن آدم هو المختوم الججاجي وروى قتادة عن أبي مخرمة أن عثمان بن حنيف جعل على كل جريب من السكر عشرة دراهم وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم

وعلى كل جريب من قصب السكر ستة دراعم وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب من البر أربعة دراهم وعلى كل جريب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه الرواية مخالفا لخارجيهما في الرواية الأخرى وهذا لا اختلاف النواحي بحسب ما تمحتمل وكانت ذراع حذيفة وعثمان بن حذيفة ذراع اليد وقبضة وإبهاما ممدودا وكان المراد في أول أيام الفرس جاريا على المفاصلة إلى أن مسح ووضع الخراج عليه قباذ بن فيروز فارتفع له بالمساحة مائة وخمسون ألف ألف درهم بوزن الميثقال وكان السبب في مساحته وإن كان من قبل جاريا على المفاصلة ما حكى أنه خرج يوما يتصيد فأفضى إلى شجرة ملتف فدخل فيه الصيد فصعد إلى راييه يشرف منها على الشجر ليري ما فيه من الصيد فرأى امرأة تحفر في بستان فيه نخل ورماد مشر ومعهما ضبي يريد أن يتناول شيئا من الرمان وهي تمنعه فمحبب منها وأنفذ إليها رسولا يسألها عن سبب منع ولدها من الرمان فقالت إن للملك حقا لم يأت القاسم لقبضه وتحاف أن ينال منه شيئا إلا بعد أخذ حقه فرق الملك لقولها وأدركته رافة برعيته فتقدم إلى وزيره بالمساحة التي يقارب قسطها ما يحصل بالمفاصلة لتمديد كل كل إنسان إلى ما يملكه في وقت حاجته إليه فكان الفرس على في هذا بقية أيامهم وجاء الإسلام فافقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه مائة ألف ألف ألف وعشرين ألف درهم وجباة عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف وخمسة وثلاثين ألف ألف درهم بنعشه وظلمه وجباة الحجاج مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف بنعشه وخراجه وجباة عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف بعدله وعمارته وكان ابن هبيرة يجبيه مائة ألف ألف سوي طعام الجند ورازق المقاتلة وكان يوسف بن عمر يحصل منه في كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف ويحتسب بهطاء من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف وفي خففة البريد أربعة آلاف ألف درهم وفي الطوارق ألف ألف ويبقى في بيوت الأحداث والعواتق عشر آلاف ألف درهم وقال عبد الرحمن بن جعفر بن سليمان ارتفاع هذا الإقليم في الحقين ألف ألف ألف ثلاث مرات فما نقص من مال



الرعية زاد في مال الساطان وما تنص من مال الساطان زاد في مال الرعية ولم يزل  
السواد على المساحة والخراج الى أن مدلبهم المنصور رحمه الله في الدولة العباسية  
عن الخراج الى المقاسمة لان السعر نقص فلم تنف الثلات بخراجها وخرب السواد  
فجعله مقاسمة وأشار أبو عبيد الله الى المهدي أن يجعل أرض الخراج مقاسمة بالنصف  
ان سقي سيحها وفي لدوالي على الثلات وفي الدوايب على الربع لا شيء عليهم سواها  
وأن يعمل في التخل والكرم والشجر مساحة خراج تقدر بحسب قربه من  
الاسواق والفرض ويكون البين مثل المقاسمة فإذا بلغ حاصل الفلما يفي بخراجين  
أخذ عنها خرجا كاملا وإذا تنص ترك فهذا ما جري في أرض السواد . والذي  
يوجب الحكم أو خراجها هو المضروب عليها أولا وتبديده الى المقاسمة اذا كان  
لسبب حادث اقتضاء اجتهاد الاثمة فيكون أمضي مع بقاء سيده وإلا أعيد الى حاله  
الاول عند زوال سببه اذ ليس للامام أن ينقض اجتهاد من تقدمه . فاما تضمين  
العمال لاموال العشر والخراج فباطل لا يتماق به في اشرع حكم لان العامل مؤمن  
يستوفي ماوجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي اذا ادى الامانة لم يضمن  
نقصانا ولم يملك زيادة وضمن الاموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تلك  
ما زاد وغرم ما تنص وهذا مناف لوضع العمالة وحكم الامانة فباطل وحكي أن رجلا  
أقنى ابن العباس رضي الله عنه يتقبل منه الابل بمائة ألف درهم فضر به مائة سوط  
وصلبه حيا تمزيرا وأدبا . وقد خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فجمع في خطبته  
بين صفهم وصفة ولايته عليهم وحكم المال الذي يايه بما هو الصواب المسموع والحق  
المتبوع فقال أيها الناس اقرؤوا القرآن تعرفوا به واعملوا بما فيه تكونوا من أهلها وان  
يبلغ ذو حق حقه أن يطاع في معصية الله ألا وأنه لن يبعد من رزق وان يقرب من  
أجل أن يقول المرء حقا ألا واني ما وجدت صلاح ما ولاني الله الا بثلاث اداء الامانة  
والاخذ بالثروة والحكم بما أنزل الله ألا واني ما وجدت صلاح هذا المال الا بثلاث  
أن يؤخذ بحق وأن يطى في حقه وأن يمنع من باطل ألا واني في مالكم كولي  
اليتيم ان استغثت استغثت وان اتزمت أكلت بالمعروف كترتم البهيمة الاعرابية

﴿ الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه ﴾

من احياء مواتنا ملكه باذن الامام و غير اذنه وقال أبو حنيفة لا يجوز احياء موات  
إلا باذن الامام لقول النبي عليه الصلاة والسلام ليس لاحد الا ما طابت به نفس  
امامه وفي قول النبي ﷺ من أحيأ أرضاً مواتاً فهي له دليل على أن ملك الموات  
معتبر بالاحياء دون اذن الامام . والموات عند الشافعي كلما لم يكن عامراً ولا حريماً  
عامراً فهو موات وان كان متصل بعامر وقال أبو حنيفة الموات ما بعد من العامر  
ولم يبلغه الماء وقال أبو يوسف الموات كل أرض اذا رنف على أدناها من العامر  
مناد بأبلى صوته لم يسمع اقرب الناس اليها في العامر وهذا القولان يخرجان عن  
المعهود في اتصال الموات ويستوى في احياء الموات جيرانه والابعاد وقال مالك  
جيرانه من أهل العامر أحق باحيائه من الابعاد وصفة الاحياء معتبرة بالعرف فيها  
يراد له الاحياء لان رسول الله ﷺ أطلق ذكره اشارة العرف المعروف فيه فان  
أراد احياء الموات للسكنى كان احياءه بالبناء والتسقيف لانه أول كمال العمارة التي  
يمكن سكناها وان أردنا احياءها المزرع والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط : أحدها  
جمع التراب المحيط بها حتى يصير حاجزاً بينها وبين غيرها . والثاني سوق الماء اليها  
ان كانت يبسا وجبسه عنها ان كانت بطائع لان احياء البيس بسوق الماء اليه و احياء  
البطائع بحبس الماء منها يمكن زرعها وغرسها في الحالين : والثالث حرثها والحرث  
يجمع اثاره المعتدل وكسح المستعمل وطم المنخفض فاذا استكملت هذه الشروط  
الثلاثة كمل الاحياء وملك الحبي و غاط بعض أصحاب الشافعي فقال لا يملكه حتى  
يترعه أو يغرسه وهذا فاسد لانه بمنزلة السكنى التي لا تعتبر في ملك المسكون فان زارع عليها  
بعد الاحياء من قام بحريثها وزراعتها كان المهي مالكا للارض والمثبر مالكا للعمارة فان  
أراد مالك الارض بيعها جاز وان أراد مالك العمارة بيعها فقد اختلف في جوازه فقال  
أبو حنيفة ان كان له اثاره جاز له بيعها وان لم يكن له اثاره لم يجوز وقال مالك يجوز له بيع  
العمارة على الاحوال كلها ويجعل الاكار شريكاً في الارض بمارته وقال الشافعي لا يجوز  
له بيع العمارة بحال الا أن يكون له فيها أعيان قائمة كشجر أو زرع فيجوز له بيع الاعيان



شون الأمانة وإذا تم حجر على موات كان أحق بإحيائه من غيره فإن تغلب عليه من أشياء كل الحي أحق به من الممتنع قال أراثة الممتنع في الأرض بيعها قبل إحيائها لم يجوز على الظاهر من مذهب الشافعي . . . يجوز من إحيائها لأنها لما صار بالتمحجير عليها أحق بها جازله بيها فلا ملأك فعلى هذا لو باعها فتغلب عليها في يد المشتري من أحيائها زعم ابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي أنها لا يسقط عن المشتري تلف ذلك بيده بعد قبضه . وقال غيره من أصحابه القائلين بجواز بيعه إن لم يسقط عنه لأن قبضه لم يستقر فالأمانة تجر وساق الماء ولم يجر ثقبه . ملك الماء وما جرى فيه من الموات وحريمه ولم يملك ما سواه وإن كان به أحق وجازله بيع ما جرى فيه الماء وفي جواز بيع ما سواه من المحجور ما قدمناه من الوجهين . . . وما أحق من الموات معشور لا يجوز أن يضرب عليه خراج سواء بقي بماء العشر أو بماء الخراج وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن ساق إلى ما أحياء ماء العشر كانت أرض عشر وإن ساق إليها ماء الخراج كانت أرض خراج وقال محمد بن الحسن إن كانت الأرض للحياة على أنها حفرتها الأعاجم فهي أرض خراج وإن كانت على أنهار أجراها الله عز وجل كدجلة والفرات فهي أرض عشر وقد أجمع العراقيون وغيرهم على أن ما أحيى من موات البصرة وسواها أرض عشر أما على قول محمد بن الحسن فلان دجلة البصرة مما أجراه الله تعالى من الأنهار وما عليها من الأنهار المحدثه فهي بحياة احتقرها المسلمون في الموات وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف أصحابه في تعليل ذلك على قولين فجعل بعضهم العلة فيه أن الماء الخراج يفيض في دجلة البصرة وفي جزرها وأرض البصرة تشرب من مدها والمد من البحر وليس من دجلة والفرات وهذا التعليل فاسد . ( لأن المد يفيد الماء العذب من البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب وإن كان المد شربها إلا من ماء دجلة والفرات ) وقال أصحابه منهم طلحة بن آدم بل العلة فيه أن ماء دجلة والفرات يستقر في البطائح فينقطع حكمه ويحول الانتفاع به ثم يخرج إلى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لأن البطائح ليست من أنهار الخراج وهذا التعليل فاسد أيضا لأن البطائح بالأعراق انبطحت قبل الإسلام فتغير حكم الأرض حتى صارت مواتا ولم يعتبر حكم الماء وسببه ما حكاه صاحب السير أن ماء دجلة كان ماضيا في الدجلة المعروفة

## الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه ١٧٣

بالغور الذي ينتهي الى دجلة البصرة من المداين في منافذه مستقيمة المسالك محفورة  
الجوانب وكان موضع البطائح الآن أرض زراعية وقرى ذات منازل لما كان الملك  
قباذر فيروز افتح وأسانل كسكر بيق عظيم أغفل أمره حتى شارب ماؤه وغرق من  
العمارات ما لا يحصى ولما ولي أنوشروان ابنه أمر بذلك الماء فنزح المسنجات حتى عاد  
بعض تلك الأرض الى عمارتها وكانت على ذلك سنة ستمائة من الهجرة وهي السنة  
التي بعث فيها رسول الله ﷺ عبد الله بن سنان السهمي الى كسرى رسولاً وهو  
كسرى أبرويز فزادت دجلة والقنات زيادة عظيمة لم ير مثلاً فانبتت ثوب عظام  
اجتهاد ابرويز في سكرها حتى صام في يوم واحد سبعين سكارى وبسط الاله والى على  
الانطاع فلم يقدر الماء على حيلة ثمورد المسلمون العراق وتشاغات الفرس بالحروب  
فكانت البثرق تنفجر فلا يلتفت اليها ويعجز الدهاقين عن سدها فانست البطيحة  
وعظمت فلما ولي معاوية رضي الله عنه ولي ولده عبد الله بن دراج خراج العراق  
فأخرج له من أرض البطائح ما بلغت غلاته خمسة آلاف درهم واستحسن بهده حسان  
النبطي لوليد بن عبد الملك ثم هشام من بعده كثيراً من أرض البطائح ثم جري الناس على  
هذا الى وقتنا حتى صارت جوامدها مثل بطائحها وأكثر وكان هذا التمليل من أصحاب أبي  
حنيفة مع ما شرحنا من أحوال البطائح عذراً دعاهم اليه ما شاهدوا الصحابة عليه  
من اجابتهم على ان ما أحيى من موات البصرة أرض عشروما ذلك لانه غير احياء  
وأما حريم ما أحياء من الموات لسكنى أو زرع فهو عند الشافعي معتبر بما لا تستغنى  
عنه تلك الأرض من طريقها وفائها ومجاري مائها شرباً ورياً وقال أبو حنيفة  
حريم أرض الزرع ما بعدها منها ولم يباعه ماؤها وقال أبو يوسف حريمها ما انتهى  
اليه صوت المنادي من حدودها ولو كان لهذين القولين وجه لما اتصت عمارتان ولا  
تلاصقت داران وقد مضت الصحابة رضي الله عنهم البصرة على عهد عمر رضي الله  
عنه وجعلوها خططا لقبائل أهلها فجعلوا عرض شارعها الأعظم وهو مريد هاستين  
ذراعاً وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق  
سبعة أذرع وجعلوا وسط كل خطة رحبة فسيحة لمرا بطخيلهم وقبور موتاهم وتلاصقوا  
في المنازل ولم يفعلوا ذلك الا عن رأي اتفقوا عليه وانص لا يجوز خلافه وقد روي



بشير ابن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال اذا تدار القوم في طريق نليجعل  
سبعة أذرع

(فصل) وأما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة أقسام مياه أنهار ومياه آبار ومياه عيون  
فاما الانهار فتقسم ثلاثة أقسام .. أحدها ما أجراه الله تعالى من كبار الانهار التي لا تحتقرها  
الأميون كدجلة والفرات ويسميان الرافدين فمأوئهما يتسع للزراع ولا شاربة وليس  
يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعوا فيه الي تنازع أو مشاحنة فيجوز لمن  
شاء من الناس أن يأخذ منها لضيئته شربا ويحمل من ضيئته اليها مغيضا ولا يمنع من أخذ  
شرب ولا يعارض في أحداث مغيض والقسم الثاني ما أجراه الله تعالى من صغار الانهار  
وهو على ضربين . أحدها ان يعملوا مأوئها وان لم يحبس ويكفي جميع اهله من  
غير تقصير فيجوز لكل ذي أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في رقت  
حاجته ولا يعارض بعضهم بعضا فان أراد قوم أن يستخرجوا منه نهرا لساق الي  
أرض اخري أو يحملوا اليه مغيض نهرا آخر نظر فان كان ذلك مضرا بأهل هذا  
النهر منع منه وان يضربهم لم يمنع والضرب الثاني أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعملو للشرب  
الا بحبسه فللاول من أهل النهر أن يبتدىء بحبسه ليسقي أرضه حتى تكفي منه  
وترتوي ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم حبسا روي عبادة بن الصامت  
أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى أن يشرب قبل الاسفل  
ثم يرسل الماء الى اسفل الذي يليه كذلك حتى ينقضي الارضون . وأما قدر  
ما يحبسه من الماء في أرضه فقله روي محمد بن اسحق عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه  
أن رسول الله ﷺ قضى في وادي مهزور ان يحبس الماء في الارض الى الكعبين  
فإذا بلغ الى الكعبين ارسل الي الاخرى وقال مالك وقضى في سيل بطحان بمثل  
ذلك فقدره بالكعبين وليس هذا القضاء منه على العموم في الازمان والبلدان لانه  
مقدر بالحاجة وقد يختلف من خمسة أوجه : أحدها باختلاف الارضين فثما يرتوي  
باليسير ومنها ما لا يرتوي الا بالكثير . والثاني باختلاف ما فيها فان للزراع من  
الشرب قدرا والنخل والاشجار قدرا . والثالث باختلاف الصيف والشتاء فان لكل  
واحد من الزمانين قدرا . . والرابع باختلافها في وقت الزرع وقبلة فان لكل

واحد من الوقتين قدرا . . والخامس باختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه فان المنقطع يؤخذ منه ما يدخر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل فلاختلافه من هذه الالوجه الخمسة لم يكن تحديده بما قضاه رسول الله ﷺ في أحدها وكان معتبرا بالمعرف للمعهود عند الحاجة اليه فلو سقى رجل أرضه أو فجرها فسال من مائها الى أرض جاره فغفرها لم يضمن لانه تصرف في ملكه . بمباح فان اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني احق بصيده من الاول لانه في ملكه والقسم الثالث من الأنهار ما احتقره الآدميون لما أحيوه من الارضين فيكون النهر بينهم ملكا مشتركا كالزقاق المرفوع بين أهله لا يختص أحدهم بملكه وان كان هذا النهر بالبصرة يدخله ماء المد فهو يعم جميع أهله لا يتشاحون فيه لانباع مائه ولا يحتاجون الي حبسه لملوه بالماء الى الحد الذي يرتوي منه جميع الارضين ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر وان كان بنهر البصرة من البلاد التي لا مد فيها ولا جزر فالنهر مملوك لمن احتقره من أرباب الارضين فلا حق فيه لغيره في شرب منه ولا مغيض ولا يجوز لواحد من أهله أن يفرد بنصب عبارة عليه ولا يرفع مائه ولا ادارة رحى فيه الا عن مراضاة جميع أهله لا اشتراكهم فيما هو ممنوع من التفرد به كما لا يجوز في الزقاق المرفوع أن يفتح اليه بابا ولا أن يخرج عليه جناحا ولا يمد عليه سابطا الا بمراضاة جميعهم . ثم لا يخلو احوال شربهم منه ثلاثة أقسام: أحدها ان يتناوبوا عليه بالايام ان قلوا وبالساعات ان كثروا ويقتروا ان تنازعوا في الترتيب حتي يستقر لهم ترتيب الاول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها ثم هو من بعدها على ما ترتبوا . والقسم الثاني أن يقتسموا النهر عرضا بخشبة تأخذ جانبي النهر ويقسم فيها حفوز مقدرة بحقوقهم من الماء يدخل في كل حفزة منها قدر ما استحققه صاحبها من خمس أو عشر ويأخذوا الى أرضه على الدوار والقسم الثالث أن يحفر لكل واحد منهم في وجه أرضه شربا مقدرا لهم باتفاقهم أو على مساحة أملاكم ليأخذ من ماء النهر قدر حقه وبساوي فيه جميع شركائه وليس له أن يزيد فيه ولا يلطم ان ينقصوه ولا لواحد منهم أن يؤخر شربا مقدما كما ليس لواحد من أهل الزقاق المرفوع ان يؤخر بابا مقدما وليس له أن يتقدم شربا مؤخرا وان جاز أن يقدم بابا مؤخرا لان في تقديم الباب المؤخر انتصارا على بعض الحق وفي تقديم الشرب



المؤخر زيادة على الحق . فاما حريم هذا النهر المحفور في موات عند الشامي . معتبر يعرف الناس في مثله وكذلك حكم القناة لان القناة نهر باطن وقال ابو حنيفة حريم النهر ما يقى طينه قال ابو يوسف وحريم الفتاة ما لم يسبح على وجه الارض وكان جامعا للماء ولهذا القول وجه مستحسن

( فصل ) وأما الابار فاحدا فرها ثلاثة احوال . أحدها أن يحفرها اسالة فيكون ماؤها مشتركا وحافرها فيه كاحدهم قد ونف عثمان رضي الله عنه بتررومة فكان يضرب مدلوله مع الناس ويشترك في مائها اذا اتسع شرب الحيوان وسقى الزرع فان ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع ويشترك فيها الآدميون والبهائم فان ضاق عنهما كان الآدميون بمائها أحق من البهائم : والحالة ان يحفرها لارتفاقه بمائها كالبادية اذا اتجهوا ارضا وحفروا فيها بئرا اشربهم وشرب مواشيهم كانوا أحق بمائها ما اقاموا عليها في نجحتهم وعليهم بذل الفضل من مائها للشاربين دون غيرهم فاذا يرتحوا عنها صارت البئر سائلة فتكون خاصة بالابتداء وعامة الانتهاء فان عادوا اليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق اليها أحق بها . والحالة الثالثة ان يحفرها لفسه ملكا فما لم يباغ بالحفر الاستنباط مائها لم يستقر ملكه عليها واذا استنبط ماءها استقر ملكه بكمال الاحياء الا ان يحتاج الى طي فيكون طيها من كمال الاحياء والاستقرار للملك ثم يصير مالكا لها وحريها . واختلف الفقهاء في قدر حريمها فذهب الشافعي رحمه الله الى انه معتبر بالعرف المعروف في مثلهما وقال ابو حنيفة حريم البئر اذ اضح خمسون ذراعا وقال ابو يوسف حريمها ستون ذراعا الا ان يكون رشاؤها أبعد فيكون لها مئتي رشاها قال ابو يوسف وحريم بئر البطان اربعون ذراعا وهذه مقادير لا يثبت الا بها فان جاءها نص كان متبعا والا فهو ملول وللتقدير ينتهي الرشاء وجه صحيح اعتباره ويكون داخل في العرف المعتبر فاذا استقر ملكه على البئر وحريمها فهو أحق بمائها واختلف اصحاب الشافعي هل يصير مالكا له قبل استفائه وحيازته فذهب بعضهم الى أنه يجري على ملكه في قراره قبل حيازته كما اذا ملك مدنا ملك ما فيه

قبل أخذه ويجوز بيعه قبل استنفائه ومن استنفاه بغير اذنه استرجع منه وقال آخرون لا ملك له الا بعد الحيازة لان أصله موضوع على الاباحة وله أن يمنع من التصرف فيها باستنفائه فان غلبه من استنفاه لم يسترجع منه شيئاً فاذا استقر حكم هذه البئر في اختصاصه بملكها واستحقاقه لما لها فله سقي مواشيه وزرعها ونخيله وأشجاره فان لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه الا لمضطر على نفس ورري الحسن رحمه الله أن رجلاً أتى أهل ماء فاستسقىهم فلم يسقوه حتى مات فاغرمهم عمر رضي الله عنه الدية وان فضل منه بعد كفايته فضل لزمه على مذهب الشافعي أن يبذل فضل مائه للشاربة من أرباب المواشي والحيوان دون الزرع والأشجار وقال من اصحابه ابو عبيدة بن جبر ثوبة لا يلزمه بذل الفضل منه لحيوان وان ولا زرع وقال آخرون منهم يلزمه بذله للحيوان دون الزرع وما ذهب اليه الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المشروع روي أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من منع فضل الماء لينع بفضله الكلاً منه الله فضل رحمته يوم القيامة وبذل هذا الفضل معتبر بأربعة شروط : أحدها أن يكون في قرار البئر فان استنفاه لم يلزمه بذله : والثاني ان يكون متصلاً بملكاً يرعى فان لم يقرب من الكلاً لم يلزمه بذله : والثالث أن لا تجد المواشي غيره فان وجدت بها غيره لم يلزمه بذله وعدات المواشي الى الماء المباح فان كان غيره من الموجود مملوكاً لزم كل واحد من مالكي المائتين أن يبذل فضل مائه لمن ورد اليه فاذا اكتفت المواشي بفضل احد المائتين سقط الفرض عن الآخر : والرابع ان لا يكون عليه في ورود المواشي الى مائه ضرر ياحقه في زرع ولا ماشية فان لحقه بورودها ضرر منعت وحاز لرعاية استنفاء فضل الماء لها فاذا كملت هذه الشروط الاربع لزمه بذل الفضل وحرم عليه ان يأخذ له منه ويجوز مع الاحلال بهذه الشروط ان يأخذ ثمنه اذا باعه بمقدار يكيل او وزن ولا يجوز ان يبيعه جزافاً ولا بمقدار يرى ماشية او زرعاً واذا احتقر ثراً وملكها وحريمها ثم احتقر آخر بعد حريمها بئراً فغضب ماء الاول اليها وغار فيها أقر عليها ولم يمنع منها وكذلك لو حفرها لظهور فغير بها ماء الاول أقرت وقال مالك اذا غضب ماء



الاول اليها أو تغير بها منع منها وطمت

(فصل) وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون مما أنبغ الله تعالى ماءها ولم يستنبطه إلا دميون فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الانهار ولمن احبب أرضا بماءها أن يأخذ منه قدر كفايته فإن نشاحوا فيه لضيقه روعي ما أحبب بماءها من الموات فإن تقدم فيه بعضهم على بعض كان لاسبقهم احياء ان يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق الاخير وان اشتركوا في الاحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضا تخاصوا فيه إما بقسمة الماء وإما بالمهايات عليه : والقسم الثاني ان يستنبطها إلا دميون فتكون ملكا لمن استنبطها ويملك معها حرمتها وهو على مذهب الشافعي معتبر بالعرف المهور في مثلها ومقدر بالحاجة الداعية اليها وقال ابو حنيفة حرمت العين خمسمائة ذراع لم يستنبط هذه العين سوق مائها الى حيث شاء وكان ما جري فيه ماؤها ملكا له وحرمة : والقسم الثالث ان يستنبطها الرجل في ملكه فكون احق بمائها لشرب أرضه فإن كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيه الا لشارب مضطر وان فضل عن كفايته واداد أن يحبي بفضله أرضا مواتا فهو احق به لشرب ما احياء وان لم يردده لموات احياء فزمه بذله لأرباب المواشي دون الزرع كفضل ماء البئر فان اعتاض عليه من ارباب الزرع جاز وان اعتاض من ارباب المواشي لم يحز ويجوز لمن احتفر في البادية بمرا فملكها أو عينها استنبطها أن يبيعها ولا يحرم عليه عنها وقال سعيد بن المسيب وابن ابي ذئب لا يجوز له بيعها ويحرم عليه عنها وقال عمر بن عبد العزيز وأبوا الزناد ان باعها لمروبة جاز وان باعها لخلاء لم يحز وكان أقرب الناس الى المالك أحق بها بخير ممن كان دجيم الخالي فهو املك لها

الباب السادس عشر في الحمى والارفاق

وحمل الموات هو المنع من احيائه املا كما يكون مستبقى الاباحة لنبت الكلأ ورعي المواشي : قد حكي رسول الله ﷺ بالمدينة وصعد جبلا بالبقيع قال ابو عبيد هو النقيع

بالنون وقال هذا حمي وأشار بيده الى الناع وهو قدر ميل في ستة أميال حمى  
 الخيل المسلمين من الانصار والمهاجرين فأما حمى الائمة من بعده فان حوا به جميع  
 الموات أو أكثره لم يجوز وان حوا أقله لحاص من الناس أو لا غنيانهم لم يجوز وان حوا  
 لكافة المسلمين أو للفقراء والمساكين ففي جوازه قولان أحدهما لا يجوز ويكون  
 الحمى خاصا لرسول الله ﷺ لرواية العصب بن جثامة أن رسول الله ﷺ حين  
 حمى البقيع قال لا حمى الا لله ولرسوله والقول الثاني أن حمى الائمة بعد مجائز  
 جوازه له لانه كان يفعل ذلك لصالح المسلمين لا لنفسه فكذلك من قام مقامه في  
 مصالحهم قد حمى أبو بكر رضي الله عنه بالربذة لأهل الصدقة واستعمل عليه مولا  
 أباسلامه وحمى عمر رضي الله عنه من السرف مثل ما حماه أبو بكر من الربذة وولي  
 عليه مولى له يقال له هني وقال يا هني ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم  
 فان دعوة المظلوم مجابة وادخل رب الصريعة ورب الغنيمة واياك ونعم ابن عفان  
 وابن عوف فانهما ان بهلك ما شيئا يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصريعة ورب  
 الغنيمة يأتيني بعمالة فيقول يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك قال كلا أهون على  
 من الدينار والدرهم والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله  
 ما حيت عليهم من بلادهم شهرا . فاما قول رسول الله ﷺ لا حمى الا لله ولرسوله  
 ثم نساء لا حمى الا على مثل ما حماه الله ورسوله للفقراء والمساكين والمصالح كافة  
 المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه في الجاهلية من تفرد العزيز منهم بالحمى لنفسه  
 كالذي كان يفعله كليب بن وائل فانه كان يوافي بكاب على نشار من الارض ثم يستعديه  
 ويحمى من انتهى اليه عواؤه من كل الجهات وتشارك الناس فيما عداه حتى كان ذلك  
 سبب قتله وفيه بقول العباس بن مرادس ( الطويل )

كما كان يبغيها كليب بظلمه \* من العز حتى طاح وهر قتيلا

على وائل إذ يترك الكلب نابجا \* واذا منع الاقناء مزا حلولا

واذا جرى على الارض حكم الحمى استبقاء لمواتها سابلا ومنعا من أحيائها

مما كاروعي حكم الحمى فان كان للكافة تساوى فيه جميعهم من غنى وفقير ومسلم وذمي فله  
 شرعي كلاًه بخيلهم وماشيئهم فان خص به المسلمون اشترك فيه اغنيائهم وفقراؤهم



ومتع منهم أهل الذمة وإن خص به الفقراء والمساكين من الأغنياء وأهل  
الذمة ولا يجوز أن يخص به الأغنياء دون الفقراء ولا أهل الذمة دون المسلمين وإن  
خص به نعم الصدقة أو خيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم ثم يكون الحمى جارية  
على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلو اتسع الحمى لخصوص عموم الناس جاز  
أن يشتركوا فيه لارتفاع الضرر عن خص به ولو ضاق الحمى العام عن جميع  
الناس لم يجوز أن يختص به أغنياءهم وفي جواز اختصاص فقراهم به وجهان  
وإذا استقر حكم الحمى على أرض فاقدم عليها من أحيائها ونقض حماها روعى  
الحمى فإن كان مما حماه رسول الله ﷺ كان الحمى ثانيا والأحياء باطلا والمنعرض  
لأحيائه مرددا مزجورا لاسبها إذا كان سبب الحمى باقيا لانه لا يجوز أن يعارض  
حكم رسول الله ﷺ بنقض ولا إبطال وإن كان من حمى الأئمة بعده ففي إقرار  
أحيائه قولان . أحدهما لا يقر ويجري عليه حكم الحمى كالذي حماه رسول الله ﷺ  
لانه حكم نفذ بحق . والقول الثاني يقر الأحياء ويكون حكمه أثبت من الحمى أصح  
رسول الله ﷺ بقوله من أحببني أرضا، وأنا فهي له ولا يجوز لأحد من الولاة أن  
أخذ من أرباب المواشي عوضا عن مراعي موات أو حمى لقول رسول الله ﷺ  
للمسلمون شركاء في ثلاث في الماء والنار والكلاء

( فصل ) وأما الارفاق فهو ارفاق الناس بمقاعد الاسواق وإفنية الشوارع  
وحريم الأمصار ومنازل الاسفار فيقسم ثلاثة أقسام . قسم يختص الارتفاق فيه  
بالمصاري والفلوات . وقسم يختص الارتفاق فيه بإفنية الأملاك . وقسم يختص  
بالشوارع والطرق . فاما القسم الاول وهو ما يختص بالمصاري والفلوات  
فمنازل الاسفار وحلول المياه وذلك ضربان . أحدهما أن يكون لأجتيار السابلة  
وأستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه بعده عنه وضرورة السابلة اليه والذي  
يختص للسلطان به من ذلك إصلاح عورته وحفظ مياهه والتخليفة بين الناس وبين  
نزوله ويكون السابق الى المنزل أحق بمحاولة فيه من المسبوق حتى يرتحل عنه لقول  
النبي ﷺ مني مناخ من سبق إليها فارتد عنه على سواء وتنازعوا فيه نظر  
في التمدد بينهم بما يزيل تنازعهم وكذلك البادية إذا اتجمعت أرضا طلبا لا كلاء

هو ارتفاقا بالمرعى وانتقالا من ارض الى أخرى كانوا فيما نزلوه وارتحلوا عنه كالسابلة  
لا اعتراض عليهم في تنقلهم ورعيهم والضرب الثاني ان يقصدوا بنزول الارض الاقامة  
فيها والاستيطان لها فلا سلطان في نزولهم بها نظر يراعي فيه الاصلاح فان كان مضرا  
بالسابلة منعوا منها قبل النزول وبعده وان لم يضر بالسابلة راعي الاصلاح في نزولهم  
فيها أو منعهم منها ونقل غيرهم اليها كما فعل عمر حين مصر البصرة والكوفة نقل الي  
كل واحد من المصريين من رأي المصلحة فيه لئلا يجتمع فيه المسافرين فيكون سببا  
لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفعل في اقطاع المرات ما يرى فان لم يستأذنه  
حتى نزلوه لم يمنعهم منه كما لا يمنع من أحي مواتا بغير اذنه ودبرهم بما يراه صلاحا لهم  
وهو اهم عن احداث زيادة من بعد الا عن اذنه روى كثير بن عبد الله عن ابيه  
عن جده قال قدما مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبعة عشرة فكلما أهل المياد  
في الطريق ان يبنوا بيوتا فيما بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك فاذن لهم  
واشترط عليهم ان ابن السبيل احق بالماء والظل \* وأما القسم الثاني وهو  
ما يختص بانسية الدور والاملاك فان كان مضرا بأربابها منع المرتفقون  
منها الا أن يأذنوا بدخول الضرر عليهم فيمكنوا وان كان غير مضربهم ففي اباحة  
ارتفاقهم به من غير اذنهم قولان .. احدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم يأذن اربابها  
لان الحرب مرفق اذا وصل اهله الى حقهم منه ساراهم الناس فيما عداه . والقول  
الثاني انه لا يجوز الارتفاق بحريمهم الا عن اذنهم لانه تباع لاملاكهم فكأوابه أحق  
بالتصرف فيه أخص قلنا حريم الجوامع والمساجد فان كان الارتفاق به مضرا باهل  
المساجد والجوامع منعوا منه ولم يجوز للسلطان ان يأذن لهم فيه لأن المصلين به أحق  
به ان لم يكن مضرا أجاز ارتفاقهم بحريمها وهل يعتبر فيه اذن السلطان لهم على وجهين  
من القوانين في حريم الاملاك \* وأما القسم الثالث وهو ما يختص بانسية الشوارع  
والطرق فهو موقوف على نظر السلطان وفي حكم نظره وجهان : أحدهما ان نظره  
فيه مقصور على كفهم عن التعدي ومنعهم من الاضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر  
وليس له ان يقيم جالسا ولا ان يقدم مؤخرا ويكون السابق الى المكان أحق به من  
المسبوق : والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد فيما يراه صلاحا في اجلاس من



يجلسه ومنع من يمنعه وتقديم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال واقطاع الموات ولا يجعل السابق أحق وليس له على الوجهين ان يأخذ منهم على الجلوس اجرا وإذا تركهم على التراضي كان السابق منهما الى المكان أحق به من المسبوق فإذا انصرف عنه كان هو وغيره من الغد فيه سواء يراعى فيه السابق اليه وقال مالك إذا عرف أحدكم بمكان وصار به مشهورا كان أحق به من غيره قطعا للتنازع وحيثما للتشاجر واعتبار هذا وان كان له في المصلحة وجه يخرج به عن حكم الاباحة الى حكم الملك (فصل) وأما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والتصدي للتدريس والفتيا فعلي كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا يتصدي لما ليس له باهل فيفضل به المستهدى ويزل به المسترشد وقد جاء الاثر بان اجراكم على الفتيا أجروكم على جرائمهم وجهنم وللسلطان فيهم من النظر بما يوجه الاختيار من اقرار أو انكار. فإذا أراد من هو لذلك أهل أن يترتب في أحد المساجد لتدريس أو فتيا نظر حال المسجد فان كان من مساجد المحال التي لا يترتب الاثمة فيها من جهة السلطان في جلوسه لم يلزم من ترتب فيه للتدريس والفتيا استئذان السلطان في جلوسه كما لا يلزم ان يستأذنه فيه من ترتب للامامة وان كان من الجوامع وكبار المساجد التي ترتب الاثمة فيها بتقليد السلطان روعي في ذلك عرف البلد وعاداته في جلوس أمته فان كان للسلطان في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه لثلاث يقينات عليه في ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استئذانه للترتيب فيه وصار كثيره من المساجد وإذا أرسم بموضع من جامع أو مسجد فقد جعله مالك أحق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء ان هذه يستعمل في عرف الاستحسان وليس بحق مشروع وإذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه أحق لقول الله تعالى (سواء الما كف فيه والباد) وينبغي الناس في الجوامع والمساجد من استطراق حلق الفقهاء والقراء صيانة لحرمتها وقد روى عن النبي ﷺ انه قال لا حي الا في ثلاث ثلة البشر وطول الفرس وحلقة القوم فاما ثلة البشر فهو منتهي حريمها وأما طول الفرس فهو ما دار فيه بمقوده اذا كان مربوطا وأما حلقة القوم فهو استدارتهم في الجلوس للتشاور والحديث وإذا تنازع أهل المذاهب

المخالفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يترض عليهم فيه الا أن يحدث بينهم تفاقر فيكفوا عنه وإن حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فإن أقام عليه وتظاهر باستعراء من يدعوا اليه لزم السلطان ان يحسم نزواج السلطنة ظهور بدعته ويوضح بدلائل الشرع فساد مقالته فإن لكل بدعة مستعما ولكل مستعم متبعا وإذا تظاهر بالعلاج من استبطن ماسواه ترك وإذا تظاهر بالعلم من عري منه هتك لان الداعي الى صلاح ليس فيه مصلح والداعي الى علم ليس فيه مصلح

### الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أوامره ولا يصح فيما تبين فيه مالكة ويميز مستحقه وهو ضربان . اقطاع تملك . واقطاع استغلال \* فالإقطاع التملك فنقسم فيه الارض المقطعة ثلاثة أقسام . موات وعامر ومعادن . فالموات فعلى ضربين . أحدهما ما لم يزل مواتا على قديم الدهر فلم تجر فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه من يحببه ومن يعمر ويكون الاقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطافي جواز الاحياء لانه يمنع من احياء الموات الا باذن الامام وعلي مذهب الشافعي أن الاقطاع بحمله أحق باحيائه من غيره وإن لم يكن شرطافي جوازه لانه يجوز احياء الموات بغير اذن الامام وعلي كلا المذهبين يكون المقطوع أحق باحيائه من غيره \* وقد أقطع رسول الله ﷺ الزبير بن العوام وكس فرسه من موات النقيع فأجراه ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة فقال رسول الله ﷺ أعطوه حتى يسوطه . والضرب الثاني من الموات ما كان عامرا فخر بعمار مواتا عاطلا وذلك ضربان أحدهما ما كان جاهليا كارض عاد وثمود فهي كالموات الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز اقطاعه قال رسول الله ﷺ عادى الارض لله ولرسوله ثم هي لكم منى ارض عاد . والضرب الثاني ما كان اسلاميا جري عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا فقد اختلف الفقهاء في حكم احيائه على ثلاثة أقوال فذهب الشافعي فيه الى أنه لا ملك بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال مالك بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال أبو حنيفة رحمه الله ان عرف أربابه لم يملك بالاحياء



وان لم يعرفوا ملك بالاحياء وان لم يجز على مذهبه أن يملك بالاحياء من غير اقطاع فان عرف أربابه لم يجز اقطاعه وكانوا أحق ببيعها واحيائه وان لم يعرفوا جواز اقطاعه وكان الاقطاع شرطاً في جواز احبائه فاذا صار الموات على ما شرحتنا اقطاعاً فمن خصه الامام به وصار بالاقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء فان شرع في احبائه صار بكمال الاحياء ماله وان أمسك عن احبائه كان أحق به يدا وان لم يصير ملكاً ثم ووعى امساكه عن احبائه فان كان المذر ظاهراً لم يعترض عليه فيه وأفر في يده الى زوال عذره وان كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يعارض فيه قبل نضي ثلاث سنين فان أحياء فيها والا بطل حكم اقطاعه بعدها احتجاجاً بان عمر رضي الله عنه جعل أجل الاقطاع ثلاث سنين وعلي مذهب الشافعي ان تأجيله لا يلزم وإنما المعتبر فيه القدرة على احبائه فاذا نضي عليه زمان يقدر على احبائه فيه قيل له انما أن نحبيه فيقر في يدك وإما ان ترفع يدك عنه ليعود الي حاله قبل اقطاعه وأما تأجيل عمر رضي الله عنه فهو قضية في عين يجوز ان يكون لسبب اقتضاء أو لاستحسان رآه فلو تغلب على هذا الموات المستقطع متغلب فاحياه فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاث مذاهب مذهب الشافعي أن يحببه أحق به من مستقطعه وقال أبو حنيفة ان احياه قبل ثلاث سنين كان ملكاً للمقطع وان احياه بعدها كان ملكاً للمحيي وقال مالك ان احياه طالما بالاقطاع كان ملكاً للمقطع وان احياه غير عالم بالاقطاع خير للمقطع بين اخذه واعطاء المحيي نفقة عمارته وبين تركه للمحيي والرجوع عليه بقيمة الموات قبل احبائه

(فصل) وأما العامر فضر بان \* أحدهما ما تبين مالكه فلا نظر للسلطان فيه الا ما يتعلق بملك الارض من حقوق بيت المال اذا كانت في دار الاسلام سواء كانت لمسلم أو ذممي فان كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الامام ان يقطعها لملكها المقطوع عند الظفر بها جاز وقد سأل تميم الداري رسول الله ﷺ ان يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ففعل وسأله أبو ثعلبة الخشني ان يقطعه ارضا كانت بيد الروم فأعجبه ذلك ونال الا تسمعون ما يقول فقال والذي بعثك بالحق ما يفتحون عليك فكتب له بذلك كتاباً وهكذا لو استوهب من الامام مال في دار

للحرب وهو على ملك أهلها أو استوهب أحد من سببها وذراريها ليكون أحق به إذا فتحها جاز وصحت العطية فيه مع الجهالة بها المتعلقة بالأمور العامة \* روي الشعبي أن حريم بن أوس بن حارثة الطائي قال للنبي ﷺ ان فتح الله عليك الحيرة فاعطني بنت نفيلة فلما أراد خالد صلح أهل الحيرة قال له حريم ان رسول الله ﷺ جعل نبي بنت نفيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشير بن سعد ومحمد بن مسلمة فاستثناهما من الصلح ودفعها الى حريم فاشتريت منه بألف درهم وكانت عجزاً قد حلت عن عهده فقيل له ويحك لقد أرخصتها كان أهلها يدفعون اليك ضف ما سألت بها فقال ما كنت أظن ان عدداً يكون أكثر من ألف . . . وإذا صح الاقطاع والتحكيم على هذا الوجه نظر حال الفتح فان كان صلحاً خلعت الأرض لمقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق وان كان الفتح عنوة كان المستقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الغنائم ونظر في الغنائم فان علموا بالاقطاع والهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بموضع ما استقطع ووهب وان لم يعلموا حتى فتحوا عارضهم الامام عنه بما يستطيب به نفوسهم كما يستطيب نفوسهم عن غير ذلك من الغنائم وقال أبو حنيفة لا يلزم استطابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم اذا رأى المصلحة في أخذها منهم \* والضرب الثاني من العامر ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز مستحقوه وهو على ثلاثة أقسام: أحدها ما اصطفاها الامام لبيت المال من فتوح البلاد اما بحق الخمس فيأخذه باستحقاق أهله له واما بأن يصطفيه باستطابة نفوس الغنائم عنه فقد اصطفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسري وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا فكانت مبلغ غلبها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها ثم ان عثمان رضي الله عنه اقطاعها لانه رأى اقطاعها او فراغها من اقطاعها او شرط على من اقطاعها اياه ان يأخذ منه حق النبي . . . فكان ذلك منه اقطاع اجارة لا اقطاع ملك فوفرت غلبها حتى بلغت على ما قبل خمسين ألف ألف . . . درهم فكان منها ما لا تهرع بياهم تناقلها الخلفاء بعدهم الا ان كان عام الجحيم سنة اثنين وثمانين في فتنة ابن الاشعث احرق الدوان واخذ من كل قوم ما يليهم فهذا النوع من العامر لا يجوز اقطاع رقبته لانه قد صار باصطفاؤه



ليبت المال ملكا لكافة المسلمين فيجري على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وصار استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في المصالح بين ان يستغله لبيت المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يتخير له من ذوي المكنة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه مقدار يوفور الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان رضي الله عنه ويكون الخراج اجرة تصرف في وجوه المصالح الا ان يكون مأخوذا بالخمس فيصرف في أهل الخمس فان كان ما وضعه من الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع جاز في النخل كما ساقى رسول الله ﷺ أهل خيبر على النصف من ثمار النخل وجوازها في الزرع معتبر باختلاف الفقهاء في جواز الخبارة فمن أجازها أجاز الخراج بها ومن منع منها منع من الخراج بها وقيل بل يجوز الخراج بها وان منع من الخبارة لما يتعلق بها من عموم المصالح التي يتسع حكمها عن أحكام العقود الخاصة ويكون العشر واجبا في الزرع دون الثمر لان الزرع تلك لزاريه والثمرة ملك لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم : والقسم الثاني من المالكين أرض الخراج فلا يجوز أقطاع رقابها تملكها لانها تنقسم على ضربين ضرب يكون رقابها وقفا وخراجها اجرة فتمليك الوقف لا يصح باقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون رقابها ملكا وخراجها جزية فلا يصح اقطاع مملوك تمين الكوفة فملك اقطاع خراجها فنذكر ما بعد في اقطاع الاستغلال . والقسم الثالث ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل الى بيت المال ميراثا لكافة المسلمين مصروفا في مصالحهم وقال أبو حنيفة ميراث من لا وارث له مصروف فيه للفقراء خاصة صدقة عن الميت ومصرفه عند الشافعي في وجوه المصالح اعم لانه قد كان من الاملاك الخاصة وصار بعد الانتقال الى بيت المال من الاملاك العامة وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما انتقل الى بيت المال من رقاب الاموال هل يصير وقفها عليه بنفس الانتقال اليه على وجهين أحدهما أنها تصير وقفا لعموم مصرفها الذي لا يختص بجهة فلي هذا لا يجوز بيعها ولا اقطاعها والوجه الثاني لا تصير وقفا حتى يبقها الامام فلي هذا يجوز له بيعها اذا رأى بيعها أصلح لبيت المال ويكون ثمنها مصروفا في عموم المصالح وفي ذوي الحاجات من أهل الفقه وأهل الصدقات وأهل

أقطاعها على هذا الوجه فقد قيل بجوازها لانه لما حاز بيعها رصرفت عنها الى من يراه من ذوي الحاجات وأرباب المصالح جاز أقطاعها له ويكون تملك رقبته كتمليك ثمنها وقيل ان أقطاعها لا يجوز وان جاز بيعها لان البيع معاوضة وهذا الانطاع صلة والامان إذا صارت ناضية لها حكم يخالف في العطايا حكم الاصول الثابتة فانترقا وان كان الفرق بينهما ضعيفا وهذا الكلام في أقطاع التملك

(فصل) وأما أقطاع الاستغلال فملي ضرين عشر وخراج فلما أشر فأقطاعه لا يجوز لانه زكاة لا صنف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها اليهم وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها لانها تجب بشرط يجوز أن لا يوجد فلا تجب فان وجبت وكان مقطوعا وقت الدفع مستحقا كانت حوالة بعشر قد وجب على ربه لمن هو من أهلها صح وجاز دفعه اليه ولا يصير ديناً له مستحقا حتى يقبضه لان الزكاة لا تملك الا بالقبض فان منع من العشر لم يكن له خصم فيه وكان عامل العشر باطالة احق وأما الخراج فيختلف حكم أقطاعه باختلاف حال مقطوعة وله ثلاثة احوال احدها ان يكون من أهل الصدقات فلا يجوز ان يقطع مال الخراج لان الخراج فيء لا يستحقه أهل الصدقة كما لا يستحق الصدقة أهل الفيء وجوزا وحنيفة ذلك لانه يجوز صرف الفيء في أهل الصدقة والحالة الثانية ان يكون من أهل المصالح ممن ليس له رزق مفروض فلا يصح ان يقطعه على الإطلاق وان جاز ان يعطاه من مال الخراج لانه من نفل أهل الفيء لا من فرضه وما يعطى له إنما هو من صلات المصالح فان جعل له من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم الحوالة والتسبب لا حكم الانطاع فيعتبر في جواز شرطان احدهما ان يكون مال مقدر قد وجد سبب استباحته والثاني ان يكون مال الخراج قد حل ووجب ليصح التسبب عليه والحوالة به يخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والحالة الثالثة ان يكون من مرتزقة أهل الفيء وفرضية الديوان وهم أهل الجيش وهم اخص الناس بجواز الاقطاع لان لهم أرزاقا مقدرة تصرف اليهم تصرف الاستحقاق لانها تمويض عما أصدوا تقوسم له من حماية البيضة والذب عن الحرم فاذا صح ان يكونوا من أهل الاقطاع روعي حيثئذ مال الخراج فان له حالين حال يكون جزية وحال يكون اجرة فاما ما كان منه جزية فهو غير مستقر على التأيد لانه



مأخوذ مع بقاء الكفر وزائل مع حدوث الاسلام فلا يجوز اقطاعه اكثر من سنة  
لانه غير موقوف باستحقاقه بعدها فان اقطعه سنة بعد حلوله واستحقاقه صح وان  
القطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جوازه وجهان احدهما يجوز اذا قيل ان حول  
الجزبة مضروب الاداء والثاني لا يجوز اذا قيل ان حول الجزبة مضروب  
للاوجوب واما ما كان من الخراج اجرة فهو مستقر الوجوب على التأيد فيصح  
لاقطاعه سنتين ولا يلزم الاقتصار منه على سنة واحدة بخلاف الجزبة التي لا تستقر  
واذا كان كذلك فلا يخلو حال اقطاعه من ثلاثة اقسام احدها ان يقدر سنتين  
معلومة كاقطاعه عشر سنتين فيصح اذا روعي فيه شرطان احدهما ان يكون رزق المقطع  
معلوم القدر عند باذل الاقطاع فان كان مجهولا عنده لم يصح والثاني ان يكون قدر  
الخراج معلوما عند المقطع وعند باذل الاقطاع فان كان مجهولا عندهما وعند احدهما لم  
يصح واذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من احد امرين إما ان يكون مقاسمة او  
مساحة فان كان مقاسمة فمن جوز من الفقهاء وضع الخراج على المقاسمة جملة من المعلوم  
الذي يجوز اقطاعه ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جملة من المجهول الذي  
لا يجوز اقطاعه وان كان الخراج مساحة فهو ضربان احدهما ان لا يختلف باختلاف  
الزروع فهذا معلوم يصح اقطاعه والثاني ان يختلف باختلاف الزروع فينظر رزق  
مقطعه فان كان في مقابلة أعلى الخراجين صح اقطاعه لانه راض بنقص ان دخل  
عليه وان كان في مقابلة أقل الخراجين لم يصح اقطاعه لانه قد يوجد فيه زيادة  
ولا يستحقها ثم يراعى بعد صحة الاقطاع في هذا القسم حال المقطع في مدة الاقطاع  
فانها لا تخلو من ثلاثة احوال احدها ان يبقى الى انقضاءها على حال السلامة فهو  
على استحقاق الاقطاع الى انقضاء المدة والحالة الثانية أن يموت قبل انقضاء المدة  
فيبطل الاقطاع في المدة الباقية بعد موته ويعود الى بيت المال فان كانت له ذرية  
دخلوا في اعطاء الذراري لافي ارزاق الجند فكان ما يطره سبب الاقطاع والحالة  
الثالثة أن يحدث به زمانة فيكون باقى الحياة مفقود الصحة ففي بقاء اقطاعه بعد  
زمانته قولان احدهما أنه باق عليه الى انقضاء مدته اذا قيل ان رزقه بالزمانة قد  
سقط فهذا حكم القسم الاول اذا قدر الاقطاع فيه بمدة معلومة . والقسم الثاني

من اقسامه ان يستقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا اقطاع باطل .  
 لانه قد خرج بهذا الاقطاع من حقوق بيت المال الى الالاك الموروثة واذا بدلت  
 كان ما اجتبا منه مادونا فيه عن عقد فاسد فيبرأ أهل الخراج بقصده وحسب من  
 جملة رزقه فان كان أكثر رد الزيادة وان كان أقل رجع بالباقي وأظهر السلطان  
 فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع أهل الخراج من الدفع فان دفعوه بعد  
 اظهار ذلك لم يبرؤا منه والقسم الثالث أن يستقطعه مدة حياته ففي صحة الاقطاع  
 قولان أحدهما انه صحيح اذا قيل ان حدوث زماته لا يقتضي سقوط رزقه والقول  
 الثاني انه باطل اذا قيل ان حدوث زماته يوجب سقوط رزقه واذا صح الاقطاع  
 فأراد السلطان استرجاعه من قطعة جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها ويورد رزقه  
 الى ديوان العطايا فاما في السنة التي هو فيها فينظر فان حل رزقه فيها قبل حلول خراجها  
 لم يسترجع منه في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وان حل خراجها قبل حلول  
 رزقه جاز استرجاعه منه لان تسجيل المؤجل وان كان جائزا ليس بلازم وأما ارزاق  
 ماعدا الجيش اذا اقطاعوا بها مال الخراج فيقسمون ثلاثة اقسام أحدها من يرتزق على  
 عمل غير مستديم كمال الخراج وجباة الخراج فلا تطاع بارزاقهم لا يصح ويكون ما حصل  
 لهم من مال الخراج تسبيبا وحالة بعد استحقاق الرزق وحلول الخراج والقسم الثاني  
 من يرتزق على عمل مستديم ويجري رزقه مجري الجملة وهم الناظرون في أعمال البر  
 التي يصح التطوع بها اذا ارتزقوا عليها كالمؤذنين والأئمة فيكون جعل الخراج لهم  
 في أرزاقهم تسبيبا به وحالة عليه ولا يكون اقطاعا والقسم الثالث من يرتزق  
 على عمل مستديم ويجري رزقه مجري الاجارة وهو لا يصح نظره الا ولاية وتقليد  
 مثل القضاة والحكام وكتاب الدواوين فيجوز ان يقطعوا بارزاقهم خراج سنة واحدة  
 ويحتمل جواز اقطاعهم أكثر من سنة وجهين أحدهما يجوز كالجيش والثاني لا يجوز  
 لما يتوجه اليهم من العزل والاستبدال

(فصل) وأما اقطاع الممادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الارض  
 فهي ضربان ظاهرة وباطنة . فاما الظاهرة فهي ما كان جوهرها المستودع فيها ابارز  
 كمادن الكحل والملح والفار والنقط وهو كالماء الذي لا يجوز اقطاعه والباقى فيه



سواء يأخذه من ورد إليه . روي ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده أن الأبيض بن  
 جمال استقطع رسول الله ﷺ ملح مارب فأنظره فأن الأفرع بن حابس التميمي  
 يارسول الله أتى وردت هذا الملح في الجاهلية وهو بارض ليس فيها غيره من ورده  
 أخذه وهو مثل الماء العد بالارض فاستقال الأبيض في قطعية الملح فقال قد أؤتلك  
 على أن تجمله من صدقه فقال النبي عليه الصلاة والسلام هو منك صدقة وهو مثل  
 الماء العد من ورده أخذه قال أبو عبيد الماء العد هو الذي له مواد معه مثل العيون  
 والآبار وقال غيره هو الماء المتجمع المعد . فان أقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن  
 لأقطاعها حكم وكان المقطوع وغيره فيها سواء وجميع من ورد إليها أسوة مشتركون  
 فيها فان منعهم المقطوع منها كان بالمنع متعديا وكان لما أخذه ملكا لأنه متعد بالمنع  
 لا بالأخذ فكيف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لا لأنه يثبته أقطعا بالصحة  
 أو يصير معه كالأملاك المستقرة . وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جواهرها مستكنة  
 خفيها لا يوصل إليه الا بالأمل كالمعادن الذهب والفضة والصفرة والحديد فـ هذه وما  
 أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها الى سبك وتخليص أو لم يحتج وفي  
 جواز أقطاعها قولان . أحدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع  
 (١) والقول الثاني يجوز أقطاعها الرواية كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف  
 المزني عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بن الحارث  
 المعادن القبلية جاسيها وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يقطعه حق  
 مسلم وفي الجاسي والغوري تأويلان أحدهما أنه أملاها وأسفلها وهو قول عبد الله بن  
 وهب والثاني ان الجاسي بلاد نجد والغوري بلاد تهامة وهذا قول أبي عبيدة ومنه  
 قول الشماخ (الطويل)

فرت على ماء العذيب وعينها \* كوقب الحصى جليها قد تغورا  
 فعلى هذا يكون المقطوع أحق بها وله منع الناس منها وفي حكمه قولان : أحدهما أنه

(١) شرع بالسحر بك أو التثمين أي سواء ويستوي فيه الواحد والاكثر  
 والمذكر والمؤنث كذا من هامش الاصل

اقطاع ثمايك يصير به المقطع مالكا لرقبة المعلن كسائر أمواله في حال عمره وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينقل الي وراثته بعد موته : والقول الثاني انه اقطاع ارفاق لا يملك به رقبة المعلن ويملك به الارتفاق العمل فيه مدة مقامة عليه وليس لاحد أن يمازعه فيه ما أقام على العمل فانما تركه زال حكم الاقطاع عنه وعاد الي حال الاباحة فاذا أحي مواتاً باقطاع أو غير اقطاع فظهر فيه بالاحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه الحي على التأنيد كما يملك ما استنبطه من العيون واحتفره من الآبار

( الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه )

والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجوش والعمال وفي تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أي مجانين فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم خذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفا للاسم فقل ديوان والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم لخذقهم بالامور وقوتهم على الجلي والخفي وجمعهم لشدة وتفرق ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقل ديوان .. وأول من وضع الديوان في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلف الناس في سبب وضعه له فقال قوم سببه ان أباه ريرة قسم عليه مال من البحرين فقال له عمر ماذا جئت به فقال خمسمائة ألف درهم فاستكثره عمر فقال له أتدري ما تقول قال نعم مائة ألف خمس مرات فقال عمر أطيب هو فقال لا أدري فصعد عمر المنبر فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أيها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا فقام اليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد رأيت الاعاجم يدونون ديوانا لهم فدون أنت لنا ديوانا .. وقال آخرون بل سببه ان عمر بعث بعثا وكان عنده الهرمزان فقال المنبر هذا بعث قد أعطيت أهله الاموال فان تخاف منهم رجل وآجل بمكانه فمن أين يعلم صاحبك به فأثبت لهم ديوانا فسأله عن الديوان حتى فسرده لهم وروي عابدين يحيى عن الحارث بن نفيل ان عمر رضي عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال له على



ابن ابي طالب رضي الله عنه نفسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تسك منه شيئاً وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه اري مالا كثيراً يتبع الناس فان لم يحصوا حتى يعرف من أخذ من لم يأخذ خشيت أن ينتشر الامر فقال خالد بن الوليد ( ١ ) قد كنت بالشام فرأيت ملوكاً قد دنوا ديواناً وجندوا جنوداً فدون ديواناً وجند جنوداً فأخذ بقوله ودعا عقبل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من شيان قریش وقال اكتبوا الناس على منازلهم فبدؤا بنى هاشم وكتبوها ثم أتبعوهم أبابكر وقومه ثم عمر وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة ثم رفعوه الي عمر فلما نظر فيه قال لا ماوددت انه كان هكذا ولكن ابدؤ بقراءة رسول الله ﷺ الاقرب فالاقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله فشكره العباس رضوان الله عليه على ذلك وقال وصلتكم رحم ودرى زيد بن أسلم عن أبيه أن بني عدي جاؤا الي عمر فقالوا انك خليفة رسول الله وخليفة أبي بكر وأبو بكر خليفة رسول الله فلو جئناك نفسك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا فقال نخ يا بني عدي أردتم لا كل على ظهري وأن أحب حسنتي لكم لا وليكنكم حتى تأتيتكم الدعوة وأن ينطبق عليكم الدفترين فلو تكتبوا آخر الناس ان لي صاحبين سلكا طريقا فان خالفتهما خوافي ولكنني والله ما أدركنا الفضل في الدنيا ولا نرجوا الثراب عند الله تعالى على عملنا الا بمحمد ﷺ فهو شرقنا وقومه أشرف العرب ثم الاقرب فالاقرب والله ان جئت الاناجم بعمل وجئنا بغير عمل لهم أولى بمحمد ﷺ منا يوم القيامة فان من قصر به عمله لم يسرع به نسبه وروى شاور أن عمر رضي الله عنه حين اراد وضع الديوان قال بمن أبدأ فقال له عبد الرحمن بن عوف أبدأ بنفسك فقال عمر أذكر اني حضرت مع رسول الله ﷺ وهو يبدأ ببني هاشم وبني عبد المطلب فبدأ به عمر ثم بمن يليهم من قبائل قریش بطن بعد بطن حتى استوفى جميع قریش ثم انتهى الا الانصار فقال عمر ابدؤا برهط ساعد بن معاذ من الاوس ثم الاقرب فالاقرب لسعد وروى الزهري عن سعيد بن المسيب انه كان ذلك في المحرم سنة عشرة ( ٢ ) فلما استقر ترتيب الناس في الدواوين تلي قدر

( ١ ) كذا بالأصل وفي فتوح البلدان للبلاذري الوليد بن هشام بن المغيرة فليحذر

( ٢ ) كذا بالأصل وفي فتوح البلدان للبلاذري سنة عشرين يعني الهجرة وهو الصحيح.

النسب المتصل برسول الله ﷺ فضل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الاسلام والقربى من رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفضيل بالسابقة وكذلك كان رأي علي رضي الله عنه في خلافته وبه أخذ الشافعي ومالك وكان رأي عمر رضي الله عنه التفضيل بالسابقة في الاسلام وكذلك كان رأي عثمان رضي الله عنه بهد وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق وقد نظر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس فقال أتسوى بين من هاجر المهاجرين وصلي الي القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف فقال له أبو بكر إنما عملوا لله وإنما أجورهم على الله وإنما الدنيا دار بلاغ للراكب فقال له عمر لا أجمل من قاتل رسول الله ﷺ من قاتل معه فلما وضع الديوان فضل بالسابقة ففرض لكل من شهد بدرا من المهاجرين الاواوين خمسة آلاف درهم في كل سنة منهم علي ابن أبي طالب وعثمان بن عفان وطاحنة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن عوف رضي الله عنهم وفرض لنفسه معهم خمسة آلاف درهم والحق به العباس بن عبد المطلب والحسن والحسين رضوان الله عليهم لمكانهم من رسول الله ﷺ وقبل بل فضل العباس وفرض له سبعة آلاف درهم وفرض لكل من شهد بدرا من الانصار أربعة آلاف درهم ولم يفضل على أهل بدر أحدا الا أزواج رسول الله ﷺ فانه فرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها اثني عشر ألف درهم وأطلق ابن جويرية بنت الحارث وصفيية بنت حبي وقيل بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم وفرض لكل من هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ولمن أسلم بعد الفتح ألفي درهم لكل رجل وفرض لعلمان أحداث من أبناء المهاجرين والانصار كقرنم سلمى الفتيح وفرض لعمر بن أبي سلمة الخزومي أربعة آلاف درهم لان أمه أم سلمة زوج النبي ﷺ فقال له محمد بن عبد الله بن جحش لم تفضل عمر عائشة وقد هاجر آباؤها وشهدوا بدرا فقال عمر أنضله لمكانه من رسول الله ﷺ فلبأت الذي يستعيب أم مثل أم سلمة أعقبه وفرض لاسامة بن زيد أربعة آلاف درهم فقال له عبد الله بن عمر فرضت لي ثلاثة آلاف درهم وفرضت لاسامة أربعة آلاف درهم وقد شهدت مالم يشهد أسامة فقال عمر زدته لانه كان أحب



الى رسول الله ﷺ منك وكان أبوه أحب الى رسول الله من أبيك ثم فرض  
لناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام  
والعراق لكل رجل منهم من ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة ولم ينقص أحدا  
منها وقال لأن كثرة المال لا فرض لكل رجل أربعة آلاف درهم ألفا لفرسه وألفا  
لسلاحه وألفا لسفره وألفا بخلفها في أهله وفرض للمنفوس مائة درهم فإذا ترعرع  
بلغ به مائتي درهم فإذا بلغ زاده وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يفطم الى ان سمع  
امرأة ذات ليلة وهي تذكره ولدها على الفطام وهو يبكي فسألتها عنه فقالت ان عمر  
لا يفرض للمولود حتى يفطم فأنا أكرمه على الفطام حتى يفرض له فقال يا ويل  
عمر كم احتقبت من وذر وهو لا يعلم ثم أمر عمر بنناديه فنادى ألا لا تعجلوا أولادكم  
بالفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ثم كتب الى اهل العوالي وكان  
يجري عليهم القوت فأمر بحجرب من الطعام فطحن ثم خبز ثم ترد ثم دعا ثلاثين  
فأكلوا منه غداهم حتى أصدرهم ثم فعل في المشاء مثل ذلك فقال يكفى  
الرجل جريبات في كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوكة جريبتين في كل  
شهر وكان اذا أراد الرجل أن يدعو علي صاحبه قال له قطع الله عنك جريبتك . وكان  
الديوان موضوعا علي دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضيل  
العطاء معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الاثر في الدين ثم روعي في التفضيل  
عند انقراض أهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلاء في الجهد فهذا حكم ديوان  
الحيش في ابتداء وضمه على الدعوة الفريية والترتيب الشرعي . . وأما ديوان  
الاستيفاء وجباية الاموال فجزى الامر فيه بعد ظهور الاسلام بالشام والعراق على  
ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام الرومية لانه كان من ممالك الروم وكان ديوان  
العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس فلم يزل أمرها جاريا على ذلك الى زمن عبد  
الملك بن مروان فنقل ديوان الشام الى العربية سنة احدى وعشرين وكان سبب نقله اليه  
ما حكاه المدايني ان بعض كتاب الروم في ديوانه أراد ماء لدواته فبال فيها بدلا من الماء  
فأد به وأمر سليمان بن سعد أن ينقل الديوان الى العربية فسأله يعينه بخراج الاردن  
سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجها مائة وعشرين ألف دينار فلم تنقض السنة حتى

فخرج من الديوان فنقله وأتى به إلى عبد الملك بن مروان فدعا سرجون كاتبه فعرضه عليه فغمه وخرج كئيباً فلقبه قوم من كتاب الروم فقال لهم اطلبوا الميمنة من غير هذه الصنعة وقد قطمها الله عنكم وأما ديوان الفارسية بالامراق فكان سبب نقله إلى العربية أن كاتب الحجاج كان يسمى زادان فروخ وكان معه صالح بن عبد الرحمن بكاتب بين يديه بالعربية والفارسية فوصله زادان فروخ بالحجاج فخفف على قلبه فقال صالح لزادان فروخ ان الحجاج قد قربني ولا آمن عليك أن يقدمني عليك فقال لا تظن ذلك فهو إلى اخرج مني إليه لأنه لا يجد من يكفيه حجاباً غيري فقال صالح والله لو شئت أن أحول الحساب إلى العربية لفعلت قال فحول منه ورقة أرسطرا حتى أرى ففعل ثم سئل زادان فروخ في أيام عبد الرحمن بن الأشعث فاستخلف الحجاج صالحاً مكانه فذكر له ما جرى بينه وبين زادان فروخ فأمره أن ينقله فأجابه إلى ذلك وأجله فيه أجلاً حتى نقله إلى العربية فلما عرف مردان شاه بن زادان فروخ ذلك بذلك له مائة ألف درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله أوصالك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در صالح ما أعظم منته علي الكتاب

(فصل) والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام : أحدها ما يختص بالجيش من اثبات وعطاء : والثاني ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق : والثالث ما يختص بالأعمال من تقليد وعزل : والرابع ما يختص ببيت المال من دخل مخرج فهذه أربعة أقسام تنتميها أحكام الشرع يتضمن تفصيلها ما ربما كان في كتاب الدراوين في أفرادها عادة هم بها أخص \* فأما القسم الأول فيما يختص بالجيش من اثبات وعطاء فإثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط : أحدها الوصف الذي يجوز به إثباتهم ، الثاني ، السبب الذي يستحق به ترقيتهم والثالث الحال التي بقدر به عطاؤهم . فأما شرط جواز إثباتهم في الديوان فيراعي فيه خمسة أوصاف : أحدها البلوغ فإن الصبي من جملة الذراري والاتباع فلم يجوز أن يثبت في ديوان الجيش فكان جارياً في عطاء الذراري والثاني الحرية لأن المملوك تابع لسيده فكان داخل في عطائه وأسقط أبو حنيفة اعتبار الحرية وجوز أفراد العبد بالعطاء



في ديوان المقاتلة وهو رأي أبي بكر وخالفه فيه عمر واعتبر الحرية في العطاء وبه أخذ الشافعي والثالث الاسلام ليدفع عن الملة باعتقاده ويوثق بنصحه واجتهاده فان أثبت فيهم ذميا لم يجوز وان ارتد منهم مسلم سقط والرابع السلامة من الآفات المانعة من القتال فلا يجوز ان يكون زمنا ولا أعمى ولا أقطع ويجوز أن يكون أخرس أو أصم فاما الاعرج فان كان فارسا أثبت وان كان راجلا لم يثبت والخامس أن يكون فيه اقدم على الحروب ومعرفة بالقتال فان ضعفت منته (١) عن الاقدام أو قلت معرفته بالقتال لم يجوز اثباته لانه مرصدا هو عاجز عما فاذا تكاملت فيه هذه الاوصاف الخمس كان اثباته في ديوان الجيش موقوفا على الطلب والايجاب فيكون منه الطلب اذا تجرد عن كل عمل ويكون لمن ولي الامر الاجابة اذا دعت الحاجة اليه فان كان مشهور الاسم نبيه القدر لم يحسن اذا أثبت في الديوان أن يحل فيهِ أو ينعى فان كان من المغمورين في الناس حل ونعى فذكر سنه وقدم ولونه وحلى وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره لئلا تنفق الاسماء ويدعي وقت العطاء وضم الى نقيب عليه أو عريف له ليكون مأخوذاً بدركه.

(فصل) وأما ترتيبهم في الديوان اذا أثبتوا فيه فمعتبر من وجهين أحدهما عام والآخر خاص . . فأما العام فهو ترتيب القبائل والاجناس حتى يتميز كل قبيلة عن غيرها وكل جنس عن خالفه فلا يجمع فيه بين المختلفين ولا يفرق به بين المتفقين لتكون دعوة الديوان على نسق واحد معروف بالنسب يزول به التنازع والتجاذب واذا كان هكذا لم يخل حالهم من أن يكونوا عربا أو عجماء فان كانوا عربا تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أنساب ترتب قبائلهم بالقربى من رسول الله ﷺ كما فعل عمر رضي الله عنه حين دونهم . . فيبدأ بالترتيب في أصل النسب ثم بما يتفرع عنه فالعرب عدنان وقحطان فتقدم عدنان على قحطان لان النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر على ربيعة لان النبوة فيهم ومضر يجمع قريشا وغير قريش فتقدم قريش لان النبوة فيهم وقريش يجمع بني هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لان النبوة فيهم فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من

(١) المنة بالضم القوة وزجل متين ضعيف

أقرب الانساب إليهم حتى يستوعب قريشا ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع مضر ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتب أنساب العرب ستة مراتب فجعلت طبقات أنسابهم وهي شعب ، ثم قبيلة ، ثم عمارة ، ثم بطن ، ثم فخذ ، ثم فصيلة . قال الشعب النسب الا بعد مثل عدنان وقحطان سمي شعبا لان القبائل منه تشعبت ثم القبيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الانساب فيها ثم العمارة وهي ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل قريش وكنانة ثم البطن وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بني عبد مناف وبني مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بني هاشم وبني أمية ثم الفصيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الفخذ مثل بني أبي طالب وبني العباس فالفخذ يجمع الفصائل والبطن يجمع الافخاذ والعمارة تجمع البطون والقبيلة تجمع المائر والشعب يجمع القبائل ، واذا تباعدت الانساب عارت القبائل شعوبا والمائر قبائل . . وان كانوا عجماء لا يجتمعون على نسب فالذي يجمعهم عند فقد النسب أمران إما أجناس واما بلاد فالمتميزون بالاجناس كالترك والهند ثم يتميز الترك أجناسا والهند أجناسا والمتميزون بالبلاد كالديلم والجيل ثم يتميز الديلم بلدانا والجيل بلدانا واذا تميزوا بالاجناس أو البلدان فان كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان وان لم تكن لهم سابقة ترتبوا بالقرب من ولي الامر فان تساؤرا فبالسبق الى طاعته . . وأما الترتيب الخاص فهو ترتيب الواحد بعد الواحد يرتب بالسابقة في الاسلام فان تكافؤا في السابقة ترتبوا بالدين فان تفاؤوا فيه ترتبوا بالسن فان تفاؤوا فيها ترتبوا بالشجاعة فان تفاؤوا فيها فولي الامر بالخيار بين أن يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم على رأيه واجتهاده (فصل) وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه : أحدها عدد من يعوله من الذراري والماليك : والثاني عدد ما يرتبطه من الخيل والظفر ، والثالث الموضع الذي يحله في الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته امامه كاه فيكون هذا المقدر في عطائه ثم تمرض حاله في كل عام فان زادت رواتبه الماسة زيد وإن



تقصت نصوص واختلاف الفقهاء إذا تقدر رزقه بالكفاية هل يجوز أن يزاد عليه أم لا  
 الشافعي من زيادته على الكفاية وإن اتسع المال لأن أموال بيت المال لا توضع  
 إلا في الحقوق اللازمة وجوز أبو حنيفة زيادته على الكفاية إذا اتسع المال لها  
 ويكون وقت العطاء معلوما يتوقعه الجيش عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي  
 تستوفي فيه حقوق بيت المال فإن كانت تستوفي في وقت واحد من السنة جعل  
 العطاء في رأس كل سنة وإن كانت تستوفي في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين  
 وإن كانت تستوفي في كل شهر جعل العطاء في رأس كل شهر ليكون المال مصروفا إليهم  
 عند حصوله فلا يحبس عنهم إذا اجتمع ولا يطالبون به إذا تأخروا وإذا تأخر عنهم العطاء  
 عند استحقاقه وكان حاصلا في بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة وإن  
 أعوز بيت المال لعوارض أبطأت حقوقه أو أخرتها كانت أرزاقهم دينسا على بيت  
 المال وليس لهم مطالبة ولي الأمر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من أعسر  
 يدينه وإذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش لسبب أوجبه أو لئذ اقتضاه جاز  
 وإن كان لغير سبب لم يجوز لأنهم جيش المسلمين في الذب عنهم وإذا أراد بعض الجيش الخروج  
 نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة إليه إلا أن يكون معذورا  
 وإذا جرد الجيش لقتال قاتلوا وهم أكفاء من حاربهم سقطت أرزاقهم وإن ضعفوا  
 عنه لم تسقط وإذا نفقت دابة أحدهم في حرب عوض عنها وإن نفقت في غير حرب  
 لم يعرض وإذا استهلك سلاحه فيها عوض عنه أن لم يكن يدخل في تقدير عطائه  
 ولم يعرض أن يدخل فيه وإذا جرد لسفر أعطى نفقة سفره أن لم تدخل في تقدير  
 عطائه ولم يعط أن دخلت فيه وإذا مات أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطائه  
 موروثا عنه على فرائض الله تعالى وهو دين لورثته في بيت المال واختلاف الفقهاء  
 في استبقاء نفقات ذريته من عطائه في ديوان الجيش على قولين أحدهما أنه قد  
 سقطت نفقاتهم من ديوان الجيش لذهاب مستحقه ويحلون على مال العشر والصدقة  
 والقول الثاني أنه يستبقى من عطائه نفقات ذريته ترغيبا له في المقام وبمثاله على  
 الأقدام واختلف الفقهاء أيضا في سقوط عطائه إذا حدثت به زمانة على قولين

أحدهما بسقط لانه في مقابلة عمل قد عدم والقول انني انه باق على المطاء ارضية في التجند والارتزاق

« فصل » وأما القسم الثاني فيما احصى بالاعمال من رسوم وحقوق فيشتل على ستة فصول . أحدها تحديد العمل بما يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها فيجمل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره وينفصل نواحي كل بلد اذا اختلفت أحكام نواحيه وان اختلفت أحكام الضياع في كل ناحية فصلا ضياعه كنفصيل نواحيه وان لم تختلف اقصر على تفصيل النواحي دون الضياع . والفصل الثاني أن يذكر حال البلد هل فتح عنوة او صلحا وما استقر عليه حكم ارضه من عشر أو خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه أو تساوت فانه لا يخلو من ثلاثة احوال اما أن يكون جميعه ارض عشر او جميعه ارض خراج أو يكون بعضه عشرا وبعضه خراجا فان كان جميعه ارض عشر لم يلزم اثبات مسائحه لان العشر على الزرع دون المساحة ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا الي ديوان العشر لاستخراجه منه ويلزم تسمية أربابه عند رفعه الي الديوان لان وجوب العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الارضين واذا رفع الزرع باسماء أربابه ذكر مبالغ كماله وحال سقيه بسبع أو عمل لاختلاف حكمه يستوفى على وجبه وان كان جميعه ارض خراج لزم اثبات مسائحه لان الخراج على المساحة فان كان هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية أرباب الارضين لانه لا يختلف باسلام ولا كفر وان كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابه ووصفهم بالاسلام والكفر لاختلاف حكمه باختلاف أهله وان كان بعضه عشرا وبعضه خراجا فعلى ديوان العشر ما كان منه عشرا وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجا لاختلاف الحكم فيهما وأجري على كل واحد منهما ما يختص بحكمه . والفصل الثالث أحكام خراجه وما استقر على مسائحه هل هو مقاسمة على زرعه أو هو رزق مقدر على خراجه فان كان مقاسمة لزم اذا اخرجت مسائح الارضين من ديوان الخراج أن يذكر معها مبالغ المقاسمة من ربع او ثلث أو نصف ويرفع الي الديوان مقادير الكيول لتستوفى المقاسمة على وجبها وان كان الخراج ورقالم



يحل من أن يكون متساويا مع اختلاف الزروع أو مختلفا فان كان متساويا مع اختلاف الزروع أخرجت المسائح من ديوان الخراج ليستوفي خراجها ولا يلزم أن يرفع اليه الا ما قبض منها وإن كان الخراج مختلفا باختلاف الزروع لزم اخراج المسائح من ديوان الخراج وان يرفع اليه اجناس الزروع ليستوفي خراج المساحة علي ما يوجبه حكم الزرع . والفصل الرابع ذكر من في كل بلد من أهل التبة وما استقر عليهم في عقد الجزية فان كانت مختلفة باليسار والاعسار سموا في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم واعسارهم وان لم يختلف في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل عام ليثبت من بلغ ويسقط من مات أو أسلم لينحصر بذلك ما يستحق من جزيتهم والفصل الخامس ان كان من بلدان الممادن أن يذكر أجناس معادنه وعدد كل جنس منها ليستوفي حق الممادن منها وهذا مما لا ينضبط بمساحة ولا ينحصر بتقدير لاختلافه وإنما ينضبط بحسب المأخوذ منه اذا أعطي وأقال ولا يلزم في أحكام الممادن ان يوصف في الديوان أحكام فتوحها هل هي من أرض عشر أو خراج لان الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها وحقها لا يختلف باختلاف فتوحها وأحكام أرضها وإنما يختلف ذلك في حقوق العالمين فيها والآخذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في أجناس ما يؤخذ حق الممادن منه وفي قدر المأخوذ منه فان لم يكن قد سبق للأئمة فيها حكم اجتهد والى الوقت برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وعمل عليه في الامرين معا اذا كان من أهل الاجتهاد وان كان من سبق من الأئمة والولاية قد اجتهد برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وحكم به فيها حكما أيده وأمضاه استقر حكمه في الاجناس التي يجب فيها حق الممادن ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من الممادن لان حكمه في الجنس معتبر بالممادن الموجود وحكمه في القدر معتبر بالممادن لان حكمه بالجنس معتبر بالممادن الموجود وحكمه في القدر معتبر بالممادن المفقود : والفصل السادس ان كان البلد تغرا يتاخم دار الحرب وكانت أموالهم دخلت دار السلام مشورة عن صلح استقر معهم أثبت في ديوان عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم عشرين أو خمس وزيادة عليه أو نقصان منه فان

كان يختلف باختلاف الامتعة والاموال فصلا فيهِ وكان الديوان موضوعا لخراج  
مردومه ولاستيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه . وأما ائشار الاموال  
المنقلة في دار السلام من بلد الي بلد فحرمة لا يباحها شرع ولا يسوغها اجتهاد  
ولا هي من سياسات العدل ولا من قضايا النصفة وقل ما تكون الا في البلاد الجائرة  
وقد روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال شر الناس المشارون الحشارون  
واذا غيرت الولاة أحكام البلاد ومقادير الحقوق فيها اعتبر ما فعلوه فان كان مسوعة  
في الاجتهاد لامر اقتضاه لا يمنع الشرع منه لحدوث سبب يسوغ الشرع الزيادة لاجله  
أو نقصان لحدوثه جاز و صار الثاني هو الحق المستوفى دون الاول واذا استخرج  
حال العمل من الديوان جاز أن يقتصر علي اخراج الحال الثانية دون الاولى  
والاحوط أن يخرج الحالين لجواز أن يزول السبب الحادث فيعود الحكم الاول  
وان كان ما أخذ به الولاة من تغيير الحقوق غير مسوغ في الشرع ولاله وجه في  
الاجتهاد كانت الحقوق علي الحكم الاول وكان الثاني مردودا سواء غيروا الي  
زيادة أو نقصان لان الزيادة ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت  
المال واذا استخرج حال العمل من الديوان وجب علي رافعه من كتاب الدواوين  
بالخراج الحالين ان كان المستدعي لاجراجها من الولاة لا يعلم حالها فيما تقدم وان  
كان عالمها لم يلزم اخراج الحال الاول اليه لان علمه بها قد سبق وجاز الاقتصار  
علي اخراج الحال الثانية مع وصفها بأنها مستحدثة

« فصل » وأما القسم الثالث فيما يختص بالمال من تقليد وعزل فيشتمل  
علي ستة فصول أحدها ذكر من يصح منه تقليد المال وهو معتبر بنفوذ الامر  
بجواز النظر فيكل من جاز نظره في عمل نفذت فيه أو امره وصح منه تقليد المال  
عليه وهذا يكون من أخذ ثلاثة إمامن السلطان المستولي علي كل الامور واما  
مؤثرير التفويض واما من عامل عام الولاية كعامل اقليم أو مصر عظيم يقد في  
خصوص الاعمال عاملا : فاما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد عامل الابدالمطالمة  
والاستثمار . والفصل الثاني من يصح أن يتخذ العمالة وهو من استقل بكفايته ووثق  
بإمانيته فان كانت عملة تفويض تفتقر الي اجتهاد روعي فيها الحرية والاسلام وإن



كانت عمالة تنفيذ لا اجتهد للعامل فيها لم يفتقر الى الحرية والاسلام . والفصل الثالث ذكر العمل الذي تقلده وهذا يعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها تحديد الناحية بما تتميز به عن غيرها والثاني تعيين العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر والثالث العلم برسوم العمل وحقوقه [على تفصيل يتفق عنه الجماعة] فإذا استكملت هذه الشروط الثلاثة في عمل علم به المولى والمولى صح التقليد ونفذ والفصل الرابع زمان النظر فلا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يقدره بمدة محصورة الشهور أو السنين فيكون تقديرها بهذه المدة مجوزا للنظر فيها وما نعتا من النظر بعد انقضائها ولا يكون النظر في المدة المقيمة لازما من جهة المولى وله صرفه والاستبدال به إذا رأى ذلك صلاحا فلما لزومه من جهة العامل المولى فمعتبر بحال جارية عليها فإن كان الجارى معلوما بما تصح به الاجور لزمه العمل في المدة الى انقضائها لان العمالة فيها تصير من الاجارات المحضنة ويؤخذ العامل فيها بالعمل الى انقضائها اجبارا والفرق بينهما في تخيير المولى ولزومه للمولى انها في جنبه المولى من العقود العامة لنيابته فيها عن الكافة فروعى الاصلاح في التخيير وهي في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقده لها في حق نفسه فيجري عليها حكم اللزوم وان لم يتقدر جاريه بما يصح في الاجور لم تازمه المدة وجاز له الخروج من العمل اذا شاء بعد ان ينهي الى موليه حال تركه حتى لا يخلو عمله من ناظر فيه : والحالة الثانية ان يقدر بالعمل فيقول المولى فيه قد قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة أو قلدتك صدقات بلد كذا في هذا العام فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله فإذا فرغ منه انزل عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز ان يعزله المولى وعزله لنفسه معتبر بصحة جاريه وفساده : والحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا عمل فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة أو اعشار البصرة أو حماة بغداد فهذا تقليد صحيح وان جهات مدته لان المقصود منه الاذن لجواز النظر وليس المقصود منه اللزوم المعتبر في عقود الاجارات واذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل حاله من أحد أمرين اما أن يكون مستديما أو منقطعا فان كان مستديما كالنظر في الجباية والقضاء وحقوق الميادن فيصح نظره

فيها عاما بعد عام ما لم يعزل وان كان منقطعا فهو على ضربين أحدهما أن لا يكون  
معهود العود في كل عام كلوإلى على قسم الغنيمة فيعزل بعد فراغه منها وابس له  
النظر في قسمة غيرها من الغنائم وانضرب الثاني أن يكون عائدا في كل عام كخراج  
الذي إذا استخرج في عام عاد فيما يليه فقد اخاف الفقهاء هل يكرن اطلاق نقايده  
مقصورا على نظر عامه أو محمولا على كل عام ما لم يعزل على وجهين أحدهما انه  
يكون مقصورا للنظر على العام الذي هو فيه فاذا استوفى خراجه أو أخذ اعشاره  
انعزل ولم يكن له ان ينظر في العام الثاني الا بتقليد مستجد اقتصارا على  
اليقين والوجه الثاني انه يحمل على جواز النظر في كل عام ما لم يعزل اعتبارا بالعرف  
والفصل الخامس في جاري العامل على عمله ولا يخلوا فيه من ثلاثة أحوال أحدها  
ان يسمى معلوما الثاني ان يسمى مجهولا والثالث ان لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم  
فان سمي معلوما استحق المسمى اذا وفي العالة حقها فان قصر فيها روعي تقصيره  
فان كان ترك بعض العمل لم يستحق جاري ما قبله وان كان خيانة منه مع استيفاء  
العمل استكمل جاريه واربح ما خان فيه وان زاد في العمل روعيت الزيادة فان  
لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها مرددا لا ينفذ وان كانت داخلة في حكم  
نظره لم يخل من أحد أمرين اما أن يكون قد أخذها بحق أو ظلم فان كان أخذها  
بحق كان متبرعا بها لا يستحق لها زيادة على المسمى في جاريه وان كان ظلما وجب  
ردها على من ظلم بها وكان عدوانا من العامل يؤخذ بحريته وأما ان سمي جاريه  
مجهولا استحق جاري مثله فيما عمل فان كان جاري العمل مقدرا في الديوان  
وعمل به جماعة من المال صار ذلك القدر هو جاري المثل وان لم يعمل به الا  
واحدا لم يصح ذلك مألوقا في جاري المثل وأما ان لم يسم جاريه بمعلوم ولا بمجهول  
فقد اختلف الفقهاء في استحقاقه لجاري مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها  
الشافعي وأصحابه فذهب الشافعي فيها انه لا جاري له على عمله ويكون متطوعا  
به حتى يسمى جاريا معلوما أو مجهولا لخلو عمله من عرض وقال المزني له جاري  
مثله وان لم يسمه لاستيفاء عمله عن اذنه وقال أبو العباس بن سريج ان كان مشهورا  
بأخذ الجاري على عمله فله جاري مثله وان لم يشهر بأخذ الجاري عليه فلا جاري



## ٢٠٤ الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه

وقال أبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي ان دعى الى العمل في الابتداء أو أمر به فله جارى مثله فان ابتدا بالطلب فأذن له في العمل فلا جارى له واذا كان في عمله مال يجنبى فجاريه مستحق فيه وان لم يكن فيه مال فجاريه في بيت المال مستحق من سهم المصالح : والفصل السادس فيما يصح به التقليد فان كان يلفظ به المولى صح به التقليد كما تصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولى بتقليده خطأ لا لفظا صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية اذا اقترنت به شواهد الحال وان لم يصح به العقود الخاصة اعتبارا بالعرف الجارى فيه وهذا اذا كان التقليد مقصورا عليه لا يتعداه الى استنباط غيره فيه ولا يصح اذا كان التقليد عاما متعديا فاذا صح التقليد بالشروط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خاليا من ناظر تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه وان كان في العمل ناظر قبل تقليده نظر في العمل فان كان مما لا يصح الاشتراك فيه كانت تقليده الثاني عزلا الاول وان كان مما يصح فيه الاشتراك روعي العرف الجارى فيه فان لم يجز العرف بالاشتراك فيه كان عزلا الاول وان جرى العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلا الاول وكانا عاملين عليه وناظرين فيه فان قلده عليه مشرف كان العامل مباشر للعمل وكان المشرف مستوفيا له يمنع من زيادة عليه أو نقصان منه أو تفرد به . . . وحكم المشرف يخالف صاحب البريد من ثلاثة أوجه أحدها انه ليس للعامل ان يتفرد بالعمل دون المشرف وله ان يتفرد به دون صاحب البريد والثاني ان للمشرف منع العامل مما أفسد فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث ان للمشرف لا يلزمه الاختيار بما فعله العامل من صحيح وقامد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله العامل من صحيح وقاسد لان خبر المشرف استعداد وخبر صاحب البريد انهاء والفرق بين خبر الانهاء وخبر الاستعداد من وجهين أحدهما ان خبر الانهاء يشمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستعداد يختص بالفاسد دون الصحيح والثاني ان خبر الانهاء يراجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد يختص بما لم يرجع عنه دون ما رجع عنه واذا أنكر العامل استعداد المشرف أو انهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولا عليه حتى يبرهن عنه فان اجتمعا على الانهاء والاستعداد صارا

شاهدين عليه فيقبل قولها عليه اذا كانا مأموين واذا طواب العامل برفع الحساب  
فيما تولاه لزمه رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لان مصرف  
الخراج الي بيت المال ومصرف العشر الى اهل الصدقات وعلى مذهب أبي حنيفة  
يؤخذ برفع الحساب في الماين لاشتراك مصرفهما عنده واذا ادعى عامل العشر  
صرف العشر في مستحقه قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج الى  
مستحقه لم يقبل قوله الا بتصديق أو بيينة واذا اراد العامل أن يستخاف على  
عمله فذلك ضربان أحدهما أن يستخاف عليه من يتفرد بالنظر فيه دونه فهذا غير  
جائز منه لانه يجري مجرى الاستبدال وليس له أن يستبدل غيره بنفسه وان  
جازه له عزل نفسه والضرب الثاني أن يستخاف عليه مينا له فبراعى مخرج التقليد  
فانه لا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يتضمن اذنا بالاستخلاف فيجوز له أن  
يستخاف ويكون من استخلفه نائبا عنه يعزل بعزله ان لم يكن مسمي في الاذن  
فان سمي له من استخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه اذا استخافه هل يعزل بعزله  
فقال قوم يعزل وقال آخرون لا يعزل والحالة الثانية أن يتضمن التقليد نهيا عن  
الاستخلاف فلا يجوز له أن يستخاف وعليه أن يتفرد بالنظر فيه ان قدر عليه  
فان عجز عنه كان التقليد فاسدا فان نظر مع فساد التقليد صح من نظره ما اختص  
بالاذن من أمر ونهي ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل والحالة الثالثة  
أن يكون التقليد مطلقا لا يتضمن اذنا ولا نهيا فيعتبر حال العمل فان قدر على التفرد  
بالنظر فيه لم يحز أن يستخاف عليه وان لم يقدر على التفرد بالنظر فيه جاز له أن  
يستخاف فيما عجز عنه ولم يحز أن يستخاف فيما قدر عليه

(فصل) وأما القسم الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج فهو ان كل  
مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال فاذا قبض  
صار بالقبض مضافا الى حقوق بيت المال سواء أدخل الى حرزه أو لم يدخل لان  
بيت المال عبارة عن الجهة لاعتن المالك وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين  
فهو حق على بيت المال فاذا صرف في جهته صار مضافا الى الخراج من بيت المال  
سواء خرج من حرزه أو لم يخرج لان ما صار الى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم



فيحكم بيت المال جار عليه في دخله اليه وخرجه . واذ كان كذلك فالاموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة أقسام في غنينة وصدقة وأما الفية فمن حقوق بيت المال لان مصرفه موقوف على رأي الامام واجتهاده وأما الغنينة فليست من حقوق بيت المال لانها مستحقة للفاةين الذي تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الامام ولا جهاده في منهم منها فلم تصر من حقوق بيت المال وأما خمس الفية والغنينة فينقسم ثلاثة أقسام قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو سهم النبي ﷺ المصروف في المصالح العامة لو توف مصرفه على رأي الامام واجتهاده . وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي القربى لانه مستحق لجماعتهم . وقسم من مال كونه وخرج من حقوق بيت المال لوجه عن اجتهاد الامام ورأيه وقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على جهاته وهو سهم اليتامي والمساكين وابن السبيل ان وجدوا دفع اليهم وان فقدوا أحرز لهم وأما الصدقة فضرمان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال لجواز أن يتفرد أربابه باخراج زكاته في أهلها والضرب الثاني صدقة مال ظاهر كاعشار الزروع ولثمار وصدقات المواشي . وعند أبي حنيفة انه من حقيق بيت المال لانه يجوز صرفه على رأي الامام واجتهاده ولم يعينه في أهل السهمين وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لانه معين الجهات عنده لا يجوز صرفه على غير جهاته . لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محل لا حرازه عند تعذر جهاته فذهب في القديم الى ان بيت المال اذا تعذرت الجهات محل لا حرازه فيه الى أن توجد لابه كان يري وجوب دفعه الى الامام ورجع عنه في مستجد قوله الى أن بيت المال لا يكون محالا حرازه . واستحقاقا لانه لا يري فيه وجوب دفعه الى الامام وان جاز أن يدفع اليه فلذلك لم يستحق احرازه في بيت المال وان جاز احرازه فيه وأما المستحق على بيت المال فضرمان احدهما ما كان بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بالوجود فان كان المال موجودا فيه كان صرفه في جهاته مستحقا . وعنده مسقط لاستحقاقه . والضرب الثاني أن يكون بيت المال له مستحقا فهو على ضربين أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على وجه البذل كرزاق الجند وأثمان السكرع والسلاح فاستحقاقه

غير معتبر بالوجود وهو من الحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فإن كان موجودا عجل دفعه كالديون مع اليسار وإن كان معدوما وجب فيه على الانظار كالديون مع الاعسار والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارتفاق دون البدل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فإن كان موجودا في بيت المال وجب فيه وسقط قرضه عن المسلمين وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت المال وكان ان عم ضرره من قروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به منهم من فيه كفاية كالجهاد وإن كان مما لا يعم ضرره كوعور طريق قريب يجد الناس طريقا غيره بعيدا أو انقطاع شرب يجد الناس غيره شرابا فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن الكفاية لوجود البدل فلو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً فيه فلو ضيق عن كل واحد منهما جاز لو إلى الأمر إذا خاف الفساد أن يقتض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذاً بتضائه إذا اتسع له بيت المال وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد اختلف الفقهاء في فاضله فذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث رذهب الشافعي إلى أنه يقبض على أموال من يعم به صلاح المسلمين ولا يدخر لأثر النوائب تعين فرضها عليهم إذ حدثت فهذه الأقسام الأربعة التي وضعت عليها قواعد الديوان (فصل) وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمامه فالمعتبر في صحة ولايته شرطان العدالة والكفاية ، فاما العدالة فلأنه مؤتمن على حق بيت المال والرعية فاقضى أن يكون في العدالة والامانة على صفات المؤمنين : وأما الكفاية فلأنه مباشر لعمل يقتضى أن يكون في القيام مستقلا بكفاية المباشرين فإذا صح تليدهم فالذي ندب له ستة أشياء حفظ القوانين واستيفاء الحقوق وإثبات الرفوع ومحاسبات المال وإخراج الأحوال وتصحيح الظلمات فأما الال منها وهو حفظ القوانين على الرسوم والمادة من غير زيادة تنحيف بها الرعية أو نقصان يتلزم به حق بيت المال مخان قررت في أيامه لبلاد استؤنف فتحها أو لموات ابتدئ في أحيائه أثبتا في ديوان الناحية وديوان بيت المال الجامع للحكم المستقر فيها وإن تقدمته القوانين



المقررة فيها رجع فيها الى ما أثبتته أمناه الكتاب اذا وثق بخطوطهم وتسليمه من  
 أمنائهم تحت ختمهم وكانت الخطوط الخارجة على هذه الشروط مقنعة في جواز  
 الاخذ بها والعمل عليها في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وان لم تقنع في  
 القضاء والشهادات اعتبارا بالمعرف المعلوم فيها كما يجوز له حدث أن يروي ما وجد  
 من سماعه بالخط الذي يثق به ويحيى على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز لكتيب  
 الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذه سماعة من لفظ نفسه يحفظه عنه  
 بقباه كما يقول في رواية الحديث اعتبارا بالقضاء والشهادات وهذا شاق مستبعد  
 والفرق بينهما أن القضاء والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر المباشرة لها والتيم  
 بها فلم يثق المخط لها بالقباب فذلك لم يجوز أن يبول فيها على مجرد الخط وأن القوانين  
 الديوانية من الحقوق العامة التي يفل المباشرة لها مع كثرتها وانتشارها انضاق حفظها  
 بالقباب فذلك جاز التعويل فيها على مجرد الخط وكذلك رواية الحديث . وأما  
 الثاني وهو استيفاء الحقوق فهو على ضربين أحدهما استيفائها ممن وجبت عليه من  
 العامةين والثاني استيفائها من القابضين لها من العامة فاما استيفائها من العامةين  
 فيعمل فيه على اقرار المال بقبضها وأما العمل فيها على خطوط العامة بقبضها فلهذا  
 عليه كتاب الدواوين انه اذا عرف الخط كان حجة القبض سواء اترف العامل  
 بأنه خطه أو أنكره اذا قيس بخطه المعروف والذي عليه الفقهاء أنه إن لم يعترف  
 العامل بأنه خطه وأنكره لم يلزمه ولم يكن حجة في القبض ولا يسوغ أن يقاس  
 بخطه في الالتزام اجبارا وأما يقاس بخطه ارهابا ليعترف به طوعا وان اترف  
 بالخط وأنكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي انه يكون في الحقوق السلطانية  
 خاصة حجة للعامةين بالدفع وحجة على العامة بالقبض اعتبارا بالمعرف والظاهر  
 من مذهب أبي حنيفة أنه لا يكون حجة عليهم ولا للعامةين حتى يقر به لفظه  
 كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما مقنع وأما استيفائها من العامة  
 فان كانت خراجا الى بيت المال لم يحتج فيها الى توقيع ولي الامر وكان اترف  
 صاحب بيت المال بقبضها حجة في براءة المال منها والكلام في خطه اذا تجرد عن  
 اقراره على ما قدمناه في خطوط العامة انه يكون حجة على الظاهر من مذهب

الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من مذهب أبي حنيفة وان كانت خراجا من حقوق بيت المال ولم تكن خراجا اليه لم يرض المال الا بتوقيع رلي الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقبولة في جواز الدفع وأما الاحتساب به فيجوز له وجهين أحدهما أن يكون الاحتساب به موثوقا على اعتراف المودع له بقبض ما تضمنه لان التوقيع حجة بالدفع اليه وليس بحجة في القبض منه والوجه الثاني يحتسب به العامل في حقوق بيت المال فان انكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه وأخذ العامل بأقامة الحجة عليه فان عدها أحلف صاحب التوقيع وأخذ العامل بالاعتراف وهذا الوجه أخذ به عرف الديوان والوجه الاول أشبه بتحقيق الفقه فان استرأب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب للعامل به على الوجهين معا حتى يعرضه على الموقع فان اعترف به صح وكان الاحتساب به على ما تقدم وان أنكره لم يحتسب به للعامل ونظر في وجه الخراج فان كان في خاص موجود رجع به العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع عنها سأل العامل احوال الموقع على انكاره وان لم يعرف صحة الخراج لم يكن الموقع احوال العامل لافي عرف السلطنة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخراج فهو من عرف السلطنة مدفوع عن احوال الموقع في حكم القضاء بحجابه عليه . وأما اثبات فهو اثبات الرفوع فيقسم ثلاثة أقسام رفوع ساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع خرج نفقة فأما رفوع الساحة والعمل فان كانت أصولها مقدرة في الديوان اعتبر صحة الرفوع بمفادته الاصل واثبت في الديوان ان وافتها وان لم يكن له في الديوان أصول عمل في اثباتها على قول رافعا وأما رفوع القبض والاستيفاء فيعمل في اثباتها على مجرد قول رافعا لانه يقربه على نفسه لا لها وأما رفوع الخرج والنفقة فرافعا مدع لها فلا تقبل دعواه الا بالحجج البالغة فان احتج بتوقيعات ولالة الامور استمرضا وكان الحكم فيها على ما قدمناه من احكام التوقيعات . . وأما الرابع وهو محاسبة المال فيختلف حكمها باختلاف ما تقلدوه وقد قدمنا القول فيها فان كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب وفوجب دلي كاتب الديوان ومحاسبتهم على صحة ما دفعوه وان كانوا من عمال الشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان ومحاسبتهم (م — ١٤ أحكام)



عليه لان المشرع عنده صدقة لا يقف مصرفها على اجتهد الولاة ولو تفرد أهلها بمصرفها أجزأت ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان مصرف الخراج والعشر عنده مشترك واذا حوسب من وجبت عليه محاسبته من العمال نظر فان لم يقع بين العامل وكاتب الديوان خاف كان كاتب الديوان مصدقا في بقايا الحساب فان استراب به ولي الامر كانه احضار شاهده فان زالت الريبة عنه سقطت اليمين فيه وان لم تزل الريبة وأراد ولي الامر الاحلاف على ذلك أحلف العامل دون كاتب الديوان لان المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وان اختلفا في الحساب نظر فان كانا مختلفين في دخل فاقول فيه قول العامل لانه منكر وان كانا مختلفين في خرج فاقول فيه قول الكاتب لانه منكر وان كانا مختلفين في مساحة تمكن اءادها اعتبرت بعد الاختلاف وغمل فيها على ما يخرج بصحيح الاعتبار . . وأما الخامس وهو اخراج الاحوال فهو استشهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوانين وحقوق فصار كالشهادة واعتبر فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الاموال الا ما علم صحته كما لا يشهد الا بما علمه وتحققه والثاني أن لا يتدىء بذلك حتى يستدعى منه كما لا يشهد حتى يستشهد والمستدعي لا يخرج الاحوال من نفدت توقيعاته كما ان المشهود عنده من نفدت أحكامه فاذا أخرج حالا لزم الموقع باخراجها الاخذ بها والعمل عليها كما يلزم الحاكم تنفيذ الحكم بما يشهد به الشهود عنده فان استراب الموقع باخراج الحال جاز أن يسأله من أين أخرجه وبطالبه باحضار شواهد الديوان بها وان لم يجز للاحاكم أن يسأل شاهدا عن سبب شهادته فان أحضرها ووقع في النفس صحتها زالت عنه الريبة وان عدما وذكر انه أخرجها من حفظه لتقديم علمه بها صار معقول القول والموقع مخير بين قبول ذلك منه أو رده عليه وليس له استجلافه وأما السادس وهو تصفح الظلمات فهو يختلف بسبب اختلاف النظم وليس يخلو من أن يكون النظام من الرعية أو من العمال فان كان النظام من الرعية نظم من عامل تحيظه من معاملته كان صاحب الديوان فيها حاكما بينهما وجاز له أن يتصفح الظلمة وينزل التحيف سواء وقع النظر اليه بذلك أو لم يقع لانه

مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار بمقدور الولاية مستحقا لتصفح الظلامة  
فإن منع منها امتنع وصار عزلا عن بعض ما كان إليه وإن كان المتظلم عاملا جوزف  
في حساب أو غولطفي معاملة صار صاحب الديوان فيها خصما وكان المتصفح لها  
موالي الأمر



### الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ولها عند التهمة  
حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجيه  
الأحكام الشرعية . . . فأما حالها بعد التهمة وقبل ثبوتها وصحتها فمعتبر بحال الناظر  
فيها فإن كان كما رفع إليه رجل قد أتهم بسرقة أو زنا لم يكن لتهمة بها تأثير  
عنده ولم يحز أن يحبس له كشف ولا استبراء ولا أن يأخذ بأسباب الإقرار  
إجبارا ولا يسمع الدعوى عليه في السرقة إلا من خصم مستحق لما قرف وراعي  
ما يبدو من إقرار المتهم أو إنكاره وإن أتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه إلا  
بعد أن يذكر المرأة التي زنا بها ويوصف ما فعله بها بما يكون زنا موجبا للحد فان  
تأقر حده بموجب إقراره وإن أنكر وكانت يده سميها عليه وإن لم تكن أحلفه  
في حقوق الآديين دون حقوق الله تعالى إذا طاب الخصم اليمين وإن كان  
الناظر الذي رفع إليه هذا المتهم أميرا أو من أولاد الأحداث والمعاون كان له  
مع هذا المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والحكام وذلك  
من تسمة أوجه يختلف بها حكم النظرين أحدها أنه لا يجوز للامير أن يسمع قرف  
المتهم من أعوان الأمانة من غير تحقيق للدعوى المقررة ويرجع إلى قولهم في الإخبار  
عن حال المتهم وهل هو من أهل الرب وهل هو معروف بمثل ما قرف به أم لا  
فإن برؤه من مثل ذلك خفت التهمة ووضعت وعجل إطلاقه ولم يغلظ عليه وإن  
عرفوه بأمثاله وعرفوه بأشباهه خلطت التهمة وقويت واستعمل فيها من حال الكشف  
هذا سند كره وليس هذا للقضاة والثاني أن للامير أن يراعي شواهد الحال وأوصاف



المتهم في قوة التهمة وضعفها فان كانت التهمة زنا وكان المتهم مطيعا للنساء ذا فكهة وخلاصة قوت التهمة وان كان بضده ضعف وان كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها، ذا عيارة أو في بدنه آثار ضرب أو كان معه حين أخذ منقب قوت التهمة وان كان بضده ضعف وليس هذا للقضاة أيضا والثالث أن الأمير أن يجعل حبس المتهم للكشف والاستبراء واختلاف في مدة حبسه لذلك فذكر عبد الله الزيري من أصحاب الشافعي، إن حبسه الاستبراء والكشف مقدور بشهر واحد لا يتجاوز. وقال غيره بل ليس بمقدور وهو موقوف على رأي الامام واجتهاده وهذا أشبه وليس للقضاة أن يحبسوا أحدا إلا بحق وجب. والرابع أن يجوز للأمير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم ضرب التمييز لا ضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به واتهم فان أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه فان ضرب ليقر لم يكن لاقرارته تحت الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد اقراره فاذا أعاده كان مأخوذا بالقرار الثاني دون الاول فان اقتصر على الاقرار الاول ولم يستعده لم يضيق عليه أن يعمل بالقرار الاول وان كرهنه والخامس أنه يجوز للأمير فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود أن يستديم حبسه اذا استضر الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم بقوته وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك للقضاة. والسادس أنه يجوز للأمير احلاف المتهم استبراء لحاله وتغليظا عليه في الكشف عن أمره في التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ولا يضيق عليه أن يجيله بالطلاق والعاقبة والصدقة كالإيمان بالله في البيعة السلطانية وليس للقضاة احلاف أحد على غير حق ولا أن يجاوزا الإيمان بالله الى الطلاق أو القتل. والسابع أن الأمير ان يأخذ أهل الجرائم بالثوبة اجبارا ويظهر من الوعيد عليهم ما يوقودهم اليها طوعا ولا يضيق عليهم الوعيد بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد ارماب يخرج عن حد الكذب الى حيز التعزير والادب ولا يجوز أن يحقق وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب فيه القتل: والثامن أنه لا (١) يجوز للأمير أن يسمع شهادات أهل الملل ومن

ولا يجوز أن يسمع منه القضاة إذا كثرت عددهم : والتاسع أن لا يبرأ الظرف في المواثبات وإن لم توجد غرما ولا حدا فان لم يكن بواحد منهما أثر سمع قول من سبق بالدعوى وإن أحدهما أثر فقد ذهب بعضهم إلى أن يبدأ بسماع دعوى من به الأثر ولا يراعى السبق والذي عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسبقهما بالدعوى ويكون المبتدئ بالمواثبة أعظمهما جرما وأغلظهما تأديبا ويجوز أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين أحدهما بحسب اختلافهما في الاقتراف والزهدي والثاني بحسب اختلافهما في الهيبة والتعاون وإذا رأي من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ساغ له ذلك فهذه أوجه يقع بها الفرق في الجرائم بين نظر الامراء والقضاة في حال الاستبراء وقبل ثبوت الحد لاختصاص الامير بالسياسة واختصاص القضاة بالأحكام

(فصل) وأما بعد ثبوت جرائمهم فيستوي في إقامة الحدود عليهم أحوال الامراء والقضاة وثبوتها عليهم يكون من وجهين اقرار وبينة ولكل واحد منهما حكم يذكر في موضعه . والحدود زواجر وضما الله تعالى الردع عن ارتكاب ما حذر وترك ما أمر لما في الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بما جبل اللذة فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذاهلة حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة ليكون ما حذر من محاربة ممنوطا ما أمر به من فروض متبوعا فتكون المصلحة اعم والتكليف أتم قال الله تعالى ( وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ) يعنى في استنقاذهم من الجهالة وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المصاصى وبعثهم على الطاعة وإذا كان كذلك فالزواجر ضربان خد وتعزير : فأما الحدود فضربان أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الآدميين فالأخنة بحقوق الله تعالى فضربان أحدهما ما وجب في ترك مفروض والثاني ما وجب في ارتكاب محذور . فأما ما وجب في ترك مفروض كتارك الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها يسأل عن تركه لها فان أنسى أن أمر بها قضاء في وقت ذكرها ولم ينتظر بها مثل وقتها قال رسول الله ﷺ من عام نهاها صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذلك وقتها لا كيفة لها غير ذلك وإن تركن



لمرض صلاحها بحسب طاقته من جلوس أو اضطجاع قال الله تعالى ( لا يكف الله  
 نفسا الا وسعها ) وان تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل  
 بالردة اذا لم يتب وان تركها استثقالا لفعالها مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف  
 الفقهاء في حكمه فذهب ابو حنيفة الى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل  
 وقال احمد بن حنبل وطائفة من أصحاب الحديث يصير تركها كافرا يقتل بالردة  
 وذهب الشافعي الى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدا ولا يصير مرتدا ولا يقتل  
 الا بعد الاستتابة فان تاب وأجاب الى فعلها ترك وأمر بها فان قال أصليها في منزلي  
 وكنت الى أمانته ولم يجبر على فعلها بمشهد من الناس وان امتنع من التوبة ولم يجبه  
 الى فعل الصلاة قتل بتركها في الحال على أحد القواين وبعد ثلاثة أيام في القول  
 الثاني ويقتله بسيف صبرا وقال أبو العباس بن سريج يقتله ضربا بالحشب حتى  
 يموت ويمدل عن السيف الموحى يستدرك التوبة بتناول المدي واختاف أصحاب  
 الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت اذا امتنع من قضائها فذهب  
 بعضهم الى أن قتله بها كالموقنات وذهب آخرون الى أنه لا يقتل بها لاستقرارها في الذمة  
 بالقوات ويصلى عليه بعد قتله ويدفن في مقابر المسلمين لانه منهم ويكون ماله لورثته  
 فأما نارك الصيام فلا يقتل باجماع الفقهاء ويحبس عن الطعام والشراب مدة صيام  
 شهر رمضان ويؤدب تعزيرا فان أجاب الى الصيام ترك واكل الى أمانته فان شوهه  
 آكلا عزر ولم يقتل : وأما اذا ترك زكاة فلا يقتل بها وتؤخذ اجبارا من ماله  
 ويعزر ان كتمها بغير شبهة وان تمذر أخذها لامتناعه حورب عليها وان أنضى الحرب  
 الى قتله حتى تؤخذ منه كحارب أبو بكر الصديق مائتي الزكاة : وأما الحج ففرضه  
 عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على مذهبه تأخير  
 عن وقته وهو عند أبي حنيفة على الفور فيتصور على مذهبه تأخير عن وقته ولكنه  
 لا يقتل به ولا يعزر عليه لانه يفعله بعد الوقت أداء لا قضاء فان مات قبل ادائه  
 حج عنه من رأس ماله. وأما الممتنع من حقوق الأديين من ديون وغيرها فتؤخذ  
 منه جبرا ان أمكن ويحبس بها اذا تعذرت الا أن يكون بها معسرا فينظر الى ميسرة  
 فهذا حكم ما وجب بترك المفروضات : وأما ما وجب بارتكاب المحظورات فضربان

أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي أربعة حد الزنا وحد الحر وحد السرقة وحد المحاربة والضرب الثاني من حقوق الآدميين شيآن حد القذف بالزنا والقذف في الجنائيات وسنذكر كل واحد منهما مفصلاً

### الفصل الأول في حد الزنا

الزنا هو تغييب البائع العاقل حشفة ذكره في أحد الفرجين من قبل أو دبر من لا عصمة بينهما ولا شبهة وجعل أبو حنيفة الزنا مختصاً بالقبيل دون الدبر ويستوي في حد الزنا حكم الزاني والزانية ولكل واحد منهما حالان بكر ومحسن أما البكر فهو الذي لم يوطأ زوجة بنكاح فيحد إن كان حراً مائة سوط تفرق في جميع بدنه إلا الوجه والمفاصل ليأخذ كل عضوه سوطاً لا حديد فيقتل ولا خاق فلا يؤلم واختلف الفقهاء في تغريبه مع الجلد فمنع منه أبو حنيفة اقتصاراً على جلده وقال مالك يغرب الرجل ولا تغرب المرأة وأوجب الشافعي تغريبها عاماً عن بلدهما إلى مسافة أقلها يوم وإيلة لقوله ﷺ خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والنسيب بالنسيب جلد مائة ولرجم الكافر والمسلم سواء عند الشافعي في الجلد والتغريب وأما العبد ومن جرى عليه حكم الرق من المديون والمكاتب وأم الولد فحدهم في الزنا خمسون جلدة على النصف من حد الحر لنقصهم بالرق واختلف في تغريب من رق منهم فقليل لا يغرب لما في التغريب من الأضرار بسيدده وهو قول مالك وقيل يغرب عاماً كاملاً كالحر وهو ظاهر مذهب الشافعي أنه يغرب نصف عام كالجلد في تصفيفه وأما المحسن فهو الذي أصاب زوجته بنكاح صحيح وحده الرجم بالأحجار أو ما قام مقامها حتى يموت ولا يلزم توقي مقاتله بخلاف الجلد لأن المقصود بالرحم القتل ولا يجلد مع الرجم وقال داود يجلد مائة سوط ثم يرجم والجلد منسوخ في المحسن وقد رجم النبي ﷺ ماعزاً ولم يجلده وليس الإسلام شرطاً في الإحصان فيرجم الكافر كالمسلم وقال أبو حنيفة الإسلام شرط في الإحصان فإذا زنا الكافر جلد وأما يرجم وقد رجم رسول الله ﷺ يهوديين زنياً ولا يرجم إلا محصناً فأما الحرية فهي من



شروط الاحصان فاذا زنى العبد لم يرحم وان كان ذا زوجة جلد خمسين وقال  
 داود يرحم كالحرق واللاواط وانيان البهائم زنا يوجب جلد البكر ورحم المحسن  
 وقيل بل يوجب قتل البكر والمحسن وقال أبو حنيفة لا حد فيهما وقد روى عن  
 النبي ﷺ قال اقتلوا البهيمة ومن أتاها واذا البكر زنى بمحصنة أو المحسن  
 بالبكر جلد البكر منهما ورحم المحسن واذا عاود الزنا بعد الحد حد واذا زنى  
 مرارا قبل الحد حد للجميع حدا واحدا \* والزنا يثبت بأحد أمرين اما باقرار  
 أو بيعة . فأما الاقرار فاذا أقر البالغ الماقل بالزنا مرة واحدة طرعا أقيم عليه  
 الحد وقال أبو حنيفة لا آخذه حتى يقر أربع مرات واذا وجب الحد عليه باقراره  
 ثم رجع عنه قبل الجراد سقط عنه الحد وقال أبو حنيفة لا يسقط الحد برجوعه  
 عنه . . وأما البيعة فهو أن يشهد عليه بفعل الزنا أربعة رجال عدول لا امرأة فيهم  
 يذكرون أنهم شاهدوا دخوله ذكره في الفرج كدخول المروء في المكحلة  
 فان لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست شهادة قاطبة بالشهادة على حقها  
 مجتمعين أو متفرقين قبلت شهادتهم وقال أبو حنيفة وماك لا أقبلها اذا تفرقوا  
 في الاداء واجعلهم قذفة واذا شهدوا بالزنا بعد سنة أو أكثر سمعت شهادتهم وقال  
 أبو حنيفة لا أسمها بعد سنة وأجعلهم قذفة واذا لم يكمل شهود الزنا أربعة فهم  
 قذفة يحدون في أخذ القولين ولا يحدون في الثاني واذا شهدت البيعة على اقراره  
 بالزنا جاز الاتصاف على شاهدين في أحد القولين ولا يجوز في القول الثاني أقل  
 من أربعة واذا رجم الزاني بالبيعة حفر له بئر عند رجمه ينزل فيها الى وسطه  
 يمنع من الهرب فان هرب اتبع ورحم حتى يموت وان رجم باقراره لم تحفر له  
 وان هرب لم يتبع ويجوز الامام أو من حكم برجمه من الولاة أن يحضر رجمه  
 ويجوز أن لا يحضر وقال أبو حنيفة لا يجوز ان يرحم الا بحضور من حكم برجمه  
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اغد يا أنيس على هذه المرأة فان اعترفت  
 فارجمها ويجوز أن لا يحضر الشهود رجمه وقال أبو حنيفة يجب حضورهم  
 وأن يكونوا أول من يرحمه ولا يحد حامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى  
 يوجد لولدها مريض واذا ادعي في الزنا شبهة محتملة من نكاح فاسد أو اشتبهت عليه

زوجته أو جهل نحرىم الرنا وهو حديث الاسلام دري بها عنه الحد قال النبي ﷺ ادروا الحدود بالشبهات وقال أبو حنيفة اذا اشتبهت عليه الاجنبية لزوجته لم يكن ذلك شبهة له وحد من أصابها واذا أصاب ذات محرم بعقد نكاح حد ولا يكون العقد مع تحریمها بالنص شبهة في درء الحد وجعله أبو حنيفة شبهة يسقط بها الحد عنه وانما تاب الزاني بعد الفدرة عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل الفدرة عليه يسقط عنه الحد في ظهر القولين قال الله تعالى (ثم ان ربك الذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحو ان ربك من بعدها لعفور رحيم) وفي قوله - بجهالة - تأويلان أحدهما بجهالة سوء والثاني لغلبة الشهوة مع العلم بأنها سوء وهذا أظهر التأويلين لكن من جهل بأنها سوء لم يأثم بها ولا يحل لاحد أن يشتمع في اسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يحل للمشفوع اليه ان يشفع فيه قال الله تعالى (من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها) وفي الحسنة والسيئة - ثلاث تأويلات أحدها أن الشفاعات الحسنة الخمس الخیر لمن يشتمع له والشفاعة السيئة الخمس الشر له وهذا قول الحسن ومجاهد والثاني أن الحسنة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والسيئة الدعاء عليهم والثالث وهو محتمل أن الحسنة تخليصه من الظلم والسيئة دفعه عن الحق وفي - الكفل - تأويلان أحدهما الاثم وهو قول الحسن والثاني انه النصيب وهو قول السدي

### « الفصل الثاني في قطع السرقة »

كل مال محرز بلغت قيمته نصابا اذا سرقه بالغ عاقل لاشبهة له في المال ولا يبقى حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع فان سرق ثانية بعد قطعه اما من ذلك المال بعد احرازه أو امر غيره قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب فان سرق ثالثة قال أبو حنيفة لا يقطع فيها وعند الشافعي تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وان سرق خامسة عزر ولم يقتل وان سرق مرارا قبل القطع مخلفيس عليه الاقطع واحد واختلاف الفقهاء في قدر النصاب الذي تقطع فيه اليد



قد ذهب الشافعي الى أنه مقدّر بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعداً في غالب الدنانير  
 الجيدة وقال أبو حنيفة هو مقدّر مشرة دراهم أو دينار ولا يقطع في أقل  
 منه وقدره ابراهيم النخعي اربعين درهماً أو أربعة دنانير وقدره ابن أبي ليلى  
 خمسة دراهم مائة وقدره بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير  
 تقدير واختلاف الفقهاء في المال الذي يقطع فيه اليد فذهب الشافعي الى أنه يقطع  
 في كل مال حرم على سارقه وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله مباحاً كالصيد والخطب  
 والحشيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد تلك وقال أبو حنيفة لا يقطع في الطعام  
 الثرطب وعند الشافعي يقطع فيه وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف وعند  
 الشافعي يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع اذا سرق من قناديل المسجد أو أستار  
 الكعبة وعند الشافعي يقطع واذا سرق عبداً صغيراً لا يعقل أو أعجمياً لا يفهم  
 قطع عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبيّاً صغيراً لم يقطع واختلاف  
 الفقهاء في الحرز فشذ عنهم داود ولم يعتبره وقطع كل سارق من حرز أو من غير  
 حرز وذهب جمهورهم الى اعتبار الحرز في وجوب القطع وأنه لا يقطع على من سرق  
 من غير حرز روى عن النبي ﷺ أنه قال لا يقطع في حريسة الخيل حتى (تولى)  
 إلى معانها وهكذا لو استعار فوجد لم يقطع وقال أحمد بن حنبل يقطع واختلاف  
 في جمل الحرز شرطاً في صفته فسوي أبو حنيفة بين الأحرار في كل الأموال  
 وجعل حرز أقل الأموال حرز أجزائها والأحرار عند الشافعي يختلف باختلاف  
 الأموال اعتباراً بالعرف فيها فيخف الحرز فيما نلت قيمته من الخشب والخطب ويغلظ  
 ويشدد فيما كثرت قيمته من الذهب والفضة فلا يجعل حرز الخطب حرز الفضة  
 والذهب فيقطع سارق الخشب منه ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه ويقطع نباش  
 القبور اذا سرق اكفان موتاه لان القبور احرار لها في العرف وان لم تكن احرار  
 لغيرها من الأموال وقال أبو حنيفة لا يقطع النباش لان القبر ليس بحرز لغير  
 الكفن واذا شد الرجل مناعه على بهيمة سائرة كما جرت العادة بمثله فسرق سارق  
 من المناع ما بلغت قيمته ربع دينار قطع لانه سارق من حرز ولو سرق البهيمة وما  
 عليها لم يقطع لانه سرق الحرز والحروز ولو سرق اناه من فضة أو ذهب قطع

وان كان استعماله محظورا لانه مال مملوك سواء كان فيه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة ان كان في الاناء المسروق طعام أو شراب أو ماء مشروب فسرقة لم يقطع ولو افرغ الاناء من الطعام والشراب ثم سرقه قطع واذا اشترك اثنان في نقب الخزانة ثم انفرد احدهما باخذ المال قطع المنفرد منهما بالاخذ دون المشارك في النقب ولو اشترك اثنان فنقب احدهما ولم يأخذوا خذالا آخر ولم ينقب لم يقطع واحد منهما وفي مثلها قال الشافعي الاصل الظريف لا يقطع واذا دخل الخزانة واستهلك المال فيه غرم ولم يقطع واذا قطع السارق والمال باق رد على مالكه فان ساد السارق بعد قطعه فسرقة ثانية بعد احرازه قطع وقال أبو حنيفة لا يقطع في مال مرتين واذا استهلك السارق ما سرقه قطع واغرم وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم وأن اغرم لم يقطع واذا وهبت له السرقة لم يسقط عنه القطع وقال أبو حنيفة يسقط واذا عفي رب المال عن القطع لم يسقط قد عفي صفوان بن أمية عن سارق ردائه فقال رسول الله ﷺ لا عفي الله عني ان عفرت وأمر بقطعه وحكي ان معاوية أتى بلصوص فقطعهم حتى بقي واحد منهم فقدم ليقطع فقال ( الطويل )

عين أمير المؤمنين أعيذها \* بعفوك أن تلقى نكالا يبينها

يدي كانت الحسناء لو تم سترها \* ولا تقدم الحسناء عيبا يشينها

فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة \* اذا ما شمال فارقتها يمينها

فقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أصحابك فقالت أم السارق اجعلها من جملة ذنوبك التي تتوب الي الله منها فخلى سبيله فكان أول حديثه في الاسلام ويستوي في قطع السرقة الرجل والمرأة والحر والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا يقطع المغني عليه اذا سرق في اغنامه ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ولا والد سرق من مال ولده وقال داود يقطعان

( الفصل الثالث في حد الخمر )

كل ما أسكر كثيره أو قابله من خمر أو نبيذ حرام حد شاربه سواء سكر منه أو لم يسكر وقال أبو حنيفة يحد من شرب الخمر وان لم يسكر ولا يحد من شربه



التيبيذ حتى يسكر والحد أن يجلد أربعين بالأيدي وأطراف الثياب ويبتك بالقول  
 الملعن والكلام الرادع للخير المأثور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتبارا بسائر  
 الحدود ويجوز أن يتجاوز الأربعين إذا لم يرتدع بها إلى ثمانين جلدة فإن عمر  
 رضي الله عنه حد شارب الخمر أربعين إلى أن رأى تهافت الناس فيه فشاور الصحابة  
 فيه وقال أرى الناس قد تهافتوا في شرب الخمر فإذا ترون فقال علي عليه السلام  
 أرى أن تحده ثمانين لأنه إذا شرب الخمر سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري  
 فحده ثمانين حد الفرية فجلد فيه عمر ببقية أيامه والأئمة من بعده ثمانين فقال  
 علي عليه السلام ما أحد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئا (١) ألحق  
 قتله إلا شارب الخمر فإنه شيء رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حد  
 شارب الخمر أربعين فمات منها كانت نفسه هدرا وإن حد ثمانين فمات ضمنت نفسه  
 وفي قدر ما يضمن منها قولان أحدهما جميع ديته لمجازته النص في حده والثاني  
 نصف ديته لأن نصف حده نص ونصفه مزيد ومن أكره على شرب الخمر أو  
 شربها وهو لا يعلم أنها حرام فلا حد عليه وإن شربها لمطش حد لأنها لا تروى  
 وإن شربها لداء لم يحد لأنه ربما يبرأ بها وإذا اعتقد إباحة النبيذ حد وإن كان على  
 عدالة ولا يحد السكران حتى يقر بشرب الخمر المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه  
 شرب مخذارا ما لم يعلم أنه مسكر وقال أبو عبيد الله الزيري أحده للمسكر وهذا  
 سهو لأنه قد يكره على شرب المسكر وحكم السكران في جربان الأحكام عليه كالمساحي  
 إذا كان عاصيا بسكره فإن خرج عن حكم المعصية لا كراهه على شرب الخمر أو  
 شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجر عليه قلم كالغني عليه واختلف في حد المسكر  
 فذهب أبو حنيفة إلى أن حد السكر ما زال معه العقل حتى لا يفرق بين الأرض  
 والسماء ولا يعرف أمه من زوجته وحده أصحاب الشافعي بأنه ما أنقض بصاحبه  
 إلى أن يتكلم بلسان منكسرو معنى غير منتظم ويتصرف بحركة مختبئ ومشى متمايل  
 وإذا جمع بين اضطراب الكلام فها واقفاما وبين اضطراب الحركة مشيا وقيامًا  
 صار داخلا في حد السكر وما زاد على هذا فهو زيادة في حد السكر

( الفصل الرابع في حد القذف واللعان )

حد القذف بالزنا ثمانون جلدة ورد النص بها وانعقد الاجماع عليها لا يزداد فيها ولا ينقص منها وهو من حقوق الدين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو فاذا اجتمعت في المذوف بالزنا خمسة شروط وفي القاذف خمسة شروط وجب الحد فيه أما الشروط الخمسة في المذوف فهي أن يكون بالغاً عاقلاً مسلماً حراً عفيفاً فإن كان صبيّاً أو مجنوناً أو عبداً أو كافراً أو ساقط العصمة بزنا حد فيه فلا حد على قاذفه وإن كان يعزر لأجل الأذى وإبذاء اللسان وأما الشروط الثلاثة في القاذف فهو أن يكون بالغاً عاقلاً حراً فإن كان صغيراً أو مجنوناً لم يحد ولم يعزر وإن كان عبداً حد أربعين نصف الحد للحجر النصفه بالرق ويحد الكافر كالمسلم ويحد المرأة كالرجل ويفسق القاذف ولا يعمل بشهادته فإن تاب زال فسقه وقبلت شهادته قبل الحد وبطلت. وقال أبو حنيفة تقبل شهادته إن تاب قبل الحد ولا تقبل شهادته إن تاب بعد الحد والقذف باللاواط وإتيان البهائم كقذف الزنا في وجوب الحد ولا يحد القاذف بالكفر والسرفعة ويعزر لأجل الأذى والقذف بالزنا ما كان صريحاً فيه كقوله يازان أو قد زنت ورأيتك تزنني فإن قال بالفاجر أو ياقاسق أو يالوطى كان كناية لاحتماله فلا يجب به الحد إلا أن يريد به القذف ولو قال ياعاهر كانت كناية عند بعض أصحاب الشافعي لاحتماله وصريحاً عند آخرين لقول النبي ﷺ لو لدافراش وللعاهر الحجر وجعل مالك رحمه الله التعريض فيه كالصريح في وجوب الحد والتعريض أن يقول في حال الغضب والملاحاة أنا ما زنت فجعله بمثابة قوله أنك زنت ولا حد في التعريض عند الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله حتى يقرأ أنه أراد به القذف فإذا قال يا ابن الزانية كان قاذفاً لا بويه دونه فيحد لها إن طلبها أو أحدهما إلا أن يكونا ميتين فيكون الحد موروثاً عنهما وقال أبو حنيفة حد القذف لا يورث ولو أراد المذوف أن يصلح عن حد القذف بمال لم يجز وإذا قذف الرجل أباه حد له ولو قذف ابنه لم يحد وإذا لم يحد القاذف حتى زنا المذوف لم يسقط حد القذف وقال أبو حنيفة يسقط وإذا قذف الرجل زوجته بالزنا حد



«لما لا ان يلاعن منها والامان ان يقول في المسجد الجامع على المنبر أو عنده بمحضر  
 من الحاكم وشهود أقلها أربعة أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي  
 هذه من الزنا بفلان وان هذا الولد من زني وما هو مني ان أراد ان ينفي الولد  
 ويكرر ذلك أربعاً ثم يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما  
 رميتها به من الزني بفلان ان كان ذكر الزاني بها وان هذا الولد من الزنا وما هو  
 يعني فإذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط حد القذف عنه ووجب به حد الزنا  
 على زوجته الا ان تلاعن فنقول أشهد بالله ان زوجي هذا من الكاذبين فيما رماني  
 به من الزنا بفلان وان هذا الولد منه وما هو من زنا تكرر ذلك أربعاً ثم تقول  
 في الخامسة وعلى غضب الله ان كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من  
 الزنا بفلان فإذا أكملت هذه سقط حد الزنا عنها وانفني الولد عن الزوج  
 ووقعت الفرقة بينهما وحرمت علي الابد . . واختلف الفقهاء فيما وقعت به الفرقة  
 فذهب الشافعي الى ان الفرقة واقعة بلعان الزوج وحده وقال مالك الفرقة بلعانها  
 معاً وقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة بلعانها حتى يفرق بينهما الحكم واذا قذفت المرأة  
 زوجها حدت وام تلاعن واذا كذب الزوج نفسه بعد الامان لحق به الولد وحده  
 والقذف وام تحل له الزوجة عند الشافعي وأبو حنيفة

### « الفصل الخامس في قود الجنايات وعقوبتها »

الجنايات على النفوس ثلاثة عمد وخطأ وعمد شبه الخطأ . . فأما العمد المحض  
 فهو أن يتعمد قتل النفس عما يقطع بحده كالجديد أو بما يمور في اللحم مور الحديد  
 أو ما يقتل غالباً بثقله كالحجارة والخشب فهو قتل عمد يوجب الحد وقال أبو حنيفة  
 العمد الموجب للحد ما قتل بحده من حديد وغيره اذا مار في اللحم مورا ولا يكون  
 ما قتل بثقله أو ألمه من الاحجار والخشب عمداً ولا يوجب قوداً وحكم العمد عند  
 الشافعي ان يكون ولي المقتول حراً مع تكافؤ الدمين بين القود والدية وقال أبو حنيفة  
 ولي المقتول ان يتفرد بالقود وليست له الدية الا عن مرضاة القاتل وولي  
 المأثم هو وارث المال من ذكر أو أنثى بفرض أو تعصيب وقال مالك أو لياؤه ذكور

الورثة دون إناهم ولا قود لهم ان يجتمعوا الا على استيفائه فان عفا أحدهم سقط القود ووجبت الدية وقال مالك لا يسقط واذا كان فيهم صغير أو مجنون لم يكن للبالغ والماعول ان ينفرد بالقود وتكافؤ الدين عند الشانعي ان لا يفضل القاتل على المقتول بحرية ولا اسلام فان فضل القاتل عليه بأحدهما فقتل حر عبدا أو مسلم كافرا فلا قود عليه وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافؤ فيقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم وما تتحاهاه النفوس من هذا وتأباه قد منح القاتلين به من العمل عليه حكى انه رفع الى أبي يوسف القاضي مسلم قتل كافرا فحكم عليه بالقود فأناه رجل برقة فألقاها اليه فاذا فيها مكتوب (السريع)

ياقاتل المسلم بالكافر \* جروت ما العادل كالجائر  
يا من يبغداد وأطرافها \* من علماء الناس او شاعر  
استرجعوا رابكوا على دينكم \* واصطبروا فالاجر للصابر  
جار على الدين أبو يوسف \* بقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر وأقرأه الرقعة فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر بحيلة لئلا تكون فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أصحاب الدم ببينة على صحة الدية وثبوتها فلم يأوإها فاسقط القود والنوصل الى مثل هذا سائق عند ظهور المصلحة فيه وبقتل العبد بالعبد وان فضلت قيمة القاتل على المقتول وقال أبو حنيفة لا قود على القاتل اذا زادت قيمته على قيمة المقتول واذا اختلف أديان الكفار قيد بعضهم بض وبقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل والكبير بالصغير والماعول بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يقاتل والد بولد وبقاد الولد بالوالد والاخ بالاخ. وأما الخطأ المحض فهو أن يتسبب اليه في القتل من غير قصد فلا يقاتل بالمقتول كرجل رمى هدفا فأ مات انسانا أو حفر بئرا فوقع فيها انسان أو أشرع سحناحا فوقع على انسان أو ركب دابة فرمحت ووطئت انسانا أو وضع حجرا فمتر به انسان فهذا وما أشبهه اذا حدث عنه الموت قتل خطأ محض يوجب الدية دون القود وتكون علي عاقلة الجاني لافي ماله مؤجلة في ثلاث سنين من حين يموت القاتل



وقال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم بدينه والعاقلة من عدا الآباء والأبناء من  
العصيات فلا يحمله الأب وإن علا ولا الابن وإن سفل وجعل أبو حنيفة ومالك  
الآباء والأبناء من العاقلة ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئاً من الدية وقال أبو حنيفة  
يكون القاتل كأحد العاقلة والذي يتحمله الموسر منهم في كل سنة نصف دينار أو  
قدره من الأبل ويتحمل الأوسط ربع دينار أو قدره من الأبل ولا يتحمل  
الفقير شيئاً منها ومن أيسر بعد فقره يحمل ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل ودية  
نفس الحر المسلم إن قدرت ذهباً ألف دينار من غالب الدنانير الحيدة وإن قدرت  
ورقاً اثنا عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة عشرة آلاف درهم وإن كانت أبلاً فهي  
مائة بغير أخا ساء منها عشرون ابنة ومخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن  
لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وأصل الدية الأبل وما عداها بدل ودية  
المرأة على النصف من دية الرجل في النفس والأطراف واختلف في دية اليهودي  
والنصراني فذهب أبو حنيفة إلى أنها كدية المسلم وقال مالك نصف دية المسلم  
وعند الشافعي أنها ثلث دية المسلم وأما المجوسي فدينه ثلثا عشر دية المسلم ثمانمائة  
درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وإن زادت على دية الحر إذا زادت وألتص منها  
عشرة دراهم. وأما العمد شبه الخطأ فهو إن يكون تامداً في الفعل غير قاصد للقتل  
كرجل ضرب رجلاً بخشبة أو رمي بحجر يجوز أن يسلم من مثلها أو يتلف فأبغض  
إليه قتله أو كعماه ضرب صبياً بمهود أو عزر السلطان رجلاً على ذنب فتف فلا  
قود عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغلظة وتغليظها في الذهب والفضة  
والورق أن يزداد عليها ثلثها وفي الأبل إن تكون اثلاثاً منها ثلاثون حقة وثلاثون  
جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها. وروى أن النبي ﷺ قال لا تحمل  
العاقلة عبداً ولا عمداً ولا صاحباً ولا اعترافاً ودية الخطأ الخض في الحرم والأشهر  
الحرم وذی الرحم مغلظة ودية العمد الخض إذا عفي فيه عن القود مغلظة تستحق  
في مال القاتل حالة وإذا اشترك جماعة في قتل واحد وجب القود على جميعهم  
فعلهم دية واحدة وإن كثروا ولولي الدم أن ينفو عن من شاء منهم ويقتل باقيهم  
وإن دافع جميعهم فمليهم دية واحدة تقبض عليهم على عدد رؤوسهم فإن كان بعضهم

ذابحاً وبمضهم جازحاً أو موجئاً فالقود في النفس على الذبح والمرجىء والجارج مأخوذ بحكم الجراحة دون النفس وإذا قتل الواحد جماعة قتل بالاول ولزمتة في ماله دية الباقيين وقال أبو حنيفة يقتل بجميعهم ولادية عليه وإذا قتلهم في حالة واحدة أفرع بينهم وكان القود لمن قرع منهم الا ان يتراضا أو يائؤهم علي تسليم القود لاحدهم فيقاد له ويلزم في ماله ديات الباقيين وإذا أمر المطاع رجلاً بالقتل فالقود على الأمر والمأمور معارلو كان الأمر غير مطاع كان القود على المأمور دون الأمر وإذا أكره على القتل وجب القود على المذكره وفي وجوبه على المذكره قولان وأما القود في الاطراف فكل طرف قطع من مفصل ففيه القود فيقاد من اليد باليد والرجل بالرجل والاصبع بالاصبع والأظفار بالأظفار والسن بالسن ولا تقاد يميني يسرى ولا عليا بسفلى ولا ضررس بسن ولا ثنية برباعية ولا يؤخذ بسن من قد أفرسن من لم يثغر ولا تؤخذ يد سليمة بيد شلاء ولا لسان ناطق بلسان أخرس وتؤخذ اليد الكاتبة والصانعة بيد من ليس بكاتب ولا صانع وتؤخذ العين بالعين وتؤخذ النجلاء بالحولاء والعشواء ولا تؤخذ العين القائمة واليد الشلاء الا بمثلها ويقاد الا نك الذي يشم بالانف الاخشم وأذن السميع بأذن الاصم وقول مالك لا قود عليه ويقاد من العربي بالمعجمي ومن الشريف بالديء... فان عفي عن القود بهذه الاطراف الى الدية ففي اليدين الدية الكاملة وفي احدهما نصف الدية وفي كل اصبع عشر الدية وهو عشر من الابل وفي كل واحدة من أنامل الاصابع ثلاثة وثلاث الأظفار الابهام ففيها خمس من الابل ودية اليدين كالرجلين الا في أناملهما فيكون في كل أظفاره منهما خمس من الابل وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية ولافضل لعين الاعور على من ليس بأعور واوجب مالك رحمه الله في عين الاعور جميع الدية وفي الجفون الاربع جميع الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وفي الانف الدية وفي الاذنين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين ربع الدية وفي كل سن خمس من الابل ولافضل لسن علي ضررس ولا لثنية على ناجذ وفي ذهاب السمع الدية فان قطع أذنيه فذهب سمعه فعليه ديتان وكذلك لو قطع أنفه فذهب شمه فعليه ديتان وفي اذهاب الكلام الدية فان قطع لسانه فذهب كلامه فعليه

(م — ١٥ أحكام)



دية واحدة وفي إذهاب العقل الدية وفي إذهاب الذكر الدية وفي ذكر الحصى والعينين وغيرها سواء وقال أبو حنيفة في ذكر العين والحصى حكومة وفي الاثنين الدية وفي أحدهما نصف الدية وفي ثدي المرأة ديتها وأحدهما نصف الدية وفي ثدي الرجل حكومة وقيل دية . وأما الشجاج فأولها الحارصة وهي التي أخذت في الجلد ولا قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامية وهي التي أخذت في الجلد وأدمت وفيها حكومة ثم الدامغة وهي التي قد خرج دماؤها من قطع الجلد كالدامغة وفيها حكومة ثم المتلاخمة وهي التي قطعت وأخذت في اللحم وفيها حكومة ثم الباضعة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم السمحاق وهي التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وأبقت على عظم الرأس غشاوة رقيقة وفيها حكومة وحكومات هذه الشجاج تزيد على حسب ترتيبها ثم الموضحة وهي التي قطعت الجلد واللحم والغشاوة وأوضحت عن العظم ففيها القود فإن عفي عنها ففيها خمس من الإبل ثم الهاشمة وهي التي أوضحت عن اللحم حتى ظهر وهشمت عظم الرأس التي تكسر وفيها عشر من الإبل فإن أراد القود من الهشم لم يكن له وإن أراد من الموضحة قيد له منها وأعطى في زيادة الهشم خمسا من الإبل وقال مالك في الهشم حكومة ثم المنقلة وهي التي أوضحت وهشمت حتى شظى العظم وزال عن موضعه واحتاج إلى نقله وإعادة وفيها خمس عشرة من الإبل فإن استقاد من الموضحة أعطى في الهشم والتنقيل عشرا من الإبل ثم المأمومة وتسمى الدامغة وهي التي وصلت إلى أم الدماغ وفيها ثلث الدية . وأما جراح الجسد فلا تقدر دية شيء منها إلا الجافية وهي الواصلة إلى الجوف وفيها ثلث الدية ولا قود في جراح الجسد إلا الموضحة عن عظم ففيها حكومة وإذا قطعت أطرافه فاندملت وجبت عليه دياتها وإن كانت أضراف دية النفس ولو مات منها قبل اندمائها كانت عليه دية النفس وسقطت ديات الأطراف ولو مات بعد اندمال بعضها وجبت عليه دية النفس فيما لم يندمل مع دية الأطراف وفيما اندمل من لسان الآخرس ويد الأشل والأصبع الزائد والعين القائمة حكومة والحكومة في جميع ذلك أن يقوم الحاكم المجني عليه لو كان عبدا لم يحسن عليه ثم

يقوم به لو كان عبداً بعد الجناية عليه ويعتبر ما بين القيمتين من دية فيكون قدر الحكومة في جنايته وإذا ضرب بطن امرأة فالقتل من الضرب جناية ميتة ففيه إذا كان حر غرة عبد أو أمة نكحها العاقلة ولو كان مملوكا ففيه عشر قيمة أمه يستوى فيه الذكر والأنثى فإن استهل الجنين صار خافيه الدية كاملة ويفرق بين الذكر والأنثى وعلى كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة تامداً كان أو خاطئاً وأوجبها أبو حنيفة على الخاطيء دون العمد والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالأهل فإن أعوزها صام شهرين متتابعين فإن عجز عنه أطعم ستين مسكيناً في أحد القواين ولا شيء عليه في القول الآخر وإذا ادعى قوم قتلاً على قوم ومع الدعوى طوث واللوث أن يعتوا بالدعوى ما يوقع في النفس صدق المدعى فيصير القول باللوث مقول المدعى فيحلف خمسين يمينا ويحكم له بالدية دون القود ولو نكل المدعى عن اليمين أو بعضها حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبريء وإذا وجب القود في نفس أو طرف لم يكن لوليه أن يتفرد باستيفائه إلا بإذن السلطان فإن كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه حتى يتولاه غيره وأجرة الذي يتولاه في مال المقتص منه دون المقتص له وقال أبو حنيفة تكون في مال المقتص له دون المقتص منه فإن كان المقتص في نفس جاز أن يأذن له السلطان في استيفائه بنفسه إذا كان ثابت النفس وإلا استوفاه السلطان له بأوحي سيف وأمضاء فإن تفرد ولي القود باستيفائه من نفس أو طرف ولم يتعد عزره السلطان لاقتيانه عليه وقد صار إلى حقه بالقود فلا شيء عليه.

### ﴿ الفصل السادس في التعزير ﴾

والتعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال مفاعله فيوافق الحدود من وجه وهو أنه تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنوب ويختلف الحدود من ثلاثة أوجه. أحدها أن تأديب ذي الهيبة من أهل العصانة أخف من تأديب أهل البذاء والسفاهة لقول النبي ﷺ أقبلوا ذوي الطيات عثراتهم فدرج في الناس على منازلهم فإن تمازوا في الحدود المقدرة فيكون



تعزير من جل قدره بالأعراض عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له وتعزير من دونه بزواج الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذي يحسبون فيه على حسب ذنبهم وبحسب هنواتهم فمنهم من يحبس يومين منهم من يحبس أكثر منه إلى غاية مقدرة وقال أبو عبد الله الزيري من أصحاب الشافعي تقدر غايته بشهر للاستبراء والكشف وستة أشهر للتأديب والتقويم ثم يعدل بمن دون ذلك إلى النفي والابعاد إذا تعدت ذنوبه إلى اجتذاب غيره إليها واستمراره بها واختلف في غاية نفيه وابعاده فالظاهر من مذهب الشافعي تقدر بمادون الحول ولو بيوم واحد لئلا يصير مساويا لتعزير الحول في الزنا وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزاد فيه على الحول بما يرى من أسباب الزواج ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الضرب ينزلون فيه على حسب الهفوة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الامتهان والعيانة واختلف في أكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعي أن أكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطا لينقص عن أقل الحدود في الحر فلا يباع بالحر أربعين وبالعبد عشرين وقال أبو حنيفة أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا في الحر والعبد وقال أبو يوسف أكثره خمسة وسبعون وقال مالك لا أحد لا أكثره ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود وقال أبو عبد الله الزيري تعزير كل ذنب مستنبط من حده المشروع فيه وأعله خمسة وسبعون بقصر به عن حد القذف بخمسة أسواط فإن كان الذنب في التعزير بالزنا روعي منه ما كان فإن أصابوه ينال منها مادون الفرج ضربيهما أعلي التعزير وهو خمسة وسبعون سوطا وإن وجدوها في أزار لاحائل بينهما متباشرين غير متعاملين للجماع ضربوهما ستين سوطا وإن وجدوها غير متباشرين ضربوهما أربعين سوطا وإن وجدوها خاليتين في بيت عليهما ثيابهما ضربوهما ثلاثين سوطا وإن وجدوها في طريق يكلمها وتكلمه ضربوهما عشرين سوطا وإن وجدوه يتبعها ولم يقفوا على غير ذلك بحققوا وإن وجدوها يشير إليها وتشير إليه بغير كلام ضربوهما عشرين سوطا وهكذا يقول في التعزير بسرقة مالا يجب فيه القطع فإذا سرق نصابا من غير حرز ضرب أعلي التعزير خمسة وسبعين سوطا وإذا سرق من حرز أقل من

نصاب ضرب ستين سوطا وإذا سرق أقل من نصاب من غير حرز ضرب خمسين سوطا فإذا جمع المال في الحرز واسترجع منه قبل أخراجه ضرب أربعين سوطا وإذا نقب الحرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين سوطا وإذا نقب الحرز ولم يدخل ضرب عشرين سوطا وإذا تعرض للنقب أو لفتح باب ولم يكمله ضرب عشرة أسواط وإذا وجد معه منقب أو كان مرصدا للمال يحقق ثم على هذه العبارة فيها سوى هذين وهذا الترتيب وإن كان مستحسنا في الظاهر فقد تجرد الاستحسان فيه عن دليل يتقدر به وهذا الكلام في أحد الوجوه التي يختلف فيها الحد والتعزير: والوجه الثاني أن الحد وإن لم يحجز العفو عنه ولا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فإن تفرد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لادمي جاز لو إلى الأمر أن يراعي الأصلح في العفو أو التعزير وجاز أن يشفع فيه من سأل العفو عن الذنب روى عن النبي ﷺ أنه قال اشفعوا إلي ويقضى الله علي لسان نبيه ما يشاء ولو تعلق بالتعزير حق لادمي كالتعزير في الشتم والمواثبة ففيه حق المشتوم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتهذيب فلا يجوز لو إلى الأمر أن يسقط بعفوه حق المشتوم والمضروب وعليه أن يستوفي له حقه من تعزير الشتم والضارب فإن عفى المضروب والمشتوم كان ولي الأمر بعد عفوها على خياره في فعل الأصلح من التعزير تقوفاً والصفيح عنه عفواً فإن تمافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع إليه سقط التعزير لادمي واختفى في سقوط حق السلطنة عنه والتقويم على الوجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله الزيري أنه يسقط وليس لولي الأمر أن يعزر فيه لأن حد القذف أغاظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطنة أسقط والوجه الثاني وهو الاظهر أن لولي الأمر أن يعزر فيه مع العفو قبل الترافع إليه كما يجوز أن يعزر فيه مع العفو بعد الترافع إليه بخالفة للعفو عن حد القذف في الموضعين لأن التقويم من حقوق المصلحة العامة ولو تشتم وتوائب والدمع ولد سقط تعزير الوالد في حق الولد ولم يسقط تعزير الولد في حق الوالد كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان تعزير الأب مختصا بحق السلطنة والتقويم لاحق فيه الولد ويجوز لولي الأمر أن يفرد بالعفو عنه



وكان تعزير الولد مشتركا بين حق الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي الامر ان ينفرد بالاعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له وهذا الكلام في الوجه الثاني الذي يختلف فيه الحد والتعزير : والوجه الثالث ان الحد وان كان ما حدث عنه من التلف هدرًا فان التعزير يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف قد ارهبه عمر بن الخطاب امرأة فاحمست بطنها فألقت جنينا ميتا فشاور عليا عليه السلام وحل دية جنينها واختلف في محل دية التعزير فقليل تكون على عاقلة ولي الامر وقيل تكون في بيت المال فاما الكفارة ففي ماله ان قيل ان الدية على عاقلة وان قيل ان الدية في بيت المال ففي محل الكفارة وجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال وهكذا المملم اذا ضرب صبيا أدبا معهودا في العرف فأفضى الي تلذه ضمن ديته على عاقلة والكفارة في ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته اذا نشزت عنه فان تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلة الا أن يعتمد قتلها فيقاد بها . وأما صفة الضرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت ثمرته كالحد واختلاف في جوازه بسوط لم تكسر ثمرته فذهب الزيري الي جوازه فان زاد في الصفة على ضرب الحدود وانه يجوز ان يبلغ به إتهار الدم وذهب جمهور أصحاب الشافعي رضي الله عنه الي حظه بسوط لم تكسر ثمرته لان الضرب في الحدود أبلغ وأغلظ وهو كذلك محظور فكان في التعزير أولى ان يكون محظورا أولا يجوز ان يبلغ بتعزير إتهار الدم وضرب الحد يجب ان يفرق في البدن كله بعد توقي اللواضع القاتلة ليأخذ كل عضو نصيبه من الحد ولا يجوز ان يجمع في موضع واحد من الجسد واختلف في ضرب التعزير فاجراه جمهور أصحاب الشافعي مجرى الضرب في تفريقه وحظر جمه وخالفهم الزيري فجوز جمه في موضع واحد من الجسد لانه لما جاز اسقاطه عن جميع الجسد جاز اسقاطه عن بعضه بخلاف الحد ويجوز ان يصلب في التعزير حيا قد صلب رسول الله ﷺ رجلا علي جبل يقات له ابو ناب ولا يمنع اذا صلب اداء طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء للصلاة ويصلى موميا ويميد اذا أرسل ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام ويجوز في نكال التعزير أن يجرى من ثيابه الا قدر ما يستر عورته ويشهر في الناس وينادي عليه بذنبه الله

تكرر منه ولم يثبت ويجوز أن يحاق شعره ولا يجوز أن يخلق لحيته واختلاف في جواز تسويد وجوههم فجوزوا الأكثر ومنع منه الأقل

### « الباب العشرون في أحكام الحسبة »

الحسبة هي أمر بالمعروف إذا أظهر تركه ونهى عن المنكر إذا أظهر فعله قال الله تعالى ( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) وهذا وإن صبح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمحاسب من تسعة أوجه أحدها أن فروضه متعين على المحاسب بحكم الولاية وفرضه على غيره داخل في فروض الكفاية والثاني أن قيام المحاسب به من حقوق تصرفه الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن يتشاغل عنه غيره . والثالث أنه منصوب الاستعداد إليه فيما يجب انكاره وليس المتطوع منصوب الاستعداد . والرابع أن على المحاسب اجابة من استعداده وليس على المتطوع اجابته : والخامس أن عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة فيصل إلى انكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته وليس على غيره من المطوعة بحث ولا فحص : والسادس أن له أن يتخذ على انكاره أعوانا لأنه عمل هوله منصوب وإليه مندوب ليكون له أقهر وعليه أقدر وليس للمتطوع أن يندب لذلك أعوانا : والسابع أن له أن يعزر في المنكرات الظاهرة لا يتجاوز إلى الحدود وليس للمتطوع أن يعزر على منكر : والثامن أن له أن يرزق على حسبته من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يرزق على انكار منكر . والتاسع أن له اجتهاد رأيه فيما تعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في الأسواق واخراج الاجنحة فيه فقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهاده إليه وليس هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والي الحسبة وإن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وإن جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر من هذه الوجوه التسعة وإذا كان كذلك . فمن شروط والي الحسبة أن يكون حرا عذلا ذا رأي وصرامة وخشونة في الدين وعلم بالنكرات الظاهرة واختلاف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الأمور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده



أم لا على وجهين أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين ليجتهد رأيه فيما اختلف فيه والوجه الثاني ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا يقودهم إلى مذهبه لنسوبه الاجتهاد للكافة وفيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها.

(فصل) واعلم أن الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فأما ما بينها وبين القضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من وجهين ومقصورة عنه من وجهين وزائدة عليه من وجهين . . فأما الوجهان في موافقتها لأحكام القضاء فأحدهما جواز الاستعداد إليه وسماعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه في حقوق الدين وليس هذا على عموم الدعاوى وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعاوى أحدها أن يكون فيما يتعلق ببخس وتطفيف في كيل أو وزن والثاني ما يتعلق بفش أو تدليس في مبيع أو ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة وإنما جاز نظره في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ماعداها من سائر الدعاوى لتعلقها بمنكر ظاهر هو منصوب لازالته واختصاصها بمعروف بين هو مندوب إلى إقامته لأن موضوع الحسبة الزام الحقوق والمؤنة على استيفائها وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم التاجز والفصل البات فهذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن له الزام المدعي عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحقوق وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها وإذا وجبت باعتراف وإقرار مع تمكنه وإيساره فيلزم المنكر المودع الخروج منها ودفعها إلى مستحقها لأن في تأخيرها لها منكر هو منصوب لازالته . . وأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء فأحدهما قصورها عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن ظواهر المنكرات من الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن يتدب سماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لافي كثير الحقوق ولا في قليلها . . ودرهم فائدة أنه لا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على إطلاق الحسبة

فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعاً بين قضاء وحسبة فيراعى فيه ان يكون من أهل  
الاجتهاد وان اقتصر به عن مطلق الحسبة فالقضاء والحكام بالنظر في قليل ذلك وكثيره  
أحق فهذا وجه الوجه الثاني أنها مقصورة على الحقوق المتترف بها فأما ما يتداخله  
التجاذب والتناكر فلا يجوز له النظر فيه لان الحاكم فيها يقف على سماع بينة واحلاف  
يمين ولا يجوز له احتساب ان يسمع بينة على اثبات الحق ولا أن يحلف يميناً على نفي  
الحق والقضاء والحكام بسماع البينة واحلاف الخصوم أحق وأما الوجهان في زيادتها على  
أحكام القضاء فاحدهما انه يجوز للنظر فيها ان يتعرض لنصفح ما يأمر به من المعروف  
وينهى عنه من المنكر وان لم يحضره خصم مستعد وليس للقاضي أن يتعرض لذلك  
الا بحضور خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان تعرض للقاضي لذلك خرج عن منصب  
ولا يته و صار متجاوزاً في قاعة نظره والثاني ان للنظر في الحسبة من سلطة السلطنة  
واستطالة السطة فيما تعلق بالمنكرات ما ليس للقضاء لان الحسبة موضوعة للرعية فلا  
يكون خروج المحتسب اليها بالسلطنة والفاظة تجوزاً فيها ولا خرقاً للقضاء موضوع  
المنافسة فهو بالانابة والوقار أحق وخروجه عنهما الى سلطة الحسبة تجوز وخرق  
لان موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فالنجاز فيه خروج عن حده . . .  
وأما ما بين الحسبة والمظالم فبينهما شبه مؤلف و فرق مختلف فاما الشبه الجامع  
بينهما فن وجهين احدهما ان موضوعهما مستقر على الرعية المختصة بسلطة السلطنة  
وقوة الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لاسباب المصالح والتطلع الى انكار  
المعديان الظاهر . وأما الفرق بينهما فن وجهين احدهما ان النظر في المظالم موضوع  
لما عجز عنه القضاء والنظر في الحسبة موضوع لما رفته عنه القضاء ولذلك كانت رتبة  
المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخفض وجاز لوالي المظالم ان يرفع الى القضاء والمحتسب  
ولم يجوز للقاضي ان يوقع الى والي المظالم وجاز له ان يرفع الى المحتسب ولم يجوز  
للمحتسب أن يرفع الى واحد منهما فهذا الفرق الثاني انه يجوز لوالي المظالم ان  
يحكم ولا يجوز لوالي الحسبة ان يحكم

« فصل » واذا استقر ما وصفناه من موضوع الحسبة ووضع الفرق بينهما  
وبين القضاء والمظالم فهي تشتمل على فصلين أحدهما أمر بالمعروف والثاني نهى



عن المنكر فلما الامر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى والثاني ما يتعلق بحقوق الآدميين والثالث ما يكون مشتركاً بينهما . فلما يتعلق بحقوق الله عز وجل فنضربان أحدها يلزم الامر به في الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة في وطن مسكون فان كانوا عدداً قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالارمين فما زاد فواجب أن يأخذهم باقامتها ويأمرهم بفعلها وبؤدب على الاخلال بها وان كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم فله ولهم أربعة أحوال أحدها أن يتفق رأيهم ورأي القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه أن يأمرهم باقامتها وعليهم أن يسارعوا الى أمره بها ويكون في تأديبهم على تركها ألين من تأديبه على ترك ما اتفق الاجماع عليه والحال الثانية أن يتفق رأيهم ورأي القوم على أن الجمعة لا تعتقد بهم فلا يجوز أن يأمرهم باقامتها وهو بالتبني عنها لو اقيمت أحق والحالة الثالثة أن يري القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ولا يأمر باقامتها لانه لا يراه ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويعنهم عما يرونه فرضا عليهم والحال الرابعة أن يري المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول وبعده وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب أن يأمرهم باقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا على وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الاصطخري انه يجوز له أن يأمرهم باقامتها اعتباراً بالصحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بنقصانه فقد راعى زياد مثل هذا في صلاة الناس في جامعي البصرة والكوفة فانهم كانوا اذا صلوا في صحنه فرفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب فأمر بالقاء الحصى في صحن المسجد الجامع وقال لست آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير اذا ان مسح الحبهة من أثر السجود سنة في الصلاة والوجه الثاني لا يتعرض لامرهم بها لانه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا ان يأخذهم في الدين برأيه مع تسوية الاجتهاد فيه وانهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من اجزاء الجمعة : وأما أمرهم بصلاة العيد فله أن يأمرهم بها وهل يكون الامر بها من الحقوق اللازمة أو من الحقوق الجائزة على وجهين من اختلاف

أصحاب الشافعي فيها هل هي مسنونة أو من فروض الكفاية فان قيل إنها مسنونة  
كان الامر بها ندبا وان قيل إنها من فروض الكفاية كان الامر بها حتما : فاما  
صلاة الجماعة في المساجد واقامة الاذان فيها للصلوات فمن شعائر الاسلام وعلاماته  
التعبد التي فرق بها رسول الله ﷺ بين دار الاسلام ودار الشرك فاذا اجتمع  
أهل بلد أو محلة على تعطيل الجماعة في مساجدهم وترك الاذان في أوقات صلواتهم  
كان المحتسب مندوبا الي أمرهم بالاذان والجماعة في الصلوات وهل ذلك واجب  
عليه يأنم بتركه أو مستحب له يثاب على فعله على وجهين من اختلاف اصحاب  
الشافعي في اتفاق أهل بلد على ترك الاذان والاقامة والجماعة وهل يلزم السلطان  
محاربتهم عليه أم لا : . فاما من ترك صلاة الجمعة من آحاد الناس أو ترك الاذان  
والاقامة لصلاته فلا اعتراض المحتسب عليه اذا لم يجمله عادة وإلغاله من النديب  
الذي يسقط بالاعذار الا أن يفتن به استرابة أو يجمله إلغا وعادة ويخاف تعدي  
ذلك الي غيره في الاقتداء به فيراعى حكم المصاحبة به في زجره عما استهان به من  
سنن عبادته ويكون وعيده على ترك الجماعة معتبرا بشواهد حاله كالذي روى عن  
النبي ﷺ أنه قال لقد هممت أن آمر أصحابي أن يجمعوا خطبا وأمر بالصلاة  
فيؤذن لها وتقام ثم اخالف الي منازل أقوام لا يحضرون الصلاة فاحرقها عليهم .  
وأما ما يأمر به آحاد الناس وأفرادهم فكناخير الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكر  
بها ويأمر بفعلها ويراعي جوابه عنها فان قال تركها لنسيان حثه على فعلها بعد  
ذكره ولم يؤدبه وان قال تركها لتوان وهو ان أد به زجرا وأخذه بفعلها جبرا  
ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير ولكن  
لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهلها على تأخير صلواتهم الي آخره والمحتسب يرى  
فضل تعجيلها فهل له ان يأمرهم بالتعجيل على وجهين لان اعتبار جميع الناس  
لتأخيرها يفضي بالغير الثاني الى اعتقاد ان هذا هو الوقت دون ما تقدم ولو  
عجلها بعضهم ترك من أخرها منهم وما يراه من التأخير . فاما الاذان والقنوت  
في الصلوات اذا خالف فيه رأي المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهي وان  
كان يري خلافة اذا كان ما يفعل مسوغا في الاجتهاد لخروجه عن معنى ما قدمناه



وكذلك الطهارة إذا فعلها علي وجه سائق يخالف فيه رأي المحتسب من إزالة النجاسة بالماءات والوضوء بماء تغير بالندورات الطاهرات أو الاقتصار على مسح اقل الرأس أو العفو عن قدر الدرهم من النجاسات فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى وكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء بتبيذ التمر عند عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الي استباحته على كل حال فانه ربما آت إلى السكر من شربه ثم على نظائر هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق الله تعالى

« فصل » فأما الامر بالمعروف في حقوق الأديين فضرمان عام وخاص . .

فأما العام فكالبند اذا تعطل شربه أو استهدم سورده أو كان يطرقة بنوا السبيل من ذوى الحاجات فكفوا عن معونتهم فان كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرر أمر باصلاح شربهم وبناء سورهم وبعمونة بنى السبيل في الاجتياز بهم لانهم حقوق تلزم بيت المال دونهم وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فلما اذا أعوز بيت المال كان الامر ببناء سورهم واصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بنى السبيل فيهم متوجها الي كانه ذري المسكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الامر به وان شرع ذري المسكنة في عمله وفي مراعاة بنى السبيل وباشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الامر به ولم يلزمهم الاستئذان في مراعاة بنى السبيل ولا في بناء ما كان مهدوما ولكن لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه من المستترم والمستهدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما عم أهل البلد من سورده وجامعه الا بالاستئذان ولي الامر دون المحتسب ليأذن لهم في هدمه بعد تضمينهم القيام بعمارته فوجاز فيما خص من المساجد في العشائر والقبائل الا يستأذنه وعلى المحتسب ان يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له ان يأخذهم بتمام ما استأنفوه فأما اذا كنف ذوى المسكنة عن بناء ما استهدم وعمارة ما استترم فان كان المقام في البلد ممكنا وكان الشرب وان قل مقننا تاركهم وإياه وان تعذر المقام في البلد لتعطيل شربه راندحاض صورده نظر فان كان البلد تغرا يضر بدار الاسلام تعطيله لم يجز لولي الامر ان يمسح في الانتقال عنه وكان حكمه حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة ذرى الملكنة به وكان تأثير المحتسب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغيب أهل

الممكنة في عمله وان لم يكن هذا البلد تغيرا ، مضرا بدار الاسلام كان أمره أيسر  
وحكمه أخف ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبرا بمارته لان السلطان أحق  
أن يقوم به ولو أعوزه المال فيستجده فيقول لهم المحتسب ما استدعاهم عجز السلطان  
عنه أنهم يخبرون بين الانتقال عنه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها  
دوام استيطانه فان أجابوه الى التزام ذلك كاف جماعتهم ما نسمح به نفوسهم ولم  
يجز أن يأخذ كل واحد منهم في عينه أن ياتزم جبرا ما لا تسمح به نفسه من قليل  
ولا كثير ويقول ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفسا به ومن أعوزه  
المال أعان بالعمل حتى اذا اجتمعت كفاية المصلحة أو يلوح اجتماع الضمان كل واحد  
من أهل الممكنة قدرا طاب به نفسا شرع حينئذ في عمل المصلحة وأخذ كل ضامن  
من الجماعة بالتزام ما ضمنه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات الخاصة  
لان حكم ماعم من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه أوسع واذا عمت هذه  
المصلحة لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها لئلا يصير  
بالتفرد مفتاتا عليه اذ ليست هذه المصلحة من معروف حسبة فان قلت وشق استئذان  
السلطان فيها أو خيف زيادة الضرر بعد استئذانه جاز الشروع فيها من غير استئذان  
وأما الخاص فـ كالحقوق اذا مطلّت والديون اذا أخرت فلم يحتسب أن يأمر  
بالخروج منها مع الممكنة اذا استدعاه أصحاب الحقوق وليس له أن يجبس بهـ  
لان الحبس حكم وله ان يلزم عليها لان لصاحب الحق أن يلزم وليس له الاخذ  
بنفقات الاقارب لانتقار ذلك الي اجتهاد شرعي فيمن تجب له ويجب عليه الا ان  
يكون الحاكم قد فرضها فيجوز له ان يأخذ بادائها وكذلك كفالة من تجب كفالة  
من الصغار والاعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم فيجوز حينئذ للمحتسب أن  
يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها . وأما قبول الوصايا والودائع فليس له  
أن يأمر فيها أعيان الناس وآحادهم ويجوز أن يأمر بها على العموم حثا على التعاون  
بالبر والتقوى ثم على هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق الآدميين  
﴿ فصل ﴾ وأما الامر بالمعروف فيما كان مشتركين حقوق الله تعالى وحقوق  
الآدميين فكاخذ الاولياء بشكاح الايامي من اكفائهم اذا طالبين والزام النساء



أحكام العدد اذا فورقن وله تأديب من خالف في العدة من النساء وليس له تأديب من امتنع من الاولياء ومن نفى ولدا قد ثبت فراش أمه ولحق نسبته أخذه بأحكام الآباء جراً وعزرة عن النفي أديها وياخذ السادة بحقوق العبيد والاماء وان لا يكلفون من الاعمال مالا يطيقون وكذلك أرباب البهائم ياخذهم بعلفتها اذا قصرُوا وان لا يستعملوها فيما لا تطيق ومن أخذ لقيطاً وقصر في كفالته تأمره ان يقوم بحقوق التقاطه من التزام كفالته أو تسليمه الى من يلتزمها ويقوم بها وكذلك واجد الضوال اذا قصر فيها ياخذ به مثل ذلك من القيام بها ويكون ضامناً للضالة بالتقصير ولا يكون به ضامناً للقيط واذا أسلم الضالة الى غيره ضمنها سوا لا يضمن اللقيط بالنسليم الى غيره ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف ونفي الحقوق المشتركة

« فصل » وأما النهي عن المنكرات فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما كان من حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأديمين والثالث ما كان مشتركاً بين الحقين فاما الثاني منها في حق الله تعالى فعلى ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بالعبادات والثاني ما يتعلق بالمحظورات والثالث ما يتعلق بالمعاملات فما يتعلق بالعبادات فكالمقاصد مخالفة جهالاتها المشروعة والمتعمد تغير أوصافها المسنونة مثل من يقصد الجهر في صلاة الاسرار والاسرار في صلاة الجهر أو يزيد في الصلاة أو في الاذان اذ كاره غير مسنونة فلهم محتسب انكارها وتأديب المعاند فيها اذا لم يقل بما ارتكبه امام متبوع وكذلك اذا اخل بتطهير جسده أو ثوبه أو موضع صلاته أنكره عليه اذا تحقق ذلك منه ولا يؤاخذ به بالثهم ولا بالظنون كالذي حكى عن بعض الناظرين في الحسبة أنه سأل رجلاً داخلاً الى المسجد بنعلين هل يدخل بهما بيت طهارته فلما أنكر ذلك أراد احلافه عليه وهذا جهل من فاعله تعدي فيه أحكام الحسبة وغلب فيه سوء الظنة وهكذا لو ظن برجل انه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ به بالثهم ولم يعامله بالانكار ولكن يجوز له بالتهمة أن يعظ ويحذر من عذاب الله على اسقاط حقوقه والاخلال بمفروضاته فان رآه يأكل في شهر رمضان لم يقدم على تأديبه الا بعد سؤاله عن سبب أكله اذا التبت أحواله

حقربا كان مريضا أو مسافرا ويلزمه السؤال اذا ظهرت منه أمارات الريب فان  
 مذاكر من الاعذار ما يحتمله حاله كف عن زجره وأمره باخفاء أكله لئلا يعرض  
 نفسه للتهمة ولا يلزم احلافه عند الاستراية بقوله لانه موكل الى أمانته فان لم  
 يذكر عذرا جاهرا بالانكار عليه مجاهرة ردع وأدبه تأديب زجر وهكذا لو علم  
 عذره في الاكل أنكر عليه المجاهرة بتعرض نفسه للتهمة ولئلا يقتدى به من  
 يخوي الجهالة ممن لا يميز حال عذره من غيره . وأما الممتنع من اخراج الزكاة فان  
 كان من الاموال الظاهرة فعامل الصدقة يأخذها منه جبرا أخص وهو بمنزلة  
 النفل ان لم يجد له عذرا أحق وان كان من الاموال الباطنة فيحتمل ان يكون  
 المحتسب أخص بالانكار عليه من عامل الصدقة لانه لا اعتراض للعامل في الاموال  
 الباطنة ويحتمل أن يكون العامل بالانكار عليه أخص لانه لو دفعها له أجزأه  
 ويكون تأديبه معتبرا بشواهد حاله في الامتناع من اخراج زكاته فان ذكر أنه  
 يخرجها سرا وكل الى أمانته فيها . . وان رأى رجلا يتعرض لمسئلة الناس في  
 طلب الصدقة وعلم أنه غني اما بمال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه وكان المحتسب  
 بانكاره أخص من عامل الصدقة قد فعل عمر رضي الله عنه مثل ذلك بقوم من  
 أهل الصدقة ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس أعلمه تحريمها على المستغنى  
 عنها ولم ينكره عليه لجواز أن يكون في الباطن فقيرا واذ تعرض للمسئلة ذو جلد  
 بقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله فان أقام على المسئلة  
 عززه حتى يقطع عنها وان دعت الحالة عند الحاج من حرمت عليه المسئلة بمال أو  
 عمل الى ان يتفق على ذي المال جبرا من ماله ويؤجر ذا العمل وينفق عليه من  
 أجرته لم يكن المحتسب ان يفعل ذلك بنفسه لان هذا حكم والحكام به أحق  
 فيرفع أمره الى الحاكم ليتولى ذلك او يأذن فيه . . واذا وجد من يتصدي لعلم  
 الشرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم يامن اغترار الناس به في سوء تاويل  
 أو تحريف جواب انكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله وأظهر يهره لئلا يفتريه  
 ومن اشكل عليه أمره لم يقدم عليه بالانكار الا بعد الاختبار قد مر على بن أبي  
 طالب عليه السلام بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس فاخبرته فقال له ما عماد



الدين فقال الورع قال فما آتته قال الطمع قال تكلم الآن ان شئت وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين الى العلم قولا خرق به الاجماع وخالف فيه الصواب ورد قوله ناهاه عصره عليه وزجره عنه فان اقلع وتاب والا فالسلطان بهذيب الدين احق واذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتاويل عدل فيه عن ظاهر النزول الى باطن بدعة تكلمت له غمض معانيه ان تفرد بعض الرواة باحاديث منكرة تنفرد منها النفوس او يفسد بها التاويل كان على المحتسب انكار ذلك والمنع منه وهذا انما يصح منه انكاره اذا تميز عند الصحيح من الفاسد والحق من الباطل وذلك من أحد وجهين إما أن يكون بقوة في العلم واجتهاده فيه حتى لا يخفى ذلك عليه وإما بان يتفق علماء الوقت على انكاره وابتداعه فيستعدونه فيه فيقول في الانكار على أقوالهم وفي المنع منه على اتفاقهم

« فصل » واما ما تعلق بالخطورات فهو ان يمنع الناس من موافق الرب وخطان التهمة فقد قال رسول الله ﷺ دع ما يريبك فيقدم الانكار ولا يعجل بالأيدي قبل الانكار حكى إبراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع النساء فرأي رجلا يصلي مع النساء فصر به بالدرة فقال الرجل والله ان كنت أحسنت لقد ظلمتني وان كنت أسأت فما ظلمتني فقال عمر أما شهدت عزمي فقال ما شهدت لك عزمة فألقي اليه الدرة وقال له اقنع قال لا أقنع اليوم قال فاعف عني قال لا أعفو فانتزعا على ذلك ثم لقيه من الغد فتغير لون عمر فقال له الرجل يا أمير المؤمنين كاني أري ما كان مني قد أسرع فيك قال أجل قال فاشهد الله اني قد عفوت عنك وإذا رأي رقعة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما امارات الريب لم يتعرض عليهما بزجر ولا انكار فما يجد الناس بدا من هذا وان كانت الوقفة في طريق خال فخلو المكان ريبة فينكرها ولا يعجل بالأيدي عليهما حزرا من أن تكون ذات محرم وليقل ان كانت ذات محرم فصنها عن موافق الريب وان كانت أجنبية فخفف الله تعالى من خلوة تؤديك الى معصية الله تعالى وليكن زجره بحسب الامارات حكى أبو الازهر ان ابن عائشة رأي رجلا يكلم امرأة في طريق فقال له ان كانت حرمتك انه لقبيح بك أن تكلمها بين الناس

وان لم تكن حرمته فهو اقبح ثم ولي عنه وجلس للناس يحدثهم فاذا برقعة قد  
القيت في حجره مكتوب فيها (الكامل)

إني التي أبصرتني \* سحراً أكلها رسول  
أدت الي رسالة \* كادت لها نفسي تسيل  
من قاتر الاحباط يجذب خصمه ردف ثقيل  
متكبها قوس الصبي \* يرمي وليس له رسيل  
قلو أن اذنك بيننا \* حتى تسمع ما نقول

لرأيت ما استعجبت من \* امرى هو الحسن الجميل

فقرأها ابن عائشة ووجد مكتوباً على رأسها أبو نواس فقال ابن عائشة مالي  
والتمرض لأبي نواس وهذا القدر من انكار ابن عائشة كاف لمثله ولا يكون لمن  
قدب الانكار من ولاية الحسبة كافياً وليس فيما قاله أبو نواس تصريح بفيجور  
لاحتمال أن يكون اشارة الى ذات محرم وان كانت شواهد حاله ونحوي كلامه  
ينطقان بفيجوره ورييته فيكون من مثل أبي نواس منكراً وان جاز ان لا يكون من  
غيره منكراً. فاذا رأي المحتسب في هذه الحال ما ينكره تأني وتفحص وراعى شواهد  
الحال ولم يعجل بالانكار قبل الاستخبار كالذي رواه ابن أبي الزناد عن هاشم بن  
عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطوف بالبيت إذ رأى رجلاً يطوف  
وعلي عاتقه امرأة مثل المهابة يعني حسناً وجمالاً وهو قول (السريع)

قدت لهذي جملاً فلولا \* موطأ اتبع السهولا

أعد لها بالكف أن تميلا \* أحذر ان تسقط أو تزولا

أرجو بذاك نائلاً جزيلاً

فقال له عمر رضي الله عنه يا عبد الله من هذه التي وهبت لها حبيبك فقال  
أمرأتي يا أباير المؤمنين وانها حمقاء مرغامة اقول قمامه لا يبقى لها خامة فقال له مالك  
لا تطلقها قال انها حسناء لا تفرك وأم صبيان لا تترك قال نشانك بها قال أبو زيد  
المرغام المختلط فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره فلما انتفت عنه الريبة لان له  
واذا جاهر رجل باظهار الخمر فان كان مسلماً أراقها عليه وأدبه وان كان ذمياً أدبه  
(م — ١٦ أحكام)



على اظهارها واختلاف الفقهاء في اراققتها عليه فذهب أبو حنيفة الى أنها لا تراق  
عليه لأنها عنده من أموالهم المضمونة في حقوقهم وذهب الشافعي أنها تراق عليهم  
لأنها لا تضمن عنده في حق مسلم ولا كافر وأما المجاهرة باظهار النبذ فمبدأ أبي  
حنيفة أنه من الأموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من اراقته ومن التناذيب  
على اظهاره وعند الشافعي أنه ليس بمال كالخمر وليس في اراقته غرم فيعتبر والي  
الحسبة بشواهد الحال فيه فينهي فيه عن المجاهرة وينجز عليها ان كان لماقرة  
ولا يرقه عليه الا ان يأمره بأراقته حاكم من أهل الاجتهاد لئلا يتوجه عليه  
غرم إن حرك فيه : وأما السكران اذا تظاهر بسكره وسخف بهجره اذبه على  
السكر والهجر بمنزلة الاحدا لقلة مراقبته وظهور سخفه : وأما المجاهرة باظهار  
الملاهي المحرمة فعلى الخنثى ان يفصلها حتى تصير خشيما لنزول عن حكم الملاهي  
ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرهما ان كان خشيما يصاح بغير الملاهي . وأما اللاب  
فليس يقصد بها المعاصي وإنما يقصد بها البينات لتربية الاولاد ونهيها وجه من  
وجوه التدبير تقارنه مصيبة بتصوير ذوات الأزواج ومشاهدة الاصنام فلا يمكن  
منها وجه والمنع منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد الاحوال يكون انكاره واقراره  
قد دخل النبي عليه الصلاة والسلام على عائشة رضي الله عنها وهي تلعب بالبينات  
فأقرها ولم ينكر عليها وحكى ان ابا سعيد الاصطخري من اصحاب الشافعي قد ليد  
حسبة بغداد في أيام المقتدر فأزال سوق الدامي ومنع منها وقال لا يصالح الا للنبذ  
الحرم وأقر سوق اللاب ولم يمنع منها وقال قد كانت عائشة رضي الله عنها تلعب  
بالبينات بمشهد رسول الله ﷺ فلم ينكره عليها وليس ما ذكره من اللاب بالبعيد  
من الاجتهاد وأما سوق الدادي فالأغلب من حاله أنه لا يستعمل الا في النبذ  
وقد يجوز ان يستعمل نادرا في الدراء وهو بيد بيعة عند من يرى إباحة النبذ  
جائز لا يكره وعند من يرى تحريمه جائز لجواز استعماله في غيره ومكروه اعتبارا  
بالأغلب من حاله وليس منع أبي سعيد منه لتحريم بيعه عنده وإنما يمنع من المظاهرة  
بافراد سوقه والمجاهرة ببيعه لخاله إباحة ما تنفق الفقهاء على إباحة مقصوده ليقع  
ظعوم الناس الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس بمنع انكار المجاهرة ببعض

المباحات كما ينكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والاماء : وأما ما لم يظهر من المحظورات فليس المتحجب أن يتجسس عنها ولا أن يهتك الاستار حذرا من الاستتار بها قال النبي عليه الصلاة والسلام من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فإنه من يبد لنا صفحته نغم حد الله تعالى عليه فإن غلب على الظن استسرار قوم بها لامارات دات وآثار ظهرت فذلك ضربان أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك حرمة نفوت استدراكها مشن أن يخبره من يثق به صدقه أن رجلا خلا بامرأة لين في بها أو برجل ليقتله فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذرا من قوات مالا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المحظورات وهكذا لو عرف ذلك قوم من المتطوعة جاز لهم الأقدام على الكشف والبحث في ذلك والانكار كالذي كان من شأن المغيرة بن شعبه فقد روى أنه كان يختلف إليه بالبصرة امرأة من بني هلال يقال لها أم جميل بنت محجم بن الأرقم وكان لها زوج من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد فبلغ ذلك أبا بكر بن مسروح وسهل بن عبيد ونافع بن الحارث وزباد بن عبيد فرصدوه حتى إذا دخلت عليه هجموا عليها وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور فلم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وإن كان حياءهم للتعدي عند قصور الشهادة. والضرب الثاني ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حد هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه حكى أن عمر رضي الله عنه دخل على قوم يتعاقرون على شراب ويوقدون في أخصاص فقال نهيتكم عن المعاقرة فعاقرتم ونهيتكم عن الإيقاد في الأخصاص فأوقدتم فقالوا يا أمير المؤمنين قد نهاك الله عن التجسس فتجسس وتنهاك عن الدخول بغير إذن فدخلت فقال عمر رضي الله عنه هتان بهاتين وانصرف ولم يتعرض لهم فمن سَمِع أصوات ملاء منكرة من دار تظاهر أهلها بأصواتهم أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليهم بالدخول لان المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن

« فصل » وأما الماملات المنكرة كالزنا والبيوع الفاسدة وما منع الشرع منه

مع تراخي المتعاقدين به إذا كان متفقا على حظره فعلى والي الحسبة انكاره



والمنع منه والزجر عليه وأمره في التأديب مختلف بحسب الاحوال وشدة الحظر  
وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل له في انكاره الا أن يكون  
مما ضعف الخلاف فيه وكان ذريعة الى محذور متفق عليه كربا النقد فالخلاف فيه  
ضعيف وهو ذريعة الى ربا النساء المتفق على تحريمه فهل يدخل في انكاره بحكم  
ولايته أم لا على ما قدمناه من الوجهين . وفي معنى المعاملات وإن لم تكن منها  
عقود المناكح المحرمة ينكرها ان اتفق العلماء على حظرها ولا يتعرض لانكارها  
ان اختلف الفقهاء فيها الا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه كان ذريعة الى محذور  
متفق عليه كالمنعة وربما صارت ذريعة الى استباحة الزنا ففي انكاره لها وجهان  
وليكن بدل انكاره لها الترغيب في العقود المتفق عليها . ومما يتعلق بالمعاملات  
غش المبيعات وتدليس الأمان فينكره ويمنع منه ويؤدب عليه بحسب الحال فيه  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس منا من غش فان كان هذا الغش  
تدليسا على المشتري ويخفي عليه فهو اغلظ الغش تحريما وأعظمها مائما فالانكار  
عليه أغلظ والتأديب عليه أشد وان كان لا يخفي على المشتري كان أخف مائما وألين  
انكارا وينظر في مشريه فان اشتراه لبيعه من غيره توجه الانكار على البائع لغشه  
وعلى المشتري باتباعه لانه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشه فان كان يشترىه ليستعمله خرج المشتري  
من جملة الانكار وتفرد البائع وحده وكذلك القول في تدليس الأمان . ويمنع  
من تصرية المواشي وتخفيل ضرورها عند البيع للنهي عنه فانه نوع من التدليس  
ومما هو عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكييل والموازين والصنجات  
لوعيد الله تعالى عليه عند نهية عنه وليكن الادب عليه أظهر والمعاينة فيه أكثر  
ويجوز له اذا استراب بموازين السوق ومكييلهم أن يختبرها ويعايرها ولو كان له  
على ما عايره منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون الا به كان أحوط وأسلم فان  
فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع بطابعه توجه الانكار عليهم ان كان مبخوسا  
من وجهين أحدهما لخالفته في المدول عن مطبوعه وانكاره من الحقوق السلطانية  
والثاني للبخس والتطفيف في الحق وانكاره من الحقوق الشرعية فان كان ما تعاملوا به  
من غير المطبوع سليما من بخس ونقص توجه الانكار عليهم بحق السلطنة وحده

لأجل المخالفة وإن زور قوم على طابعه كان المزور فيه كالمنهرج على طابع الدراهم والدنانير فإن قرن التزوير بغش كان الإنكار عليه والنأديب مستحقان وجهين أحدهما في حق السلطنة من جهة التزوير والثاني من جهة الشرع في الغش وهو أغلظ النكرين وإن سلم التزوير من غش تفرد بالإنكار السلطاني منهما فكان أحقهما . وإذا اتسع البلد حتى احتاج أهله فيه إلى كباين ووزانين ونقادين تخبرهم المحتسب ومنع أن ينتدب لذلك إلا لمن ارتضاء من الأمناء الثقات وكانت أجورهم من بيت المال إن اتسع لها فإن ضاق عنها قدرها لهم حتى لا يجري بينهم فيها استزادة ولا نقصان فيكون ذلك ذريعة إلى المبالاة والتخفيف في مكيل أو موزون وقد كان الأمراء يقومون باختيارهم وترتيبهم لذلك ويثبتونهم بأسمائهم في الدواوين حتى لا يختلط بهم غيرهم ممن لا تؤمن وساطته فإن ظهر من أحد هؤلاء المختارين للكيل والوزن تخفيف في تطفيف أو مبالاة في زيادة أدب وأخرج عن جملة المختارين ومنع أن يتعرض للوساطة بين الناس . وكذلك القول في اختيار الدلائل يقر منهم الأمناء ويمنع الخونة وهذا مما يتولاه ولاية الحسبة إن قصد عنه الأمراء . وأما اختيار القسام والذراع فالقضاة أحق باختيارهم من ولاية الحسبة لأنهم قد يستتابون في أموال الأيتام والغيب . وأما اختيار الحراسين في القبائل والأسواق فإلى الحماة وأصحاب المعاون وإذا وقع في التطفيف تخاصم جاز أن ينظر المحتسب إن لم يكن مع الخصم فيه تباحد وتناكر فإن أفضى إلى تباحد وتناكر كان القضاة أحق بالنظر فيه من ولاية الحسبة لأنهم بالأحكام أحق وكان التأديب فيه إلى المحتسب فإن تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمهم . ومما ينكره المحتسب في العموم ولا ينكره في الخصوص والآحاد التابع بما لم يألفه أهل البلد من المسكايل والأوزان التي لا تعرف فيه وإن كانت معروفة في غيره فإن تراضى بها اثنان لم يتعرض عليهما بالإنكار والمنع ويمنع أن يرسم بها قوم من العموم لأنه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغروراً .

(فصل) وأما ما ينكر من حقوق الآدميين المحضة فمثل أن يعمد رجل في حديد لجاره أو في حريم لداره أو في وضع اجذاع على جداره فلا اعتراض للمحتسب



فيه ما لم يستعمله الجار لانه حق يخصه فيصح منه العفو عنه والمطالبة به فان خاصمه فيه كان للمختسب النظر فيه ان لم يكن بينها تنازع وتناكل وأخذ المتعدي بإزالة تعديه وكان له تأديبه عليه بحسب شواهد الحال فان تنازعا كان الحاكم بالنظر فيه أحق ولو أن الجار أقر جاره على تعديته وعفا عن مطالبة بهدم ما تعدى فيه ثم عاد مطالبا بعد ذلك كان له ذلك كان له ذلك وأخذ المتعدي بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتدأ البناء ووضع الاجذاع باذن الجار ثم رجع الجار في إزالته لم يؤخذ الثاني بهدمه ولو انتشرت اغصان الشجرة الى دار جاره كان للجار أن يستعدي المختسب حتى يعديه على صاحب الشجرة ليأخذه بإزالة ما انتشر من أغصانها في داره ولا تأديب عليه لان انتشارها ليس من فعله ولو انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخلت في قرار ارض الجار لم يؤخذ بقاسها ولم يمنع الجار من التصرف في قرار أرضه وان قطعها وإذا نصب المالك تنورا في داره فتأذي الجار بدخانه لم يترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب في داره رنخي أو وضع فيها حدادين أو قصارين لم يمنع لان للناس التصرف في أملاكهم بما أحبوا وما يجبد الناس من مثل هذا بدا. وذا تعدى مسأجر على أحير في نقصان أجره واستزادة عمل كفه من تعديه وكان الإنكار عليه معتبرا بشواهد حاله ولو صر الاجير في حق المسأجر فتنقص من العمل أو استزاده في الاجرة منه منه وأنكره عليه اذا مخاصما اليه فان اختلفا وتناكرا كن الحاكم بالنظر بينهما أحق ومما يؤخذ ولاية الحسبة بمراعاته من اهل الصنائع في الاسواق ثلاثة أصناف منهم من يراعي عمله في الوفور والتقصير ومنهم من يراعي حاله في الامانة والخيانة ومنهم من يراعي عمله في الجودة والرداءة فأما من يراعي عمله في الوفور والتقصير فكالطبيب والمعلمين لان للطبيب إقدام على النفوس بفضي التقصير فيه الى تلف أو سقم والمعلمين من الطرائق التي ينشأ الصغار عليها ما يكون نفعهم عنها بعد الكبر عسيرا فيقره منهم من يوفر علمه وحسنت طريقته ومنع من قصر وأساء من التعدي لما يفسد به النفوس ونخبث به الآداب وأما من يراعي حاله في الامانة والخيانة فمثل الصائغة والحائك والقهارين والهابطين لانهم ربما هربوا بأموال الناس فيراعي أهل الثقة

والامانة منهم فيقرهم ويبعد من ظهرت خيانه ويشهر أمره لئلا يغتر به  
لا يعرفه وقد قيل ان الحماة وولاء النماون أحص بالنظر في أحوال هؤلاء وولاء  
الحسبة وهو الاشبه لان الحيانة تابعة للسرقة واما من يراعي عمله في الجودة  
والرداءة فهو مما ينقرد بالنظر فيه ولاء الحسبة ولهم أو يتأروا شايهم في العموم  
فساد العمل ورداءته وان لم يكن فيه مستعد وأما في عمل مخدوم ص اعتاد الصانع  
فيه الفساد والتدليس فإذا استعداه الحضم قابل شايه بالانكار والزجر فان تماق  
بذلك غرم دوى حل اغرم قدر انقرو الي تقدر أو تدوم لم ينكر المحاسب  
أن ينظر فيه لا يفارده الى اجتهاد حكى وكان انقادى بالنظر فيه اسق وان لم  
يفتقر الى تقدير ولا فريم وسحق به انك الذي لا اجتهاد به ولا تنازع  
قاله محاسب ان ينظر فيه بالزم الغرم والتأديب على فعله لانه أخذ بالتدبير زجر  
عن التمدي . . ولا يجوز أن يسهر على الناس الاقوات ولا غيرها في رخص ولا  
علاء وأجازة مالك في الاقوات مع الغلاء

« فصل » وأما ما ينكر من الحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق  
الآدميين فكالمنع من الاشراف على منازل الناس ولا يلزم من علا بناؤه ان يستقر  
سطحه وإنما يلزم أن لا يشرف على غيره ويمنع أهل الذمة من تلبية أبنيتهم على أبنية  
المسلمين فان ملكوا أبنية عالية أقروا عليها ومنعوا من الاشراف منها على المسلمين  
وأهل الذمة بما شرط عليهم في ذمتهم من ليس الغبار والخافة في الهيئة وترك المجاهرة  
بقولهم في المزير والمسيح ويمنع عنهم من تعرض لهم من المسلمين بسب أو أذى  
ويؤدب عليه من حالف فيه واذا كان في أئمة المساجد السابلة والجوامع الحفلة  
من يطيل الهلاة حتى يعجز عنها الضيفاء وينقطع بها ذوو الحاجات أنكر ذلك  
عليه كما أنكره رسول الله ﷺ علي معاذ بن جبل حين أطال الهلاة بقومه  
وقال أفتان أنت يا معاذ فان اقام على الاطالة ولم يتنع منها لم يحجز أن يؤدبه عليه  
ولكن يستبدل به من يخففها . واذا كان في القضاة من يحجب الخصوم اذا قصدهم  
ويمنع من النظر بينهم اذا محاكوا اليه حتى تنف الأحكام ويستنصر الخصوم بالمحاسب  
أن يأخذه مع ارتفاع الاعتذار بما ندب له من النظر بين المتحاكين وفصل القضاء



بين المتنازعين ولا يمنع علو رتبته من انكار ما قصر فيه قد مر ابراهيم بن بطحاء  
والي الحسبة بجاني بغداد بدار أبي عمر بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاة فرأي  
الخصوم جلوسا علي بابهم ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تمالي النهار وهجرت  
الشمس فوقف واستدعي حاجبه وقال تقول لقاضي القضاة الخصوم جلوس علي  
الباب وقد بلغتهم الشمس وتأذوا بالانتظار فاما جلست لهم أو عرقهم عذرك  
فينصرفوا ويعودوا وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما لا يطيقون الدوام  
عليه كان منهم والانكار عليهم موقوفا علي استعداد العبيد علي وجه الانكار والمظنة  
فاذا استعدوه منع حينئذ وزجر . . . واذا كان أرباب المواشي من يستعملها فيما لا  
تطيق الدوام عليه أنكره المحتسب عليه ومنعه منه وإن لم يكن فيه مستعد اليه فإن  
ادعي المالك احتمال الهزيمة لما يستعملها فيه جاز للمحتسب ان ينظر فيه لانه وإن  
افتقر الى اجتهاد فهو عرفي يرجع فيه الي عرف الناس وعادتهم وليس باجتهاد شرعي  
والمحتسب لا يمتنع من اجتهاد العرف وان امتنع من اجتهاد الشرع واذا استعداه العبد  
في امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمره بهما ويأخذه بالزامهما ولو استعداه  
من تقصير سيده فهما لم يكن له في ذلك نظر ولا الزام لانه يحتاج في الزام الاصل الي  
اجتهاد شرعي لان التقدير منهوص عليه ولزومه غير منهوص عليه . وللمحتسب أن  
يمنع أرباب السفن من حمل مالا اسمه ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعهم من المسير  
عند اشتداد الريح واذا حمل فيها الرجال والنساء حجز بينهم محائل واذا اتسعت السفن  
نصب للنساء مخارج البراز لئلا يتبرجن عند الحاجة . واذا كان في أسهل الاسواق من يختص  
بمعاملة النساء راعي المحتسب سيرته وأمانته فاذا تحققها منه أقره علي معاملتهن وان  
ظهرت منه الريبة وبان عليه الفجور منعه من معاملتهن وأدبه علي التعرض لهن وقد  
قيل ان الحماة وولاة المعاون أخص بانكار هذا والمنع منه من ولالة الحسبة لانه من  
توابع الزنا . وينظر والي الحسبة في مقاعد الاسواق فيقر منها مالا ضرر فيه علي  
المارة ويمنع ما استضر به المارة ولا يقف منعه علي الاستعداد اليه وجعله أبو حنيفة  
موقوفا علي الاستعداد اليه واذا بنى قوم في طريق سائل منع منه وان اتسع الطريق  
يأخذهم بهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجدا لان مرافق الطرق للسلوك لا الابنية

وإذا وضع الناس الامتعة وآلات الابنية في مسالك الشوارع والاسواق ارتفاقا  
 لينقلوه حالا بعد حال مكنوا منه ان لم يستضر به المارة ومنعوا منه ان استضرروا به  
 وهكذا القول في اخراج الاجنحة والاسبطة ومجاري المياه وآبار الحشوش بقر مالا  
 يضر ويمنع ما ضر ويجهتد المحتسب رأيه فيما ضر وما لم يضر لانه من الاجتهاد  
 العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين ان الاجتهاد الشرعي ما روعي فيه  
 اصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي ما روعي فيه أصل ثبت حكمه بالعرف  
 ويوضح الفرق بينهما بتعيين ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع الاجتهاد  
 فيه ولوالى الحسبة ان يمنع من نقل الموني من قبورهم إذا دفنوا في ملك او مباح  
 الا من أرض منصوبة فيكون لملكها ان يأخذ من دفنه فيها بنقله منها واختلف  
 في جواز نقلهم من أرض قد لحقها سيل أو ندى فيجوز الزيرى وأباه غيره. ويمنع  
 من خضاء الأدميين والبهائم ويؤدب عليه وان استحق فيه قود أو دية استوفاه  
 المستحقه ما لم يكن فيه تناكر وتنازع ويمنع من خضاب الشيب بالسواد الا للمجاهدة  
 في سبيل الله ويؤدب من يصبغ به للنساء ولا يمنع من الخضاب بالحناء والكتم ويمنع  
 من التكسب بالكهانة واللاهو ويؤدب عليه الآخذ والمعطي وهذا فصل بطول ان يبسط  
 لان المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفي وفيها ذكر ناه من شواهدا دايلا على ما أغفلناه  
 والحسبة من قواعد الامور الدينية وقد كان أئمة المصدر الاول يباشرونها بأنفسهم  
 لعدم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لما أعرض عنها السلطان وندب لها من هان وصارت  
 عرضة للتكسب وقبول الرشاء لان أمرها وهان على الناس خطرها وليس اذا وقع  
 الاخلال بقاعدة سقط حكمها وقد أغفل الفقهاء عن بيان أحكامها ما لم يحز الاخلال  
 به وان كان أكثر كتابنا هذا يشتمل على ما قد أغفله الفقهاء أو قصرنا فيه فذكرنا  
 ما أغفلوه واستوفينا ما قصرنا فيه وأنا أسأل الله توفيقا لما توخينا وعونا على ما  
 توينا عنه ومشيئته وهو حسبي ونعم الوكيل



## ﴿ فهرست كتاب الاحكام السلطانية ﴾

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	( الباب الاول في عقد امامة )
٣	فصل فاذا ثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفاية
٤	فصل وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة
٤	فصل والامامة تنعقد من وجهين
٥	فصل فاذا اجتمع أهل العقد والحل للاختيار تصفحوا الخ
٧	فصل واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد الخ
٧	فصل واذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف الخ
٨	فصل وأما انعقاد الامامة بهما من قبله فهو الخ
٩	فصل واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد اليه الخ
١١	فصل ولو عهد الخليفة الى اثنين أو أكثر الخ
١٣	فصل فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها الخ
١٥	فصل واذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة الخ
١٧	فصل وأما فقد الاعضاء فينقسم الى أربعة أقسام
١٨	فصل وأما نقص التصرف فضرران حرج وقر
١٩	فصل واذا عهد ما وصفناه من أحكام الامامة الخ
٢٠	( الباب الثاني في تقليد الوزارة )
٢٢	واذا تقرر ما تنعقد به وزارة التفويض الخ
٢٤	وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف الخ
٢٦	ويجوز للخليفة أن يقلد وزيره تنفيذ الخ
٢٧	( الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد )

٣٠	فأما الامارة الخاصة فهو ان يكون الامير مقصور الامارة
٣١	فصل وأما امارة الاستيلاء الخ
٣٣	( الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد )
٣٥	فصل والقسم الثاني من أحكام هذه الامارة في تدبير الحرب
٤٠	فصل والقسم الثالث من أحكام هذه الامارة ما يلزم أمير الجيش في سياستهم
٤٢	فصل والقسم الرابع من أحكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معهم
٤٦	فصل والقسم الخامس من أحكام هذه الامارة مصايرة الامير قتال العدو
٤٩	فصل والقسم السادس من أحكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو
٥١	( الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح )
٥١	فأما القسم الاول في قتال أهل الردة
٥٤	الفصل الثاني في قتال أهل البغي
٥٨	الفصل الثالث في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق
٦١	( الباب السادس في ولاية القضاء )
٦٤	فصل ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي أن يقد القضاء مذهب أبي حنيفة
٦٥	فصل وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات
٦٧	فصل ولا تخلو ولاية القاضي من عموم أو خصوص
٦٩	فصل ويجوز ان يكون القاضي عام النظر خاص العمل
٧٠	فصل واذا قلد قاضيان على بلد الخ
٧٠	فصل ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة
٧١	د فأما طلب القضاء وخطبت الولاية عليه الخ
٧٢	» وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم
٧٣	( الباب السابع في ولاية المظالم )
٧٥	فصل فإذا نظر في المظالم من انتدب لها الخ



- ٨٠ فصل وإذا كان كذلك لم يخل حال الدعوي عند الترافع الخ
- ٨٤ فصل وأما أن اقترن بالدعوى ما يضعفها الخ
- ٨٦ فصل فأما أن تجردت الدعوي عن أسباب القوة والضعف الخ
- ٨٩ فصل في توقيعات النظر في المظالم
- ٩٢ ( الباب الثامن في ولاية النقابة على ذوى الانساب
- ٩٤ فصل وأما النقابة العامة فعمومها الخ
- ٩٦ ( الباب التاسع في الولاية على اقامة الصلوات )
- ٩٨ فصل والصفات المعتبرة في تقليد هذا الامام خمس
- ٩٩ فصل وأما الامامة في صلاة الجمعة الخ
- ١٠١ » » الصلوات المسنونة في الجماعة خمس
- ١٠٣ ( الباب العاشر في الولاية على الحج )
- ١٠٨ ( الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات )
- ١٠٩ مطلب الاموال الزكاة أربعة الاول منها المواشى
- ١١٣ فصل والمال الثانى من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر
- ١١٤ فصل والمال الثالث الزروع
- ١١٥ فصل وأما المال الرابع فهو الفضة والذهب
- ١١٦ فصل وأما المادان فهي من الاموال الظاهرة
- ١١٦ وعلى عامل الصدقة ان يدعو لاهلها
- ١١٧ فصل وأما قسم الصدقات في مستحقها فهي لمن ذكره الله في كتابه
- ١٢١ ( الباب الثانى عشر في قسم الفىء والغنيمة )
- ١٢٦ فصل فأما الغنيمة فهي أكثر أقساما وأحكاما
- ١٢٩ فصل وأما قتل من أضعفه الحرم الخ فصل وأما السبي فهم النساء والاطفال
- ١٣٢ فصل وأما الارضون اذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام
- ١٣٤ فصل وأما الاموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة

- ١٣٧ (الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج)
- ١٤١ فصل وأما الخراج فهو على رقاب الارض
- ١٤٧ فصل والخراج حق معلوم على مساحة معلومة
- ١٥١ (الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد)
- ١٥٩ فصل وأما الحرم ما أطاف بمكة من جوانبها
- ١٦١ فصل وأما الحجاز فصل وأما ما عدا الحرم والحجاز من سائر البلاد
- ١٧١ (الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه)
- ١٧٤ وأما المياه المستخرجة فتتقسم ثلاثة أقسام
- ١٧٦ فصل وأما الآبار فاحفرها ثلاثة أحوال فصل وأما الميون فتتقسم ثلاثة أقسام
- ١٧٨ «الباب السادس عشر في السمي والارفاق»
- ١٨٠ فصل وأما الارفاق فهو ارفاق الناس بمقاعد الاسواق
- ١٨٢ فصل وأما جلوس العلماء والفقهاء الخ
- ١٨٣ «الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع»
- ١٨٤ مطلب في أحكام اقطاع الموات ١٨٤ فصل وأما العامر فمضربان
- ١٨٧ فصل وأما اقطاع الاستغلال على ضربين عشر وخراج
- ١٨٩ فصل وأما اقطاع المعادن الخ
- ١٩١ «الباب الثامن عشر في وضع الديوان وأحكامه»
- ١٩٥ فصل والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام
- ١٩٦ فصل وأما ترتيبهم في الديوان اذا أتبوا فيه الخ
- ١٩٧ فصل وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية
- ١٩٩ فصل وأما القسم الثاني فيما اختص بالاعمال الخ
- ٢٠١ فصل وأما القسم الثالث فيما اختص بالعمال الخ
- ٢٠٥ فصل وأما القسم الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج
- ٢٠٧ فصل وأما كاتب الديوان الخ



- ٢١١ «الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم»  
 ٢١٣ فصل وأما بعد ثبوت جرائمهم الخ ٢١٥ الفصل الأول في حد الزنى  
 ٢١٧ الفصل الثاني في قطع السرقة ٢١٩ الفصل الثالث في حد الحر  
 ٢٢١ الفصل الرابع في حد النكاح واللعان ٢٢٢ الفصل الخامس في قود الجناية وعقوبتها  
 ٢٢٧ الفصل السادس في التعزير  
 ٢٣١ «الباب العشرون في أحكام الحسبة»  
 ٢٣٢ فصل واعلم ان الحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم  
 ٢٣٣ فصل وإذا استقر ما وصفناه الخ  
 ٢٣٦ فصل فأما الأمر بالمعروف في حقوق الآدميين الخ  
 ٢٣٨ فصل وأما الأمر بالمعروف الخ  
 ٢٣٨ فصل وأما النهي عن المنكرات فينقسم ثلاثة أقسام  
 ٢٤٠ فصل وأما ما يتعلق بالمحظورات فصل وأما المعاملات كالزنا والبيع الفاسدة  
 ٢٤٥ فصل وأما ما ينكر من حقوق الآدميين المحقة  
 ٢٤٧ فصل وأما ما ينكر من الحقوق المشتركة

﴿تم الفهرس﴾

تطابق هذا الكتب وخلافها من المكتبة المحمودية النجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر  
 لصاحبها : محمود علي صبيح - صندوق البوستة رقم ( ٥٠٥ ) مصر  
 ترسل هذه الأصناف وغيرها لمن يرسل الثمن مقدما لكل الجهات

- ٤ شرح مقصورة ابن دريد في الشعر والحكمة والموعظة
- ٤ أحسن ما سمعت . للشمالي جمع بدائع النظم والنثر
- ٤ المختار من شعر أمير الشعراء شوقي بك - مصور
- ٣ كفاية الحفظ ونهاية الملقظ . في اللغة العربية مشكولة للجيب
- ٥ تاريخ الحضارة في القرون الوسطى والحديثة لكردي علي
- ٢ « سيدنا عمر بن الخطاب » حافظ بك إبراهيم ومحمد الحفص بك
- ٥ مختصر السعد في علوم البلاغة للشيخ زكريا الانصاري
- ٤ الحصون الحميدة في المحافظة على الديانة الإسلامية للجدي
- ١٠ طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين لابن سلام
- ٢٥ سلافة العصر في محاسن شعراء رجال مصر لابن موصوف
- ٤ مطالع البدور في محاسن النساء ربات الخدور ( أول )
- ٤ منح المنة في لئمة الشريعة والسنة أحاديث للشعراني
- ٦ الكتاب الثلاث . المنهاوي ، ولي الدين ، العقاد
- ٥ مقامات بديع الزمان الهمذاني مشكولة وشروحة للرافعي
- ٧ الدر المنيرة في مجموعة الحميد ١٤ علم من كل الفنون
- ٢ المنقذ من الضلال للإمام أبي حامد الغزالي
- ١٠ درة النزيل تفسر القرآن الكريم للإمام الاسكاني
- ٣٠ الأمل في سيد الشرف أدب . حديث . تفسير ٤ أجزاء
- ١٥ الفارق بين الخافق والخالق ومعه ارشاد الخيارات
- ٢٠ تاريخ تحفة الزائر واخبار بلاد الجزائر مصور للأمير عبد القادر جزئين
- ٢٠ شعراء السودان مجموعة لا شهرهم مصورة بالرسوم

طابوا فهرست ( قائمة ) المكتبة فيها أسماء الكتب وأماكنها ترسل مجاناً لكل طالب



تطلب هذه الكتب وخلافها من المكتبة المحمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر  
لصاحبها محمود علي صبيح - صندوق بوسنة رقم ( ٥٠٥ ) مصر

ترسل هذه الاصناف وغيرها لمن يرسل الثمن مقدما لكل الجهات

- ٥ مرات العمران وواجبات الانسان أدبي أخلاقي علمي
- ١٥ مجموعة الرسائل النفيدة : للغزالي ، ابن سينا ، ابن العربي ، الرازي
- ٥ قصص اليونان مصورة الدكتور ضيف : والسرنجاري
- ٧ مختارات اشعار العرب مع الهاشميات مشكولين وشروحهم المرقاوي
- ١٠ الانوار القدسية تصوف وبيان الطريقة النقشبندية
- ٥٠ الخطط المصرية تاريخ المقرئ جزء ٤
- ٤ الباعث على انكار البدع والحوادث لابي شامة
- ٥ اللواؤ والمرجان في تسخير العقاريت وتسخير الجن ( روحاني )
- ١٠ غرات الاوراق في الادب جزئين لابن حجة الحموي
- ٤ مختارات معربة في علوم شتى بقلم عزيز سلامه
- ٤ مجموعة ابن سينا الكبرى في العلوم الروحانية
- ٥ حديث القمر ومناجاة كتاب انشائي لمصطفى صادق الرافعي
- ٥ مصر في ثاني قرن بين الماضي والحاضر للمهاوي
- ٨ بلاغة العرب في القرن العشرين مصور ( كبير صحائفه ٤٠٣ )
- ٤ حجب القرآن لجميع الملل والاديان الرازي
- ٤ المختار في كشف الاسرار ومعه السحر الحلال للمدشقي
- ٥ التبر المسبوك في حكم وحكايات ونصائح الملوك للغزالي
- ٥ الشمس الساطعة في الروحاني والابواب مع الفوائد النافعة
- ٥ نوادر الظرفاء والادباء معربة عن التركية
- ٣ تفسير سورة الفاتحة وحل مشكلاتها القرآنية لطباطاوي جوهري ٩٦ صحيفة
- ٣ الدرة اليتيمة لابن المقفع ومعها مقدمة بقلم شبيب ارسلان
- ٤ حكم بيدبا الهندي وابن المقفع مصور

---

أطلبوا فهرست ( قائمة ) المكتبة فيها أسماء الكتب وأثمانها ترسل مجاناً لكل طالب

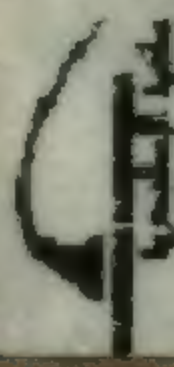




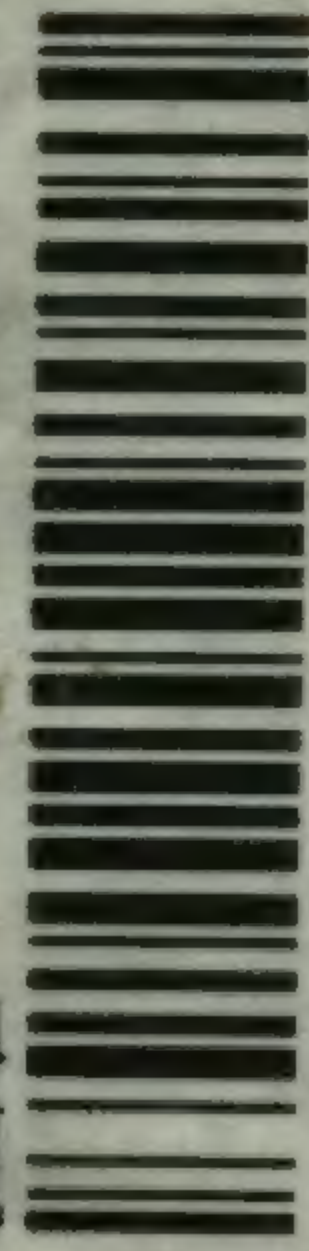








Bibliotheca Alexandrina



0376789